مختارات اسرائيلية



السنة الرابعة عشر - العدد ١٥٩ مارس ٢٠٠٨
March- 2008



ترجمات عبرية

- التقرير النهائي للجنة "فينوجراد": فشل نظرية الأمن
- مؤتمر هرتسليا: خطة لتبادل الأراضي في المنطقة
- دور الموساد في تهجير "يهود المغرب"
- اغتيال مغنية: رسائل متعددة

رؤية عربية

- قراءة في تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية عن النشاط النووي الإسرائيلي



مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٥٩ ـ مارس ٢٠٠٨

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦٣٠٠/٢٥٧٨٦١٠٠/٢٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

مقدمة

الأمن القومي المصري

في أعقاب اجتياح أعداد كبيرة من سكان قطاع غزة للحدود المصرية، وتمكُن عدد منهم من الانتشار في عدد من المحافظات المصرية، كان الاتجاه العام السائد في تحليل وسائل الإعلام المصرية أن ما جرى كان بدوافع إنسانية، وأننا لابد أن نتعاطف مع أشقائنا الفلسطينيين في محنة الحصار، ومن ثم نوجد لهم متنفساً إلى أن تتم تسوية أصل المشكلة ما بين حركتي فتح وحماس.

وعندما تعثرت هذه الجهود نتيجة التشدد في المواقف، وتوالت تصرفات من أنصار حركة حماس فيها قدر كبير من الاستهانة بحدود مصر مع القطاع، طرحت دوائر مصرية عديدة أفكار تتعلق بضرورة حماية حدود مصر بصفة عامة بما فيها الحدود مع القطاع، ولابد من التعامل مع هذه الحدود باعتبارها حدود دولية لابد أن تحترم، لأن المساس بها يعني المساس بسيادة الدولة.

ويبدو أن تعبير الأمن القومي قد أثار حفيظة المنتمين لحركة حماس فكرياً والمؤيدين لها سياسياً، فخرجت عشرات المقالات تستكثر الحديث عن الحدود مع غزة على أنها حدود دولية، وأن العلاقة هنا هي علاقة أشقاء تتجاوز أي حديث عن الأمن القومي، بل أن هناك من راح يتهكم على فكرة الأمن القومي المصري، مشيراً إلى أنه تعرض للانتهاك كثيراً ولم تحرك الحكومة المصرية ساكناً، وبالتالي فلا ضير من أن يجري تجاوز الحدود من قِبل الأشقاء في القطاع، وهناك من ذهب إلى تأييد مطلب قادة حركة حماس بأن تبرم مصر اتفاقاً جديداً مع قادة الحركة لتنظيم حركة العبور من خلال معبر رفح، وذلك قفزاً على حقائق الأمر الواقع التي تقول بأن القطاع ليس دولة مستقلة، وأن السلطة الشرعية التي يتعامل معها العالم الخارجي هي سلطة الرئيس محمود عباس، ومن ثم فهي المخولة بطرح هذه القضية، ليس مع مصر، بل مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وكان واضحا أن الذين تحدثوا على هذا النحو إنما لديهم رؤى قديمة تأكد فشلها عشرات المرات وتستند إلى تغليب روابط أولية على حساب القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، والبعض منهم يؤمن بضرورة فتح الحدود بين أقطار الأمة على أن تكون البداية من مصر وليس من دولة عربية أخرى تحمل ذات الفكر أو تروج له على الأقل دون أن تتبناه حقيقة أو تعمل من أجل تطبيقه وفق رؤية قومية.

إن أمن مصر القومي خط أحمر ينبغي عدم تجاوزه من أي طرف، وأي ترتيب لقضايا الحدود لابد وأن يتوافق والرؤية المصرية التي تعمل وفق قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فمصر من حقها تأمين حدودها والدفاع عنها.. وعلى الأشقاء الفلسطينيين أن يسووا ما بينهم من خلافات أولاً، فالأصل في المشكلة المتفجرة حالياً هو الصراع بين فتح وحماس، بما له من تشابكات إقليمية ودولية، والحل يأتي من خلال العمل على تسوية الأسباب لا المظاهر والأعراض.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

(١)

كتاب "اليهود العرب".. الانتماء القومى والدينى والعرقى (الفصل الرابع): الذاكرة.. انفصام الشخصية القومية والهوية الشرقية

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

لم تعبر الفصول السابقة - التى تناولت أساساً أسلوب خطاب الفئة المسيطرة وأساليب حديثها وصمتها - عن صوت المتحدث الشرقى نفسه سوى بالكاد. وسوف أسعى فى هذا الفصل إلى عرض وجهة نظر الشرقيين- اليهود المهاجرين من الدول العربية- وتحويلها من عنصر سلبى فى تاريخ الشرق الأوسط إلى عنصر إيجابي، يشارك فى هذا التاريخ بالقول والفعل. وبمعنى أخر سوف أسعى إلى عرض التاريخ من وجهة نظر المنسيين أو المهمشين الذين نبذتهم الذاكرة الجماعية، وإلى إثارة الأمور التى طال الصمت بشأنها. وسوف أسعى بهذه الطريقة إلى خلق وجهة نظر شرقية - تعد واحدة من وجهات نظر شرقية عديدة - فى تناول المجتمع الإسرائيلى وتاريخه.

اخترت فى سياق هذا التحليل أن أركز على "المنظمة العالمية لليهود الذين ينحدرون من الدول العربية - (World Organization of Jews from Arab Countries- WOJAC) التى تأسست عام ١٩٧٥ . وسوف أعتبر هذه المنظمة "مجموعة علاجية" (كمجموعات علاج الإدمان والصدمات) وسأحاول رصد مدى التحدى الذى تمثله للذاكرة الإسرائيلية والعلاقة بينها وبين هذه الذاكرة. وترجع أهمية حالة هذه المنظمة إلى أنها تأسست من أجل إدماج ذاكرة الشرقيين فى الذاكرة الجماعية الصهيونية الإسرائيلية، وليس من أجل تحدى هذه الذاكرة أو الانفصال عنها. تلقت هذه المنظمة تمويلاً من وزارة الخارجية الإسرائيلية ومن الوكالة اليهودية، وكان كثيرون من أعضائها من الساسة وكبار الموظفين والأكاديميين المقربين إلى مؤسسات الحكم. إلا أننى أود أن أتابع فى حالة هذه المنظمة بالذات - فى الموضع الذى سعى فيه الجميع إلى احتواء الشرقيين فى المجتمع وليس إلى نبذهم - مدى المفارقة التى ترجع إلى اختلاف موقع الشرقيين فى تاريخ الفكرة الصهيونية وفى تاريخ المجتمع الإسرائيلي.

سوف أستخدم حالة المنظمة من أجل طرح عدة افتراضات نظرية ذات طابع عام. وسوف أوضح أنها أفرزت عدة أصوات ولم تلتزم بذاكرة محددة للمجموعة التى تعبر عنها. وسوف أستدل من تعدد الأصوات على النحو المشار إليه على أن مصطلحات مثل "الشرقي" و"الصهيوني" و"الهجرة" و"الأرض" و"الإسرائيلي" التى يستخدمها خطاب الفئات المسيطرة هى مصطلحات فضفاضة، يتغير معناها ومحتواها وفقاً للظروف. ثم سأحاول توضيح أن موقع الشرقيين فى تاريخ وتكوين التجربة القومية يسمح بمناقشة الخطاب القومى والسياسى بما يعطيه تفسيرات جديدة. وسأوضح أن أعضاء المنظمة - مثلهم فى ذلك مثل أعضاء منظمات شرقية أخرى يعملون على تشكيل ملامح الذاكرة القومية، ولكنهم فى نفس الوقت يقوضون أسس هذه الذاكرة دون قصد منهم. وكما سأوضح فإن النظام الإسرائيلى يعتبر هذا التقويض غير المقصود لعناصر الخطاب القومى والسياسى هداماً، ويحاول العمل على إسكات الأصوات المهددة عن طريق الزعم بأنها "طائفية"، وهو ما يعنى أنها تتآمر لتقويض الهوية القومية المتجانسة.

وسوف أسعى من خلال هذا التحليل أيضاً إلى إعادة النظر فيما اعتاده الخطاب الإسرائيلى من تمييز بين الهوية

القومية والهوية الطائفية. حيث ينظر "الخطاب العام" و"الخطاب الأكاديمي" الشائعان إلى "الشقاق الطائفي" على أنه ظاهرة داخلية فى المجتمع اليهودى لا علاقة لها بالنزاع القومى بين اليهود والعرب، الذى تمثل الأمة اليهودية فى إطاره جماعة واحدة. وبهذه الطريقة يتم الفصل بين مناقشة العلاقة بين الشرقيين والإشكناز وبين مناقشة العلاقة بين اليهود والفلسطينيين، بحيث تصبح خطوط المواجهة كأنها ممتدة على محورين متوازيين لا يمكن أن يتقاطعا. وقد كانت المنظمة تعمل من هذا المنطلق بشكل واضح. كانت هذه المنظمة أحد اللاعبين فى الساحة القومية الذين يسعون إلى نزع الشرعية عن الخطاب الطائفى وإلى وضع الأساس لخطاب يتسم بالشفافية من الناحية العرقية ويقوم على أسس يهودية قومية فقط. ولكن المنظمة فى غضون ذلك تسببت فى تفكيك الخطاب اليهودى الداخلى المتجانس، وكشفت عن التناقض الذى يقوم عليه هذا الخطاب، وكشفت عن وجهة النظر المشوهة التى قام عليها تخيل القومية الإسرائيلية. وأصبح النظام الإسرائيلى ينظر إلى ما بدأته المنظمة كخطوات فى اتجاه الصهيونية السياسية - لشديد أسف الشرقيين - على أنه تصرف يهدد "بإخراج المارد الطائفى من القمقم". وسيكون فى وصف الطابع التفكيكى لخطاب المنظمة الكفاية ليقدم لنا وجهة نظر نظرية جديدة بشأن الطريقة التى تفرز بها الهويتان القومية والعرقية كل منهما الأخرى وتحتوى كل منهما الأخرى.

إلى جانب ذلك سوف أسعى إلى توضيح أن وجهة نظر يهود الدول العربية لا ترجع إلى نقطة واحدة ثابتة. فهناك العديد من وجهات النظر الشرقية، وهى حقيقة تم طمسها بواسطة الطريقة التى اختلقت بها الذاكرة الإسرائيلية "الهوية الشرقية". وسوف أسعى فى هذا الفصل إلى الحديث عن "الهوية الشرقية" ليس باعتبارها صفة ثابتة وقاطعة تعتبر عكس صفة "الهوية الإشكنازية"، وإنما باعتبارها مساحة فضفاضة تنطلق منها عدة وجهات نظر. وأخيراً فإن تعدد وجهات النظر على النحو المذكور سوف يسمح لنا بإعادة النظر فى التمييز المعتاد بين الأصوات النقدية التى تعبر عن الفئة "الهدامة" وبين الأصوات التى تعبر عن النظام. وسوف أوضح هنا أن اعتبار هذه الفئة هدامة وتلك تعبر عن النظام هو ظاهرة ترتبط بالسياق والموقف التاريخي، وليس وصفاً قاطعاً. ولكننى سوف أبدأ بمناقشة سريعة لموضع الشرقيين من الذاكرة القومية الجماعية فى إسرائيل.

◆ مكانة الذاكرة فى الأماكن المتعلقة بها:

إن تشكيل ملامح الذاكرة الجماعية ليس ظاهرة حديثة. فهناك حضارات - سواء قديمة أو حديثة- كتبت نصوصاً وبنت نصباً تذكارية وقامت بجمع عناصر للعرض المتحفى حتى تخلق لنفسها ماض، أو تتذكر ماضيها .(Geary 1994) غير أن هذه الآلية ترسخت وأصبحت صريحة وواضحة ومدركة لما تفعله فى مشروع الحداثة بسبب تآلف عدة عناصر تكنولوجية وثقافية؛ من بينها اختراع الطباعة الحديثة فى القرن السابع عشر (أندرسون ١٩٩٩)، وتأليف دائرة المعارف الفرنسية وتحقيق حلم فولتير وديدرو وزالمبر بشأن توثيق الأحداث الرهيبة التى تعرضت لها الإنسانية (Wil-son 1957)، وظهور النعرات القومية، وتغير طريقة كتابة التاريخ فى القرن التاسع عشر. ويشير أنطونى سميث إلى علمنة الذاكرة الجماعية التى أفرزت صلة قوية ومنشئة بين الهوية القومية والتاريخ والذاكرة . وبالتالى فقد أصبح من المتعارف عليه أن يقوم المؤرخون الأكاديميون بتقديم مادة تضفى الشرعية السياسية على الذاكرة القومية وعلى الصراعات العرقية حول الهوية وحق تقرير المصير (بونكنشتاين ١٩٩١).

ومن الناحية العملية- ولاسيما على ضوء الأزمة الأخلاقية التى يواجهها علم التأريخ الغربي- تبين أن احتكار علم التأريخ للذاكرة لم يؤد سوى إلى تدهورها الثقافي. كتب هلبواكس يقول إن التاريخ هو ذاكرة ميتة، لاسيما وأنها تتسم بالشمولية (Halbwachs 1992) إن قوة الذاكرة الجماعية لا ترجع إلى دقتها ولا إلى تصويرها الذكى أو المنهجى للماضي، وإنما ترجع إلى قدرتها على إفراز أشكال قادرة على عرض صور أيديولوجية معينة من الماضي. تقوم الذاكرة الجماعية على نظام يحدد نقاط تحول فى الماضى المشترك، وعلى نظرية محددة بشأن "زمن الذاكرة". (Zerobabel 1995، راجع أيضاً نافه ١٩٩٨). وتتيح لنا مناقشة الأمر على هذا النحو فهم أمرين أساسيين. الأمر الأول أنه يجب تحليل التعارض بين التاريخ والذاكرة الذى يؤكد بعض الباحثين وجوده والتنازل عن افتراض أن الأول أساس للثانية وليس العكس. وعلى سبيل المثال فقد كان هلبواكس يرى هذا التناقض شديداً وكان ينظر إلى التاريخ على أنه مشروع لتمثيل ودراسة الماضى وتصنيفه فى إطار علمى منعزل عن ضغوط الحاضر السياسية والاجتماعية، وفى مقابل ذلك كان يعتبر الذاكرة جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، يتغير بما يتفق مع الاحتياجات المتغيرة (١٩٩٢). وفى هذا الفصل أقترح اعتبار التاريخ مجرد ممارسة اجتماعية أخرى لها منطقها الخاص، تشارك فى إفراز الذاكرة الجماعية ولكنها فى نفس الوقت تعيش عليها ولا يمكنها تركها. أما الأمر الثانى فهو أن التاريخ كممارسة اجتماعية لا يقوم على التذكر فحسب وإنما على النسيان أيضاً (راجع بونكنشتاين ١٩٩١، ورينان ١٩٩٠ ويروشالمى ١٩٨٢).

تلقى الاهتمام بمسألة بناء الذاكرة دفعة قوية فى العقد السادس من القرن العشرين بسبب حركة ما بعد

الاستعمار التى نشأت فى العالم الثالث فى ذلك الوقت. كانت الحركة تعتبر التأريخ والذاكرة الجمعية مصدراً مشروعاً للسيطرة الثقافية ولتقرير المصير. وبدأت فى إعادة رسم ملامح الحكايات التاريخية الرسمية نيابة عن الجماعات المقهورة (شفارتس ١٩٩٦). وتجلى الاتجاه الذى تطور لدى حركة ما بعد الاستعمار أيضاً فى المطالبة بالتعددية الثقافية فى الدول الغربية. وكان من بين أمثلة ذلك محاولات بعض أبناء الهنود الحمر فى الولايات المتحدة مناقشة مفهوم عيد الشكر أو مكانة كريستوفر كولومبوس فى الثقافة الأمريكية، وكذلك محاولة السود فى الولايات المتحدة إعادة كتابة نصوص ثابتة صدرت عن الجالية السوداء. وبما يتوازى مع هذه الحركة نشأت فكرة ما بعد الحداثة التى أنكرت إمكانية وجود حكاية تاريخية ثابتة واحدة، وأنكرت وجود حقيقة تاريخية واحدة، وبدأت تصيغ علاقة معقدة ومتشابكة بين الذاكرة والتاريخ. وقد اتاحت هذه الفكرة إعادة النظر فى مصدر قوة سياسة الذاكرة والإشارة إلى توظيفها لخدمة الماضى (أوليك وروبنز ١٩٩٨). ويمكن أن نضيف إلى حركة ما بعد الاستعمار وفكرة ما بعد الحداثة أيضاً تطورات تاريخية أسهمت فى تزايد الاهتمام الثقافى والبحثى بالذاكرة الجماعية. كان من بين هذه التطورات انهيار العالم الشيوعى وسياسة استغلال الضحايا (victimization) وأسلوب طلب الصفح الذى نشأ فى دول مثل جنوب إفريقيا واستراليا ويوغوسلافيا (كامن ١٩٩٥) وكانت له أصداء فى إسرائيل (من بينها طلب رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك الصفح من الشرقيين).

بدأت هذه المواقف تتجلى فى الكتابة عن تاريخ الحركات القومية عامة. وقد أكدت أعمال هوبسباوم (١٩٩٢) وأندرسون (١٩٩٩) بالذات على أن الماضى القومى هو ماض خيالى يتم عرضه بشكل انتقائي. ووفقاً لرأيهما فإن الهوية القومية هى نتاج للتذكر ولكنها فى نفس الوقت نتاج للنسيان، إذ أن تشكيل ملامح رواية معينة للتاريخ القومى تربط بين الماضى والحاضر يتطلب نسيان روايات الأقليات التى تنحيها الهوية القومية المتشكلة إلى الهامش أو تقصيها عن الساحة تماماً (راجع: هايسن ١٩٩٥). وكما أوضح رينان فإن النسيان هو أيضاً عنصر حاسم فى بناء الأمم (رينان ١٩٩٠).

أكدت هذه التوجهات أن آليات التذكر وآليات النسيان المنظمة التى يلجأ إليها المجتمع لها تاريخها الخاص وأسسها الخاصة، وأن الذاكرة المنظمة ترتبط دائماً بنسيان أو كبت ذكريات أخرى، بمعنى أنها جزء من سياق عدوانى سياسي. وكما أوضح نيتشه "يجب نسيان الماضي... إذا أردنا ألا يصبح مقبرة للحاضر" (نيتشه ١٩٨٣). ويوافق الباحثون فى المجال الثقافى اليوم على أن الذاكرة الجماعية ليست مجرد مركبة بريئة تنقل الماضى الثابت إلى الحاضر، وإنما هى موقع يجرى فيه صراع مستمر يسعى بشكل أساسى إلى خلق الحاضر، ولا أهمية للتشبيهات المستمدة من الماضى فيه سوى كأداة للعب. والذاكرة الجماعية متعددة الأوجه ولابد أن يبدأ تكوينها من خلال الاعتراف بالحوار بين التذكر والنسيان، أو من خلال "نسيان ما نتذكر"، أو من خلال ما وصفه الشاعر الفلسطينى محمود درويش بأنه "ذاكرة النسيان".

قامت الحركة الصهيونية منذ البداية بتشكيل ملامح الذاكرة الجماعية للأمة بحيث تحدد حدودها وأعضاءها. وأفرزت وروجت صوراً من الماضى تصف أصول الأمة وتطورها على امتداد التاريخ (راجع شابيرا١٩٩٧ وجيفاع ١٩٩٢). وقد وضعت الأيديولوجية الصهيونية حدوداً للتاريخ اليهودى بناء على الصلة بالأرض، وقامت بتطوير وعى يرتبط بالأرض (راجع: كيمرلينج ١٩٨٣ والموج ١٩٨٤). ومن خلال هذا قسمت الماضى إلى فترتين أساسيتين: الفترة القديمة، وهى الفترة التى كان الشعب اليهودى فيها مقيماً فى أرض إسرائيل (١) قبل دمار الهيكل اليهودي. والفترة الثانية هى فترة المنفى التى انقطعت فيها صلة الشعب بالأرض. ومن خلال اعتبار المنفى تصنيفاً واحداً ممتداً تسبب الخطاب الصهيونى فى نسيان تاريخ الطوائف اليهودية المختلفة والفوارق بينها، وتجاهل الأقاليم المختلفة التى أقامت فيها تلك الطوائف. وقد وصفت فترة السيادة (ولاسيما فى ظل مملكة داوود وسليمان) (٢) بأنها فترة إيجابية، لابد أن يكون هناك حنين إليها، ولابد من السعى للعودة إليها. وتم شجب فترة المنفى، واعتبارها فترة ضياع أو فترة مؤقتة - كأنها من عصور الظلام - لم يكن لدينا فيها سيادة سياسية، ولذلك فمن المحبذ نسيانها. وبالتالى فقد أصبحت هناك فجوة بين الفترة القديمة وبين فترة الإحياء القومي. ومع ذلك فإن الخطاب الصهيونى لم ينكر استمرارية وجود ووحدة الشعب اليهودى وحنينه المستمر لصهيون (٣). على العكس كان الثقب الأسود بين الفترتين هو الذى أتاح مد خط تسير عليه رواية تاريخية واحدة ممتدة من العصور الغابرة إلى العصر الحديث (راز كركوتسكين ١٩٩٣). وعندما تأسست دولة إسرائيل صادرت الدولة ذكريات الشتات العديدة وأعادت تخليقها كذاكرة قومية.

لم يكن استقدام اليهود إلى فلسطين بالضرورة نتاجاً لحنين قديم لدى الطوائف اليهودية المختلفة فى الشتات إلى صهيون حسبما يزعم المؤرخون الصهاينة، وإنما كان نتاجاً لنشاط الكوادر الصهيونية ولنشاط المثقفين الصهاينة الذين عملوا على "تخليق هوية قومية"، ولذلك اخترعوا تقاليد الماضى باعتبارها جزء لا يتجزأ من الحكاية القومية العامة.

وأدرجت فى هذه الحكاية عناصر دينية تعبر عن الحنين الدينى لزيارة الأرض المقدسة لتكتسب بذلك معنى قومياً. وتم استخدام الكتب الدراسية والمتاحف والخرائط والمهرجانات والأشعار وبيانات التعداد السكانى والنصب التذكارية وألبومات صور الانتصار وكتب التراث كعناصر تغذى الخيال القومي، وتهدف فى نفس الوقت إلى تصوير الماضى الذى يستحق تذكره وخلق مشاعر قومية نحو هذا الماضي. وأصبح التاريخ والخرافة نسيجاً واحداً تم نسجه وفقاً لمتطلبات الحاضر (هوبسباوم ١٩٩٠). وعلى سبيل المثال فبعد نشر كتاب "مخيم المهاجرين" للأديب شمعون بلاص بذل أحد النقاد جهداً بالغاً فى الإشادة باللغة العبرية الراقية التى يكتب بها بلاص. وأرجع ذلك إلى قدرة يهود العراق على الحفاظ على اللغة العبرية على مدى أجيال طويلة فى شتات بابل. وجدير بالذكر أن بلاص لم يكن يعرف كلمة عبرية واحدة عند هجرته لإسرائيل عام ١٩٥١ . وقد بدأ فى كتابة مسودة كتابه باللغة العربية. ولكن كانت الحاجة إلى تصوير بلاص وغيره من المهاجرين على أنهم حراس اللغة العبرية فى الشتات وورثتها المخلصين لها على مدى أجيال نتاجاً واضحاً للمنطق العام الذى لجأت إليه رواية التاريخ من وجهة النظر القومية.

كما سبق أن أشرنا، كان هناك تداخل بين المنطق القومى والمنطق الاستعماري- منذ نقطة بداية المشروع القومي- ظهر فى اللقاء بين الصهاينة واليهود العرب. حيث تطلب تضمين اليهود العرب فى المشروع القومى نزع الصبغة العربية عنهم، أو ما يمكن وصفه بتنقية اليهود العرب من هويتهم العربية. ومن الناحية الظاهرية فإن نجاح المشروع القومي- الذى تضمن خلطاً موفقاً بين الهويات القومية والدينية والعرقية- يلغى اختلاف وتميز العنصر الاستعماري، ويجعل العنصر الذى تمت تنقيته من هويته العربية عضواً فى الجماعة القومية يتمتع بالمساواة فيها. ورغم تبرير نزع الهوية العربية عن اليهود العرب بمبررات مثل التحديث والحداثة والتقدم إلا أن ما كان يهدد المشروع القومى الصهيونى لم يكن بدائية اليهود العرب ولا تقاليدهم وإنما هويتهم العربية الواضحة. وبينما تم استخدام البدائية والتقاليد لتقوية الهوية القومية اليهودية من خلال تجسيدهما لأصالتها، كانت الهوية العربية تهدد بتقويض أسس الهوية القومية من خلال طمس أساسها العرقي. وكما أوضح شمعون بلاص فإن "ثقافة يهود الشرق هى ثقافة عربية، وهى ثقافة المنطقة التى نعيش فيها. ولكن هذه الحقيقة - التى لم تكن خافية بالطبع عن عيون صناع القرار - كانت تتعارض مع الرؤية الأيديولوجية للقيادة السياسية". كان الماضى العربى لدى يهود الشرق يهدد وحدة الأمة الإسرائيلية التى كانت تبدو متجانسة ويطمس خط الحدود الضرورى وجوده بين اليهود والعرب. وكما قال بن جوريون فإننا "لا نريد أن يكون الإسرائيليون عرباً. ويجب علينا أن نناضل ضد هذه الروح الشرقية المدمرة للأفراد والمجتمعات" (شوحاط ١٩٨٨ ص٦).

زعمت نظرية التحديث التى استخدمت كنظرية أكاديمية وكتطبيق سياسى أن السكان اليهود المهاجرين من الدول العربية غير عصريين من الناحية الثقافية والتكنولوجية، وأن هناك حاجة لإعدادهم من خلال مسار تطوير خاص لكى يتمكنوا من المشاركة فى المشروع الصهيونى العصري. وكانت هذه النظرية بمثابة منطق رئيسى يسعى لخلق "جمهور متجانس" من غير العرب. وتغذى هذا المنطق على التناقض بين الميول العصرية والميول المحافظة وبين النامى والمتقدم وبين التكنولوجى والبدائى وبين الإنتاجى والطفيلي. وكانت مواكبة العصر - التى تعد سعياً إلى التقدم وتعبيراً موضوعياً وعلمياً عنه - بمثابة أساس علمى لإكساب الأمة اليهودية الإسرائيلية قومية علمانية غربية، ولنزع الصبغة العربية عن يهود الشرق وخلق نظام اجتماعى مشروع يتصدره كبار ممثلى الهوية القومية العلمانية من الصهاينة الإشكناز الأعضاء فى الأحزاب العمالية. وكان من بين الآليات التى استخدمت للسيطرة على مقدرات السكان العرب وتحريكهم، تخطيط البلدات النامية (سفيرسكى ١٩٨١، سفيرسكى وبرنشتاين ١٩٩٣)، وسياسة توزيع السكان (يفتحئيل ١٩٩٣ ويفتحئيل وتسفديا ١٩٩٩)، وإقامة البلدات الحدودية، وبرامج الإلحاق بالدراسة فى المؤسسات التعليمية، والأطر التى يجرى فيها تعليم الفرد أن يكون منتجاً، وهى أمور اعتبرت أدوات لإعداد هؤلاء السكان لمواكبة العصر، وكانت تهدف أيضاً إلى تحرير اليهود العرب من الهوية العربية الشتاتية. وكان من قبيل المفارقة الواضحة أن هذه الأدوات السياسية فرضت على يهود الشرق تجربة حياتية مشتركة، وكانت أول عنصر تسبب فى بلورة الهوية العرقية المميزة ليهود الشرق بما يتفق تماماً مع الطريقة التى كان يُنظر بها إلى هذه الهوية فى الخطاب الأيديولوجى لأنصار الهوية القومية العصرية، حيث تم اعتبارهم جماعة واحدة تتفق فى صفاتها.

تعاون يهود الشرق مع المشروع الإسرائيلى لنزع هويتهم العربية بسبب المكانة السلبية التى احتلتها الهوية العربية فى الثقافة الإسرائيلية الصهيونية، والتى كانت ترجع سواء إلى النظرة الاستشراقية للمهاجرين من الدول الأوروبية أو إلى الصراع الصهيونى الفلسطينى على أراضى البلاد. كما سعى أبناء الجيل الثانى من المهاجرين إلى التخلص بسرعة من ملامح الهوية العربية التى كانت واضحة لدى آبائهم (ريجيف ٢٠٠٠). ولكن ارتباط المهاجرين بماضيهم العربى لم يكن من الممكن محوه تماماً. فبقدر إنكار المهاجرين أنفسهم لهذا الماضى وبقدر إنكار النظام الإسرائيلى والجمهور

الإسرائيلى من قدامى المهاجرين له ظل الارتباط بهذا الماضى يجعل الشرقيين "نموذجاً رمزياً" يشير إلى الخط الفاصل بين الهوية القومية اليهودية وبين العرب من حولها. وقد أدت عملية نزع الصبغة العربية عن يهود الشرق- التى كانت تهدف إلى طمس التشابه بين العرب والشرقيين، الذين كانوا يتمتعون بثقافة عربية ويؤمنون بالديانة اليهودية- إلى التأكيد الفعلى "للاختلاف العرقي" للشرقيين. والأدهى من ذلك أن ممارسات نزع الصبغة العربية عن الشرقيين ظلت تربط بين اليهود الشرقيين والعرب بأواصر جديدة ومتغيرة. وعلى سبيل المثال فعندما تم فى الخمسينات توطين المهاجرين من الدول الإسلامية فى البلدات الحدودية كان فى هذا إلقاء بهم إلى جبهة المواجهة بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل، بشكل فرض عليهم الفصل بين العنصرين اليهودى والعربى المكونين لهويتهم،، وجعل هذين العنصرين كأنهما متناقضين لا يمكن الجمع بينهما (كامبف ٢٠٠٢). وفى البلدات الحدودية اضطر من تمكنوا من القضاء على العنصر العربى فى هويتهم إلى مقابلته مرة أخرى، ولكنهم قابلوه هذه المرة على الجانبين. وقد تجلت هذه المفارقة على سبيل المثال فى جلسة للحكومة انعقدت فى أبريل ١٩٥٠ ودار فيها الحوار التالي:

بنحاس روزين: هل هناك أى نشاط تعليمي... يجرى فى الجيش... للسكان العرب بهدف منع العنف والقتل والاغتصاب..؟ وفى هذا الصدد.. ترى كيف ينظر المهاجرون الجدد إلى السكان العرب..؟ لا شك أن معرفة اللغة العربية شائعة بشدة بينهم.

يجآل يادين: إنهم يعرفون العربية أيضاً.

موشى شاريت: ولكن لديهم حساباً مع العرب!

يجآل يادين: لقد تعرضوا للقهر من جانب الدول العربية فى البلاد التى أتوا منها بطريقة جعلت كراهيتهم للعرب تفوق الحدود. وعندما نأخذهم للتعامل مع المتسللين فى الجنوب... فإنهم يفعلون ذلك بسرور...؟

وكما سبق القول فقد كانت الممارسات التى تهدف إلى نزع الهوية العربية عن اليهود العرب تربط بينهم وبين مواطنى فلسطين السابقين بأواصر قوية. وقد كان المتسللون- الذين من المفترض أن يتعامل اليهود العرب معهم- هم اللاجئين الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم خارج الحدود الإقليمية للدولة اليهودية، التى كانت تقوم فى ذلك الوقت بنزع الهوية العربية لأراضيها. كان بعض هؤلاء اللاجئين يريدون العودة إلى الإقليم اليهودى لجمع بقايا ما خلفوه وراءهم. وكان البعض الآخر يريد الاستقرار هناك مرة أخرى. وكان غيرهم يريدون الانتقام (موريس ١٩٩٦). وقد طولب اليهود المهاجرون من الدول العربية بالتصدى لاعتقال المتسللين، وذلك فى إطار عملية نزع الهوية العربية عن كل من المهاجرين اليهود والسكان الأصليين الفلسطينيين. وفى حين كان الهدف على مستوى الإقليمى هو إبعاد الهوية العربية عنه إلى الخارج (مع اعتبارها متغيراً مستقلاً يمثل عنصر اختلاف) فقد كان الهدف على المستوى الثقافى الداخلى (الذى يتضمن أيضاً كيفية التعامل مع الفلسطينيين مواطنى إسرائيل) هو طمس الهوية العربية مع اعتبارها متغيراً تابعاً، باعتبارها خاصية قابلة للتغيير (ليفى ١٩٩٦). ولكن الخطاب الصهيونى عندما فعل هذا ربط بين مصير الطرفين، وأشار إلى أن كلاهما يمثل "الآخر" فى المشروع الصهيوني. وفى ظل هذا الوضع المتناقض بلور الشرقيون ممارسات للاندماج فى المجتمع، مثل التخلى عن هويتهم العربية وتبنى القيم الأساسية للطبقة الإشكنازية المسيطرة والمحاولة المستمرة ليصبحوا جزءاً من الثقافة الإسرائيلية التى تعبر عن تلك الطبقة. وتم إدراج رؤية الشرقيين فى إسرائيل للعالم - التى تتضمن ذاكرتهم الجماعية - فى الذاكرة الجماعية الصهيونية، وتسخيرها لدعم المنطق الداخلى لحكاياتها التى تأتى من منظور أوروبي.

كانت المذبحة التى تعرض لها يهود بغداد هى الوحيدة من نوعها فى تاريخ يهود العراق. ولم تصل هذه المذبحة إلى مدن أخرى واقتصرت على بغداد وحدها. ويتفق الباحثون على أنها كانت حادثاً استثنائياً فى تاريخ العلاقات بين اليهود والمسلمين فى العراق (كوهين ١٩٦٦). وقعت المذبحة قبل ساعات قليلة من دخول البريطانيين إلى بغداد خلال الحرب العالمية الثانية. كان رئيس الوزراء رشيد الكيلانى الموالى للنازيين قد هرب من بغداد التى سادتها فوضى سلطوية. وقام البريطانيون أنفسهم بتأجيل دخولهم إلى بغداد لمدة ثمانية وأربعين ساعة لأسباب غير واضحة. وفى ظل الفوضى التى نشأت قتل حوالى ١٥٠ يهودياً وقتل مسلمون عددهم غير معروف. وتوصل قادة الاستيطان اليهودى فى فلسطين إلى نتيجة مفادها أن هذه المذبحة ستجعل من السهولة بمكان تجنيد نشطاء للعمل الصهيونى فى العراق، وهى نتيجة تبين أنها لم تكن قائمة على أى أساس. فقد اصطدموا بمجتمع غير صهيونى وبرفض للهجرة إلى فلسطين. ورغم ذلك فإن المؤرخين الصهاينة يعتبرون هذه المذبحة نقطة فاصلة فى تاريخ يهود العراق، ويصفها البعض بأنها جزء من أحداث النكبة النازية. يظهر هذا فى كتب التاريخ كما يظهر فى مركز تراث يهود بابل وفى متحف النكبة فى القدس وفى الأفلام التسجيلية التى أعدها التليفزيون الإسرائيلى (ومن بينها فيلم "عامود النار" وفيلم "البعث"). وفى كل هذه الأماكن التى سجلت الحدث كان الحدث يوصف بأنه دليل على أن اليهود كانوا يعيشون حياة لا

تطاق فى العراق، وأن المسلمين كانوا يلاحقونهم من قديم الأزل، وأن النتيجة الحتمية التى أسفر عنها هذا كانت الهجرة لإسرائيل. وأعد سليم فتال للتليفزيون الإسرائيلى سلسلة أفلام من ثلاثة أجزاء عن تاريخ يهود العراق. وكانت أسماء هذه الأجزاء تعبر عن جوهر الحكاية. فقد سمى الجزء الأول "أرض تأكل سكانها" والثانى "مهمة فى أرض العدو" والثالث "عملية عيزرا ونحاميا". ولا شك أن البحوث الأكاديمية الرسمية والنصوص التى تهدف لتنظيم الذاكرة تؤكد صحة هذه الحكاية. ومثال ذلك ما قاله شموئيل موريه الأستاذ بالجامعة العبرية فى القدس، الذى كتب فى مقدمة كتاب "كراهية اليهود واضطرابات العراق" ما يلي: "يمكن القول بأن هذه المذبحة كانت العنصر الأساسى الذى أدى إلى البعث القومى لليهود فى العراق كما كانت النكبة النازية هى العنصر الذى أدى إلى قيام دولة إسرائيل. وقد هاجر يهود العراق بشكل جماعى كرجل واحد احتجاجاً على المذبحة وعلى الخيانة وعلى المهانة التى تسببت فيها المذبحة" (موريه: ١٩٩٢، ص٩).

لم يكن استخدام النكبة النازية والمقارنة الصريحة بين تلك "الهوجة" (مذبحة العراق) وبين إبادة اليهود فى أوروبا من قبيل الصدفة. فقد كان ذلك يعبر عن الرغبة الشديدة لدى اليهود الشرقيين فى المشاركة فى الحياة المدنية فى إسرائيل التى تعد النكبة النازية لبنة هامة فيها (دون يحيى وليبمان ١٩٨٣). وقد فسر ذلك نسيم قزاز الباحث الشرقى فى شئون يهود العراق بقوله: "كانت لدينا مشكلة النكبة وهى مشكلة تهم كل يهودي... وكان لابد من ربط الكوارث التى وقعت ليهود العراق بما فعله الألمان". وقد وصف قزاز فى مقال علمى لمجلة "بعاميم" "وصول أفكار نازية إلى العراق" (قزاز ١٩٨٦). وفى خطاب لإيلى فيزل وصف موردخاى بن بورات رئيس مركز تراث يهود بابل فى حينه المذبحة التى وقعت فى العراق بأنها تصرف نازي. كما قام التاريخ الصهيونى بالربط بين مفتى فلسطين وبين التصرفات النازية. وعلى سبيل المثال فقد قال البروفسور شموئيل موريه: "جاء المفتى إلى العراق... ولم يكن لديه ما يخسره. لذلك فقد كان لديه استعداد حقيقى لتدمير الدولة... وكان هذا هو السبب فى مذبحة ١٩٤١".

تتضمن مناطق ذاكرة التاريخ الصهيونى مذبحة يهود بغداد باعتبارها فصلاً آخر يرويه التاريخ فى القصة التى تسمى "من النكبة إلى الإحياء" لأنها تؤكد صحتها مرة أخرى. وقد أصبح هذا الحادث نقطة الصفر التاريخية التى صادرت تاريخ يهود العراق الطويل فى العراق، وسخرته لصالح خطاب يشجب الشتات والمنفى، وأضافته إلى "سلسلة الكوارث التى تعرض لها الشعب اليهودى منذ خراب الهيكل الثاني" (راز كوكتسكسن ١٩٩٣). لقد اقتصر التاريخ الطويل الخاص بالعلاقات بين اليهود والمسلمين فى العراق على وصف عام ليومين فى شهر يونيو ١٩٤١ . وكما تقول إيلا شوحاط: "تم تفسير خلق هوية يهودية قومية بأنه جعل الشرقيين يمتزجون فى الثقافة الإسرائيلية الغربية المتجانسة التى تقوم على تاريخ رسمى واحد هو تاريخ يهود أوروبا" (شوحاط ١٩٩٣).

وكما سبق القول فإن إخضاع تاريخ يهود العراق لحكاية عامة ذات طابع صهيونى أوروبى يرجع إلى سيطرة الطبقة الصهيونية الإشكنازية على المجتمع الإسرائيلي. ولكن يهود الدول العربية لم يكونوا راضخين لهذه السيطرة. وبالتالى فقد كانت موافقتهم على إخضاع تاريخهم لهذه الحكاية ترجع إلى مطالبتهم بتضمين قصتهم فى قصة تاريخ المجتمع اليهودى فى إسرائيل، وبالمشاركة فى رموزه الجماعية وفى خلق ذاكرة إسرائيلية مشتركة لكل الطوائف. لقد شارك أبناء الطوائف الشرقية فى إعادة كتابة ماضيهم حتى يمكن أن يصبح جزءاً من الماضى الأوروبى مع التعبير عن ولائهم للفكرة الصهيونية التى أفرزها يهود أوروبا (بن عاموس ١٩٩٤). وتبنوا الرؤية الأوربية للنازية والفاشية لينظروا من خلالها إلى ماضيهم وسعوا إلى وصف تاريخ هجرتهم إلى إسرائيل واندماجهم فى المجتمع الإسرائيلى من خلال مصطلحات مثل "الرواد" و"تحقيق الطموحات". وكان من أبرز الأمثلة على ذلك الطلب الذى تقدم به بعض النشطاء الشرقيين إلى المحكمة العليا الإسرائيلية وطلبوا فيه حظر عرضَ المسلسل الوثائقى "عامود النار" لأنه على حد قولهم يبخس يهود الشرق قدرهم فى المشاركة فى إقامة إسرائيل. وقد عبر موريس زيلخا - وهو من أبناء يهود العراق وكان رئيس الإدارة الإعلامية بالمنظمة الصهيونية - عن المطالبة بالاشتراك فى الحكاية الصهيونية الرسمية على نحو مماثل حيث قال: "لدينا قائمة مأساوية بكل ما حدث فى كافة الدول العربية. وهناك حقائق جمعناها. وعندما تطالع القائمة بالنسبة لكل دولة ستجد أنه كان هناك شيء مشترك بين هذه الدول فيما يتعلق بالارتباط بالحركة النازية. وعندما طرحت اللجنة التعليمية موضوع متحف ضحايا النازي، طلبت فى ذلك الوقت التحقيق فى مسألة يهود الدول العربية والإسلامية وقلت لهم المبرر، وهو أن يهود الدول العربية سوف يشعرون بآلام النكبة النازية من خلال آلامهم، ويمكن بهذه الطريقة التقريب بين الجميع وعدم الفصل بين هذه الآلام وتلك".

لا حاجة بنا إلى المبالغة فى قيمة الزعم بأن الذاكرة لها دورها الحاسم فى تشكيل المجتمع والجماعة والطائفة وفى بناء الهوية القومية (لى جوف ١٩٩٢). ويدور اليوم جدل عنيف فى إسرائيل حول مكانة الذاكرة الجماعية، حيث تمتلئ به صفحات الصحف اليومية والدوريات الثقافية، ويدخل فى إطار هذا الجدل ما يسمى "خلاف المؤرخين"

(راجع: أزولاى ١٩٩٣، كتريئيل ١٩٩٧). ويتجه المشاركون فى الجدل إلى وصفه بأنه جدل حول مجموعة من عناصر الخلاف والشقاق بدأت خصخصتها لتصبح عبارة عن تعدد لوجهات النظر التى تروى الحكاية، تتركز أيضاً على الكتب الدراسية ولاسيما كتب التاريخ (فيرار ١٩٨٦). ومن أهم سمات هذا الجدل الاتفاق المتزايد بين المشاركين على أن الذاكرة الجماعية الإسرائيلية تعتبر أساساً ذاكرة الجماعات المؤسسة للدولة، وأنها كانت تصور حتى العقد السابع من القرن العشرين على الأقل على أنها ذاكرة عالمية يشارك فيها جميع اليهود الإسرائيليين، وأنها بدأت تجتاز عملية خصخصة اعتباراً من العقد الثامن من القرن العشرين.

هناك حاجة إلى التعامل بتشكك مع ما يقال عن خصخصة الذاكرة. فرغم أن هناك اعتراضات على الحكاية الصهيونية الرسمية وعلى آراء مؤرخى الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، إلا أن هذا كان مجرد أمر ظاهرى حسبما سأوضح فى موضع لاحق. ولم يتم بعد كتابة تاريخ شرقى بديل يمثل تحدياً لأساليب تصوير الخطاب الصهيونى للماضى وللسلطات الثقافية التى يفرضها هذا الخطاب على الآخرين. فمطالبة الشرقيين بذاكرة مستقلة دائماً تأخذ الشكل القانوني، وتلتزم بقوالب الخطاب الصهيوني. وآليات تصنيف الأشخاص والمعلومات والأنظمة – التى تصور على أنها جزء محايد وحيوى من نظام المعلومات تغلق الطريق أمام إمكانية كتابة التاريخ على هذا النحو. ويتطلب الالتفاف حولها البحث عن التكنولوجيا المستخدمة فى تشكيل الذاكرة الجماعية والهيكل التنظيمى والطبقات المسيطرة وكيفية توزيع العمل، وهو ما يعنى ضرورة تفكيك الذاكرة نفسها.

تهدف البحوث النقدية إلى محاولة التعرف على قواعد الذاكرة المسيطرة وإحلال مجموعة أخرى من الذاكرات التى تستخدم آليات مختلفة مكانها، وكذلك إحلال مجموعة كبيرة من الشهادات البديلة الشخصية والتاريخية التى تتيح تحدى القوالب الراسخة. ويجرى تقويض خطاب الذاكرة المسيطرة من خلال التاريخ غير الرسمى الذى يتضمن شهادات شخصية تتضمن تسجيل شهادات شفوية، كما يتضمن تاريخاً مضاداً وأصوات من الهامش (راجع: موصفى هار ٢٠٠٢). وعندما لا تكون هذه التنويعة متاحة نظراً لأن الشهادات نفسها غير متاحة يهتم الباحثون بالتنقيب فى أصول قوالب الذاكرة نفسها (هيوتون: ١٩٩٣) أو إذا شئت فلتسم هذا "التنقيب عن الصمت" (فوكو ١٩٧٧). يتحدث فوكو فى هذا الصدد عن الذاكرة المضادة. ولكن الذاكرة المضادة تتعرض للنقد فى بعض الأحيان بدلاً من قبول تعدد الأصوات والتخلى عن الادعاء بوجود ذاكرة واحدة سائدة. غير أنه لابد من الإشارة إلى أن الذاكرة المضادة هى مجرد جزء من الصراع من أجل تشكيل ملامح الذاكرة الجماعية، وهو ما يعنى أنها موقف سياسى لابد من تقديم كشف حساب ثقافى عنه من منطلق الانتصار لهذه المصطلحات وليس من منطلق الانتصار للحقيقة التى تنطوى عليها المزاعم التاريخية المرتبطة بها. وعلى سبيل المثال فإن التيار العلمانى فى الصهيونية السياسية فى بداية القرن العشرين حاول خلق ذاكرة مضادة للذاكرة التى ينطوى عليها الخطاب الدينى الصادر عن رجال الدين اليهود فى الشتات، الذى يتجاهل الوضع الإقليمى للوجود فى الشتات وتاريخه المحدد. وللتهرب من خطر تأثير الذاكرة المضادة يفضل بعض الكتاب والباحثين الحديث عن "ذاكرة شعبية"، أى عن تطورات متواصلة من التحدى والمعارضة تجرى فى منطقة مسموح فيها بحرية الجدل نسبياً وتختلط فيها الحكايات الرسمية وغير الرسمية. كما يختلط فيها الخاص بالعام. إن الذاكرة المسيطرة ليست جامعة والذاكرة الشعبية ليست أكيدة تماماً. وإذا ركزنا على الذاكرة المسيطرة فسنتمكن من الوصول إلى عناصرها المضادة. كذلك لو ركزنا على الذاكرة الشعبية فسنجد فيها عناصر من الذاكرة الرسمية. وبالتالى فإن محاولة خلق الصوت الشرقى تعتبر محاولة لخلق "ذاكرة مضادة" لا تعبر عن زعم الجماعة السائدة، وإنما تعبر عن الإمكانية المبدئية لوجود خبرات أخرى إلى جانب تلك التى يتحدث عنها خطاب الفئة المسيطرة، الذى لا يسمح بالتعبير عن الخبرات والتجارب الأخرى، ومن باب أولى لا يسمح بتسجيلها فى الذاكرة الجماعية. لم يكن الهدف من محاولات خلق ذاكرة مضادة إيجاد موقع آخر مستقر للذاكرة، وإنما كان تقويض تسلط وسيطرة ذاكرة الفئة المسيطرة وترك مساحة تسمح بظهور ذاكرة أخرى.

أكد المؤرخ باير نورا (١٩٩٣) وجود علاقة بين الانشغال بالذاكرة القومية وبين القدرة على التذكر فى حد ذاتها. وكتب يقول: "إننا نتحدث كثيراً عن الذاكرة نظراً للقليل الذى بقى لنا منها". ويتخذ الصراع على الذاكرة مظهر السعى الدءوب إلى تسجيل وتوثيق الأحداث. ويقوم تاريخ الذاكرة (وهستيريا الذاكرة) بإفراز وترويج رصيد الذاكرة وهو الذى يؤدى مهمة الحفاظ على الذاكرة. ولكن ما يوصف هنا بأنه الذاكرة هو عبارة عن تراكم من الأشياء والأحداث التى لا يمكن تذكرها وليس هناك ضرورة لذلك (نورا ١٩٩٣، ص٨). فالهوس بالحفاظ على الذاكرة وتطوير التكنولوجيات اللازمة لذلك وبناء المتاحف ودور المحفوظات هو تضخيم لآليات ذاكرة موظفة تهدف لإفراز ذاكرة ثابتة ونشرها، وليس فى لإقامة مواقع للذاكرة ما يكفل إنهاء الصراع الثقافى الذى من المفترض فى مواقع حفظ الذاكرة تسويته. على العكس، يتزايد هذا الصراع مع تخليد الذكرى (سافاج ١٩٩٤). وقد صنف نورا مواقع التخليد الرسمية فى

فرنسا واعتبرها جزءاً من موقع الذاكرة الذى سعى إلى الاعتراض على مغزاه الشائع لدى الناس (راجع خاتمة كريتسمان ١٩٩٧). ويؤكد نورا أن مواقع الذاكرة لا علاقة لها بتخليد ذكرى الأحداث، فيقول:

ليس لمواقع الذاكرة مرجعية تستند إليها فى الواقع. ولأجل تحرى الدقة فإن هذه الواقع هى مرجعية نفسها، وهى أدلة لا تشير سوى إلى وجودها، فهى دليل على حالتها المجردة. وليس معنى هذا أنها بلا مضمون أو بلا وجود مادى أو تاريخي. على العكس. ولكن ما يجعلها بمثابة مناطق للذاكرة هو الذى يجعلها خارج نطاق التاريخ (١٩٩٣، ص١٩).

إن مناطق الذاكرة هى أشياء تمثل نفسها باعتبارها الشيء المؤكد. ولهذا السبب فإن عملية تخليد الذكرى فيها هى عملية تعبر عن موت الذاكرة وجعلها طى النسيان. وأخيراً فليس كل خط جغرافى يمكن أن يصبح خط حدود بين دولتين؛ وليس من الممكن أن يصبح كل مقاتل أسطورة. فهناك خطوط جغرافية عديدة كان من الممكن أن تصبح خطوط حدود؛ وهناك عشرات الآلاف من المقاتلين خاضوا الحرب ولم يتم اعتبارهم أبطال. حيث ضاعت حكاياتهم بشكل مؤقت أو نهائى فى خضم السعى لتخليد ذكرى معينة. وليس فى استطاعة مناطق الذاكرة أن توقف سير الزمن، ولكن وجودها يرجع إلى عدم وجود ذاكرة تلقائية بل ولعدم وجود بدائل أخرى محلية لتخليد الذكرى.

لقد سعى نورا وأنا أؤيده فى ذلك إلى استبدال مصطلح "بيئة الذاكرة" - الذى لم يشرح معناه - بمصطلح آخر اقترح أن يكون "مجتمع الذاكرة". فمصطلح مجتمع يفترض أن من يحتفظ بالذاكرة هو جماعة على قيد الحياة، ولذلك فإنها تتطور بشكل مستمر ومتواصل ودءوب؛ وأنها جماعة متفتحة لإجراء حوار مستمر بين الذاكرة والنسيان. وتستمد ذاكرة المجتمع أصولها من مصادر متعددة، طمست بشكل أو بآخر، ولكنها رغم ذلك متآلفة مع بعضها ومنقولة عن بعضها، حتى لو كانت مصادر خاصة أو رمزية. إن الذاكرة داخل مجتمعات الذاكرة يكون لها رد فعل على كافة محاولات تغيير الذكرى أياً كانت طريقة عرضها أو آليات الرقابة عليها أو انعكاساتها. وهذا هو الموضع المناسب لمناقشة الذاكرة ومناقشة عناصرها وأصولها والاعتراض عليها، حيث من الممكن فى مجتمع الذاكرة تغيير الذكرى وجعلها جزءاً من التاريخ. وفى نفس الوقت لابد أن نتذكر أن مجتمع الذاكرة ليس آلية ثقافية تهدف لمناطحة مناطق الذاكرة، رغم أن هناك توتر مستمر وعلاقات معقدة وتداخل بين الجانبين اللذين يؤثر كل منهما فى الآخر وينافسه. إن مناطق الذاكرة هى جزء من مجتمعات الذاكرة. ومجتمع الذاكرة لا ينشأ سوى كرد على مناطق الذاكرة بل ويصبح جزءاً منها. وفى بعض الأحيان يمكن صياغة العلاقة بين الاثنين على نحو يماثل العلاقة بين الظاهرة وتكريسها وفى أوقات أخرى يمكن صياغتها على نحو مماثل للعلاقة بين الظاهرة الراسخة وتفكيكها. ويصف هومى بابا علاقة مماثلة بين "كتابة الأمة" (narrating the nation) كممارسة رسمية ومنظمة يصفها بأنها تربوية وبين تعدد الأصوات والحكايات والسير وطرق سرد التاريخ التى يتكون منها عملياً واقع الأمة (بابا ١٩٩٤). ولابد من صياغة هذه العلاقة فى إطار تاريخى مؤكد وموثوق به.

١- **أرض إسرائيل:** هى المنطقة التى تشمل الآن إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة والمملكة الأردنية الهاشمية وأجزاء من سوريا ولبنان والعراق ومصر. وتزيد هذه المساحة التى توصف بأنها أرض الوعد الإلهى أو تقل حسب العقيدة السياسية للمتحدث، وحسب قوة أو ضعف دولة إسرائيل. وفيما يتعلق بحدود هذه الأرض، أوضح الحاخام أكسلرود ما يلي: "تبدأ الحدود الجنوبية من أقصى الجنوب الشرقى للبحر الميت (سفر يشوع ٢-١٥)، وتمتد نحو الجنوب حتى نهر مصر، ومن هناك تتجه غرباً حتى البحر المتوسط (سفر العدد ٣٤). وحسب ترجمة يوناتان بن عوزيئيل للتوراة وحسب رأى الحاخام شلومو بن يتسحاق والحاخام الأكبر دافيد قمحى والحاخام سيرليا فإن نهر مصر هو النيل، وتعد المساحة الممتدة حتى النيل كلها أرض إسرائيل". راجع موقع صحيفة هاآرتس على شبكة المعلومات: www.haaretz.co.il بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٧ .

٢- **مملكة داوود وسليمان:** لم يستمر وجود الدولة اليهودية القديمة - إن أمكن وصفها بأنها دولة أساساً- لفترة تتجاوز الست قرون من تاريخ فلسطين الذى يرجع لأكثر من خمسة آلاف عام. ويظهر من الدلائل التاريخية المقارنة أن موسى عليه السلام قاد بنى إسرائيل باتجاه الأرض المقدسة فى النصف الأخير من القرن ١٣ ق.م أى أواخر العصر البرونزى المتأخر، الذى شهد هو وبداية العصر الحديدى بداية الدخول اليهودى إلى فلسطين، ثم قيام مملكة داوود وسليمان عليهما السلام ١٠٠٤ - ٩٢٣ ق.م التى انقسمت إلى مملكة إسرائيل ٩٢٣- ٧٢٢ ق.م ومملكة يهودا ٩٢٣ - ٥٨٦ ق.م والتى حكمت كل منها جزءاً محدوداً من أرض فلسطين. ومنذ ٧٣٠ ق.م دخلت فلسطين بشكل عام تحت نفوذ الآشوريين الذين خربوا الهيكل اليهودى وأجلوا اليهود واستعبدوهم، ثم تلاهم فى ذلك الرومان. ولم تقم لليهود قائمة فى فلسطين بعد ذلك حتى العصر الحديث.

٣- **صهيون:** هو أحد تلال القدس. وقد أصبح يرمز فى الفكر الصهيونى إلى المدينة وإلى إسرائيل بأسرها.

◆ دراسات ◆

٢

كتاب "نقطة اللاعودة" الاستخبارات الإسرائيلية فى مواجهة إيران وحزب الله (الفصل الثاني): المشروع الذى لم نتمكن من إتمامه

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

هكذا حصلت دولة إسرائيل من إيران على خمسة مليارات دولار ونسيت إعادتهم حتى اليوم على جدران بعض المكاتب الخاضعة لاحتياطات أمنية مُشددة فى إسرائيل عُلقت صورة مصحوبة بتعليق غريب: "تذكار بسيط من المشروع الذى لم نتمكن من إتمامه". كانت الصورة عبارة عن منظر من أعلى لمنطقة حدودية بها مبنى رئيسى أبيض كبير وبعض المبانى الصغيرة بالقرب منه. ويتضح عن قرب أن هذا فى الواقع هو نموذج مُصغر من البلاستيك. وكان أحدهم قد كتب أسفل واحدة من هذه الصور ملحوظة أخرى، مختلفة تماماً: "خطاب ضمان تبلغ قيمته ١٠٢,٢ مليون دولار، دون سقف زمنى محدد، قدمتها شركة متحدة بموجب اتفاق أبرم عام ١٩٧٨ لتنفيذ مشروع فى دولة معينة، وخالفه الزبون عام ١٩٧٩، ها ها ها". وقد ظهرت ملحوظة مُشابهة تقريباً بشكل ثابت فى الميزانية السنوية لمجموعة شركات "كور" خلال الثمانينات. فقد عرضت عائدات كبيرة ساعدت مجموعة "كور" فى تحقيق أرباح معقولة، رغم الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها فى تلك الفترة، وكل هذا بفضل آية الله الخميني.

حتى قيام الثورة الإيرانية اعتاد نظام الشاه شراء كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من مصنع سولتام، التابع لشركات "كور". آلاف الأطنان من المدفعية ومدافع الهاون والقنابل أرسلت من يوقنعام إلى طهران وإلى مخازن الطوارئ التابعة للجيش الإيرانى التى كانت منتشرة فى أنحاء الدولة. سامى كتساف، الذى كان قبل فترة المالك لأحواض السفن الإسرائيلية، يتحدث الفارسية، بدأ طريقه فى قضايا السلاح كخبير فى مدافع الهاون فى جيش الشاه، باع لإيران معدات سولتام وصناعات أخرى بمئات ملايين الدولارات، ووفر فرص عمل هائلة فى إسرائيل. يقول عميد يتسحاق سجيف: "من سخرية القدر أنه خلال المرحلة الأولى من الحرب مع العراق كان هذا السلاح الإسرائيلي، الذى استغله الخمينى لإدانة الشاه لأنه تزود به، هو الشيء الوحيد الذى أنقذ إيران من هزيمة ساحقة أمام جيش صدام حسين المدرب".

فى منتصف السبعينات طلبت إيران التحول إلى إنتاج هذه الأسلحة والذخيرة بنفسها. ورغم أن الأمر كان ضد المصلحة الإسرائيلية، تقرر الاستجابة للطلب الإيرانى وإقامة مصنع مدافع هاون لها. فقد كان من المفترض أنه إذا رفضت إسرائيل، سيعثر الإيرانيون فى نهاية المطاف على طرف آخر يقدم لهم هذه الخدمة. وفى هذه الحالة كانت إسرائيل ستخسر تلقائياً صادراتها لإيران، وكذلك المكسب الذى يمكن أن تجنيه من بناء المصنع. وتولى كتساف بنفسه التحضير لبيع المصنع. وداخل "كور" كان أعضاء مجلس إدارة سولتام، وشفاح أوفير الذى كان رئيس قسم الماليات للمجموعة، والمدير العام نفتالى بلومنتال هم فقط الذين يعلمون بكل التفاصيل.

كجزء من مشروع "تسور" وقعت إدارة سولتام مع إيران على صفقة ضخمة لبناء مصنع أسلحة، وخُصصت له قطعة أرض بالقرب من مدينة أصفهان (وبالتحديد فى المكان الذى يوجد فيه حالياً مصنع تخصيب اليورانيوم الذى أنشأته

الصين). وقُدم ماكيت المشروع كهدية للشاه - وهذا هو النموذج المُصغر الذى يظهر فى الصورة السالف الإشارة إليها. وصاغ كتساف نظام الدفع بطريقة معقدة، استهدفت ضمان المصلحة الإسرائيلية، على الأقل بسبب ضعف النظام الإيراني. ولم تكن سولتام طرفاً ظاهراً فى هذه الاتصالات، لكنها سجلت فى مدينة وايدروز بإمارة ليختنشتاين (وسط أوروبا) شركة باسم سلجاد، كان لها حسابات بنكية فى ألمانيا وبريطانيا. وبالتالى كان فى مقدور إيران ادعاء أنها تشترى سلاحاً من أوروبا وليس من إسرائيل. دفعت إيران سلفاً دفعات مقدمة وصلت إلى أكثر من مائتى مليون دولار، من الحساب الإجمالى للصفقة، الذى بلغ ٤٠٠ مليون دولار. وقبل هروب الشاه من بلاده بوقت قصير، فى فبراير ١٩٧٩، تم تحويل بضعة عشرات أخرى من ملايين الدولارات، مقابل ضخ كميات من الذخيرة. وقد اقتصر ما أنفقته سولتام على المشروع حتى قيام الثورة على ٥٣ ألف دولار هو تكلفة وضع خط مواسير مياه فى موقع العمل.

تم إيداع الملايين الإيرانية فى الحسابات البنكية لشركة سلجاد فى بريطانيا وألمانيا. ووضعت سولتام، من جانبها، فى أحد البنوك البريطانية الضمانات الكافية التى يتم تحويلها لإيران فى حالة تعثر المشروع لسبب أو لآخر. وبموجب اتفاق سولتام مع البنوك التى شاركت فى المشروع، قامت الشركة برهن ممتلكات لصالح البنوك بقيمة الضمانات واتفق على أنه إذا لم يستحوذ الإيرانيون عليها، ترد هذه الرهونات لسولتام على دفعات بنسبة ٢٠٪ سنوياً.

عندما اعتلى آية الله الخمينى السلطة قطع على الفور كل العلاقات مع إسرائيل. كانت سولتام تطفو فوق ثروة طائلة، وباتت مُضطرة للبحث لعمالها الألفين عن أسواق أخرى للتشغيل. وفى إدارة 'كور' انتظروا على أحر من الجمر حتى منتصف الثمانينات، وفى الوقت نفسه صلوا لله فى كل سنة صلاة شكر وحمد. لقد اتضح أن الإيرانيين نسوا جزءاً من المبالغ. فقد أدت الفوضى التى حدثت بعد الثورة والإقالات فى القيادات العسكرية والمناصب الحكومية فى عهد الشاه إلى اضطراب كبير. وفشل الإيرانيون حتى فى استثمار الضمانات البنكية التى كانت فى حوزتهم. وعندما بدأوا عملية استردادها أبلغت إسرائيل البنوك أنها مستعدة لتوريد المصنع وأنها أعدت بنية تحتية صناعية وبشرية كبيرة من أجل إنشائه. ولم يرد الإيرانيون على هذا العرض وأهملوا الموضوع، مؤقتاً.

حالياً لم تعد هذه الضمانات سارية المفعول. عندما اكتشف الإيرانيون إجمالى المُستحق لبلادهم لدى إسرائيل، قرروا التصدى لهذا المأزق بتحريك دعوى قضائية لاستعادة الأموال. والدعوى معروضة على التحكيم الدولى فى جنيف وباريس، مُستغرقة سنوات طويلة ببطء. خمسة مليارات دولار - هو المبلغ الذى تطلبه إيران من إسرائيل. وهذا الدين يتكون من ثلاثة بنود رئيسية: النفط الذى تزودت به إسرائيل ولم تدفع ثمنه؛ والسلاح الذى دفعت إيران ثمنه ولم تتلقاه؛ ومشروع 'تسور' بصفقاته الست المتفق عليها.

خلال هذه السنوات كان هناك من طالبوا فى إسرائيل باستغلال هذه القضية لفتح قناة اتصال مع إيران، خاصة عندما اعتقدوا فى وجود تطورات سياسية مُشجعة هناك. وأمر آريئيل شارون، بحكم منصبه كوزير للخارجية ثم بعد ذلك كرئيس للوزراء، بدراسة الموضوع. كما درس المقربون منه إمكانية تقديم عرض لإيران برد المستحقات فى مقابل وقف التأييد لحزب الله. وتحدثت شخصيات إسرائيلية غير رسمية عن هذه المبادرة مع أطراف غير رسمية، ولكن مهمة فى إيران وأبلغوا شارون "أنها قُبلت وباهتمام كبير". وفى الدائرة الأصغر للعارفين بسر قضية المستحقات الإيرانية عارض كثيرون المبادرة بشدة. قال أحد المسئولين فى وزارة المالية: "سيأخذ الإيرانيون الأموال، ويشكروننا شكراً جزيلاً، ثم يظنون أننا بُلهاء، ويتبخر كلامهم. حدث ذلك فى قضية إيران جيت ومحاولات أخرى لتبادل الحديث معهم. وهو بالضبط ما سيحدث هذه المرة أيضاً. فلا يجوز أن نبادر بمجرد التلويح بالحوار معهم فى مسألة المستحقات".

جزء كبير من الدين الإسرائيلي، بطبيعة الحال، كان نتيجة التعاون فى مجال النفط. بحثت إيران عن طريقة غير مُكلفة ومُختصرة لنقل النفط إلى دول البحر المتوسط. واقترحت إسرائيل أن تضخ نفطها من إيلات إلى البحر المتوسط. فى عام ١٩٧٠ افتتح خط أنابيب جديد، بقطر ٤٢ بوصة، وضعته واستخدمته شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط، وهى ملكية مشتركة بالمناصفة بين إيران وإسرائيل. كان المتاح عن طريق هذا الخط ضخ حوالى ٤٠ مليون طن نفط سنوياً. تتوجه السفن ناقلات النفط من محطة الشحن بجزيرة 'خرج' بالخليج الفارسى وترسو بميناء إيلات، ومن هناك يُضخ النفط عبر الأنبوب إلى أشكلون. يُخصص حوالى ٣٪ من النفط للاحتياجات الإسرائيلية، ويُضخ الباقى لناقلات نفط أخرى تتجه إلى أوروبا. كانت الناقلات الإيرانية فى البداية هى التى تنقل النفط إلى إيلات. ثم بعد ذلك، وبسبب المقاطعة العربية، قررت شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط إنشاء شركتين آخريين: الأولى، هى شركة 'رال شيبينج' تكون مسئولة عن إبحار النفط إلى إيلات ومن أشكلون إلى أوروبا؛ الثانية، شركة 'ترانس آسيا تك' التى سُجلت فى كندا وفتحت مكاتبها فى جنيف، وكانت مسئولة عن النشاط التجارى للمجموعة. وأصبحت 'ترانس آسيا تك' عملياً هى جهة التسويق الأساسية للنفط الإيرانى فى العالم. فقد استأجرت، ثم امتلكت، عدداً كبيراً من الناقلات التى عملت فى البحر الأحمر والبحر المتوسط، وباتت مصدراً مهماً لبيع النفط.

العميد (احتياط) إبراهام بوتسر، القائد الأسبق لسلاح البحرية، كان مدير عام شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط على مدى عشرين عاماً (١٩٧٤ - ١٩٩٤)، يقول: "فى سنوات الذروة وصل حجم الأعمال عبر خط الأنابيب إلى ٣٢/٣٠ مليون طن فى السنة، وكانت الأرباح ممتازة، كانت علاقات الثقة بيننا وبين الإيرانيين فى أفضل حالاتها. كان مجلس الإدارة يلتقى ثلاث مرات فى السنة، أحياناً فى إيران وأحياناً أخرى فى إسرائيل أو أوروبا. خلاصة الأمر أن العمل كان يُدار فى هدوء وبشكل منظم للغاية. لقد أثرت أسعار النفط فى العالم بالطبع أيضاً على أرباحنا، لكن اختصار الطريق من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط كان دائماً ما يضمن لنا دخلاً طيباً فى النهاية.

كان الإسرائيليون فى الغالب هم المسئولين عن تشغيل الشركة ونظامها التسويقى الكبير فى أوروبا. وأعطى الإيرانيون لشركائهم الثقة الكاملة. كانت الثقة غير محدودة، لدرجة أن الإيرانيين فى فترة ما كانوا يطلبون من مواطنين إسرائيليين أن يمثلونهم فى مجلس الإدارة. حدث هذا فى البداية مع السفير الأسبق لدى طهران تسفى دوريئيل، وفيما بعد السفير الأسبق ميئير عُزرى.

بعد الزيارة المزعجة لجزيرة كيش توصل لوبرانى ومرحاف إلى استنتاج، أنه لضمان المصالح الإسرائيلية يجب أن تكون إسرائيل مدينة بأموال لإيران، وليس العكس. يقول مرحاف: "أحد الأمور التى قمنا بها فى إيران قبل مغادرتها كان ممارسة الضغط المستمر لتحسين وضعنا فى مواجهة الإيرانيين يوم الحساب. لقد فعل لوبرانى الكثير فى موضوع النفط، ونجح فى زيادة فترة الضمان من شهر إلى شهرين وفى نهاية المطاف وصل إلى ١٠٥ يوماً، وهكذا مع قطع العلاقات كان لدينا نفط كثير، ما يقرب من مليون طن لم ندفع ثمنها. وأذكر ذلك باعتباره إنجازاً باهراً".

فى يوم سقوط الشاه كانت أربعة ناقلات مُحملة بالنفط تبحر، فى طريقها من حرج إلى إيلات. وصلت إلى مقصدها وأفرغت حمولتها. يقول إبراهام بتسور: "فجأة لم نجد من يمكن التحدث معه. الجانب الإيرانى قطع الاتصال تماماً. كل شيء توقف. لم نعرف ما الذى نفعله بالناقلات. وخط الأنابيب أوشك أن يكون فارغاً تماماً". وبعد بضعة أشهر على قيام الثورة، عندما أدركوا فى إسرائيل أن الأيام الجميلة قد إنتهت، توجه ممثلو شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط إلى أوربا، لتحصيل مستحقات الشركة لدى زبائنها وأفرغت الحسابات البنكية التى كانت تضخ فيها إيرادات النفط، لصالح ميزانية الدولة. وبعد وقت قصير بيعت ناقلات النفط التابعة لشركة ترانس آسيا تك مقابل ما يربو على مائة مليون دولار. ومازالت شركة إيلات أشكلون للنفط تعمل حتى اليوم، ومن الناحية الشكلية فإن الشراكة المزدوجة للدولتين فى الشركة، بما فى ذلك الشركات المنبثقة عنها، ما تزال قائمة حتى الآن وبموجب ذلك، فإن إيران تستحق، على الأقل على الورق، ٥٠٪ من قيمة الشركة ومن إيراداتها.

عندما أخذ النظام فى إيران ينهار بدأت إسرائيل إخلاء خبرائها فى مشروع 'تسور'. فى يوليو ١٩٧٨، وبأوامر من أعلى مستوى سياسى، تم نقل مكثف لكل أعضاء الجهاز الأمنى الذين عملوا فى مشاريع مشتركة مع إيران إلى إسرائيل. وأرسلت معهم إلى إسرائيل جميع التصميمات والمسودات ذات الصلة بأنظمة التسليح. يقول مرحاف: "الإيرانيون كانوا مُنشغلين بمشاكلهم بحيث أنهم لم يشعروا بغضاضة أو مهانة لأننا نستعد للمغادرة بهذه السرعة".

ومن حديث يعقوف شابيرا، مُنسق المشروع، يمكن أن نلمس بعد هذه الأحداث نبرة التندر على صفقة 'تسور'. يقول: "لو تأخرت ثورة الخمينى سنتين أو ثلاث، لكان الأمر أسوأ. كنا محظوظين للغاية أن حدث ما حدث قبل أن تتحقق مراحل أهم فى المشروع. لقد أوقفتنا الثورة بينما كنا فى مراحل الإعداد الأولى وكما يقولون ضُبط العاشقان فى السينما وليس فى الفراش". وأوضح شابيرا أن انهيار نظام الشاه والقضاء على العلاقات مع إسرائيل لم يجعله هو وزملائه يائسين، ولم يردعهم فى البحث وإبرام صفقات أمنية مع دول أجنبية أخرى. يقول: "بالعكس، فالجناح الذى تعرض للقصقصة أعطانا أكثر من دافع، ونبت مكانه أكثر من جناح".

بالفعل، إذا أخذنا بالتصريحات التى صدرت فى الخارج، فصفقة الصواريخ التى لم تتم مع إيران نقلت إسرائيل بالتحديد إلى معسكر المنبوذين المصنف مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا. وحسب هذه التصريحات، فإن العلماء الإسرائيليين طوروا الصاروخ 'أريحا ٢' فى جنوب أفريقيا، وبتمويل منها. وبسبب النظام الصارم لمشروع 'تسور' فقد مضى وقت طويل حتى عرفت سلطات الثورة الإسلامية فى إيران كل تفاصيله. وكان الجنرال توفنيان، الذى كان يعلم كل شيء، قد نجح فى الفرار أثناء الثورة بمساعدة إسرائيلية وأمريكية إلى الولايات المتحدة وتوفى هناك عام ١٩٩٨ .

فى المقابل، كانت هناك فى إيران نسخ من مستندات جميع الأنشطة الصناعية المعروفة التى مارستها شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط، ولذلك لم يجد الإيرانيون صعوبة فى التحرى عن أموالها. لكنهم لم يبدأوا العمل بجدية لتحصيل الديون المستحقة لهم إلا عام ١٩٨١ . فى الجانب الإسرائيلى لشركة النفط استمروا خلال تلك السنوات فى العمل وكأن شيئاً لم يحدث، وأرسلت خطابات بشكل روتينى إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية، تدعو إلى عقد جلسات التشاور بين المدراء. وكان الصمت المطبق هو رد الإيرانيين. فى أواخر ١٩٨١ قدمت الدعوى

القضائية الأولى ضد إسرائيل بخصوص النفط، إلى محكمة حل المنازعات التجارية فى باريس. وناقشت الدعوى المستحقات المرتبطة بإمدادات النفط، وطالب الإيرانيون باستعادة ٧٠٠ مليون دولار بتقديرات تلك الفترة.

رسمياً طالب الإيرانيون بخمسة مليارات دولار (بما فى ذلك الفائدة وفروق الأسعار) كمستحقات، رغم أنهم بأنفسهم ذكروا فى عدة مناسبات أن هذه الديون صغيرة لكنها أكبر كثيراً من هذا المبلغ. وفى إسرائيل تعاملوا مع الموضوع على مدى سنوات بجدية. فى نهاية المطاف، كما يقول إسرائيليون (وكذلك إيرانيون) فالأمر يتعلق بالكثير جداً من الأموال.

والجهة المحكمة بين الشركة الإيرانية التى تستحوذ على نصف أسهم شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط وبين الشركة الإسرائيلية التى تستحوذ على النصف الثاني، فى حالة نشوب نزاع بين الطرفين، هو جهاز فض المنازعات. وطلبت إيران عقد جلسة لجهاز فض المنازعات هذا كجهة تحكيم. وقالت إسرائيل أنه يجب أن يكون حاضراً أمام اللجنة من الجانب الإيرانى شخصاً يشغل منصباً معيناً فى وزارة العدل فى طهران، وأكدت أنه بعد الثورة ألغى هذا المنصب. وإذا لم يوجد شخص يتولى المنصب، تقول إسرائيل، لا يجوز إقامة التحكيم. وقد أدى هذا التحفظ الإجرائى إلى تعطيل الجهود الإيرانية لعدة سنوات. وبعد ما أفاقوا من هذه المناورة وعينوا شخصاً ما فى المنصب، طرحت إسرائيل تحفظاً تلو الآخر لتأجيل بدء التحكيم. وأخيراً بدأت الإجراءات، لكنها ما تزال تتعثر بسبب مسائل فنية. فهناك جزء صغير من المستحقات تعود إلى شركات النفط الرئيسية فى إسرائيل. وفى هذا السياق أصدر المحكم قراراً بإلزام شركات النفط بدفع بضعة عشرات الملايين من الدولارات. وادعت إسرائيل أن القرار شابته أخطاء جوهرية، وهو الأمر الذى يجرى الترويج له والتداول بشأنه.

بعد سنوات مثل فيها الإيرانيون أنفسهم أمام إسرائيل فى التحكيم، استأجروا محامين على أعلى مستوى فى فرنسا وسويسرا. وقد مثل الجانب الإسرائيلى فى البداية المستشار القانونى الأسبق لوزارة المالية، ألحنان لنداو المحامى، ومن بعده تسفى نيكسون، وحاييم تسادوك ودورى كلجسبلد. وكان الخوف قد تملك بعض الشخصيات التى مثلت إسرائيل فى الاتصالات مع رجال الشاه ووقعوا بأسمائهم على اتفاقات ومعاهدات، من أن تقرر حكومة طهران أيضاً رفع دعاوى قضائية ضدهم بصفتهم الشخصية. وما تزال السرية تلف المتورطين فى القضية، وجميعهم. ومنهم إيلى يونس (الذى كان المحاسب العام لوزارة المالية)، وأورى لوبرانى (عضو مجلس إدارة شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون للنفط) ويهودا درورى، الذى عينه وزير المالية يورام مريدور مراقباً على الشركة - يرفضون إجراء أى مقابلة إعلامية أو التعليق بصورة من الصور.

يقول شيفاح أوفير، الذى كان مدير الإدارة المالية فى شركة "كور" فى السبعينات والثمانينات: " أعتقد أن التقيب والتفتيش فى هذا الموضوع ليس بالأمر الصائب، وبالنسبة لتورطى الشخصى فإننى أفضل ألا أتحدث فى هذا الموضوع".

◆ الأسود والأخضر فى الصدارة:

اجتاحت ثورة الخمينى إيران. فر ٢٤ ممثلاً لإسرائيل على مسئوليتهم الشخصية فى عملية سرية قبل أن تزداد الأمور سوءاً

إرفين موللر، عضو الحزب النازى الأسبق، والضابط السابق فى الجستابو، والعضو السابق فى شبكة العنكبوت، التى تولت تهريب نازيين كبار إلى خارج ألمانيا بعد الحرب، جلس بالقرب من قفصين فخمين فارغين ومفتوحين فى حديقة حيوانات طهران وأخذ فى البكاء المرير. كان العميد يتسحاق سجيف، الملحق العسكرى الإسرائيلى فى إيران، يقف بجواره باحثاً عن كلمات التعزية. ويتذكر: "فى هذا الموقف الذى يُشبه أحلام اليقظة وواجهناه جميعاً، عندما اجتاحت الجماهير شوارع المدينة فى غضب مقدس، إنها بالضبط لحظة وهم هزلية".

بدأت القضية عام ١٩٧٥ . مدير عام هيئة الحفاظ على الطبيعة، العميد (احتياط) إبراهام يافيه، راودته فكرة إحياء محميات طبيعية كانت موطناً لبعض الحيوانات على الأراضى الإسرائيلية فى عصر التوراة، ومن بينها اليحمور (نوع من الأيائل ذو حوافر فاتحة اللون رأسه طويل وله قرنان مُتشعبان). وقد حاولوا فى الهيئة استجلاب بعض هذه الأيائل من عدة أماكن، لكنهم فشلوا، سواء لصعوبة الاستيراد أو بسبب الفروق المناخية التى تمنعها من التأقلم فى إسرائيل. واتضح أن هذا النوع من الأيائل موجود فى إيران.

وفى نفس التوقيت تقريباً وصل إلى إسرائيل فى زيارة خاصة شقيق الشاه، الأمير عبد الرضا، مُدلل العائلة الإمبراطورية، الذى خصص الجزء الأكبر من زيارته للصيد، وكانت حوائط قصوره مُزدانة بمُحنطات وجلود غنائم صيده المختارة بعناية. عندما وصل عبد الرضا إلى إسرائيل ذكر لمستقبليه عن سماعه بأنه يوجد عند برج رامون بالقرب من بحيرة طبرية وعل نادر يحمل على رأسه قرنين بطول مترين ونصف، بزيادة ثلاثة سنتيمترات عن الرقم العالمي. اغتنم إبراهام يافيه الفرصة واقترح عقد صفقة تبادلية - الوعل مقابل زوجين من أيائل اليحمور.

أصدر وزير الزراعة آنذاك، حاييم جفتاي، أمراً خاصاً يسمح بالصيد. شوهد الوعل وطورد إلى منطقة معينة. وضعوا الطلقة الأخيرة لعبد الرضا ليُطلقها بنفسه. تم تجهيز الوعل البائس واستخدمت مواد خاصة حتى يبقى فى حالة جيدة كلما أمكن.

صحيح أن الأمير عبد الرضا، الذى كان ممتناً للغاية، أعطى موافقته لإخراج زوجين من أيائل اليحمور من إيران، لكن هيئة الحفاظ على الطبيعة تباطأت فى تنفيذه، لاعتبارات مالية. فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٨، عندما أخذت الاضطرابات تتزايد يوماً بعد يوم وانهارت سيطرة النظام على الدولة، توجه إلى إيران ممثل هيئة الحفاظ على البيئة، مايك فان جريابنجروك ومساعدوه. وفرت السفارة الإسرائيلية لهم السيارات اللازمة. واهتم سجيف بتدبير رجال الأمن والإمدادات اللازمة عند المحمية الطبيعية التى يوجد بها أيائل اليحمور، عند شاطئ بحر قزوين (❖). ذهب ممثلو الهيئة وعادوا بحوزتهم زوجين رائعين من أيائل اليحمور. وطالب ممثلو الهيئة الإبقاء عليهم فى حديقة حيوانات طهران حتى يتم تدبير مكان لهم فى إحدى رحلات الطيران. رفض بشدة مدير الحديقة، إرفين موللر، رجل الجستابو السابق الذى وجد فى إيران ملجأ له بعد الحرب. وقال إن هناك صعوبات كبيرة للقيام بذلك، فلا يوجد مكان لهذه الأيائل التى سيتم تهويدها. يقول سجيف: "لم نجد خياراً آخر، مارس يافيه ضغوطاً هائلة تليفونياً، وبعد حملة لإقناع المسئولين تم تسكين الأيائل الأربع فى أحد أركان فناء السفارة بعد إحاطته بسياج".

عندئذ ظهرت مشكلة أخرى - لكى يتم إخراج الأيائل من إيران كان لابد من وجود تصريح مُعتمد. واتضح أن المختص الوحيد الذى ما يزال فى منصبه ولا أحد غيره يملك هذه الصلاحية هو موللر. يقول سجيف: "توجهنا إليه، وكانت دهشتنا أنه وافق وقال إنه سيمنحنا المستندات تشير إلى أن الحيوانات ستتوجه إلى هولندا. وبسرعة شديدة اتضح أن لنا تفسير هذا الكرم. فقد اشترط أن يتضمن التصريح بالمغادرة على أن يشمل أيضاً النمر والأسد الملكيين، اللذين كان الشاه يحتفظ بهما فى قفص بقصره وكانا تحت المسئولية الشخصية لموللر. وخاف موللر، أن يذهبا ضحية الجماهير الغاضبة باعتبارهما رمزاً للسلطة. ولم يكن أمامى خيار آخر فوافقت".

مورست ضغوط وبُذلت محاولات لإقناع المسئولين فى شركة "العال" فى طهران حتى يوافقوا على تخصيص مكان على متن إحدى الطائرات لأربعة أيائل ونمر وأسد ضخم. استمر طوفان المكالمات التليفونية من إسرائيل، حتى تم فى النهاية تخصيص المكان على حساب إلغاء الحجز لبعض اليهود ومعهم سجاجيد كثيرة أرادوا نقلها جواً. فى الأول من يناير توجه سجيف إلى حديقة الحيوانات تصحبه قافلة من السيارات وفيها أيائل اليحمور، لينضم إليهم الأسد والنمر. لكنه وجد موللر يبكى بمرارة. "اتضح أننا تأخرنا بضع ساعات. فقد اقتحم آلاف المتظاهرين الحديقة وذبحوا الاثنين. لم يتمالك موللر نفسه من شدة الحزن".

على الفور غير سجيف وجهته إلى المطار وهو مذهول مما حدث. حُملت الحيوانات جواً إلى إسرائيل. كان إبراهام يافيه سعيداً. أطلق سراح أيائل اليحمور فى محمية هحاى - بار فى حيفا. وفى ١٩٨٩ اندلع حريق كبير فى المنطقة ودمر قدراً كبيراً من الغابة، ومظاهر الحياة الطبيعية فيها. تزاحمت أيائل اليحمور فى خرائب غابة صغيرة بدأت تنمو حول التمثال الذى أقامه يتسحاق وكرملا سجيف تخليداً لذكرى ابنهم شارون، الذى سقط صريعاً أثناء خدمته فى سلاح المدرعات بالجيش الإسرائيلى، فنجت هذه الحيوانات بأعجوبة. ويوجد حالياً فى إسرائيل ٦٥٠ آيل يحمور، جميعهم من نسل زوجى الأيائل الإيرانيين.

إنها تقريباً القصة المفرحة الوحيدة الباقية من تلك الحقبة فى إيران. عشية الثورة اتسعت الاضطرابات وبالمقابل واصلت الولايات المتحدة الأمريكية فى ممارسة الضغط على طهران حتى لا تنتهك حقوق الإنسان. واعتبر قادة الجيش أنفسهم البديل الوحيد الضامنة لبسط سلطة الخمينى على الدولة. كان هناك اثنان منهم على الأقل، الجنرال عبد العلى بدارهى، قائد القوات البرية، ومنوشهر حوسرو داد، قائد الوحدة البرية الخاصة مهتمان بفكرة القيام بانقلاب عسكرى، لكن لم يعرفا كيف ومتى يبدأ.

يُعلق سجيف: "جميع الضباط الكبار انتظروا مجيء نائب قائد قوات الناتو، جنرال روبرت هويسر، الذى ظهر فى ٨ يناير، قبل أسبوع من مغادرة الشاه. لقد أرادوا أن يسمعوا منه رداً على استفسار واحد فقط - إذا استولوا على السلطة، هل تمنع الولايات المتحدة روسيا من غزو إيران. هذا كل ما فى الأمر. أما أى شيء بخلاف ذلك فهم قادرون على السيطرة عليه بقواتهم: ثمانى مائة ألف جندى وثمانى مائة جنرال".

إلا أن الولايات المتحدة بالتحديد كانت ترغب فى محاولة الحفاظ على النظام القائم كما هو. وقالت الإدارة العسكرية إن محاولة انقلاب عسكرى هى أسوأ ما يمكن أن يقوم به الجيش. وقد توجه هويسر إلى طهران حتى يُحبط أى فكرة انقلابية لدى الجنرالات. لقد أرادوا أن يحصلوا منه على تأمين التغطية أمام السوفييت فقال لهم فقط إن الرئيس كارتر أرسلنى إليهم لتأمين الديموقراطية فى إيران. نجح هويسر فى بث الفرقة بين الجنرالات وأن

يتسبب فى الخلاف والبلبلة التى أحبطت أى محاولة لانقلاب عسكري. وفى اللحظة التى غادر فيها هويسر طهران تعززت العلاقات السرية بين الضباط الكبار ورجال الدين من الملالى الثوريين. لقد أدرك رئيس الأركان العامة عباس كراباجى وكبار المسئولين فى السافاك إلى أين تتجه الريح واهتموا بتأمين مستقبلهم.

من لحظة إلى أخرى كانت الاضطرابات تتسع، وفى ١٦ يناير قرر الشاه الضعيف والمريض أنه فى غياب غطاء أمريكى يُستحسن مغادرة البلاد. وحمل معه خزينة بها بضعة حفنات من أرض إيران. وصحبه نجله رضا كورش، وزوجته فرح ديبا ومجموعة من مساعديه وتوجه إلى مصر، وهناك استقبله صديقه أنور السادات كرئيس دولة. كان الكثيرون فى إيران يرفضون رفضاً قاطعاً أن يتكرر سيناريو مُصدق عام ١٩٥٣ ويعود الشاه لإيران مرة أخرى بقوة أكبر. وكان هناك بعض الجنرالات مازالوا يعتبرونه قائدهم الأعلى، وحاولوا الاتصال به ولكن قيل لهم إن جلالة الملك باق فى 'زيارة خاصة' وأن أى موضوع يُطرح فى غيابه على مجلس الحكماء. وكان الجنرال غلام رضا رابيعى، قائد سلاح الجو الإيراني، جاد فى رأيه بفتح النار ويُسقط أى طائرة تحمل الخميني إلى إيران، ولكن توقف ذلك على موافقة الشاه على هذه الخطوة. ونظراً لأنه لم يتمكن من التحدث مع الشاه شخصياً، فقد ألغى الخطة.

فى الأول من فبراير استولى خلصاء الخميني، أعضاء كيان جديد سُمي "لجان الإمام"، على مطار مهرباد بطهران. لقد تعمد الخمينى ترويج شخصيته كزعيم صارم. ومن بين التعليمات الأولى التى أصدرها لممثله الأعلى فى طهران، آية الله مُطاهري، قبل وقت قصير من وصوله أن تطبع وتعرض فقط الصور المعتمدة له. واعترض بصفة خاصة على ظهور الأسنان فى صوره، التى كانت معروضة وقتذاك فى أماكن لا تحصى. وفى واحدة منها ظهر يرتدى نظارة، تعطى انطباع بالضعف، إن لم يكن العجز التام. وفى صورة أخرى بدا آية الله يضحك مبتهجاً. والتعاليم الإسلامية قررت بشكل لا لبس فيه أن النبى لم يضحك أبداً واعتبر الضحاكين أناس سطحيين محل نظر من الناحية الأخلاقية. وخلال بضعة أيام استبدلت جميع صور الوجه المعيبة أو غير الشرعية للإمام بصور جديدة، تظهر فيها بوضوح حواجبه الغليظة التى تضفى عليه أمارات الصرامة والقسوة.

وصل آية الله إلى مهرباد على متن طائرة جامبو مُستأجرة من إير فرانس وخلال يومين استُقبل بصيحات التهليل ومظاهر فرح لم تشهدها إيران أبداً من قبل. إبراهام جيفن (اسم مستعار، فالاسم الحقيقى محظور بتعليمات من الموساد)، هو يهودى إيرانى تم تجهيزه للقيام بأعمال سرية كثيرة، وكان يعمل فى فرع شركة العال فى طهران وكان من بين اليهود الذين اهتموا بتوفير الخدمات اللوجستية وإمداد السفارة الإسرائيلية ومكاتب الوكالة اليهودية بالمنتجات المختلفة. يقول محاولاً استرجاع ما حدث: "فى اليوم الذى حطت طائرة الخمينى فى إيران استدعونى بسرعة إلى المطار. كانت إدارة المطار ما تزال تعمل بشكل أو بآخر، واعتبرونى من وجهة نظرهم ممثل شركة العال. أحضروا جهاز لحام وفتحوا خزانة حديدية فى مكتب شركة العال فى المطار. كانت الشركة مدينة لهم بأموال وكانوا عمليين. أخذوا نقداً ديونهم من خدمات المطار وما تبقى سمحوا لى بتحويله بنكياً من الخارج إلى إسرائيل. عندما هبطت الطائرة خرج الجميع لاستقبال آية الله. وقفت على مسافة عشرين متراً منه بينما مئات الحراس حالوا بينه وبين الجمهور المتحمس الذى كان هناك. امتلأت شوارع إيران بالورود فى ذلك اليوم. وبث التلفزيون أثناء لحظة الهبوط عبارات الثناء والمديح لنظام الشاه. ولكن الرد لم يتأخر، واحتل رجال الحرس الثورى مبنى التلفزيون".

يقول العميد يتسحاق سجيف: "قبل أن يصل الخمينى بأسبوع التقيت مع رابيعى وحوسرداد. وسألتهما هل يعتزمان القيام بعمل شيء ما. فقال رابيعى 'اسمع يا سجيف. هل تتصور أننا سنسكت..؟ الخمينى سينزل هنا. سنأخذه هو ومن معه من المطار إلى جزيرة كيش وهناك سنقضى عليهم جميعاً.' وعلى خلفية هذه المقابلة نصحت ديان بالإبقاء على السفارة وطاقمها بالكامل فى مكانهم. أخلينا ١٥٠٠ إسرائيلي، ولكن كان لدى أمل أن يبقى لنا موطئ قدم وتمضى الأمور فى مجاريها. لقد خشيت ألا نستطيع العودة إذا غادرنا".

عندما وصل الخمينى كان فى انتظاره بين الجمهور المتحمس سجيف وتسفرير، رئيس بعثة الموساد. يقول سجيف: "شاهدنا جمهور غفير يقتحم المطار، وهنا رأيت صديقي، الجنرال رابيعى قد وصل بمروحيته الخاصة ليُقل الخمينى بنفسه. لقد ظن، خاطئاً، أنه بهذه الطريقة سيحصل على عفو".

رفض الخمينى سلسلة من الزيارات المعدة له إلى الجامعات، حتى لا يمنح مجداً أكثر من اللازم لشركائه فى النصر، وتوجه إلى مقابر طهران. وهناك ألقى خُطبة حادة النبرة جاء فيها: "لقد ذبل الإسلام أو احتضر على مدى ما يقرب من ألف وأربعمائة عام؛ ونحن أعدناه إلى الحياة بدم شبابنا... وفى القريب العاجل سنحرر القدس ونصلى هناك". وبالنسبة لحكومة شهبور بختيار، التى عينها الشاه عند خروجه من إيران، فقد ذكرها الخمينى بقول قصير وواضح: "سأحطمهما".

كان عدد من وكلاء السفر مدينين لشركة العال فى يوم عودة الخمينى بحوالى ٨٠٠ ألف دولار. قرروا فى إدارة

الشركة استثمار حالة الفوضى فى محاولة لجمع الأموال. كان مسعود على خانى شقيق وزير الاقتصاد فى نظام الشاه. وكان قد سافر إلى إسرائيل للدراسة وبقى فيها بسبب قصة حب محلية. أرسلته شركة العال بطلب إلى إبراهام جيفن فوراً بعد الثورة أن يحل كل المشاكل المهملة للشركة.

يقول جيفن: "تنقلت من وكيل سياحي إلى آخر وصرفت شيكات العال، بقى مكتب واحد كان مديناً بمبلغ كبير للشركة. وماطلوا معي. كان المدير مشغولاً دائماً. فى أحد الأيام ذهبت إلى هناك كالمعتاد طالبٌ الحصول على المبلغ. فوجئت أن المدير يستقبلنى ببشاشة وطلب منى الجلوس حتى يتصل بالبنك ويحصل منه على موافقته ليدفع لى المبلغ. بدا لى تصرفاً غير مريح. قلت له إننى أعانى من مشاكل فى المعدة ويجب أن أذهب إلى دورة المياه. حاول المدير تعطيلي، لكننى سارعت بالخروج من الحجرة، الواقع أننى طرت فوق درجات السُلم وخرجت من المبنى. وبينما كنت عند المدخل لاحظت رجال شرطة الخميني، الذين جاءوا للقبض على بعد أن كلمهم المدير تليفونياً.

"بعد دقائق معدودة فقط أدركت أننى نسيت على مكتب المدير تفاصيل حسابى بالبنك، وهو الحساب الذى حولنا عن طريقه قبل أيام كل أموال "العال". سارعت إلى البنك. كان يتوجب على الوصول إلى هناك قبل شرطة الثورة، إذ أدركت أنهم سيحاولون مصادرة حسابي. والحق أن مدير فرع البنك، وهو أرمنى الأصل، كان مديناً لى بمعروف كبير: فقد اهتممت بإرسال زوجته إلى إسرائيل للعلاج من العقم بعد أن يأس أطباء إيران من علاجها. شرحت له الكمين الذى وقعت فيه فقال لى لا تقلق. وقام بنقل الأموال إلى حساب آخر باسم وهمى دون أن يترك أثراً وراءه. وعندما جاءت شرطة الثورة، وجدوا فى حسابى مائة دولار".

فى ١٠ فبراير ١٩٧٩ انهارت حكومة شهبور بختيار وعُين بدلاً منه رئيس الحكومة مهدى بازرجان، وهو سياسى يتفق مع الخمينى لكنه استخدم فقط كأداة فى مرحلة انتقالية. فلم يشأ الخمينى أن يرتبط شخصه بعمليات التطهير المنتظرة. فى صباح اليوم التالى نزل إبراهام جيفن ودانى سعدون، مدير فرع "العال" فى إيران، إلى شوارع طهران ليتعرفوا على ما تغير فى الدولة التى أحباها كثيراً.

مع اندلاع الثورة علق ٣٤ إسرائيلى فى طهران؛ ممثلو وزارة الخارجية، ورجال أمن وعاملى شركة "العال"، والوكالة اليهودية وشركة "كور". وكان من الإسرائيليين أيضاً عضو الكنيست موردخاى بورات، خبير الهجرات السرية، الذى سافر فى مهمة سرية للوقوف على الوسائل المتاحة لتهجير يهود إيران إلى إسرائيل. وكان السفير الإسرائيلى لدى إيران، يوسف هرملين، قد حاول عبثاً الاتصال أيضاً بمسئولين كبار فى نظام الحكم المنهار. واعترف رئيس الحكومة المقال، بختيار، بأنه الأمر خارج عن سيطرته. وفى نفس اليوم هرب من إيران مُتكراً فى زى نادل فرنسي.

توزعت المجموعة الإسرائيلية على ثلاث شُقق سرية. الأولى يترأسها رئيس بعثة الموساد، جيازى تسفرير، والسفير هرملين، وكانت له عينان زرقاوان تفضح أنه غير إيرانى ولذلك ظل حبيس الشقة طوال الوقت. الثانية يترأسها سجيف ونائب تسفرير، تسادوك أوفير، والشقة الثالثة يأتى على رأسها موردخاى بن بورات. كان إبراهام جيفن ومعه يهودى إيرانى آخر همزة اتصال بين الشقق الثلاثة وعملوا على تزويدها بالغذاء والشراب بانتظام. كما أحاطوا السفير ورجاله علماً بأحدث الأخبار حول ما يجرى فى أروقة النظام الجديد، وهى أخبار كانا يحصلان عليها بفضل علاقات قديمة وبعض الرشاوى. والعجيب أن وحدة الاتصالات الدولية كانت ما تزال تعمل ولم تكن هناك أى مشكلة فى الاتصال بإسرائيل. وفى إحدى الشقق وُضع خط تلغراف مباشر مع قيادة الموساد، حيث تشكل هناك فريق طوارئ خاص يتولى إنقاذ المجموعة الإسرائيلية كاملة.

لم تكن سفارة إسرائيل تمارس عملها فى تلك الأيام. ولم يبق هناك سوى المسئول الأمنى وبضعة عاملين وأفراد أمن، تحرسهم بعض دبابات الجيش الإيراني. كانت المذكرة السرية قد حُملت إلى إسرائيل منذ نوفمبر وبالتالى تم تجنب سيناريو السفارة الأمريكية. فى صباح العاشر من فبراير قرر تسادوك أوفير إعداد الحمين (أو ما يُعرف بالسخينة أو الدفينة وهو طعام عند اليهود يبيت على النار لتناوله يوم السبت). وحتى ينضج الطعام قرر السفير يوسف هرملين والملحق سجيف الوقوف على حقيقة ما يحدث فى السفارة وذهلوا عندما اكتشفوا أن الدبابات اختفت. واتصل سجيف برئيس الأركان الإيرانى الجنرال كراباجى (الذى عقد اتفاقاً سرياً مع الخمينى وكان أحد القلائل الذين نجوا من عمليات التطهير التى بدأت فوراً بعد ذلك)، فأبلغه أن الجيش قرر أن يلتزم بالحياد فى الصراع ولذلك أمر جميع قواته بالعودة إلى المعسكرات. واستنتج سجيف من ذلك أن السفارة أصبحت مُستباحة. بالمقابل ترددت شائعات أن الجماهير تزحف باتجاه المطار. اتصل سجيف بالمطار وأصدر الأمر للطائرة الجامبو ٧٤٧ التابعة لشركة "العال" بالإقلاع فوراً، دون الانتظار لمئات السجاجيد التى أراد اليهود أن يملئوا بها الطائرة. ونجح دانى سعدون فى الدفع بأربعمائة شخص بداخلها خلال عشر دقائق وأن يُعطى أمراً بالإقلاع. وما هى إلا دقائق معدودة بعد ذلك واحتل المطار.

انضم إبراهام جيفن لإحدى المظاهرات حاملاً صورة للخميني وهتف بشعارات ضد الشاه: "فجأة رأيت شخصاً يصعد إلى المنصة ويُحرض آلاف الناس التى كانت موجودة فى تلك الساعة. تحدث عن الولايات المتحدة وإسرائيل وما يجب عمله تجاههم. كانت العبارة الأخيرة من كلمته دعوة إلى اقتحام سفارة إسرائيل التى لا تبعد كثيراً عن مكان التظاهر. وزأر الجمهور الحاشد، ربما عشرة آلاف رجل، بالموافقة. انسللت إلى السيارة وقلت لسعدون انطلق بسرعة إلى السفارة. احتجزنا فى زحام خانق. يبدو أن طهران كلها خرجت عن بكرة أبيها إلى الشارع. تركت السيارة وجريت كالصاروخ نحو السفارة، وكأنى لم أكن أعرف أن باستطاعتى الجرى بهذه السرعة".

يقول العميد سجيف: "كانوا حوالى ٢٥٠ ألف شخص هناك، حاصروا السفارة، تدافعوا حول الأسوار. كنا قد أعددنا من قبل سلالم للهروب إلى السطح ولوحاً خشبياً بطول سبعة أمتار حتى نعبر عليه إلى المبنى الآخر وننزل من الخلف. واتضح لنا من واقع ما حدث أن الذى قاد معظم المتظاهرين إلى الداخل كان تحديداً هو السائق اليهودى لموشيه جلبواع، الوزير المفوض بالسفارة، وأبلغ الجميع أن السفارة بها معدات كثيرة يمكن سرقتها".

يقول جيفن: "لم تكن وحدة الحراسة الإيرانية موجودة هناك، وسمح لى الحارس الإسرائيلى بالدخول. كان يعرفني. فى الداخل وجدت بعض الحراس والعاملين فى السفارة مشغولين بأمورهم، وكأن شيئاً لم يحدث. صرخت فيهم محاولاً أن أفهم بالضبط ما الذى كانوا يفعلونه بينما الجماهير تقترب من السفارة. لم يُصدقوا فى البداية أن أمراً كهذا يمكن أن يحدث فى طهران. لم يرغبوا فى مغادرة السفارة، التى كانت أغلى شيء بالنسبة لهم. صرخت قائلاً إنهم مجانين وإذا لم يهربوا بسرعة فسيأتى المتظاهرون ويقتلونهم جميعاً. وأخيراً أقنعتهم وأحرقوا على الفور صناديق كانت مُعدة من قبل مع مواد سرية يتوجب تدميرها. تكدسوا جميعهم فى عدة سيارات وغادروا من البوابة الخلفية للسفارة. ولم تمض إلا دقائق على هروبهم ووصل المتظاهرون. لم يُفلحوا فى كسر البوابة فتسلقوا الأسوار. وخلال وقت قصير احتلوا السفارة. عُدت إلى المكان بعد بضعة ساعات، باعتبارى مهتم لا دخل له فى الموضوع. أبدو كأهل البلاد وأتحدث الفارسية، ولم يشك بى أحد. وصلت بالضبط مع خطبة ياسر عرفات فى فناء السفارة أمام جمهور متحمس وغاضب. وطلب من حرس الثورة رفع علم منظمة التحرير الفلسطينية فوق السفارة، حيث كان علم إسرائيل مُعلقاً، ويسمى المكان سفارة فلسطين. وافق الإيرانيون، بالطبع. وفى مرأب السفارة لاحظت وجود السيارات العشر الفاخرة التى تركت فى الخلف. وبعد ذلك ببضعة أشهر رأيت قائد شرطة الخميني، وهو يستقل سيارة السفير المرسيدس. كانت من الأمام تحمل لوحة تعريف إيرانية ومن الخلف كانت ما تزال اللوحات الدبلوماسية مُثبتة عليها".

إلا أن الفرار من السفارة كان مجرد بداية الدراما. فعودة الخمينى وضعت البلاد فى فوضى كبيرة جداً. فى ١١ فبراير ذهب سجيف إلى القيادة العامة ليشتكى بشأن احتلال السفارة. عندما وصل إلى هناك اكتشف أن القيادة العامة نفسها قد احتلت. اتصل بالجنرال ربيعى وطلب طائرة. أبلغه ربيعى أن المطار قد أصبح منذ وقت قليل تحت سيطرة ومسئولية آية الله بهاشتى، ولن تجدى أى طريقة للتعامل معه. قال قائد القوات البرية الخاصة، جنرال حوسرواداد، أبلغ سجيف أن باستطاعته إخراجه، ولكن بالنسبة للآخرين - لا يمكن للأسف.

هوامش:

(❖) يعد بحر قزوين (بحر الخزر) أضخم بحيرة مغلقة على وجه الأرض. يبلغ طولها ١٢٠٠ كم وعرضها زهاء ٣٠٠ كم. تتبسط من الشمال إلى الجنوب عند الحدود بين أوروبا وآسيا على مستوى أكثر انخفاضا من مستوى المحيط بـ٢٨متراً. وتتقلص مساحة البحر باستمرار بسبب التبخر وانخفاض منسوب الأنهار التى تصب فيه؛ وأكبرها نهر الفولجا. ففى أقل من نصف قرن، انخفض مستوى مياهه مترين: وتقلصت مساحته من ٤٢٤٣٠٠ إلى ٣٧١٠٠٠ كيلومتر مربع حتى استقرت مساحته حاليا عند ٣٦٠٠٠٠ كيلومتر مربع؛ ويصل متوسط عمقه ١٨٤ مترا. أما أعمق نقطة فيه فتصل إلى ٩٨٠ مترا؛ ويقدر الخبراء كمية مياهه بـ٧٦ ألف كيلومتر مكعب على وجه التقريب. تتوزع شواطئ بحر قزوين بين خمس دول هي: روسيا التى تحده من الشمال الغربي، وإيران (الجنوب الغربي)، وكازاخستان (الشمال الشرقي)، وتركمنستان (الشرق)، وأذربيجان (الغرب) ولها أصغر حصة من الساحل محصورة بين إيران وروسيا.

◆ دراسات ◆



كتاب وحدة شاكيد
(الوقاية والأمن الجاري فى تاريخ الجيش الإسرائيلي)
(الفصل الثالث عشر): القضاء على الإرهاب فى قطاع غزة

بقلم: أوري ميلشتاين ودوف دورون - ترجمة وإعداد: مصطفي الهواري

١- مخيمات اللاجئين:

فى عام ١٩٧٠ كان المخربون الموجودون فى قطاع غزة يحملون السلاح علنا ويهاجمون سيارات الفلسطينيين المتعاونين مع القوات الإسرائيلية. وبعد كل عملية، كان هؤلاء المخربون يختبئون داخل مخيمات اللاجئين ولا يتركون وراءهم أى آثار. كان يقيم فى مخيم جباليا القريب من غزة فى تلك الفترة خمسة وثلاثون ألف لاجئ، وبعد أن شق الجيش الإسرائيلى طرقاً داخل هذا المخيم قل عدد هؤلاء اللاجئين بمقدار ستة آلاف. كما كان يقيم فى مخيم الشاطئ نحو ثلاثين آلاف لاجئ، غادره ما يقرب من أربعة آلاف بعدما شق الجيش الإسرائيلى طرقا فيه هو الآخر. فى حين كان يقيم فى مخيم النصيرات نحو سبعة عشر ألف لاجئ، وفى مخيم البريج حوالى عشرة آلاف، فضلا عن ثمانية آلاف فى مخيم المعزي.

أما رفح (المدينة ومخيم اللاجئين فيها) فقد كان يقيم فيها ما يقرب من أربعين ألف نسمة (لم تكن رفح ضمن مناطق نشاط وحدة شاكيد). كما كان يقيم فى مخيم اللاجئين بدير البلح ستة آلاف وخمسمائة لاجئ، وفى مخيم اللاجئين فى خان يونس ستة وعشرون ألفا. بوجه عام، بلغ عدد السكان واللاجئين فى قطاع غزة أكثر من ثلاثمائة وأربعين ألف نسمة (❖). كان نحو عشرة آلاف من سكان قطاع غزة يعملون فى إسرائيل، فى حين كان البعض يعملون بالزراعة والبعض الآخر يعتمدون فى معيشتهم على أموال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، التى كانت تقدم الدعم لسكان قطاع غزة منذ عام ١٩٤٩ .

حتى نشوب حرب الأيام الستة كان يعمل فى قطاع غزة تنظيمان تخريبيان: "جيش التحرير الفلسطينى وتنظيم "الفدائيون"، الذى كان الجيش المصرى يتولى تدريب أفراده. وقبل شهرين من نشوب الحرب بدأ يعمل فى قطاع غزة أيضا تنظيم "العاصفة" (الذى تغير اسمه فيما بعد إلى تنظيم "فتح") ودار صراع مرير بينه وبين السلطات المصرية بسبب رفضه الانصياع لأوامرها.

وبعد حرب الأيام الستة تم حل "جيش التحرير الفلسطيني" وتنظيم "الفدائيون" وتشكلت ثلاثة تنظيمات تخريبية جديدة: "قوات التحرير"، و"فتح" (العاصفة) و"جبهة تحرير فلسطين". كان التسليح الرئيسى للمخربين فى قطاع غزة هو القنابل اليدوية والرشاشات القصيرة كارل جوستاف وبنادق الكلاشينكوف. وكان المخربون يتدربون فى البساتين والدشم، حيث تم تكليف الأفراد الأرقى تدريبا بتنفيذ العمليات التخريبية بينما يقتصر دون المستجدين على إلقاء القنابل اليدوية سواء على اليهود أو على العرب المتعاونين مع إسرائيل. وكثيرا ما كان يتم تجنيد الأفراد فى هذه التنظيمات رغما عنهم، خاصة أولئك الذين يشتبه فى تعاونهم مع إسرائيل. كما كان لأعضاء التنظيمات شبكة مراسلات متشعبة، وعندما يقتل أو يضبط أحد المخربين، كان المحققون يستعينون بالوثائق التى يحملها معه من أجل

التعرف على مخربين آخرين. وقد تبين من خلال هذه الوثائق أن المخربين يتابعون نشاط قوات الجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة وينقلون المعلومات من خلية لأخرى.

٢- التنظيمات التخريبية فى قطاع غزة عام ١٩٧٠:

بعد شهور من انتهاء حرب الأيام الستة، قام ثلاثة ضباط من "جيش التحرير الفلسطيني" بتشكيل "قوات التحرير": النقيب حسين الخطيب، النقيب زياد الحسينى والنقيب وليد أبو شعبان، وكان معظم المجندين من أفراد "جيش التحرير الفلسطيني" السابقين ذوى الخبرة فى استخدام المفرقعات. حتى منتصف عام ١٩٦٨ كان أفراد "قوات التحرير" قد نفذوا عمليات تخريبية وفقا لتوجيهات وتعليمات حسين الخطيب. بعد ذلك هرب الخطيب إلى الأردن وعينه التنظيم مسؤولا عن قطاع غزة، وكان يجند المخربين فى الأردن ويرسلهم إلى القطاع، كما كان يرسل إلى هناك البلاغات والأموال والأسلحة. وقد أوقف تنظيم "قوات التحرير" نشاطه بعد ضبط واعتقال قائد القطاع الجنوبى ونحو مائة وعشرين من مقاتليه، ولكن فى منتصف عام ١٩٦٩ وصل من الأردن إلى قطاع غزة جعفر على عبد الله وجند أعضاء جددا ونظمهم فى خلايا واشترى لهم أسلحة وخصص لهم رواتب. وتحت قيادته كان التنظيم يعمل أساسا من جنوب غزة، فى حين كان زياد الحسينى يعمل من شمالها. وفى أواخر عام ١٩٦٩ تم اعتقال أحد مقاتلى عبد الله وكشف عن أسماء أعضاء الشبكة، وبالتالى تم ضبط معظمهم وتولى قيادة التنظيم منذ ذلك الحين زياد الحسينى ونائبه محمد خميس البصيلي. وفى نوفمبر ١٩٧١ انتحر الحسينى فى منزل رئيس البلدية رشاد الشوا، كما لقى نائبه مصرعه داخل دشمة اكتشفها الجيش الإسرائيلى فى يوليو ١٩٧٢ . وقد وصلت معلومات إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية عن عضو فى التنظيم يقيم فى بيت حانون، وسبعة أعضاء فى بيت لهيا، وأحد عشر فى جباليا، وواحد فى درج التفاح، وأربعة فى الزيتون، وواحد فى الشاطئ، واثنين فى البريج، وأربعة فى رفح وأربعة فى الضهير، وقد تم ضبطهم أو قتلهم، معظمهم على أيدى مقاتلى "شاكيد".

٣- "الجبهة الشعبية":

تشكل تنظيم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" فى الأردن فى نوفمبر ١٩٦٧ . وكان أعضاء هذا التنظيم يعملون أيضا فى الخارج، حيث اختطفوا طائرات إسرائيلية وشنوا هجمات على بعض السفارات الإسرائيلية. وقد تم تجنيد بعض أعضاء التنظيم فى الأردن ثم أرسلوا إلى قطاع غزة، بينما تم تجنيد البعض الآخر فى غزة ذاتها. وفى يناير ١٩٦٨ تم اعتقال قائد "الجبهة الشعبية" والكثير من رجاله، فى حين هرب الآخرون إلى الأردن، إلا أن "الجبهة" عاودت نشاطها فى قطاع غزة فى أواخر ذلك العام، ومارس أفرادها السرقة والنهب من أجل تمويل نشاط التنظيم، وفى أواخر مايو ١٩٦٩ تم اعتقال عدد كبير منهم، إلا أن أحداث "أيلول الأسود" (١٩٧٠) تسببت فى إضعاف قوة "الجبهة" ليس فى الأردن فحسب بل أيضا فى قطاع غزة، وأدى الضغط الذى مارسته قوات الجيش الإسرائيلى على هذا التنظيم إلى التخفيف من مخاوف السكان من تهديدات أعضائه، وتضاءل كثيرا تعاونهم مع التنظيم. وفى عام ١٩٧١ أصبح عدد أعضاء "الجبهة الشعبية" المطلوبين فى قطاع غزة أقل من خمسة وعشرين.

٤- تنظيم "فتح":

حتى نوفمبر ١٩٦٧، كان تنظيم "فتح" فى قطاع غزة يعمل سرا ويخضع لسيادة السلطات المصرية، ثم بعد ذلك غيرت مصر من نظرتها إلى التنظيم وأغدقت عليه الأموال والأسلحة وساعدت فى تدريب أفراده. ومنذ ذلك الحين وحتى مارس ١٩٦٨ كان أعضاء التنظيم فى قطاع غزة وفى الضفة الغربية (وخاصة فى جبل الخليل) يرسلون الأسلحة والرجال إلى تلك المناطق وينسقون النشاط فيما بينهم. وفى مارس ١٩٦٨ اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلى العشرات من أعضاء "فتح" فى قطاع غزة وعثرت على الكثير من مخازن الأسلحة السرية، وتوقف نشاط هذا التنظيم لفترة من الوقت. إلا أن "فتح" أعاد تنظيم صفوفه وحصل على مساعدات من قيادة التنظيم فى الأردن.

وبفضل "الجسور المفتوحة"، قام الكثيرون من سكان قطاع غزة بزيارة الأردن وكانوا يرسلون معلومات إلى القطاع وإلى الضفة الغربية. كان مركز تنظيم "فتح" فى قطاع غزة موجودا داخل مخيم البريج، وكان القادة المحليون هما كريم أبو سعيد ونائبه شحادة حميد شحادة، إلا أنه بعد اعتقال هذين الزعيمين ومعهما الكثير من أعضاء التنظيم، انتقل مركز "فتح" إلى رفح وكان أعضاؤه يختبئون داخل الدشم والبساتين ولم يحظوا بدعم من سكان القطاع وانقطعت علاقتهم العسكرية والاقتصادية مع الأردن.

وفى منتصف عام ١٩٧٢ لم يعد لتنظيم "فتح" أى وجود فى قطاع غزة، وفى يوليو ١٩٧٢ أصبح عدد أعضائه المطلوبين أقل من عشرة.

٥- المخابئ والأماكن السرية:

كان المخربون يختبئون فى الدشم التى أقاموها فى البساتين، أسفل المنازل وفوق أسطحها. فى أغلب الأحوال، كان

ثلاثة مقاتلين يختبئون داخل الدشمة، ولكن فى بعض الأحيان كانت القوات الإسرائيلية تكتشف وجود أربعة أو ستة مخربين داخل الدشمة الواحدة. كانت الدشم تبنى فى البداية بالمنازل الخالية أو المهدمة جزئيا، ثم بعد ذلك كانت تبنى داخل المنازل المأهولة، وكانت كل خلية مخربين تحصل من قيادة التنظيم الذى تتبعه على الأموال التى تحتاجها لبناء الدشمة. لم يستطع المخربون إخفاء أماكن اختبائهم عن أعين الجميع، فقد اضطروا للاستعانة باللاجئين لإغلاق الدشم من الخارج. كما كان المخربون يبنون بعض الدشم أسفل الطرق وأسفل الأسوار المحيطة بالمنازل، وقد استخدمت الأحجار فى بناء معظم الدشم، ثم يوضع فوقها سقف من جذوع الأشجار تغطيه طبقة من الأتربة يبلغ سمكها نصف متر. كانت لكل دشمة فتحة للدخول والخروج يبلغ عرضها نصف متر، فضلا عن فتحات تهوية مغطاة بالأخشاب وبأجولة التبن لإخفائها عن الأعين، إلا أن جنود الجيش الإسرائيلى الذين كانوا يمشطون أفنية المنازل ويبحثون عن الفتحات، استطاعوا اكتشاف أماكن معظم الدشم.

كانت الدشم تبنى فى المنازل داخل الحوائط المزدوجة، وكان الجنود الإسرائيليون يقارنون بين الأبعاد الخارجية والداخلية للمنازل ويفحصون أنابيب التهوية الموجودة فوق الأسطح وفى الحوائط، كما كان يتم اكتشاف وجود الدشم المقامة أسفل الأفران ودورات المياه عن طريق الطرق على الأرضية، حيث كان الصوت الرنان يدل على وجود فراغ أسفل الأرضية، بينما تم اكتشاف الدشم المقامة داخل البساتين بالقرب من نقاط إشارية تساعد المخربين على الوصول إليها.

٦- عمليات إرهابية:

كان النشاط الرئيسى للمخربين فى الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٢ يتركز على إلقاء القنابل اليدوية صوب سيارات الجيش الإسرائيلي، وكان المخربون يفرون بمجرد إلقاء القنابل ويختفون داخل الأزقة، إلا أن معظم قنابلهم كانت تصيب المارة من سكان قطاع غزة. وبعد عام ١٩٧٠ بدأ المخربون فى إلقاء القنابل أيضا على المبانى العامة (مكتب العمل، مصنع التغليف والتعبئة، مبنى المحول الكهربائي، مقر وزارة الداخلية، وبنك البريد)، وتم تخريب أعمدة الكهرباء وقضبان السكك الحديدية، وبعض محطات الوقود والحافلات ومقار الشرطة، كما كانت السيارات الإسرائيلية تتعرض لإطلاق النار من الأكمنة أو تصطدم بألغام.

وفى شهرى يونيو ويوليو ١٩٧١، تم فى غزة اغتيال سبعة وستين عربيا من المشتبه فى تعاونهم مع إسرائيل، وكانوا يتعرضون للتعذيب قبل موتهم ثم تعرض جثثهم علنا فى الشوارع.

قال أحد الضباط لقائد قيادة المنطقة أريئيل شارون: "ماذا يعنيك إذا كان العرب يقتلون عربا..؟".

أجاب شارون: "مادمنا نسيطر على القطاع فنحن المسؤولون عما يحدث فيه. إنهم اليوم يصفون بعضهم البعض،وغدا سينقلبون علينا". وقد قال شارون إن حظر التجوال والدوريات وعمليات البحث، ليست وسائل فاعلة ضد الإرهاب: "للانتصار على المخربين يجب أن نفرض عليهم ظروفا متغيرة وبالتالى نسبب الارتباك فى صفوفهم". وقد قسم المنطقة إلى قطاعات مساحة كل منها كيلو متران مربعان، وعين مسؤولا للأمن الجارى فى كل قطاع وعلم المسؤولين كيفية اكتشاف أماكن اختباء واجتماع المخربين وفقا لعلاماتها المميزة، مثل العمود الحديدى المغروس فى أرض البستان وتعلوه علبة من الصفيح، أو جذع نخلة وما إلى غير ذلك من علامات. وقام مقاتلو "شاكيد" بقياس أبعاد مبانى مخيمات اللاجئين من الداخل والخارج بواسطة الحبال للتأكد من عدم وجود مخابئ للمخربين فيها.

٧- "شاكيد" فى غزة:

خلال فترة حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس لم تول قيادة المنطقة الجنوبية اهتماما كبيرا بقطاع غزة، وبعد انتهاء الحرب تم الدفع بثلاث كتائب مشاة وبقوات من حرس الحدود إلى قطاع غزة. وقد عمل مقاتلو "شاكيد" لفترة من الوقت فى مخيمات اللاجئين الكائنة فى وسطه أيضا. كما ظلت ثلاث سرايا من "شاكيد" فى قطاع غزة طوال أكثر من سنة ونصف. قال باتسي: "شاركت فى ثلاث حروب وفى عمليات انتقامية كثيرة، إلا أن الفترة التى أمضيتها فى غزة كانت صعبة للغاية. كان السكان يكرهوننا هناك، رغم أننا قطعنا دابر المخربين الذين كانوا ينغصون عليهم حياتهم. حاولنا إجبار السكان على الاعتراف بأن الجيش الإسرائيلى هو الذى يسيطر على المنطقة وليس المخربون. كان الوضع صعبا وخطيرا. وقد انهار بعض المقاتلين وطلبوا نقلهم من الوحدة، إلا أن معظمهم ظلوا صامدين".

روى دانى رهف: "وصلنا إلى غزة بعد أن قتل المخربون بقنبلة يدوية طفلين من عائلة أرفيو. فى البداية كنا نعمل فى مخيم جباليا للاجئين، ثم بعد ذلك فى بيت حانون والبريج ودير البلح، وأخيرا فى النصيرات أيضا. وفى أواخر عام ١٩٧٠ تم فى مخيم جباليا اغتيال عشرات العاهرات خلال شهر واحد بعد الاشتباه فى تعاونهن مع إسرائيل. كنا نعرف أن المخربين يحملون الأسلحة فى وضح النهار، وأنهم يتحكمون فى السكان ويسيطرون عليهم بالإرهاب. لم يكن

جنود الجيش الإسرائيلى يدخلون مخيم جباليا، وكان المخربون يخزنون الأسلحة ويجمعون الأموال ويزدادون ثقة فى أنفسهم. كان مخيم جباليا هو رأس الأفعى وكانت مهمتنا هى قطع هذا الرأس".

قال شلومى جرونر: "وصلت فصيلتى من متلا إلى غزة، وفى البداية أقمنا فى بيت حانون التى انطلقت منها الدوريات. يمكن القول بأن قطاع غزة هو المكان الوحيد فى العالم الذى حقق فيه جيش نظامى الانتصار على تنظيم سرى يستعين بالسكان. لم يكن هناك خط جبهة، ولم يعرف الجنود من هو العدو. وعندما كان السكان يطوقون أفراد المظلات كان هؤلاء يطلقون النار على الجماهير بشكل عشوائي، رغم الأوامر الصادرة بعدم إطلاق النار إلا على الأقدام، وعندما تقتضى الضرورة ذلك.

ذات مرة قتلوا امرأة مسنة، وفى حادثة أخرى قتلوا فتيات صغيرات. وقد انتاب شارون غضب شديد وسأل أفراد المظلات عن سبب إصابة المسنات فى الرأس. هل كن يمشين على أيديهن..؟ وحتى لا تتكرر مثل هذه الأمور أتوا بنا إلى قطاع غزة. حاولنا العمل بالأساليب المألوفة وفقا للمعلومات التى كان يمدنا بها جهاز الأمن العام".

كان مقاتلو "شاكيد" يفرضون من حين لآخر حظر التجوال فى مخيمات اللاجئين ويحاولون رصد المخربين، إلا أن هذه الطريقة فشلت. وقد مكث جرونر ومقاتلوه عدة شهور داخل البساتين بلا كهرباء ومياه ساخنة، وكانت كل معداتهم مجرد اسرة ومناضد فقط.

كانت الدوريات تنطلق بفارق ست ساعات بين كل دورية وأخرى. وقد روى بن عامى كوروسكى أحد أفراد سرية المستجدين فى "شاكيد"، التى كانت متمركزة فى خان يونس: "كان قائد الدورية يحمل قائمة بأسماء وصور المخربين، وعندما كنا نصادف أحد المشتبه فيهم كنا نطلب منه إبراز أوراق هويته. كما فتشنا المنازل أيضا للبحث عن أماكن إخفاء الأسلحة، وعندما نعثر على أسلحة كنا نهدم المنزل أو نغلقه. كنا نفرض حظر التجوال فى المساء وعندما نرى أحدا فى الخارج نطلق عليه النار دون إنذار. وذات مرة غادر أحد المسنين منزله فى المساء لقضاء بعض حاجاته فقتلناه".

كانت الدورية تتكون فى البداية من ستة أو ثمانية مقاتلين، وبعد ذلك أصبح قوامها أقل، وكانت تضم قائدا واثنين من المقاتلين يحملون جهاز اتصال واحدا. "حتى يكون فى مقدورنا التواجد فى جميع الأماكن وفى كل الأوقات" – على حد قول باتسي.وكانت هذه الدوريات تدخل مخيم جباليا يوميا. قال شالوم سيفح: "كانت كل دورية تستمر أكثر من اثنتى عشرة ساعة، حيث كنا نفتش ونبحث فى البساتين وداخل المخيم، سواء نهارا أو ليلا، إلا أننا لم نحقق إنجازات تقريبا لأن الأطفال كانوا يتحلقون حول المخربين ويصرخون فى وجوهنا ساخرين: بيعوا..!. كما لو كانوا يعرضون علينا شراء أسلحتنا عديمة الفائدة. كان المخرب يهرب، وفى بعض الأحيان يلقى قنبلة يدوية قبل هروبه، فى حين كان الأطفال والسكان يمطرون القوات المطاردة بوابل من الحجارة والزجاجات والشتائم".

فى أواخر عام ١٩٧٠ تمركزت إحدى سرايا كتيبة "شاكيد" فى مقر شرطة مخيم جباليا، إلا أن سكان المخيم كانوا يلقون الحجارة والقنابل اليدوية داخل فناء مبنى الشرطة ثم يهربون ويختفون داخل الأزقة والمنازل. قال باتسي: "كانت دورياتنا متواصلة غير أن التفوق كان من نصيب المخربين، لأن مجرد وجودهم كان بمثابة نجاح من وجهة نظر سكان قطاع غزة".

أطلق باتسى على تكتيكه اسم "أسلوب الانقضاض": حيث كانت قوة بحجم سرية أو أكثر تدخل مخيم اللاجئين بالمركبات وتطوق قطاعاً منه، ثم تدخل مجموعات من هذه القوة إلى الزقاق من جانبيه، وأى مخرب يحاول الهرب يجد فى كل زقاق مقاتلا من القوة الإسرائيلية. وهكذا كان يتم رصد المخربين بسهولة. قال باتسي: "أى شخص لا تشوبه شائبة كان يبقى فى منزله وينتظر التفتيش، أما المخرب فإنه يحاول الفرار". وقد نتج عن "أسلوب الانقضاض" الذى بدأ العمل به فى منتصف عام ١٩٧١، قتل وضبط عشرات المخربين. كما تم استخدام أساليب أخرى خلال الدوريات المتواصلة: تفتيش الشباب الذين يخرجون من الأزقة متجهين إلى الطريق الرئيسى للمخيم، والتفتيش والبحث فى محطات الحافلات، تمشيط المساكن والمقاهى والأسواق والأندية والمخازن والمنازل المهجورة ومنازل المشتبه فيهم ومنازل النساء اللاتى يعشن بمفردهن، وضع نقاط مراقبة، التنصت، الأكمنة المتحركة، ونصب أكمنة وحواجز فى البساتين المحيطة بمخيمات اللاجئين، كما تم فحص الآبار ومحطات ضخ المياه والطرق.

٨- عمليات التمشيط، "الانقضاض"، والدوريات:

خلال إحدى عمليات "الانقضاض" فى مخيم جباليا، توجه مقاتلو "شاكيد" إلى منزل أحد المخربين حيث كان آنذاك بصحبة خمسة من زملائه جاءوا للحصول على رواتبهم، وقد ألقى المخربون الخمسة قنابل يدوية على مقاتلى "شاكيد"، ثم هربوا إلى الأزقة إلا أنهم اصطدموا هناك بمقاتلين آخرين أطلقوا النار عليهم، ولقى كل مخرب مصرعه فى أحد الأزقة، وتم العثور بجوار جثث المخربين على بنادق كلاشينكوف وقنابل يدوية وقائمة بأسماء الحاصلين على رواتب.

بعد دورة فى قيادة المركبات توجهت إحدى سرايا كتيبة "شاكيد" بالحافلة من بئر سبع إلى القاعدة، وفى الطريق أطلق المخربون النار على الحافلة وألقوا عبوة ناسفة صوبها، فاستلقى أفراد السرية على أرضية الحافلة. خلال التحقيق فى الحادث قال المقاتلون إن الذخيرة التى كانت فى حوزتهم لم تكن كافية، وفى أعقاب ذلك أصدر رهف أمرا لكل مقاتليه بأن يحمل كل منهم ثلاث خزنات مليئة على الأقل.

قال يتسحاق جورن قائد السرية الخامسة: "خلال فترة قيادة دانى رهف لم يكن لنا وجود دائم فى المخيمات. كان دانى يطلب منا أن نرد على إلقاء الحجارة بإلقاء قطع الحلوى. حصلنا على الحلوى من القيادة وكنا نوزعها على السكان. كانت عمليات التفتيش والبحث تتم بأسلوب ودي، وعندما نصادف فى منتصف الليل سيدة فى حالة وضع كنا ننقلها إلى المستشفي، إلا أننا كنا نتعامل بشدة وصرامة مع المخربين الذين يحملون السلاح. ذات مرة كنا نطارد مخربا فى دير البلح وعثرنا عليه داخل أحد المنازل، ألقى المخرب سلاحه ورفع ذراعيه. كانت الأوامر تقضى بقتله ولكننا لم نطلق النار عليه".

بعد "عصر رهف" جاء "عصر باتسي"، الذى وصفه جورن بأنه "فترة النشاط الحثيث والانقضاض". كان قد تم وضع قواعد الكتيبة داخل مخيمات اللاجئين وداخل البساتين، وكثيرا ما زار أريئيل شارون القواعد الموجودة داخل البساتين وطلب من المقاتلين "التعرف على كل متر فى البستان والإحساس باى تغير". فى أحد الأيام طارد جنود السرية الخامسة مخربا اختبأ داخل منزل بمخيم جباليا، فطوقوا المنزل وألقوا قنبلة يدوية داخله ولم يدخلوه. تمكن المخرب من الفرار مما دعا شارون إلى توجيه اللوم لقائد السرية: "لست غاضبا بسبب هروب المخرب، ولكنى غاضب لأنك لم تعلم جنودك نظرية الأمن الجاري، كان يتحتم عليك أن تدخل الغرفة وتقضى على من فيها حتى لو اضطررت لإلقاء مائة قنبلة يدوية داخلها. هذه حرب والجندى يفعل ذلك دون تفكير".

ذات يوم أبلغت الاستخبارات عن اختباء مخربين داخل دشمة فى مخيم البريج. كان هؤلاء المخربون قتلة ومغتصبين ولصوصا يتكلون بالسكان. تم تمشيط المنطقة بأسلوب "الانقضاض" ولم يتم العثور على الدشمة. أبلغنا أحد المتعاونين العرب أنه شاهد قبل سنتين شخصا يدفع عربة يد بها مواد بناء بالقرب من أحد المنازل. نظر باتسى – الذى كان آنذاك نائبا لقائد الكتيبة – إلى المنازل ولاحظ أن أحدها أعلى من المنازل الأخرى فقال: "ها هو ذا". صعد باتسى إلى السطح وضرب الصفيح الذى يغطيه بمطرقة وأحدث فيه ثقبا. وبعد أن هدم جزء من السطح أخذ يتسحاق جورن المطرقة منه وواصل العمل. سأل جورن: "ماذا تقول يا باتسي..؟" رد عليه باتسي: "لم أقل شيئا". إلا أن الصوت جاء من داخل المبنى، فقد شق باتسى وجورن ثغرة فى السطح وألقيا ثلاث قنابل يدوية داخل المنزل وقفزا إلى الأرض. كما تم وضع عبوة ناسفة بجوار حائط المنزل، فتطايرت أحجار المبنى مخلفة سحابة كثيفة من الغبار، وانهار المنزل وعثر بداخله على ثلاث جثث، وبعد ساعتين تم العثور على ثلاث جثث أخرى. قال باتسي: "حدثت اضطرابات وأعمال شغب فى المخيم، لقد أسدينا لهم جميلا ولكنهم وجهوا لنا الشتائم والسباب".

أبلغ مخرب تم ضبطه عن وجود ثلاث دشم فى أحد مخيمات اللاجئين. توجهت ثلاث مجموعات إلى هذا المخيم، ودخلت إحداها إلى منزل مشبوه. كان المنزل خاليا، إلا أن القوة تعرضت لإطلاق النار وألقيت عليها قنابل يدوية من الفناء، مما أدى لإصابة يتسحاق هانجبي. كان المخربون مختبئين داخل دشمة بجوار دورة المياه الموجودة فى الفناء، خرج مقاتلو "شاكيد" إلى الفناء، وخلال تبادل إطلاق النار قتل أفينوعم جال، وكان الوحيد من بين مقاتلى "شاكيد" الذى لقى مصرعه فى غزة.

بعد تلك الفترة كان مقاتلو "شاكيد" يعسكرون فى بؤر داخل البساتين، وكان يشغل كل بؤرة ستة جنود وضابط. روى شالوم سيفح: "كنا قبل ذلك ندخل البساتين على فترات متباعدة. ومنذ أن شغلنا هذه البؤر أصبحت الدوريات تنطلق من داخل البساتين. كان المخربون قد اعتادوا الاختباء داخل البساتين، ولكننا حولنا حياتهم إلى جحيم".

عندما غادر مقاتلو "شاكيد" شرطة جباليا، خرجت منها السرية الثانية على شكل قافلة، وكان شلومى جرونر يقود السيارة الجيب الأخيرة التى كان يجلس بها أيضا باتسى ويعقوفى وشاحر. كانت أبواب السيارة مغلقة فى حين كانت النوافذ البلاستيكية الصفراء مغلقة جزئيا. فجأة صاح باتسي: "قنبلة..!"، حتى يومنا هذا يجد صعوبة فى أن يفسر كيف عرف بذلك. "ربما كان الشاب يبدو عصبيا، الأمر الذى أدى بنا للاشتباه فيه". أوقف جرونر السيارة فجأة فلم تصبها القنبلة التى ألقاها الشاب. طارد باتسى المخرب بين المبانى وفوق الأسطح، وحاول جرونر وشاحر تطويقه.روى جرونر: "عندما وصلنا إلى نهاية صف المبانى رأينا قدمى المخرب وهو يقفز من فوق السور، وكانت النتيجة أنه لقى مصرعه فى الحال".

ذات مرة شاهد أحد أفراد الدورية سيدة ذات مشية غريبة. كانت تلك السيدة فى الواقع رجلا متنكرا فى زى النساء ويحمل قنبلة يدوية. أطلق فرد الدورية النار فقتل الرجل الذى تبين أنه مخرب شهير يقدره الأهالى

ويحترمونه. قام الأهالى بمظاهرة وأشعلوا النار فى إطارات السيارات وألقوا الحجارة. وعن طريق إطلاق النار فى الهواء تم تفريق المظاهرة.

قال باتسي: "كان معظم الأهالى فى المخيمات يساعدون المخربين خوفا منهم. ولكن عندما أصبحت الشرطة المحلية تتلقى شكاوى من الأهالى ضد المخربين، أدركنا أن الخوف قد زال".

قال زوهر ميخائيلي: "لم نكن نتصرف بوداعة، وكنا نضرب المشتبه فيهم لأننا لم نجد وسيلة أخرى لانتزاع المعلومات منهم".

قال أحد المقاتلين: "أصبحت إصبعى حساسة. كنا نطلق النار على الفور دون أى أسئلة، فقد كنت أدرك انه إما أن يموت هو أوأموت أنا،من يطلق النار أولا سينجو بحياته.إلا أنه يمكن القول بأننا كنا رحماء مقارنة بمقاتلى سلاح الحدود". لم يتورط مقاتلو "شاكيد" فى جرائم السرقة والنهب سوى مرتين، وفى كلتا الحالتين عاقبهم رهف عقابا شديدا. فى منتصف عام ١٩٧٢ ساد الهدوء منطقة غزة ومخيمات اللاجئين.

جاء فى تقرير الجيش الإسرائيلى بتاريخ يوليو ١٩٧٢ أنه قتل فى قطاع غزة خلال عام ١٩٧١ خمسة وتسعون مخربا، لقى معظمهم مصرعه فى النصف الثانى من ذلك العام، خلال فترة عمليات "الانقضاض" وحتى منتصف عام ١٩٧٢ قتل اثنى عشر مخربا آخرون.

تخلصت مخيمات اللاجئين والبساتين المحيطة بها من استبداد المخربين، ولم تعد المنازل المأهولة مأوى آمنا لهم، وذلك بسبب عمليات التفتيش المفاجئة. فقد كانت الدوريات تمشط البساتين والأراضى المفتوحة طوال ساعات النهار والليل. وتدل الوثائق التى تم العثور عليها فى تلك الفترة على إصابة المخربين بالإرهاق والارتباك.

لم تكن مواقع "شاكيد" ومواقع وحدات الجيش الأخرى ثابتة، فكثيرا ما كان المخربون يبنون دشمة فى البستان وفى اليوم التالى يجدون بجوارها موقعا للجيش الإسرائيلي. كان المخربون الذين يهربون من المخيمات يختبئون فى البساتين فى بداية الأمر، ولكن بعد مقتل ثلاثين منهم داخل البساتين أدركوا أن هذه أراض خطيرة، فضلا عن عدم فاعلية الدشم فى حمايتهم. من بين المخربين الذين قتلوا (٩٥ مخربا) لقى ثلاثة وعشرون حتفهم داخل الدشم. ولم تعد المنطقة السكنية فى مخيمات اللاجئين حصنا للمخربين. كان قد وقع اثنان وأربعون اشتباكا فى هذه المنطقة ولقى خلالها خمسة وخمسون مخربا مصرعهم. كما قتل أفراد حرس الحدود أربعة عشر مخربا فى مدينة غزة.

روى باتسي: "انخفضت معنوياتنا، لاسيما بسبب الملل الذى أدى بدوره إلى قلة اليقظة. وقد لقى أحد جنودنا مصرعه وهو يلهو بقنبلة يدوية، لأنه لم يعرف كيف يتعامل معها، كما قتل أحد الجنود عندما حاول زميله أن يريه كيف يقومون بتصفية مخرب فأصابه. أما قائد السرية أربيه برلموتر فقد لقى مصرعه فى حادث طريق". وقال نائب قائد الكتيبة أربيه شيفمان:"كادت كتيبتنا تتعرض للتصفية فى غزة، ولو لم تنشب حرب آنذاك ما استطعنا العمل ككتيبة قتالية".

بعد توجيه ضربة موجعة للتنظيمات الإرهابية تحسنت العلاقات بين أهالى غزة والجنود الإسرائيليين. وفى هذا الشأن يقول زوهر ميخائيلي: "كان الأهالى يتحدثون معنا بود وتفاهم".

تم إرسال مقاتلى "شاكيد" الذين غادروا قطاع غزة إلى جبهة القناة، والى رأس ملعب جنوبى رأس سدر، وإلى خليج السويس، كما تدربت بعض السرايا فى عاراد. وتم إرسال قوة إلى هار دوف على الحدود الشمالية، وقوة أخرى لتأمين مطار بن جوريون.

(❖) مجموع ما ذكره الكاتب أقل كثيرا من رقم ٣٤٠ ألف الذى ذكره، ولكن تمت الترجمة كما وردت فى النص العبري.

وثائق فرنسية أفرج عنها مؤخراً

تشرشل اقترح على شكرى القواتلى ضم فلسطين لسوريا

بقلم: ميئير زامير (*) - هاآرتس ٢/٢/٢٠٠٨

فى صيف ١٩٤٤، وبينما كان جنود فرنسا الحرة يخوضون الحرب إلى جانب البريطانيين ضد النازية فى أوروبا، كان الشرق الأوسط جبهة صراع خفية بين القوتين العظميين الاستعماريتين. وقد تفوقت المخابرات الفرنسية فى ذلك الصيف على نظيرتها البريطانية فى المنطقة، إذ جندت عميلا سوريا نقل لهم الرسائل الأكثر سرية التى تبادلها الزعماء السوريون - من بينهم الرئيس شكرى القواتلى ووزير الخارجية جميل مردم (الذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء) - مع زعماء الدول العربية. وقد حصلت الاستخبارات الفرنسية أيضا على التقارير التى أرسلها الدبلوماسيون السوريون فى لندن، وواشنطن، وموسكو، وباريس، وعدد من العواصم العربية.

هوية العميل السورى غير معروفة، ولكن يبدو من البرقيات المتبادلة بين بيروت وباريس أن تجنيده تطلب دفع مبالغ كبيرة. وكان يتم نقل الوثائق التى يحصل عليها فى طرود تضم من ١٥ إلى ٤٠ وثيقة- بمعدل مرة كل أسبوع أو أسبوعين- من دمشق إلى مقر الاستخبارات الفرنسية فى بيروت، حيث يتم ترجمتها هناك من العربية إلى الفرنسية، وأحيانا ما كان ضابط الاستخبارات أو المترجم يضيف بعض الملاحظات إلى هذه الوثائق. كان الفرنسيون يعزون أهمية كبيرة لنقل الوثائق المترجمة بسرعة، لدرجة أنهم خصصوا طائرة خاصة لهذا الغرض. وقد فرضت إجراءات أمنية مشددة للحفاظ على سرية هذه الوثائق، بحيث لم يسمح إلا لعدد قليل من المسئولين بالإطلاع عليها، كما لم يُسمح بنقلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وكانت نسخة واحدة فقط ترسل مباشرة إلى مكتب الجنرال شارل ديجول، الذى أحيانا كان يضيف تعليقاته ويصدر التعليمات المناسبة.

سعى الفرنسيون بعد الحرب العالمية الثانية إلى استعادة السيطرة على سوريا ولبنان، ولكن سوريا كانت تمثل مشكلة معقدة، حيث إنها أعلنت استقلالها بالفعل فى عام ١٩٤١، بعد أن حررتها قوات مشتركة من بريطانيا وفرنسا من حكومة فيشى (حكومة فرنسية نصبها النازيون وكانت موالية لهم من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٤). ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٤٥، حاول ديجول فرض معاهدة على الحكومة السورية تضمن لفرنسا وضعا متميزا. وبعد أن أدرك أن معاهدة كهذه مستحيلة بسبب المعارضة السورية والبريطانية، قرر ديجول فى أبريل ١٩٤٥ إرسال تعزيزات عسكرية إلى لبنان وسوريا، وهو ما أثار حفيظة وهلع الرئيس السورى، خاصة أنه تزامن مع الرد الفرنسى العنيف فى الثامن من مايو فى مدينة وفاق سطيف الجزائرية، حيث ارتكبت القوات الفرنسية مذبحة راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين الذين كانوا يتظاهرون من أجل استقلال بلدهم. وكان القواتلى من ناحية أخرى، يخشى أن يلقى نفس مصير الأمير فيصل، الذى طردته القوات الفرنسية من دمشق فى يوليو ١٩٢٠ .

فى نهاية مايو ١٩٤٥، هاجمت القوات الفرنسية مقار المؤسسات الحكومية فى سوريا. وفى ٣٠ مايو، وجه الجنرال برنارد باجيت، القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط، إنذارا إلى القوات الفرنسية إما بوقف إطلاق النار فوراً والعودة إلى ثكناتها أو الدخول فى مواجهة مع الجيش البريطانى الأكثر تفوقا. لم يكن أمام ديجول والحكومة المؤقتة فى فرنسا أى خيار سوى الإذعان. وفى الأسابيع التى تلت ذلك، وبموافقة ضمنية من البريطانيين، قتل القوميون السوريون عشرات من المواطنين الفرنسيين، ونهبوا ودمروا مكاتب شركات فرنسية ومؤسسات ثقافية وتعليمية ودينية فرنسية. وهكذا وصلت السيطرة الفرنسية على سوريا إلى نهايتها المفاجئة والعنيفة.

وفى واحدة من أكثر اللحظات المثيرة فى الأزمة السورية، قال الجنرال ديجول الغاضب للسفير البريطانى فى باريس، دوف كوبر، أثناء لقاء بينهما فى الرابع من يونيو ١٩٤٥: "أعترف أننا لسنا فى وضع يتيح لنا الانتقام منكم، على الأقل فى الوقت الراهن. ولكنكم أهنتم فرنسا وخنتم الغرب". وقد كتب كوبر فى مذكراته عن هذا اللقاء: "إنه على قناعة تامة بأن الحادث برمته قد دُبر بواسطة البريطانيين، وذلك لكى يحققوا أهدافهم بعيدة المدى فى طرد الفرنسيين من بلاد الشام وأخذ مكانهم".

ويتضح الآن أن ديجول كان لديه أدلة مادية على أن "بريطانيا الخائنة" قد ضربت مرة أخرى. وهى الأدلة التى تتضمنها الوثائق السورية فى الفترة من ١٩٤٤-١٩٤٥، وبعضها من عام ١٩٤٧، والمحفوظة فى الأرشيفات الفرنسية والتى أفرج عنها للباحثين مؤخرا. واصل رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل، ووزير الخارجية أنطونى إيدن وسائر الدبلوماسيين البريطانيين تأكيدهم بأن بريطانيا ليس لديها دوافع سرية فى سوريا ولبنان، بل إنها قامت بالوساطة بين الحكومة السورية والفرنسيين فى محاولة للتوصل إلى اتفاق. وكان قرار بريطانيا بالتدخل نتيجة مباشرة لسياسة ديجول العدوانية وشكوكه المرضية بشأن دور بريطانيا فى بلاد الشام.

وبالفعل، لم ينس ديجول ولم يغفر للبريطانيين أبدا واحدة من أكثر الحوادث إيلاما ومذلة التى مر بها طوال حياته السياسية الحافلة. وقد أكد ديجول فى مذكراته اتهاماته للبريطانيين بأنهم خانوا فرنسا واستغلوا ضعفها المؤقت من أجل إزاحتها من المنطقة - التى كانت ترتبط بها بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية منذ مئات السنين. وزعم ديجول أن بريطانيا قد افتعلت الأزمة السورية عمدا من أجل إزاحة فرنسا من الشرق الأوسط، لأنها كانت تشكل عقبة فى طريقها نحو إنشاء اتحاد عربى تحت الهيمنة البريطانية. كما اتهم ديجول رئيس الوزراء البريطانى تشرشل بمحاولة الاستفادة من الأزمة السورية من أجل الإطاحة به كرئيس مؤقت للحكومة الفرنسية.

دائما ما وصف المؤرخون العرب أزمة مايو- يونيو ١٩٤٥ بأنها انتفاضة بطولية للقوميين السوريين، الذين طردوا الفرنسيين من بلادهم، وبالتالى ضمنوا استقلالها التام. وحتى يومنا هذا، يحتفل السوريون بجلاء الفرنسيين كعيد وطني. ولكن مطالعة مئات الوثائق السورية المتاحة الآن فى الأرشيفات الفرنسية سوف تلزم المؤرخين بإعادة دراسة تاريخ المنطقة، مع الأخذ فى الاعتبار التحالف السرى بين بريطانيا وسوريا، الذى سمح لبريطانيا بالتمتع بقدر كبير من السيطرة على سوريا حتى عام ١٩٤٨. وقد تكون لهذه الدراسة آثار بعيدة المدى أيضا على تاريخ الكفاح من أجل إقامة دولة إسرائيل.

◆ إخضاع سوريا:

أضيف إلى شعور ديجول بالخيانة حقيقة أن الضابط الذى مثل بريطانيا فى سوريا ولبنان خلال سنوات الحرب كان الجنرال إدوارد سبيرس، وهو الضابط الذى أنقذ ديجول من فرنسا فى اللحظة الأخيرة قبل الغزو النازي. فى الخامس من أغسطس١٩٤٤، أوفد سبيرس رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان، فى مهمة سرية إلى دمشق. كانت إجراءات الأمن البريطانية صارمة جدا، بحيث إن الصلح لم يعرف الهدف الحقيقى من مهمته إلا عندما التقى القنصل البريطانى فى العاصمة السورية. عرض القنصل على الصلح اقتراحا من حكومة صاحب الجلالة إلى الحكومة السورية، وطلب منه نقل هذا الاقتراح إلى سعد الله الجبيري، رئيس الوزراء السوري، والذى كان أيضا والد زوجة الصلح.

كان الاقتراح البريطانى يشمل اتحاد سوريا وفلسطين وما وراء نهر الأردن من أجل تكوين "سوريا الكبرى"، على أن تمنح سوريا بريطانيا مكانة مفضلة فى الشئون العسكرية، والاقتصادية، والثقافية، وعدم التوقيع على أى اتفاق مع دول أخرى دون تشاور مسبق مع لندن. ولإقناع القادة السوريين بالموافقة على هذه الشروط، أبدت بريطانيا استعدادا للالتزام بالدفاع عن الاستقلال السورى فى مواجهة أى عدوان خارجي، ومواصلة سياسة الكتاب الأبيض فى أرض إسرائيل (فلسطين)، والعمل على كبح "التطلعات اليهودية" بشكل مطلق.

يؤكد هذا الاقتراح السرى البريطانى للحكومة السورية أنه على عكس ما كان سائدا حتى الآن، أعطت الحكومة البريطانية فى أغسطس ١٩٤٤، الضوء الأخضر لممثليها فى الشرق الأوسط بالبدء فى تنفيذ خطة "الهلال الخصيب" لرئيس الوزراء العراقى نورى السعيد. وكانت هذه الخطة تتضمن إقامة "سوريا الكبرى" عن طريق ضم ما وراء نهر الأردن- أى لبنان وفلسطين- إلى سوريا. وفى مرحلة لاحقة، كان يُفترض أن تتحد سوريا الكبرى مع العراق فى فيدرالية واحدة، على أن تتمتع الأقليات المسيحية فى لبنان واليهود فى فلسطين بنظام حكم ذاتي.

تثبت الوثيقة التى تتضمن تفاصيل الاقتراح البريطانى أنه بعد ثلاث سنوات من المعارضة، قبل تشرشل وإيدن أخيرا بموقف ممثليهما فى الشرق الأوسط واعتمدا استراتيجية تتلاءم مع القوة المتعاظمة "للقومية العربية". ولكن العقبات كانت هائلة، حيث كان

على بريطانيا أن تطرد فرنسا من بلاد الشام، وأن تتنصل من التزاماتها تجاه الحركة الصهيونية فى الفترة التى بدأت تتضح فيها أبعاد المحرقة النازية فى أوروبا، وأن تطيح بالأمير عبد الله من عرش الأردن... وبالإضافة إلى ذلك، كان عليها توقع أن تثير تحركاتها غضب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء. ومع ذلك، سمح تشرشل وإيدن - وبعد ذلك أيضا كليمنت آتلى وأرنست بيفن - لمجموعة من الدبلوماسيين البريطانيين وضباط الجيش الواثقين جداً فى أنفسهم بجرهم إلى مغامرة مكلفة، أدت بعد ستة أعوام إلى إنهاء الهيمنة البريطانية على الشرق الأوسط.

فى الفترة بين أغسطس ١٩٤٤ ومايو ١٩٤٥، كانت العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المخططات البريطانية هى المعارضة الحازمة للرئيس القواتلي، الذى انضم، فى الاجتماعات التحضيرية لإنشاء الجامعة العربية، إلى المعسكر المصري- السعودى ضد العراق. وتقدم الوثائق البريطانية والسورية صورة واضحة للضغوط التى مارسها البريطانيون والعراقيون على القواتلي، وهى الضغوط التى حذت بديجول- الذى تابع عن كثب الدسائس البريطانية والعراقية- إلى الاعتراف بأن الرئيس السورى كان "السياسى الوحيد النزيه فى تلك الدول". وقد أشار فى حضور جورج بيدو، وزير خارجيته، إلى "نفاق" الحكومة البريطانية التى مازالت تتعهد بإقناع سوريا بإبرام معاهدة مع فرنسا، فى حين أن ممثليها فى دمشق كانوا يحاولون سرا إقناع الحكومة السورية بالتوقيع على معاهدة مع بريطانيا.

المرحلة النهائية فى هذه الحملة البريطانية من الاستفزاز والضغوط والمكائد- بهدف إجبار القواتلى على إبرام اتفاق مع بريطانيا- جاءت فى مايو ١٩٤٥، وكان منسق الجهود البريطانية السرية الرامية إلى طرد فرنسا من سوريا هو الكولونيل والتر ستيرلنج (الذين كان يعمل فى بعض الأحيان تحت ستار مراسل لصحيفة التايمز اللندنية). وفى تقرير مؤرخ فى ٢٢ مايو، يصف ستيرلنج مشهدا يمكن أن نجده فى تراجيديات شكسبير: بينما كان مردم يتآمر لخلعه، كان القواتلى يرقد فى الفراش مريضا، ويمسك فى يده بقصاصة من الورق كتب عليها القنصل الأمريكى العام، جورج وودسورث، تعهدا باسم حكومته بتأييد نضال سوريا من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية. قال القواتلى لستيرلنج إن "الولايات المتحدة هى أفضل صديق للعرب، فى حين أن البريطانيين أنانيون ولا يمكن الاعتماد عليهم طوال الوقت لأنهم يغيرون مواقفهم وفقا لمصالحهم".

فى ٢٩ مايو، أى فى ذروة الاعتداء الفرنسى على مؤسسات حكومته، خضع القواتلى أخيرا لبريطانيا ووافق على إخضاع بلاده للهيمنة البريطانية، مقابل دفاع بريطانيا عن سوريا أما الفرنسيين. وفى اليوم التالي، أصدر الجنرال باجيت الإنذار للقوات الفرنسية بالوقف الفورى لإطلاق النار. ويتضح من الوثائق المحفوظة فى الأرشيفات الفرنسية أن الاتفاق السرى أبرم على عجل، وأنه يتألف من سبع رسائل: خمسة منها أرسلها الرئيس القواتلى إلى تيرانس شون، الوزير البريطانى المفوض فى سوريا ولبنان (وكان مردم موقعا عليها) وإثنان أرسلهما شون إلى الرئيس السوري. كما تم تبادل مراسلات أخرى تتعلق بالاتفاق بين القواتلى ومردم وشون، بدءاً من ٢ يونيو وحتى ٢ يوليو.

الرسائل الخمس التى أرسلها القواتلى تبدأ بنفس العبارات التى يقسم فيها بشرفه وباسمه وباسم الأمة السورية على إقامة "سوريا الكبرى"، وعلى منح البريطانيين امتيازات للتنقيب عن النفط فى سوريا، ووضع سياسى واقتصادى ومالى مفضل فى البلاد، واعتماد سياسة خارجية متوافقة مع بريطانيا، والسماح لبريطانيا بلعب دور فى إقامة الجيش السوري. ويبدو أن القلق الرئيسى للقواتلى كان فى ضمان أن يظل التزامه للبريطانيين فى طى الكتمان. ولذا، فقد تعهد شون فى رسالتيه إلى القواتلي، باسم حكومته، أن تظل رسائله فى طى الكتمان.

فى السنوات التى تلت ذلك، تمتع القواتلى ومردم بإعجاب وتقدير الجمهور السورى والجمهور العربى كله باعتبارهما من قادا سوريا إلى الاستقلال التام دون أى وجود أجنبي. ولكن الوثائق السورية تكشف النقاب عن مدى السيطرة البريطانية على سوريا، وعن الأساليب المختلفة التى استخدمتها بريطانيا لضمان أن يسير القواتلى على الخط الذى رسمته له، حيث واصل البريطانيون استغلال مخاوف دمشق من عودة الفرنسيين وعززوا هذه المخاوف بتضخيم التهديد الصهيونى والسوفيتي، وكذلك أيضا أطماع الأمير عبد الله فى تتويج نفسه ملكاً على "سوريا الكبرى".

وفى نهاية عام ١٩٤٥، استغلت حكومة حزب العمال البريطانية الجديدة مخاوف سوريا من تغيير محتمل فى السياسة البريطانية لضمان وفاء قادتها بالالتزامات التى قطعوها على أنفسهم فى مايو ١٩٤٥ . وفى العراق الموالية لبريطانيا، اتخذ نورى السعيد خطوات لتنسيق سياسة سوريا الخارجية مع بلاده فى القضايا الإقليمية، وفى العلاقات مع الدول العربية. وكان هناك ضباط بريطانيون يعملون فى الجيش السوري، وإن كانت الحكومة السورية قد زعمت أنها تعاقدت معهم بشكل خاص، كما استخدمت المخابرات البريطانية عملاء سوريين للتجسس على فرنسا فى شمال أفريقيا.

بيد أن العقبة الرئيسية أمام الخطة البريطانية - العراقية - السورية فى هذه السنوات لم تكن فرنسا، ولكن التوجه العام للحركة الصهيونية لإقامة دولة يهودية فى أرض إسرائيل (فلسطين).

◆ سوريا فى خدمة بريطانيا:

فى يونيو ١٩٤٥، أثناء نقاش فى الجمعية الاستشارية الفرنسية بشأن الأزمة السورية، حذر وزير الخارجية بيدو البريطانيين بقوله "hodie mihi, crasti-bi" وهى مقولة لاتينية تعنى أن الأيام دول). وبالفعل، بذلت الاستخبارات الفرنسية فى السنوات التالية جهدا منقطع النظير لتغريم بريطانيا ثمنا باهظا فى الشرق الأوسط، ولم يكن ذلك بدافع الانتقام فحسب، وإنما أيضا بدافع الطموح لاستعادة النفوذ الفرنسى فى بلاد الشام، لاسيما فى لبنان، والتصدى للمطامع البريطانية فى شمال أفريقيا. وقد أتاحت وثائق وزارة الخارجية السورية - التى حصل عليها الفرنسيون من خلال عميلهم فى دمشق - فرصة كبيرة للفرنسيين للعمل ضد بريطانيا فى الشرق الأوسط، وكذلك ضد حكومة القواتلي- مردم فى سوريا.

كان الدعم الفرنسى لنضال الحركة الصهيونية هو السلاح الأنجع الذى استخدموه ضد بريطانيا فى الشرق الأوسط فى الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٨ . ففى لقاء عُقد فى السادس من أكتوبر ١٩٤٥ مع مارك ياربلوم، رئيس الهستدروت الصهيونى فى فرنسا، قال ديجول إن "اليهود فى فلسطين هم الوحيدون الذين يمكنهم طرد البريطانيين من الشرق الأوسط". وفى نوفمبر ١٩٤٥، زار بن جوريون، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك، باريس وأخبره وزير الخارجية بيدو بأن فرنسا تؤيد المسألة الصهيونية.

الوثائق السورية التى أزيح النقاب عنها مؤخرا تلقى ضوءا جديدا على الأحداث التى أدت إلى قيام دولة إسرائيل، وتدعو لإعادة النظر فى بعض المعتقدات الأساسية بشأن السياسة البريطانية فى فلسطين فى الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٨ . فالاقتراح البريطانى للقادة السوريين فى أغسطس ١٩٤٤ والاتفاق السرى الذى أبرمته مع سوريا فى التاسع والعشرين من مايو ١٩٤٥، يكشفان النقاب عن أن بريطانيا قد تعهدت لسوريا بالحد من الهجرة اليهودية، والحيلولة دون ظهور دولة يهودية مستقلة فى فلسطين. كما يكشف الاتفاق أيضا أنه فى صيف ١٩٤٥، وضعت بريطانيا سياسة شرق أوسطية جديدة تقوم على أساس التحالف السوري-العراقى، وعلى خطة لتكوين سوريا الكبرى، التى تشمل فلسطين. وبالطبع، كان من المستحيل أن تستوعب هذه السياسة إنشاء دولة يهودية مستقلة فى أى جزء من فلسطين.

تقدم مئات من الوثائق الدبلوماسية السورية التى تغطى الفترة من يونيو إلى ديسمبر ١٩٤٥، تفاصيل عن المفاوضات بين سوريا ودول عربية أخرى من جهة، وحكومة حزب العمال البريطانية الجديدة من جهة أخرى بشأن قضية فلسطين. ويتضح من هذه الوثائق كيف كان لمستقبل فلسطين دور رئيسى فى الخلافات الداخلية بين الدول العربية، وكيف استخدمت الحكومة البريطانية التهديد الصهيونى لضمان أن يفى القادة السوريون بتعهدهم السرى لبريطانيا.

لم تفلح التحذيرات الأمريكية، والتهديدات السوفيتية، والضغوط التى مارسها ملكى مصر والسعودية، ولا الانتقادات من جانب ممثلى سوريا فى واشنطن وباريس- كل ذلك لم يفلح فى إقناع القواتلى ومردم بالتراجع عن تعهدهما بدعم السياسة البريطانية. وكلما حاول القواتلي، تحت الضغط السعودى والمصري، تحرير نفسه من قبضة البريطانيين، لوحت بريطانيا بورقة الفرنسيين والصهيونيين، فى حين شجعت الحكومة العراقية الساسة السوريين الموالين للعراق، خاصة فى منطقة حلب، على الصمود فى وجه هذه الضغوط. ودائما ما كانت تحلق فى الخلفية مطالب الأمير عبد الله بالعرش السوري. وفى كل مرة بدا فيها أن القواتلى لا يصغى "للمشورة البريطانية"، كان العملاء البريطانيون فى سوريا أو فى الأردن - بما فيهم الكولونيل ستيرلنج - يقدمون مبالغ كبيرة من المال لشيوخ القبائل فى الصحراء السورية فى مقابل إعلان ولائهم للأمير عبد الله.

استغلت بريطانيا التطلعات الصهيونية لإنشاء دولة يهودية فى فلسطين، ليس فقط كأداة لتهديد النظام السوري، ولكن أيضا لحملهم على التعاون. وبالفعل، فى أعقاب الاتفاق السرى مع بريطانيا، أخذ القواتلى ومردم على عاتقهما المسئولية المباشرة لجعل فلسطين جزءا لا يتجزأ من سوريا الكبرى. وكانت النتيجة أنه بالإضافة إلى رفض التطلعات الصهيونية لإنشاء دولة يهودية، رفض القادة السوريون أيضا مطلب مفتى القدس، الحاج أمين الحسيني، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت سيطرته. وهكذا، على سبيل المثال، حذر مردم بريطانيا من أن فرنسا تستخدم المفتي، الذى حصل على حق اللجوء السياسى لفرنسا، فى عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦، للتآمر على المصالح البريطانية والسورية. وفى عامى ١٩٤٧-١٩٤٨، تصادم القواتلى ومردم مرارا مع المفتي، وخصوصا حول تعيين فوزى القاوقجى قائدا لجيش الإنقاذ العربى.

◆ لقاء ديجول وترومان:

الوثائق السورية قد تفيدنا أيضا فى فهم حدثين رئيسيين على طريق إقامة دولة إسرائيل: رسالة الرئيس هارى ترومان فى ٣١ أغسطس ١٩٤٥ إلى رئيس الوزراء البريطاني، كليمنت آتلي، والتى طالب

فيها بأن تسمح بريطانيا بهجرة ١٠٠ ألف لاجئ يهودى من المعسكرات فى أوروبا إلى فلسطين.. أما الحدث الثانى فهو الخطاب الشهير لوزير الخارجية السوفيتى أندريه جروميكو فى الأمم المتحدة، فى الرابع عشر من مايو ١٩٤٧، والذى أكد فيه ضرورة إقامة دولة يهودية.

وكان الجنرال ديجول قد زار الولايات المتحدة قبل عشرة أيام من رسالة ترومان، لعقد أول اجتماع مع الرئيس الأمريكي. كان ديجول يعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة، نظرا لحاجة فرنسا الماسة للحصول على دعم الولايات المتحدة من أجل استعادة دورها كقوة عظمى فى أوروبا، وفى مستعمراتها وراء البحار، لاسيما فى الهند الصينية، ولحل مشاكلها الاقتصادية الملحة. وكانت الأزمة السورية قد أضرت إلى حد كبير بمكانة فرنسا لدى الولايات المتحدة، ولذا كان من المهم لديجول أن يثبت للأمريكيين أن بريطانيا – التى كانت تتآمر مع السوريين لطرد فرنسا من أراضيها الانتدابية – هى المذنب الحقيقي.

ويمكن الافتراض أنه من أجل ضمان السرية، أطلع ديجول الرئيس الأمريكى فقط على بعض تفاصيل الاتفاق البريطاني- السوري. وعلى أية حال، التقى ديجول بالرئيس ترومان ثلاث مرات فى الفترة من ٢٢- ٢٤ أغسطس. وفى ٢٤ أغسطس، بعث السفير السورى فى واشنطن، ناظم القدسي، ببرقية إلى دمشق تفيد بأنه تم استدعاؤه بشكل عاجل إلى وزارة الخارجية الأمريكية لتقديم توضيحات حول مسألة ما إذا كانت حكومته قد وافقت على الاتحاد مع العراق أم لا، وعما إذا كانت الحكومة السورية قد تعاونت فعلا مع الحكومة البريطانية لتحقيق هذا الهدف أم لا.

استغرب الدبلوماسى السوري، الذى لم يكن يعلم شيئا عن هذا الاتفاق السري، وبعث على الفور بالطلب الأمريكى إلى دمشق. ولكن نفى رئيس الوزراء السوري، فارس الخوري، لم ينجح فى تبديد الشكوك الأمريكية. وفى الخامس والعشرين من أغسطس، بعث ناظم القدسى بتقرير إلى دمشق يفيد بأنه قد علم أن الولايات المتحدة سوف تؤيد تطلعات اليهود، وذلك للحيلولة دون سيطرة بريطانيا بشكل مطلق على الشرق الأوسط. وبعد مضى ستة أيام، أرسل الرئيس ترومان خطابه الشهير إلى رئيس الوزراء البريطاني.

وفى الأشهر التالية، نقل القدسى تقارير عن تزايد التصريحات العدائية والمتطرفة من جانب المسئولين الأمريكيين ضد بريطانيا وسوريا. وقد وصلت هذه التصريحات إلى ذروتها، بإعلان وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيرنز، أن البريطانيين يريدون طرد الفرنسيين من سوريا ولبنان فقط للاستيلاء على موارد النفط. كما تساءل مسئول أمريكى مندهشا عما إذا كانت الولايات المتحدة قد اعترفت باستقلال سوريا فقط لكى تراها فى ظل سيطرة بريطانية، وأضاف أن "بريطانيا فى هذه المرحلة هى السيد الحقيقى لدولتكم". كما قال دبلوماسى أمريكى آخر للسفير السورى إن "التدخل البريطاني يهدف لاستعبادكم واستعباد اقتصادكم. وبعبارة أخرى، تريد بريطانيا جعلكم مستعمرة لها". كما كشف تقرير آخر عن رأى الأمريكيين فيما يعتبرونه كسياسة بريطانية مدمرة فى فلسطين. ووفقا لأحد الدبلوماسيين الأمريكيين، فإن بريطانيا هى المسئولة عن الفوضى السائدة هناك، وحذر من أن بريطانيا تستغل النزاع اليهودي- العربى من أجل "السيطرة على كل الدول العربية".

المراسلات الدبلوماسية السورية تكشف النقاب أيضا عن التنافس الضارى بين بريطانيا والولايات المتحدة حول استغلال سوريا اقتصاديا، حيث استغل البريطانيون نفوذهم فى سوريا من أجل خدمة مصالح الشركات البريطانية، على حساب الشركات الأمريكية. بل إن السفير البريطاني، تيرانس شون، ذهب بعيدا إلى حد تحذير مردم من إعطاء ترخيص للبنوك الأمريكية بالعمل فى سوريا، لأن "من شأن ذلك أن يؤدى إلى تكريس الاستغلال الاستعمارى الرأسمالى للاقتصاد السوري".

فى عامى ١٩٤٧-١٩٤٨، رفضت الحكومة السورية منح ترخيص لشركة تابلاين بمد أنبوب نفط من السعودية عن طريق الأردن وسوريا ليصل إلى السواحل اللبنانية على البحر المتوسط، وهو ما أدى إلى زيادة الغضب الأمريكي. ظاهريا، بدا أن القرار السورى جاء تماشيا مع القرارات السرية للجامعة العربية التى دعت إلى مقاطعة الأمريكيين والبريطانيين بسبب سياستهما تجاه فلسطين. ولكن فى الواقع، كان البريطانيون هم الذين شجعوا سوريا على الرفض. وعلى أية حال، فقد اعتبر ترومان أن الحكومة البريطانية هى المسئولة عن ذلك، وضغط باستمرار على بيفن لإجبار سوريا على منح الترخيص اللازم لشركة تابلاين.

◆ ما الذى عرفه بن جوريون..؟:

كان الفرنسيون سعداء جدا لتزويد الرئيس ترومان بأدلة جديدة على المؤامرات البريطانية، خاصة فى فلسطين – وهى الأدلة التى حصلوا عليها من خلال عميلهم السوري. ولكن هل أبلغت فرنسا الاتحاد السوفيتى أيضا بمعلومات عن الاتفاق السرى بين بريطانيا وسوريا..؟ أو بنية بريطانيا إقامة تحالف إقليمى معادى للسوفييت بمشاركة العراق وسوريا وتركيا، وهى الخطة التى علموا بها أيضا من المراسلات البريطانية – السورية..؟ إذا كان السوفييت قد علموا بهذا، فمن المؤكد أنهم كانوا سيعملون كل ما

بوسعهم لإحباط المخططات البريطانية فى المنطقة عموما، وفى فلسطين على وجه الخصوص.

مقارنة المراسلات البريطانية - السورية بالمراسلات السوفيتية - السورية تكشف نمطا متكررا: رد الفعل السوفيتى على القضايا التى ناقشتها بريطانيا مع السوريين سراً جاء فى غضون أيام معدودة. فعلى سبيل المثال، عندما طالب البريطانيون ببقاء قواتهم العسكرية فى سوريا حتى بعد جلاء الفرنسيين، احتج على الفور ممثل الاتحاد السوفيتى فى دمشق، دانيال سولود. وعندما دعا البريطانيون الحكومة السورية إلى إرسال مندوبين إلى مؤتمر سرى فى لندن لمناقشة الدفاع عن الشرق الأوسط فى وجه التهديدات الخارجية، احتج مسئول سوفيتى فى موسكو أمام الممثل السوري، فايز الخوري. هذه الأمثلة وغيرها تشير إلى أن فرنسا أطلعت السوفييت بالفعل على النشاطات البريطانية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولكن هل أطلع الفرنسيون رؤساء الوكالة اليهودية دافيد بن جوريون وموشيه شاريت على المعلومات التى حصلوا عليها من مصدرهم السوري. وهل كانت نبوءات بن جوريون وتوقعه بحدوث تطورات إقليمية ودولية فى الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٨، وإعداده لرجال الاستيطان اليهودى فى فلسطين لمواجهة عسكرية مع الدول العربية - هل كان كل ذلك يستند إلى معلومات مسبقة بشأن النوايا السرية للبريطانيين والعرب..؟ وهل ارتياب بن جوريون من دور بريطانيا فى فلسطين - وهو الارتياب الذى صوره المؤرخون بأنه "استحواذي" و"مذعور" - كان يستند إلى معلومات استخباراتية دقيقة..؟ وهل اعتقاد بن جوريون بأن البريطانيين متورطون فى مؤامرة سرية مع القادة العرب لمنع إقامة دولة يهودية، كان يستند إلى معلومات قدمها له الفرنسيون..؟ وهل كان قراره المصيرى بإعلان قيام دولة إسرائيل فى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ نابع من معلومات سرية حصل عليها من الفرنسيين بشأن الخطط العسكرية للعرب..؟.

فى الشهرين الماضيين، تم التفتيش فى ثلاثة أرشيفات (أرشيف بن جوريون فى سديه بوكير، وأرشيف الهاجاناه فى تل أبيب، والأرشيف الصهيونى فى القدس) كما فحصت أيضا يوميات بن جوريون، خاصة فى فترة الحرب من ديسمبر١٩٤٧ حتى يوليو ١٩٤٩، وذلك لمعرفة ما إذا كانت معلومات من الوثائق السورية قد نقلت لبن جوريون، وما إذا كان يعرف على وجه التحديد مصدرها. كما فحصت أيضا وسائل نقل هذه المعلومات الاستخبارية إلى الجانب الإسرائيلى والأطراف الضالعة فى هذه العملية.

ولا يمكننا أن نعرض سوى القليل من الحقائق التى تكشفت، ومنها على سبيل المثال، لقاء بن جوريون فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٤، فى بيروت مع الجنرال بول بيينه، المفوض السامى الفرنسى فى سوريا ولبنان. ويبدو أن اجتماعهما قد رُتب بواسطة إلياهو إيلات (أبشتاين)، الذى كان قد اجتمع مع بيينه فى السادس من سبتمبر، بعد أشهر معدودة من معرفة الاستخبارات الفرنسية بخطة بريطانيا السرية لطرد فرنسا من سوريا ولبنان وإحباط إنشاء دولة يهودية.

يتحدث بن جوريون فى يومياته بإسهاب عن لقائه مع الجنرال بيينه، ويركز خصوصا على تأكيده له بأهمية وجود دولة يهودية لوجود لبنان مسيحى. وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٤٤، كتب بن جوريون فى يومياته أنه بعث برسالة إلى مارك ياربلوم مع الكابتن بلانشارد. كان بلانشارد ضابط استخبارات خدم مع قوات فرنسا الحرة فى سوريا ولبنان أثناء الحرب. وقد رافق، هو وطوفيا أرزى - الذى كان ضابط استخبارات واتصال بين الوكالة اليهودية وفرنسا الحرة - بن جوريون فى بعض لقاءاته مع المسئولين الفرنسيين فى باريس عام ١٩٤٥ .

عندما اندلعت الأزمة السورية فى مايو- يونيو ١٩٤٥، كان بن جوريون حينها فى باريس. ويتضح من يومياته أنه تبنى بكل قوة الاتهامات الفرنسية لبريطانيا. وكان واضحا له إنه إذا كانت بريطانيا على استعداد لتبنى مثل هذه المواقف المتطرفة ضد فرنسا فى سوريا لضمان دورها فى المنطقة، فإنها قد تفرض حلا بمفردها فى مسألة الدولة اليهودية أيضا. وفى الثامن من يونيو، كتب بن جوريون فى يومياته أن الفرنسيين يسعون إلى التعاون مع جماعات يهودية من أجل زعزعة الوضع الأمنى فى فلسطين، وأن مبعوثين من منظمتى "إيتسل" و"ليحي" قد زاروا بيروت.

وبحلول سبتمبر، بات من الواضح أن حكومة حزب العمال البريطانية الجديدة لا تعتزم تغيير السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط. وقد علم الفرنسيون بذلك من خلال المراسلات بين بريطانيا وسوريا. وفى الأول من أكتوبر، أرسل بن جوريون من باريس تعليمات إلى موشيه سينيه، قائد الهاجاناه، بالتعاون مع منظمتى "إيتسل" و"ليحي" فى المقاومة المسلحة ضد بريطانيا. وقد نظر الكثيرون إلى إنشاء "حركة التمرد العبري"، التى ضمت التنظيمات السرية الثلاثة فى ذلك الوقت، باعتبارها خطوة متطرفة جدا وأثارت انتقادات شديدة من جانب بعض رفاق بن جوريون، نظرا لأنها أنهت ربع قرن من التعاون الوثيق بين الحركة الصهيونية وبريطانيا. بقى بن جوريون فى باريس طوال عام ١٩٤٦ وأوائل ١٩٤٧، حيث كان يقود الكفاح ضد البريطانيين من مقره المؤقت فى فندق رويال مونسو فى شارع هوش.

وهناك حقائق مهمة أخرى تتعلق بالاتفاقات الثلاثة التى عقدتها الوكالة اليهودية فى عام ١٩٤٦مع رئيس

الوزراء المصرى إسماعيل صدقي، ومع الأمير عبد الله، ومع الكنيسة المارونية - والتى تتعلق جميعها بإيجاد حل توفيقى على أساس تقسيم فلسطين. وهذه الاتفاقات يمكن أن تفهم على نحو أفضل إذا أخذنا فى الاعتبار أن الأطراف الأربعة المعنية قد تضررت من الصفقة البريطانية - العراقية - السورية. وقد زود الفرنسيون المصريين والكنيسة المارونية بتفاصيل عن المؤامرات البريطانية العراقية. أما بالنسبة للأمير عبد الله، فيمكن الافتراض أنه قد عرف بهذه المؤامرات من المسئولين فى الوكالة اليهودية، التى كانت تربطه بهم علاقات وثيقة منذ الثلاثينيات.

◆ الانسحاب البريطانى من الجليل:

الوثائق السورية تكشف النقاب أيضا عن العلاقات الوثيقة التى تكونت بين رئيس الوزراء اللبنانى رياض الصلح والعميد إلتيد كلايتون، الذى كان رسميا هو مسئول الاتصال مع الجامعة العربية فى المكتب البريطانى لشئون الشرق الأوسط فى القاهرة. فقد لعب الصلح فى الفترة من ١٩٤٦-١٩٤٨ دورا هاما فى اجتماعات القادة العرب بشأن فلسطين، فى حين لعب كلايتون دورا أساسيا فى المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

ويتضح من الوثائق السورية أنه فى صيف ١٩٤٧، كان القادة السوريون قلقين من علاقات الصلح الآخذة فى التحسن مع باريس ومن تعاونه مع المفتي، الذى كان مقيما فى بيروت حينها. السفير السورى فى لندن، نجيب أرمزاني، أبلغ مردم أن سياسة الصلح منسقة مع البريطانيين. وفى تقرير آخر، أبلغ أرمزانى مردم بأن كلايتون قد تلقى "تفويضا مطلقا" لدفع فكرة سوريا الكبرى، التى كانت لا تزال مطروحة على بساط البحث. بعد لقائه الصلح فى بيروت، أبلغ مردم الرئيس القوتلى أن سياسة الصلح منسقة بالفعل مع بريطانيا.

وفى نهاية سبتمبر١٩٤٧، أفاد أحد عملاء الهاجاناه أن رياض الصلح والمفتي، بدعم ضمنى من بريطانيا، يخططان لإثارة احتجاجات وإضرابات فى صفوف السكان العرب فى فلسطين ضد الخطة الناشئة لتقسيم فلسطين. وأضاف التقرير أن هناك احتمالية للسماح لعصابات مسلحة من لبنان وسوريا بمهاجمة المستعمرات اليهودية فى الجليل. ومن الجدير بالذكر أن العميد كلايتون كان فى لبنان فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٧، حيث جرت هناك اجتماعات الجامعة العربية بهدف بلورة سياسة عربية مشتركة، على الصعيدين الدبلوماسى والعسكري، تجاه قضية فلسطين. وقد شكك مستشارى بن جوريون للشئون العربية فى صحة تقرير العميل، ولكن مندوب القسم السياسى فى الوكالة اليهودية، إلياهو ساسون - الذى وصل إلى نيويورك من باريس عشية مداولات الأمم المتحدة حول قرار التقسيم - حذر من أن هذه الأنشطة يجرى تنسيقها بالفعل مع بريطانيا.

فى الأسبوعين التاليين، وضع بن جوريون المستعمرات اليهودية فى حالة تأهب، وتمت تعبئة القوات وإرسالها إلى الجليل، وتم تحصين المستعمرات اليهودية هناك. وبينما اعتبر البعض هذه الخطوة رد فعل مبالغ فيه وعلامة على الهلع، اعتبرها آخرون أنها مجرد مناورة عسكرية تهدف لتحذير البريطانيين. ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار المعلومات التى حصل عليها الفرنسيون من مصدرهم السورى بشأن التعاون الوثيق بين الصلح وكلايتون، والتى من المؤكد أنها قد نقلت إلى بن جوريون أو إلى الهاجاناه، فيمكن أن نفهم رد فعل بن جوريون بشكل أفضل.

فى نهاية ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨، واصلت فرنسا إرسال تقارير عن التعاون بين الصلح وكلايتون، فى بعض الأحيان عن طريق موريس فيشر، وهو ضابط استخبارات إسرائيلى خدم مع قوات فرنسا الحرة فى سوريا ولبنان حتى عام ١٩٤٥، وتم تعيينه بعد ذلك مندوبا للوكالة اليهودية فى باريس، وعند إقامة الدولة أصبح أول سفير لإسرائيل فى فرنسا. وعلى سبيل المثال، فى ١٣ يناير، أفاد فيشر أن كلايتون قد توصل لاتفاق سرى مع الصلح تنسحب بمقتضاه القوات البريطانية من منطقة الجليل إلى حيفا، لتوفير حرية العمل لجيش الإنقاذ العربي.

هذه الأمثلة، وأخرى غيرها لم نذكرها هنا، لا توفر أدلة قاطعة على أن الفرنسيين قد تقاسموا مع الإسرائيليين المعلومات المستقاة من الوثائق السورية. ولكن، إذا أخذنا فى الاعتبار الاتفاق السرى بين بريطانيا وسوريا، والعداء الفرنسى لبريطانيا فى أعقاب طردها من سوريا ولبنان، والتعاون الوثيق بين فرنسا والحركة الصهيونية فى السنوات من ١٩٤٥-١٩٤٨، فإن هذا الاحتمال يبدو معقولا جدا.

على أية حال، فإن الوثائق السورية التى كُشف النقاب عنها الآن فى الأرشيفات الفرنسية سوف تلزم المؤرخين بإعادة تقييم السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص، فى فلسطين. وختاما، قد يكون من الملائم أن نقتبس ما قاله القنصل الفرنسى العام فى القدس، رينيه نافيل، الذى أعلن فى يونيو ١٩٤٨، فى ذروة حصار الفيلق العربى (الأردني) للقدس: "هناك من يضغطون على الزناد، وهناك من يمسكون بالخيوط".

(◆) كاتب الموضوع أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون فى النقب.

كلمة البروفيسور "جدعون بيجر" (*)
عن خطة لتبادل الأراضى أمام مؤتمر هرتسليا (يناير ٢٠٠٨)

المصدر: www.herzliyaconference.org ٢٠٠٨/١/٢٠ - ترجمة وإعداد: هبة سمير.

أيها السادة..

إن نقطة البداية الجغرافية هي أن الصراع يدور حول المباحثات بشأن الأرض. وقد أبرمت اتفاقيات فى الشرق الأوسط بشأن تبادل الأراضي. تعتمد نقطة البداية للتعرف على الظواهر السائدة من حولنا، وعلى محاولة إعادة ترسيم الحدود حول إسرائيل والدول المعنية.

هناك عدد من الفرضيات الأساسية: ترجع الصراعات إلى مطالب إقليمية. وجدير بالذكر أن دولاً أجنبية مثل فرنسا وبريطانيا، قامت الأمم المتحدة بترسيم الحدود بينهما، وقد تحددت الخطوط بما يتماشى مع المصالح التى لا تتناسب مع التطورات على أرض الواقع على مدى سنوات.

تعد إسرائيل إحدى الدول القلائل في العالم التى رُسمت حدودها عن طريق اتفاقيات وُقعت مع دول أخرى (مثل لبنان وسوريا). ولا يسمح القانون الدولى بضم أراض بشكل أحادى الجانب، ولكنه يسمح بتبادل أراض من أجل حل المشكلات. فعلى سبيل المثال، حدث تبادل للأراضى بين إيران والعراق، وبين إسرائيل والأردن، وقد أثبت ذلك أن هذا الأمر قابل للتنفيذ. وفى معظم الحالات، تم تبادل الأراضى وليس السكان، إلا أن هذا يمكن حدوثه أيضاً (يقصد تبادل السكان أيضاً).

إسرائيل ليست الوحيدة التى لها احتياجات ومطالب تتعلق بالأراضي، وإنما أيضا الدول التى تجاورها. لذلك، يتمثل اقتراحى فى رسم خريطة جديدة تقوم على خطوط ١٩٦٧، أى أن المنطقة قبل ١٩٦٧ لن يتم المساس بها. سيتم تبادل الأراضى بين مختلف الدول، وليس فقط بين كل دولة وجارتها. إنه اقتراح شرق أوسطى عام يمكن أن يفرز وضعاً جديداً يسهل من تحقيق مطالب أخرى. ومن معرفتنا بالعالم العربي، يبدو أن النسبة المعتادة لتبادل الأراضى يجب أن تكون واحد إلى واحد (دونم مقابل دونم)، ذلك هو المبدأ العام، رغم وجود مكان لأشكال أخرى من النسب.

الخريطة التى ستطرح هى خريطة عامة، ولكنها تشمل أفكاراً تم طرحها فى هذا الشأن من قبل:

الفكرة من وجهة نظر إسرائيل هى أن تظل مناطق فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغور الأردن، التى تضم كتل استيطانية كبرى (حوالى ٢٠٠ كلم يمثلون ٣٪ من مساحة الضفة الغربية) تحت السيطرة الإسرائيلية. وفى المقابل يحصل الفلسطينيون على أراض بطول الخط الأخضر، تضم أو لا تضم سكاناً من عرب إسرائيل.. كما تتنازل مصر عن أراض كائنة بين العريش ورفح، مقابل تنازل إسرائيل لمصر عن أراض فى صحراء فيران (التى تسهل عملية تواصل بين الأردن ومصر). فى حين تترك الأردن لسوريا مناطق متنازع عليها بين الدولتين مقابل تنازل إسرائيل للأردن عن مناطق فى وادى عربة.

أهم ما فى الأمر، هو أن تحتفظ إسرائيل بمناطق فى هضبة الجولان (٢٠٠ كلم يمثلون حوالى ١٢٪ من هضبة الجولان تضم معظم المستعمرات الإسرائيلية فى الهضبة)، وفى المقابل تتنازل عن جزء من أراضى التجمعات السكنية الشيعية السبعة فى الجليل لصالح لبنان (يقصد تربيخا، هونين، النبى يوشع، صلحة، قدس، المالكية وآبل القمح). وتنقل لبنان إلى سوريا أراض، وفى مقابل ذلك تسمح سوريا لإسرائيل بالاحتفاظ بأراض فى هضبة الجولان.

من خلال المحاولات التى جرت فى العالم، يعد الحل الإقليمى هو الحل الأمثل والواقعى لحل الصراعات بين الدول. وعن طريق رسم الحدود يمكن التفاوض فى موضوعات أخرى فى المستقبل.

(*) البروفيسور جدعون بيجر هو أستاذ الجغرافيا بجامعة تل أبيب.. والخطة المطروحة هنا هى من إعداد فريق يقوده البروفيسور «عوزى أراد»، المستشار السياسى السابق لزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، ويضم باحثين إسرائيليين أبرزهم البروفيسور «جدعون بيجر»، حتى أن البعض لقب الخطة بخطة "آراد-بيجر".. ونظراً لأن نص كلمة عوزى أراد فى مؤتمر هرتسليا غير منشورة على موقع المؤتمر، فإننا ننشر هنا كلمة جدعون بيجر.

المبعوث المقدسي

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٨
بقلم: جيدى فايتس

لا شك أن إيهود أولمرت وإيهود باراك هما أول زوجان فى تاريخ السياسة الإسرائيلية، حتى أن تقرير فينوجراد لم ينجح فى التفريق بينهما، وإن كان قد أثار الكثير من الخلافات بينهما. وقد احتل هذا الارتباط بين رئيس الوزراء ووزير دفاعه بؤرة الأحداث هذا الأسبوع، ولكن العلاقة المعقدة بينهما لم تبدأ بالأمس فقط، حيث تعاون الاثنان قبل ثمانية أعوام فى مسائل حساسة جدا تتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، بما فيها القدس، وذلك حسبما يتضح من الانطباعات والرسائل التى نقلها أولمرت لباراك قبل بضعة أسابيع من اندلاع الانتفاضة الثانية - والتى تكشف صحيفة هاآرتس النقاب عنها لأول مرة.

حدث هذا فى أغسطس ٢٠٠٠، بعد فشل محادثات كامب ديفيد بوقت قصير وقبل بضعة أسابيع من دخول آريئيل شارون باحة المسجد الأقصى واندلاع الانتفاضة الثانية. حيث طلب رجل الأعمال النمساوى مارتن شلاف، صاحب كازينو "Oasis" (الواحة) فى أريحا، مقابلة إيهود أولمرت، رئيس بلدية القدس حينها. اصطحب شلاف إلى المقابلة شريكه فى الكازينو، محمد رشيد، مسئول المالية فى السلطة الفلسطينية والمستشار المقرب من ياسر عرفات. وقد وثق أولمرت لقاءه مع شلاف ورشيد فى تقرير أرسله إلى رئيس الوزراء فى حينه، إيهود باراك.

من وجهة نظر شلاف ورشيد، كان الهدف من اللقاء هو محاولة التوصل إلى تفاهمات سياسية مع أولمرت، خاصة فيما يتعلق بوضع القدس فى التسوية الدائمة. ويمكن أن نستشف من انطباعات أولمرت المكتوبة هذه طريقة تبادل الأدوار بين الساسة فى إسرائيل. فأولمرت حينها كان يعارض بكل قوة تقديم أى تنازلات بشأن القدس بينما باراك هو الذى وافق على تقسيم المدينة. أما اليوم، فيبدو أن باراك هو الذى يحاول كبح جماح أولمرت فى المفاوضات مع الفلسطينيين.

عُقد الاجتماع الأول فى التاسع من أغسطس عام ٢٠٠٠، فى فندق الملك داوود بالقدس. وبعد ١٠ أيام، أبلغ أولمرت رئيس الوزراء باراك بتفاصيل هذا اللقاء:

"جاء لمقابلتى رشيد، المعروف باسم أبو خالد، وهو واحد من أكبر مستشارى عرفات. تمت المقابلة بواسطة مارتن شلاف، الذى تربطه به علاقات تجارية فى كازينو أريحا. ظروف ترتيب اللقاء تشير إلى أن هذه الخطوة كان مخطط لها، على ما يبدو بموافقة رئيس السلطة عرفات وبتعليمات منه.

"قال رشيد إن محمد دحلان كان من المفترض أن يأتى معه أيضا، ولكن نظرا لأن ترتيب المقابلة لم يكن مؤكدا حتى اللحظة الأخيرة، فإنه لم يتمكن من الحضور. قال رشيد إنهما مهتمون بالحديث معى عن القدس، وأضاف: لأن ما ستوافق عليه، سيوافق عليه باراك أيضا.

"شدد رشيد بوجه خاص على وضع المساجد، وقال إن عرفات لن يوافق أبدا على اتفاق يكون فيه اعتراف بسيادتنا على جبل الهيكل (الحرم القدسي). وقد ميز بين المساجد وباقى مناطق الجبل (الحرم). وطالب بأن يُرفع العلم الفلسطينى فوق المساجد، أما بالنسبة لبقية مناطق الجبل، فسوف تخضع لوصاية دولية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد رشيد أنهم سيوافقون بالطبع على بناء معبد فى الغلاف الخارجى لجدار جبل الهيكل (الحرم القدسي) وأنهم سيوافقون بالطبع على تسيير دوريات مشتركة من الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية، وعلى قبول القيود فيما يتعلق بأعمال الحفر فى جبل الهيكل.

"قال رئيس الوزراء إن سياق هذا اللقاء كان سيئ الرائحة. فهو يعرف أن الفلسطينيين يسعون لخلق قنوات حوار بديلة ويحاولون خداع جماعة برأون (آرييه درعى وأفيجدور ليبرمان)، أملا فى الحصول على خاتم الصلاحية منهم. كان ينظر إلى هذا اللقاء بعين الخطورة، وقال إنه يعتقد أن شخصا مثل ليبرمان سيعرف بالتأكيد بمثل هذه اللقاءات من مصادره الخاصة. قال لى إنه سيكون من المفيد أن أواصل هذه الاتصالات مع وضع ما قاله فى الاعتبار. ولكننى

اعتقدت أنه فى ضوء هذه المعلومات، من الأفضل ألا أعقد مثل هذه اللقاءات على الإطلاق.

"أوضحت لرشيد منذ البداية أننى سأقدم تقريرا إلى رئيس الوزراء بكل التفاصيل، لسد الطريق أمام إمكانية العمل فى مسارات تتجاوز رئيس الوزراء. إننى لا أتعامل مع مثل هذه المسائل بمبادرات خاصة، ولكن إذا كان هذا هو القصد، فلماذا ينبغى علىّ الانسياق وراءها..؟. ونظرا لأنهم طلبوا منى لقاء آخر، فإننى أنوى إنهاء الحوار معهم فى هذا اللقاء؛ وفى كل الأحوال كان من المهم بالنسبة لى أن أطلع باراك على الفور. أما هو فقد أعرب عن تقديره العميق لحقيقة أننى أبلغته بذلك، وقال إنه ليس هناك شك فى أننى تصرفت وبطريقة جديرة بالاحترام".

◆ "حبيبي.. لا تحاول خداعي":

فى ٢٨ سبتمبر، دخل شارون باحة جبل الهيكل (الحرم القدسي) واشتعلت المنطقة برمتها، مما أدى إلى توقف سيل المقامرين العارم الذى كان يتدفق على الكازينو فى أريحا كل ليلة. وفى مطلع أكتوبر، أطلقت أعيرة نارية من فوق سطح الكازينو على جنود الجيش الإسرائيلي. وبعد أسبوعين من إطلاق النار، فى التاسع عشر من أكتوبر، التقى أولمرت مرة أخرى مع شلاف ورشيد، فى فندق الملك داوود أيضا. وقد كتب أولمرت فى معرض تلخيصه للقاء: "قال رشيد إنه جاء لمقابلتى بإذن خاص من رئيس السلطة عرفات، الذى أعفاه من حضور اجتماع لمجلس الوزراء الفلسطيني. وأعرب عن خيبة أمله من موقف رئيس الوزراء باراك ومن سلوك الإسرائيليين فى الأسابيع الأخيرة.

"لهجة الحديث أظهرت بوضوح أن رشيد يبدى مخاوفا كبيرة من احتمالات عدم استئناف المسيرة السياسية. لقد كرر عدة مرات أنه ليس من المنطقى بالنسبة للجانب الفلسطينى أن ينهى الانتفاضة ما لم يلتزم باراك مسبقا باستئناف المسيرة السياسية من النقطة التى توقفت عندها. عدت وأكدت أنه على الرغم من أنهم يعرفون أننى لست من المؤيدين السياسيين لرئيس الوزراء، أجد لزاما على أن أقول لهم إن الفلسطينيين قد فوتوا فرصة تاريخية لصياغة إطار اتفاق فى ظل أفضل الظروف التى قد تمنحها لهم أى حكومة إسرائيلية.

"إنهم يعرفون جيدا أننى أعارض اقتراحات رئيس الوزراء، بل إننى قلت فى الماضى إن تنازلات باراك فى مسألة القدس لا يمكن السكوت عنها ولن تكون مقبولة بالنسبة لي. فما السبب الذى يجعلهم إذن غاضبون منه؟. قلت لهم إن باراك فى رأيى يكاد يكون قد فقد السلطة كليا، وأقصى ما يمكن فعله فى هذه المرحلة هو وقف شامل للعنف من جانب الفلسطينيين. ولكن ليس هناك أى فرصة لباراك للموافقة على أى شرط باعتباره أساسا لوقف إطلاق النار.

"اعترف رشيد بأن عرفات يستطيع بإشارة من إصبعه إسكات البرغوثي، لكنه لا يفعل ذلك. وفى رده على أسئلتي، أكد رشيد أن عرفات لن يلتزم بوقف إطلاق النار علنا دون أن يعرف سلفا رد إسرائيل، لأنها إذا لم توافق فسيكون فى ذلك إهانة علنية له، كما سيهان بعد ذلك من خلال رد باراك الذى يتميز عادة بالغطرسة والغرور، على حد تعبيره.

"وفى النهاية، طلب منى أن أنقل إلى باراك استعداد الفلسطينيين للالتزام بفرض الهدوء من جانبهم فى غضون ثلاثة أسابيع، شريطة أن توافق إسرائيل على استئناف المفاوضات. أوضحت له إنه تحت أى ظرف من الظروف لا يمكن اعتبار هذا الاجتماع معى كمفاوضات، وأننى لا أؤيد رئيس الوزراء بشكل كامل، ولكننى سأوافق هذه المرة فقط على نقل الرسالة، حتى وإن كان لا يوجد فى رأيى سبب يدعو إلى الافتراض بأن رئيس الوزراء سيكون قادرا على قبول هذا الشرط.

"يسرائيل حاسون، الذى انضم إلى الاجتماع قبيل نهايته، قال لرشيد إنه يعرف جيدا أنه فى أعقاب كامب ديفيد، فى المفاوضات التى دارت فى واشنطن، كانوا قريبين جدا من التوصل إلى اتفاق، لكنهم لم يطلعوا عرفات على التفاصيل لأنهم كانوا يعرفون جيدا أنه لا يريد إيجاد حل سلمى الآن. وقد حاول رشيد إبداء عدم موافقته على هذا الكلام إلا أن حاسون قاطعه قائلا: حبيبي.. لا تحاول خداعي".

فى فبراير ٢٠٠١، خسر باراك انتخابات رئاسة الوزراء لحساب آريئيل شارون. وفى أبريل من العام نفسه، وصل شلاف إلى إسرائيل مرة أخرى وعقد لقاءً آخر مع أولمرت ورشيد، ولكن هذه المرة فى مطعم أوكالبتوس بميدان صبرا فى القدس. وكتب أولمرت عن هذا اللقاء: "رتب محمد رشيد هذا اللقاء من خلال مارتن، لكى يناقش معى فى الأساس مسألة هدم المنازل. أوضحت لرشيد أنه فى هذا اليوم لن تكون هناك أى عمليات هدم، ولكن مسألة هدم المنازل مسألة معقدة. أكدت أنه لا توجد لى أى مصلحة خاصة فى هدم المنازل، ولكن بلدية القدس لا يمكنها غض الطرف طوال الوقت عن عمليات البناء غير القانونية التى تتم بوتيرة متسارعة جدا داخل التجمعات السكنية للسكان الفلسطينيين. أضفت أن أوامر الهدم الإدارية تصدر بحذر شديد، ولكن هناك حالات لا تترك أمامنا أى خيار.

"عرض رشيد اقتراحا بأن يتم إيجاد آلية تنسيق بين عناصر من السلطة الفلسطينية - من الدائرة الداخلية لعرفات - وبيني، وذلك لدراسة كل عملية

هدم مسبقا. فقلت له إن هذا النوع من التنسيق مستحيل، ولكنى أود أن نفكر فى كيفية إبلاغكم مسبقا بعمليات الهدم من أجل الحيلولة دون اندلاع مصادمات لا داعى لها".

بعد مضى ستة أيام، عُقد لقاء آخر، فى فندق "الملك داوود" مرة أخرى. وقد شارك فى اللقاء هذه المرة المحامى دوف فايسجلاس، الذى كان فى ذلك الوقت المستشار القانونى لكل من مارتن شلاف وآرئيل شارون، وكذلك المحامى شلومو درعي، شقيق آرييه درعى الذى كان فى ذلك الوقت فى السجن؛ ورئيس حزب شاس إيلى يشاي، الذى كان حينها نائبا لرئيس الوزراء. وكتب أولمرت عن هذا اللقاء: "سرد رشيد تسلسل الأحداث التى أدت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية فى نهاية سبتمبر، وقال إنه لا يريد الخوض فى اتهام شارون أو حتى إسرائيل، وشدد فقط على أن عرفات قد ناشد باراك فى مطلع الأسبوع الأخير من سبتمبر بأن يمنع آريك من دخول جبل الهيكل (الحرم القدسي).

"وبعد اندلاع الاضطرابات يوم الجمعة ووقوع سبعة قتلى، اتصل عرفات بباراك مرة أخرى، وطلب منه أن تحافظ إسرائيل على ضبط النفس فى يوم السبت وألا تنساق وراء العنف الشديد. ومع ذلك، كان هناك ١٧ قتيلا فلسطينيا و٢٥١ جريحا، توفى منهم ٢٩ . أى أن إجمالى القتلى فى ذلك اليوم بلغ ٤٦ شخصا.

"أكد رشيد أنه من المحتمل أن يكون معظم اللوم واقعا على كاهل الفلسطينيين، وربما كله. ولكن السؤال هو كيف يمكن الخروج من هذا الوضع..؟ باختصار: يعتقد أنه من الضرورى إيجاد آلية يتم الاتفاق على تطبيقها فى غضون فترة زمنية يتم تحديدها- شهر أو شهرين أو أى إطار زمنى متفق عليه- لاستئناف المفاوضات السياسية. ولكن فى الوقت ذاته، وفى إطار هذا الإطار الزمني، يتم وقف أعمال العنف. وقد ميز بين العنف التى يمكن نسب المسئولية عنه إلى السلطة الفلسطينية، وبين الإرهاب الذى يصاحب العملية السياسية منذ عام ١٩٩٣، والذى قد يستمر حتى ضد رغبة عرفات.

"علقت (وكذلك فعل إيلى يشاي) بأن التمييز بين الإرهاب والعنف يعد تمييزا مصطنعا. وبطبيعة الحال إذا كان هناك إرهاب (بما فى ذلك العمليات الانتحارية)، فإن أى حكومة لن تكون قادرة على مواصلة المفاوضات. وعلق رشيد قائلا إن هذا صحيح، إلا إذا تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن عرفات يكافح ضد حماس وحزب الله وغيرهما من التنظيمات. على أية حال كانت فكرته أنه ينبغى تحديد موعد للمفاوضات، على أن يسبق ذلك وقف العنف. وبموازاة ذلك، تقام حينها عدد من اللجان لمناقشة قضايا الترتيبات المرحلية وكذلك اتفاقات الوضع النهائى.

"لم يشرح رشيد تفاصيل هذه الآلية، ولكنه تحدث عن خطوطها العامة. الفكرة هى أن تكون هناك فترة مؤقتة تتيح للسلطة الفلسطينية السيطرة على العنف وكبحه، وبالتوازى سيكون هناك التزام من جانب إسرائيل باستئناف المفاوضات السياسية. فى رأيي، هذه الفكرة تلبى المطلب الإسرائيلى بوقف أعمال العنف كما تلبى أيضا الحاجة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات. قلت لهم أنا وإيلى يشاى إننا سنطلع رئيس الوزراء على هذه المسألة من أجل معرفة رأيه فيها".

فى السنوات الأخيرة، لم يزر مارتن شلاف إسرائيل، حيث أنه متهم بتقديم رشوة بالملايين إلى رئيس الوزراء السابق آرئيل شارون وإلى أفيجدور ليبرمان، ويدور ضده تحقيقان معقدان. شلاف، الذى يخشى أن يتم اعتقاله للتحقيق معه لحظة أن يُفتح باب الطائرة، قرر ألا يأتى إلى إسرائيل مرة أخرى. وكذلك محمد رشيد أصبح شخصية غير مرغوب فيها فى السلطة الفلسطينية، بعد أن ارتبط اسمه بمخالفات مالية فى السلطة الفلسطينية. والآن، أصبح أولمرت راعيا للمفاوضات مع الفلسطينيين وأصبح باراك وزير دفاعه، أما الكازينو فى أريحا، فمازال مغلقاً.

دور الموساد فى تهجير يهود المغرب واغتيال الزعيم "مهدى بن بركة"

بقلم: رونين برجمان
ملحق يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١/٢٥

فى نوفمبر ٢٠٠٧، أعلن القاضى الفرنسى "باتريك راميل" أنه سيستأنف التحقيق فى قضية اختطاف واغتيال واختفاء جثة زعيم المعارضة المغربية مهدى بن بركة - تلك الحادثة التى وقعت قبل ٤٢ عاماً وتفتح من جديد بشكل مفاجئ. ففى أعقاب الطلب الذى تقدمت به أسرة بن بركة لإعادة فتح القضية، أعلن القاضى أنه يريد معرفة أى من ملوك المغرب، يتحمل مسئولية اغتيال بن بركة، ومعرفة العملاء الفرنسيين الذين حصلوا على رشوة لتسهيل عملية الاختطاف والدور الذى لعبه الموساد الإسرائيلى فى هذه القضية.

كان بن بركة قد اختطف في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٥، مع ذروة المعركة الانتخابية للرئاسة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، لم يعلم عنه أحداً أي شيء. وقد كشفت هذه القضية عن أهم وأكثر التحالفات سرية في الشرق الأوسط- بين أجهزة المخابرات المغربية والإسرائيلية. ويبدو أن تلك العلاقات قد وصلت إلى ذروتها في هذه القضية، عندما قدمت إسرائيل معلومات إلى المغاربة مكنتهم من تعقب واغتيال بن بركة، نظير معلومات لا مثيل لها في المضمون والأهمية قدمها المغاربة لإسرائيل. وقد أدت هذه القضية إلى إحداث عاصفة شديدة هزت نظام الحكم في إسرائيل، بشكل كاد يؤدي إلى استقالة رئيس الوزراء آنذاك ليفي أشكول.



من المقرر أن يماط اللثام عن العلاقات السرية بين إسرائيل والمغرب، الأسبوع القادم، من خلال كتاب الصحفي الشهير شموئيل سيجف "العلاقة المغربية" الصادر عن دار نشر "ميتير". سيجف، مؤلف العديد من الكتب التي تدور أحداثها عن القضايا الاستخباراتية، يعتبر الصحفي الوحيد الذي اضطلع على وثائق الموساد. ويتيح كتابه اختلاس نظرة، بعيداً عن قيود الرقابة، على أعمال أجهزة المخابرات الإسرائيلية، والتي ظهرت إحدى إنجازاتها سنة ١٩٧٧، من خلال وساطة مغربية، بين مصر وإسرائيل قبيل زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل، نتج عنها اتفاقية كامب ديفيد والتوصل إلى أول اتفاق سلام توقعه إسرائيل مع دولة عربية.

ووفقاً لما ذكره سيجف، فإن العلاقات المغربية الإسرائيلية قد بدأت في أعقاب الشعور بالخوف على مصير اليهود المغاربة - وكان هذا أول هدف لإجراء علاقة سرية. ولكن بمرور السنين، أصبحت العلاقات الإسرائيلية المغربية متشعبة ومتنوعة، نكشف النقاب عنها هنا لأول مرة.

في عام ١٩٥٥، قدر الموساد إزاء المساعدات الجادة التي قدمتها مصر لحركة التحرير في المغرب، أن هناك ضرورة بالغة لحماية يهود المغرب حتى يتم تهجيرهم لإسرائيل. وقد أمر رئيس الوزراء دافيد بن جوريون رئيس الموساد "إيسار هرئيل" بإقامة شبكة عمليات في المغرب يطلق عليها "هامَسجيرت" - أي الإطار. وتم تكليف "شلومو حافيلوف" لرئاسة تلك الشبكة، واتخذ من باريس مقراً له، من أجل تأمين استمرارية الاتصال مع قيادة الموساد في إسرائيل.

كان حافيلوف يتوجه من حين لآخر إلى المغرب لمقابلة عملائه حتى يتعرف منهم على طبيعة العمل وحل المشاكل التي يواجهونها. وقد قسم عملائه إلى مجموعتين أساسيتين: مجموعة "لفيا"، التي تولت حماية السكان اليهود، ومجموعة "مكهيلا" التي تولت تهجير اليهود. واهتم عميل واحد بأمر حركات الشبيبة وحصل على لقب "بالاط". كان حافيلوف ذاته تحت إمرة إيسار هرئيل في شعبة "بيتسور" بالموساد، تلك الشعبة المختصة بحماية وتهجير الجاليات اليهودية التي تواجه خطراً في الدول التي تعيش فيها.

كان توقيت انتشار هذه الشبكة في المغرب ممتازاً: حيث تدهور الحكم الفرنسي في المغرب قبيل استقلالها في مارس ١٩٥٦، وكانت مقاليد الحكم آنذاك لا تزال في أيدي فرنسا، التي غادرت البلاد بشكل تدريجي، مما أضر بأداء مختلف الوزارات. وكان المسئولون المغاربة الذين خلفوا الفرنسيين محدودي الخبرة وأقل فائدة. وقد تضررت بالتحديد أجهزة الاستخبارات، حيث ضعفت النواحي الأمنية ومراقبة الحدود الساحلية والبرية والجوية.

نشر سيجف في كتابه أسماء وألقاب رجال الموساد الذين عملوا في المغرب خلال تلك الفترة. ويتضح أنه كان هناك امرأة بين قادة العملية تدعى "يهوديت نسياهو"، عميلة مدربة من الموساد، لعبت دوراً في إلقاء القبض على أدولف إيخمان (١). دخل العملاء الإسرائيليين المغرب عن طريق قصص تمويهية متنوعة. وكان جهاز الموساد مسئول عن التنفيذ، والوكالة اليهودية والجوينت مسئولان عن تهجير يهود المغرب الذين هاجروا بشكل جماعي إلى إسرائيل - هاجر ٧٢ ألف يهودياً منذ عام ١٩٤٨وحتى نهاية ١٩٥٥ . وعندما بقي أكثر من ٢٠٠ ألف يهودي، أعلنت الحكومة المغربية إغلاق معسكرات الهجرة وفرضت حظراً على خروج اليهود من البلاد سنة ١٩٥٦ .

يقول سيجف إنه "على عكس الناجين من النازية، الذين هاجروا لإسرائيل من داخل محارق معسكرات الإبادة، كان يعيش يهود المغرب في أمان نسبي. فلم يكن في المغرب معاداة للسامية بشكل منظم، ولم ترتكب هناك أي مذابح على الإطلاق".

ويضيف سيجف أن كتابة الحقيقة عن الهجرة من

المغرب كانت نوعاً من اكتمال الصورة، على حد اعتقاده، لأنه شخصياً يتحمل جزءً من افتعال تلك الأكاذيب: "لقد قام نظام الحكم الإسرائيلى بتزييف الواقع وجعل الهجرة من المغرب تحاكى الرواية الصهيونية. والحقيقة أننا لم نكن بصدد هجرة بدعوى أن هناك مشاكل، بل بالعكس، فقد كان يهود المغرب هم أساس الوساطة لدى النظام الحاكم والإدارة العامة وقطاع الأعمال. وبعد رحيل نظام الحكم الفرنسى والاستقلال، احتاجت المغرب إلى يهودها أكثر من أى وقت، وكان الملك يحرص على مكافأتهم وحمايتهم والحفاظ على سلامتهم ورفاهيتهم".

"كنت فى تلك الفترة ضابطاً صغيراً فى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ونظراً لأنى أجيد التحدث بلغات أجنبية، تم تكليفى بمرافقة وفود منظمات يهودية وغير يهودية حلت على إسرائيل من أجل تكوين انطباع إزاء ما يحدث. وأتذكر أنهم كانوا يرسلونهم تحديداً إلى قرى المهاجرين من جبال أطلس. فقد كانوا يعيشون فى ظروف صعبة داخل مغارات وقرى نائية، دون وجود تعليم أو خدمات أساسية. وكان الهدف هو إظهار كيفية تحسن أوضاعهم مع هجرتهم لإسرائيل. ولكن الملاحظة الهامة، هى أن المواطنين غير اليهود كانوا يعيشون بالضبط فى هذه المنطقة وفى نفس الظروف".

وقد أدى فرض الحظر على هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل إلى بدء عصر جديد للهجرة السرية، رغماً عن أنف السلطات المغربية تحت قيادة الموساد. وكانت عملية تهجير يهود يعيشون فى القرى الجنوبية النائية أصعب من تهجير أشقائهم الذين يعيشون فى المدن الكبرى. وحتى يتسنى التغلب على هذه المشكلة، تم منح مهاجرى القرى زياً يتماشى مع آخر صيحات الموضة وبعض من المال، حتى يثبتوا لأفراد الشرطة عند الحدود أنهم يستطيعون السفر جواً أو بحراً إلى أوروبا. وبدلاً من "زكائب" الملابس التى كانت ممتلئة عن آخرها، تم تزويدهم بحقائب وأعطيت كل أسرة اسماً وهمياً لأحد الأقارب الذى ينتظر قدومهم فى أوروبا.

كما يكشف الكتاب عن فكرة طرحها أحد أفراد الموساد العاملين هناك لاغتيال عبد الناصر خلال زيارته للمغرب سنة ١٩٦١ . كانت الخطة عبارة عن وضع قنبلة فى سرير الرئيس المصرى أو إرسال زهرية مفخخة. لكن رئيس الموساد إيسار هرئيل رفض تلك الفكرة رفضاً تاماً، لأنه خاف على أمن وسلامة يهود المغرب. ومنذ



الكشف عن قضية لافون (٢) فى مصر سنة ١٩٥٤، قررت الحكومة الإسرائيلية الامتناع عن إشراك اليهود فى أنشطة التجسس والأعمال التخريبية بالدول التى يعيشون فيها. وكان هرئيل على قناعة بأن محاولة اغتيال عبد الناصر ستفشل، وأن يهود المغرب سيدفعون ثمنها غالياً.

لم تنته زيارة عبد الناصر باغتياله، لكن حدث عملاً دراميا من نوع آخر. ففى مقابل الزيارة، تم تهجير ٦٤ طفلاً من المغرب لإسرائيل. لم يكن هذا الأمر سهلاً بسبب الحراسة المشددة فى تلك الأثناء. ومع وصول عبد الناصر لكازابلانكا (الدار البيضاء)، وقف آلاف المغاربة لاستقباله على جانبى الطريق. وتوجه لاستقباله ٦٤ طفلاً يرتدون زياً مغربياً تقليدياً - بريهات حمراء على رؤوسهم ومناديل حمراء حول أعناقهم - مرددين هتافات قوية. اعتقد الجمهور لسذاجته، أن "مسيرة الأطفال" هى جزء من استقبال الضيف، ومرت تلك الخدعة بنجاح. وفى نقطة التقاء معينة، استقل هؤلاء الشباب سيارات رجال الموساد، التى نقلتهم إلى زورق صغير، ثم إلى سفينة كانت ترسو على مسافة قصيرة من الساحل. وتم تهريب الأطفال إلى مرفأ مارسى ثم إلى السواحل الإسرائيلية.

◆ **تنظيف كلى للدبابات:**

استمرت عمليات التهجير كما هو مخطط لها إلى أن غرقت السفينة "إيجوز" فى يناير ١٩٦١، وعلى متنها ٤٤عميلاً وعامل لاسلكى وأفراد الطاقم الأسبانى الأربعة.

يقول سيجف فى كتابه إن رئيس الموساد هرئيل أخبر طاقم التحقيق الذى تشكل للتحقيق فى ملابسات الحادث: "إننى لا أبحث عن متهمين، ولكنى أهتم أكثر بالدروس التى يمكن استخلاصها من تلك الكارثة". ووفقاً لما ذكره سيجف، فإن الدروس المستخلصة من تلك الكارثة والتى لم ينشرها الموساد حتى الآن تشير إلى أن التحقيقات أظهرت وجود أوجه قصور شديدة فى الحفاظ على سلامة المسافرين. فعلى سبيل المثال، لم يوجد فى السفينة أطواق نجاه تكفى عدد المسافرين الأربعة والأربعين. ووفقاً لتعليمات السلامة، كان يتعين وجود زوارق نجاه لكل المسافرين، لكن لم يوجد سوى زورقاً واحد يحمل ثمانية مسافرين فقط. وعندما بدأت السفينة فى الغرق، قفز رُبانها الأسبانى وعامل صيانتها فى الزورق وابتعدا عن المكان. وكان الطاقم يمكنه أن يستعين بزورق نجاة آخر، تم شرائه من الجيش الأمريكي، ويستطيع أن يحمل عشرين مسافراً على

متنه. وكان ينبغى قبل الإبحار نفخه عن طريق بالونات الغاز وربطه بالسفينة، لأن النفخ يدوياً كان سيستغرق وقتا طويلاً ويتسبب فى كشف العملية. فكانت النتيجة غرق السفينة.

فى أعقاب غرق السفينة "إيجوز"، أمر ألكس جتمون، وكيل الموساد فى المغرب، بتوزيع منشور باللغة الفرنسية لرفع معنويات يهود المغرب. ربما يكون هذا المنشور قد رفع فعلاً معنوياتهم، لكنه جعل المخابرات المغربية تفكر فى المسئول عن توزيع هذا المنشور. وكانت النتيجة: سقوط شبكات الموساد الواحدة تلو الأخرى، وإلقاء القبض على كل أعضائها تقريباً، حيث توفى أحدهم ويدعى "رافى فعكانين"، من شدة التعذيب ودفن سراً فى القدس سنة ١٩٦١ بحضور رئيس الحكومة ورئيس الموساد.

فى أعقاب ما حدث، قررت إسرائيل إجراء محاولة للتوصل إلى اتفاق مع محمد الخامس ملك المغرب آنذاك لتهجير اليهود سراً ولكن بموافقته. كانت إسرائيل تتمتع بنفوذ فى ذلك الوقت داخل القصر الملكي. وقد التقى يعقوف كروز نائب رئيس الموساد ومسئولين إسرائيليين آخرين مع مهدى بن بركة، زعيم المعارضة المغربية المنفي. طلب بن بركة الحصول على مساعدة مادية، وأسلحة، إن كان فى الامكان، من أجل نضاله ضد القصر الملكي. وفى المقابل، تعهد للإسرائيليين بحرية التنقل والحق فى تهجير يهود المغرب. وعندما وصلت أنباء تلك اللقاءات إلى القدس، أمر رئيس الحكومة بن جوريون بإبلاغ الملك الحسن الثانى - الذى تولى حكم المغرب بعد وفاة والده محمد الخامس عام ١٩٦١ بتفاصيل مؤامرة بن بركة ضده. ولم ينسى الحسن للإسرائيليين هذا الجميل.

قدم "ألكس جتمون" نفسه إلى السلطات المغربية كوكيل للموساد قائلاً إنه مفوض للتفاوض حول عقد صفقة بشأن اليهود. وقد نظمت له ستة لقاءات مع مبعوثى الملك فى المغرب وفرنسا وسويسرا. ولكن المبعوثين طالبوا بوقف عمليات التهجير السرى لأنها ستسبب حرجاً شديداً للملك. كما طرح فى تلك اللقاءات مطلب بدفع تعويض مادى عن الأضرار التى ستتكبدها المغرب نتيجة تهجير اليهود. وفى نهاية المطاف، عقدت صفقة مع محمد أوفقير المسئول عن الأجهزة السرية فى المغرب نصت على أن يدفع رجال الموساد ٢٥٠ دولاراً مقابل كل يهودى يتم تهجيره من المغرب - أى حوالى ٢٠ مليون دولاراً مقابل ٨٠ ألف يهودى.

لكن العلاقات مع القصر الملكى لم تنته حتى بعد تهجير اليهود. بل على العكس: فقد أبدت كلا الدولتين رغبتهما فى مساعدة بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال، عندما طلب المغاربة من الموساد تقديم مساعدة لإقامة وحدة لحراسة الشخصيات تم إرسال يوسف شاينر إلى المغرب، والذى يعتبر أحد كبار حراس بن جوريون، وأعطى المغاربة دورة تدريبية فى الحراسة. ومع نشوب الحرب بين المغرب والجزائر سنة ١٩٦٣، تحولت العلاقات بين الدولتين إلى مصالح. فعندما توجه وفداً عسكرياً مصرياً إلى الجزائر، وتعهد بمد المقاتلين بالأسلحة، قرر رئيس الموساد ميئير عاميت أن يقترح على المغرب التعاون عسكرياً، وتوجه إلى المغرب لمقابلة الملك الحسن حاملاً جواز سفر مزيف. وبعد وقت قصير من وصوله إلى الفندق، التقى لأول مرة مع محمد أوفقير الذى قال له: "لقد سمعت كثيراً عنك، وإننى معجب بدولتكم، وأحييكم على جرأتكم".

وغداة اليوم التالي، التقى عاميت والملك فى خيمة بمراكش. وتحدث الحسن بالفرنسية، وكان يعقوف كروز نائب عاميت يترجم له الحديث الذى دار بينهما. وبعد التحدث عن التغيرات التى حدثت فى الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة، أكد عاميت على المساعدة العسكرية التى تقدمها مصر إلى الجزائر فى حربها ضد المغرب. ومع نهاية اللقاء أخبر عاميت الملك قائلاً: "إننا نستطيع تقديم المساعدة".

ولضمان تحسين مستوى المساعدات الإسرائيلية، سمح أوفقير للموساد بإنشاء محطة دائمة فى الرباط، داخل منزل محاط بالحراسة يوجد به جهاز لاسلكى لتسهيل الاتصال بإسرائيل. وخلال فترة الحرب مع الجزائر، اعتاد عاميت مقابلة الملك ثلاث أو أربع مرات سنوياً. وبوجه عام، التقى الاثنان عشرة مرات تقريباً، وكان التعاون مفيداً للطرفين. فقد استفادت إسرائيل بشدة عندما أسرت المغرب ضباط وجنود مصريين، وحصلت منهم على معلومات، بينما استفادت المغرب من مرشدين إسرائيليين فى سلاح الجو الإسرائيلى دربوا طيارين مغاربة على "طائرة ميج ١٧".

وبعد ذلك، باعت إسرائيل للمغرب دبابات فرنسية كانت تمتلكها وأرسلت ضباط مدرعات لتدريب المغاربة على استخدامها. وكان الشرط المغربى الوحيد عدم وجود أى علامة إسرائيلية على الدبابات، وعدم الإشارة فى المستندات إلى أنها من إسرائيل. وتم الاتفاق على بيع الدبابات إلى المغرب عن طريق إيران. ولهذه الضرورة، توجه عاميت إلى طهران وحصل على موافقة الشاه الإيراني. وبالاتساق مع ذلك، تم شراء سفينة نقل فى مالطا أبحرت إلى مصر، وأجريت عَمرة لها فى الإسكندرية، ثم توجهت إلى حيفا. وهناك تم تنظيف الدبابات وأزيلت منها كل ما يدل على هويتها الإسرائيلية.

كما استفادت إسرائيل من وجود المرشدين

الإسرائيليين فى مدرسة المدرعات المغربية، حيث كانت توجد دبابات سوفيتية فى تلك القاعدة من النوع الذى منحه الاتحاد السوفيتى إلى مصر وسوريا: "وقد فحصها الإسرائيليين ودرسوا فنياتها. وفى المقابل، ساعد الموساد فى تنظيم أجهزة المخابرات المغربية وقدم معلومات للملك حول أنشطة زعماء المعارضة الذين طلبوا حق اللجوء إلى مصر وإلى دول عربية أخرى. وقد اشترت المغرب من إسرائيل أسلحة وتزودت سفن الصيد بأجهزة إلكترونية إسرائيلية من أجل حراسة السواحل ومنع عمليات التسلل الكثيرة.

◆ ساعدونا فى اغتياله:

على مدار السنين، أجرى مسئولين من كلا البلدين كثير من الزيارات الودية المتبادلة. حيث أرسلت إسرائيل إلى المغرب ساسة ورجال أعمال، وكانت هناك ثمار لتلك العلاقات. خاصة فى المجال الاستخباراتي.

وهناك مثال واضح على الاستفادة الإسرائيلية سنة ١٩٥٦: حينما عقدت قمة عربية فى كازابلانكا لتشكيل قيادة مشتركة إزاء نشوب أى حرب مستقبلية مع إسرائيل، حيث سمح المغاربة للإسرائيليين بمتابعة فعاليات القمة عن قرب. وخلال القمة، قال رؤساء هيئة أركان الجيوش العربية لحكامهم إن جيوشهم ليست على استعداد لخوض حرب مع إسرائيل - سواء من ناحية التسليح أو الكفاءة. كانت هذه المعلومة أساس الهجوم الإسرائيلى فى يونيو ١٩٥٧ ونشوب حرب الأيام الستة (حرب١٩٦٧)، وزيادة ثقة قادة الجيش الإسرائيلى بأن إسرائيل ستنتصر بالضربة القاضية.

ولكن بعد وقت قصير، طلب المغاربة الحصول على مقابل لهذه المعلومة. وخلال المحادثات التى جرت مع رئيس الموساد عاميت وعدد من مساعديه، قال أوفقير ونائبه أحمد دليمى إن بركة يريد الإطاحة بالملك، وطلبا "مساعدة الموساد لإخراجه من اللعبة". قال ميئير عاميت إن إسرائيل لا تساعد فى اغتيال خصوم سياسيين، لكنها ستبذل قصارى جهدها لمساعدة المغرب بشكل غير مباشر.وقد نقل عاميت مطلب المغاربة إلى رئيس الوزراء أشكول، وقرر الاثنان عدم تقديم مساعدة مباشرة، على أن تقدم لهم المساعدة طالما أنها "فى إطار التعاون المعتاد بين أجهزة المخابرات".

لم يستطع أوفقير ودليمى العثور على بن بركة، الذى تنقّل بين دول العالم واتخذ وسائل حماية لازمة لتفادى تعقبه. وقد أسهم الموساد فى تقديم طرف الخيط الذى مكنهم من العثور عليه، حيث استطاع عملاء الموساد معرفة عنوانه فى جنيف، وأعطوه إلى المغاربة الذين راقبوه ٢٤ ساعة فى اليوم على مدار أسبوعين إلى أن ظهر الهدف.

كما استعان المغاربة بخدمات الصحفى الفرنسى جورج بيجون، الذى وافق على إغراء بن بركة. اقترح بيجون على الأخير أن ينتج عنه فيلماً حول "أنشطته المعقدة" فى دول العالم الثالث. وقد بلع بن بركة هذا الطعم وتوجه لمقابلة بيجون فى باريس، الأمر الذى كلفه حياته.

لم يكتف المغاربة بمساعدة إسرائيل فى تعقب بن بركة، فقد توجه ميئير عاميت إلى الرباط فى ٢٥ أكتوبر. وعندما عرض أوفقير ودليمى عليه قضية بن بركة، قال عاميت إن الموساد يشعر بأن المغاربة ليسوا على استعداد لتنفيذ هذه العملية، واقترح عليهم تأجيلها بضعة أشهر. ولكن دليمى رفض هذا الاقتراح، قائلا إن العملية قد بدأت بالفعل ويصعب وقفها.

فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦، اختطف بن بركة فى باريس، ومنذ ذلك الحين لم يراه أى شخص، حتى قام عاميت بإبلاغ أشكول فى الخامس من نوفمبر باغتيال بن بركة. وتفاصيل هذا العملية يكشف عنها سيجف فى كتابه لأول مرة.

وقد تبين أن بن بركة توجه من جنيف إلى باريس حاملاً جواز سفر دبلوماسى جزائري. وبعدما وضع أغراضه فى منزل صديقه اليهودى المغربى "جو أوحانا"، توجه إلى مطعم "براسرى ليب"، الواقع على الضفة الشمالية لنهر السين. وكان من المقرر مقابلة الصحفى الفرنسى هناك. لكن قبل مجيئه، قام شرطيين فرنسيين يرتديان زياً مدنياً باختطافه، واقتاداه فى سيارة إلى فيلا تقع فى إحدى الضواحى جنوبى باريس.

كان دليمى وعدد من مساعديه فى الفيلا. ويبدو أن دليمى لم يقصد قتل المعارض المغربي، حيث أراد فقط انتزاع اعتراف منه بأنه تآمر لإسقاط الملك. لكن عندما ركع بن بركة على ركبتيه، وكانت يديه مقيدة خلف ظهره، أغرق دليمى رأسه فى وعاء ماء. وفى مرحلة معينة، ضغط بشدة على شرايين عنقه إلى أن مات. بعد مرور بضعة أيام، دُفن بن بركة سراً تحت عمارة قيد البناء فى باريس. وقد أشرف أوفقير على عملية الدفن وحرص على عدم ترك أى آثار.

أثارت تلك القضية غضب الرئيس الفرنسى شارل ديجول. فحقيقة أن بن بركة تم اختطافه من وسط باريس فى عز النهار، وبمساعدة فرنسيين، لم تجعله يشعر بالراحة. وقد دفعه ذلك الأمر إلى إقالة عدد من أفراد أجهزة المخابرات الفرنسية، وطالب بإقالة دليمى وأوفقير من منصبيهما. وعندما رفض المغاربة مطلبه، قطع ديجول كافة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.

وفى أعقاب الشكوى التى تقدمت بها أسرة بن بركة، بدأت الشرطة الفرنسية التحقيق فى القضية، وطالبت بمحاكمة ١٣ شخصية، من بينها دليمى والصحفى بيجون، لكن معظم المتهمين وجدوا ملجأ لهم فى المغرب.

وبسبب ظهور اسم الموساد فى القضية، ساءت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية. كما ألقت هذه القضية بظلالها على النظام الحاكم فى إسرائيل. فقد سمع إيسار هرئيل، الذى أقيل من رئاسة الموساد وخلفه ميئيرعاميت، عن عملية الاغتيال من الوزير جاليلي. وقد طلب الحصول على ملف بن بركة من الموساد، وقرر استخدامه كأداة لإثارة غضب رئيس الوزراء ورئيس الموساد. طالب هرئيل بتشكيل لجنة تحقيق رسمية لإقالة أشكول وعاميت. وبالفعل تم تشكيل لجنتين إحداهما داخلية من حزب "ماباي". حاول الوزير جاليلي، أحد أعضاء اللجنة الداخلية، العمل على إقالة عاميت، الذى قال إنه إذا تمت إقالته، فإنه يجب إقالة رئيس الوزراء، الذى صدق على كافة مراحل العملية، فتراجع جاليلى عن هذا الأمر.

يشير سيجف فى كتابه إلى أن رئيس الاستخبارات فى هيئة الأركان المغربية، أبلغ رجل الموساد "رافى ميدان" سنة ١٩٧٣ اعتزام الملك الحسن إرسال قوة رمزية إلى سوريا لدعم الرئيس حافظ الأسد. وحينها، أخبر "ميدان" رؤسائه الإسرائيليين. وقد حذّر المغاربة إسرائيل من أن مصر وسوريا متجهتان للحرب، لكن الإسرائيليين لم يأخذوا بهذا التحذير. يقول سيجف: "ما يبدو حتى الآن أنهم تجاهلوا هذا التحذير، مثلما حدث فى حالات كثيرة بسبب ثقة شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) فى عدم نشوب الحرب".

فى عام ١٩٧٥، بدأ رئيس الحكومة إسحاق رابين يبحث عن آفاق لمبادرات سياسية جديدة فى العالم العربي. وقد اقترح رئيس الموساد، يتسحاق حوفي، عقد لقاء مع ملك المغرب. وفى أكتوبر ١٩٧٦، استجاب الملك الحسن لطلب حوفى ووافق على مقابلة رابين. توجه رابين إلى باريس عل متن طائرة عسكرية، بمرافقة رئيس الموساد وسكرتيره العسكرى العقيد أفرايم بورون، حيث استقبله فى المطار أحمد دليمي، ويوسف بورات وكيل الموساد فى الرباط، والذى كان بمثابة المترجم خلال تلك اللقاءات. وقد توجهوا جميعا إلى المغرب على متن طائرة المضيفين المغاربة.

أجرى رابين لقاءين اثنين مع الملك الحسن، الذى أعرب عن قلقه من موجة التطرف التى سادت العالم العربى خلال تلك الفترة. كان قلقاً من صعود الإسلام المتطرف فى مصر، وحذر من أنه فى حالة عدم حدوث تقدم ملموس للتوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل، فإن ذلك الأمر سيجعل الرئيس أنور السادات يعود إلى أحضان الاتحاد السوفيتي. وأسدى الملك نصيحة لرابين بالبدء فى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، مشدداً على أنه بدون التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، لن يكون هناك سلام فى الشرق الأوسط.

قَبل رابين تحليل الملك بالنسبة لمصر. وأكد على أن الطريقَ الوحيد لوقف التعصب الإسلامى فى مصر هو التوصل إلى سلام مع إسرائيل. وفى ختام اللقاءين، أعطى رابين الملك ورقة تتضمن سؤالين موجّهان إلى الرئيس المصري: ماذا يطلب السادات فى مقابل سلام شامل..؟ وماذا يطلب فى مقابل سلام جزئي..؟.

وعلى مدار أشهر طويلة، لم يدخر رئيس الموساد حوفى أى جهد للحصول على إجابة عن هذين السؤالين. وفى يوليو ١٩٧٧، التقى مع الملك الحسن ونائب رئيس الحكومة المصرية محمد حسن التهامي. وتقرر عقد لقاء بين التهامى ووزير الخارجية الإسرائيلى آنذاك موشيه ديان.

توجه ديان إلى باريس فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٧٧، ومن هناك إلى الرباط على متن طائرة تابعة للقصر الملكي. وقد استغرق لقاءه مع الملك نحو أربع ساعات. وينشر سيجف فى كتابه لأول مرة جلسات محاضر هذا اللقاء، والتى أظهرت أن ديان لم يتعهد بانسحاب كامل من سيناء على لسان رئيس الوزراء آنذاك مناحم بيجين، حسبما زعم الكثيرون فى الماضي. ومع ذلك، لا شك أن الخطوة التى فعلها الملك الحسن ورئيس الموساد حوفى أسفرت عن بداية الطريق المنتظر: فبعد مرور شهرين فقط على الاجتماع، أعلن الرئيس السادات عن استعداده لزيارة القدس.

١- **أدولف إيخمان:** أحد المسئولين الكبار فى الرايخ الثالث، وضابط فى القوات الخاصة الألمانية. كان إيخمان قد أعد تقريراً يخالف فكرة ترحيل اليهود بشكل جماعى إلى فلسطين لأسباب اقتصادية ولتعارض فكرة إنشاء دولة يهودية مع الفكر النازي. فى مايو ١٩٦٠، تمكن الموساد الإسرائيلى من اختطافه وترحيله إلى إسرائيل، وتم محاكمته. ونقلت الحكومة الإسرائيلية وقائع جلسات المحاكمة على الهواء مباشرة، مما تسبب فى ضجة عالمية، حيث جلبت شهود العيان الأحيان من ضحايا معسكرات الإبادة النازية وجهاً لوجه مع إيخمان ليسردوا أمام العالم الفظائع التى ارتكبها ضدهم. دافع إيخمان عن نفسه كونه جنديا يتلقى الأوامر من رؤسائه. وفى ختام جلسات المحكمة، حكمت المحكمة على إيخمان بالإعدام شنقاً وتم تنفيذ الحكم فى سجن الرملة فى منتصف الليلة الأولى من يونيو ١٩٦٢ .

٢- **قضية لافون:** اعتقل خلالها إحدى عشر يهودياً فى مصر اتهموا بوضع قنابل فى دور السينما، ومكتب بريد، ومراكز معلومات تابعة للولايات المتحدة فى القاهرة والإسكندرية، واتهمتهم السلطات المصرية بالعمل لحساب أجهزة المخابرات الإسرائيلية، بهدف الإساءة إلى العلاقات بين مصر ودول الغرب.

◆ افتتاحيات الصحف ◆



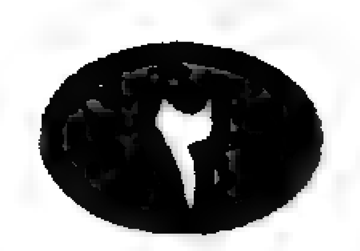
مغزى المسئولية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٤

قرر "إيهود باراك" البقاء في منصبه رغم أنه اتفق على أن تقرير "فينوجراد" تقرير صعب للحكومة، ورغم تعهده الصريح بالانسحاب منها إذا ما أشارت استنتاجات اللجنة إلى أوجه قصور لرئيسها. كان التفسير متوقعاً، ولكن من الصعب النظر إليه باستخفاف. في الأيام التي سبقت نشر التقرير عاد "باراك" وقال، إنه "سيفعل ما هو في صالح الدولة". وبالأمس أكد أنه قد فعل ذلك، بمقتضى تفكير سليم. فقد وصف "باراك" قراره بالبقاء في الحكومة بأنه تضحية بمصالح شخصية وسياسية من أجل الصالح العام. قال ذلك وهو يدرك جيداً أنه ربما يدفع لقاء ذلك ثمناً نظراً لأن مصداقيته قد تضررت. على أية حال، إن الاستخدام المبتذل لكلمات "تحديات صعبة تواجه إسرائيل"، صالح لكل زمان، وليس لهذا الوقت بالتحديد، وليس "باراك" أول من استخدمه لكي يفسر البقاء في الحكومة.

كان الوضع في غزة، والبرنامج النووي الإيراني، وسوريا وحزب الله، وبوجه خاص الحاجة الماسة لتحسين مستوى جيش الدفاع الإسرائيلي، من التحديات التي أحصاها "باراك". ويبدو أنه أحد التحديات المهمة جاء على هامش قائمة زعيم معسكر السلام، الذي كان الزعيم الأكثر قرباً من أي زعيم آخر من الوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين قبل ثماني سنوات فقط في "كامب ديفيد". فقد أقصى باراك تحدى السلام، الذي ملأ حتى وقت قريب الجو السياسي في مؤتمر "أنابوليس"، وكان ذريعة من الطراز الأول لاستمرار وجود هذه الحكومة على وجه التحديد. والحقيقة أنه من الصعب أن نفهم، كيف لا يظهر هذا الموضوع على رأس قائمة التحديات التي تحدث عنها "باراك" أمس لكي يشرح قراره. فليس ثمة سبب لهذه الحكومة، بتركيبتها الحالية بالتحديد، لأن تواصل الوجود، إذا لم يكن في نيتها العمل على إنجاز اتفاق مع الفلسطينيين. فحكومة "أولمرت - باراك" مهمة فقط لكي تمنع حرباً ولتحرك سلاماً. وإذا كان ثمة مغزى ما لمفاهيم من قبيل مسئولية واستقرار - باستثناء الاستخدام الرخيص من جانب مستشارين سياسيين لإطالة أمد فترة ولاية حكومة فشلت - فإنه يكمن في تحقيق هدف رئيسي واحد على الأقل (يقصد السلام)، تستطيع هذه الحكومة فقط أن تحققه، وأن تجتهد في سبيل تحقيقه.

يوجد في إسرائيل الكثير من الخبراء في الشئون الأمنية، ولكن يوجد كما يبدو تشكيل ائتلافي واحد فقط، في المركز منه حزبا "كاديما" و"العمل"، وهو القادر في هذه اللحظة على تحريك عملية سياسية، وسن تشريع الإخلاء والتعويض للمستعمرين المعنيين من الآن بالعودة إلى إسرائيل، وتفكيك البؤر الاستيطانية واستغلال العام القادم لتوقيع اتفاق دائم مع حكومة "محمود عباس". مثل هذه الفرصة لن تتكرر في القريب،رغم أن وقع خطوات حكومة البرتقاليين الآخذة في الاقتراب يُسمَع بصوت عال وواضح.



المشترك بين ديمونة والقاهرة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٥

طبقاً لبيان "حماس" أمس، فإن المخربيْن اللذين نفذا العملية التفجيرية فى "ديمونة" صباح أمس انطلقا من الخليل. مع ذلك، فإن الافتراض الأصلى والوجيه بأنهما انطلقا من غزة عبر سيناء إلى النقب، قد استند إلى وفرة من الإنذارات الاستخباراتية التى ازدادت فى أعقاب اختراق الحدود بين غزة ومصر. هذه الإنذارات ظلت على حالها ولا تزال تشكل مصدر قلق للهيئة الأمنية.

لقد نشأ هذا الوضع ليس فقط بسبب عجز مصر، التى لم تسارع إلى سد الثغرات، وبسبب التصريح الذى منحته لمواطنى غزة بالانتقال إلى أراضيها، ولكن أيضاً بسبب الإهمال، أو على الأقل الاطمئنان الزائد من جانب إسرائيل، التى لم تكلف نفسها طوال سنوات عناء إقامة جدار فعلى على امتداد الحدود الطويلة بينها وبين مصر. إن من استغل الحدود المفتوحة حتى الآن من أجل نقل اللاجئين، والنساء أو المخدرات، يستطيع استخدامها أيضاً من أجل نقل مخربين. إن من يريد، إذن، هدفاً لتوجيه الاتهامات إليه يستطيع أن يجده فى مصر وإسرائيل بقدر متساو.

ولكن بعد سنوات من الحبس فى قطاع مكدس من الأرض، بدون فرص للرزق أو الدراسة، كان ينبغى على أحد ما فى الجانب المصرى أو الإسرائيلى أن يخمن على الأقل، ولا نقول أن يعرف، بأن جداراً سميكاً لن يستطيع أن يحتوى الإحباط والسخط المتراكمين. ففى كل مرة ازداد فيها الضغط الاقتصادى أو السياسى على قطاع غزة، ازداد بنفس القدر الضغط على الجدار، إلى أن تداعى. وهكذا، إلى جانب الشعور بالارتياح اللحظى الذى خلفه اقتحام الجدار، فإنه وفر فرصة أخرى، وإن لم تكن فريدة، للمنظمات الإرهابية للتزود بالوسائل التخريبية ولتنفيذ تفجيرات فى إسرائيل من النوع الذى لم يستطيعوا تنفيذه لسنوات.

مع ذلك، ليس من الزائد التساؤل: إذا كانت الأنفاق التى حُفرت تحت الجدار فى سنوات الإغلاق قد أتاحت انتقالاً مريحاً من وإلى مصر، فلماذا لم يتم تنفيذ عملية تفجيرية من هذا النوع سابقاً..؟ الإجابة موجودة، كما يبدو، فى العدد الكبير من الفلسطينيين الذين اجتازوا الحدود إلى مصر فى الأيام الأخيرة، والذى لم يسمح بوجود مراقبة أكثر فعالية للمخربين. من هنا يجب الافتراض، بأن مخربين آخرين موجودان فى سيناء، وبأنهم يهددون ليس فقط أهدافاً فى إسرائيل وإنما مواقع سياحية فى مصر أيضاً. هذا التهديد يستوجب جهداً مصرياً إسرائيلياً مشتركاً وفورياً. ينبغى على الدولتين، اللتين تشكل معاهدة السلام بينهما منذ سنوات عديدة أساساً صلباً للاستقرار الإقليمي، أن تقررا سوياً إقامة جدار على حدودهما المشتركة. وفى غضون ذلك، عليهما أن تتسقا على أعلى المستويات العمليات الأمنية المطلوبة وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وبقدر الحاجة، ليس من الترف التفكير فى الدفع مؤقتاً بقوات مصرية أخرى ووسائل حربية خاصة، لنشرها على طول الحدود، حتى وإن كان الأمر يتعلق بخرق معين لمعاهدة السلام، التى تفرض قيوداً خطيرة على عدد الوحدات العسكرية المصرية فى سيناء وعلى عتادها.

إن أوقات الطوارئ تتطلب أحياناً إجراءات طارئة، والتهديد الإرهابى الآن يستوجب تعاوناً أكثر شجاعة مع مصر. لقد أثبتت مصر فى الماضى تصميمها على محاربة الإرهاب، حتى وإن كانت مثل إسرائيل، لم تنجح دائماً فى القضاء عليه. هذا الوقت، هو اختبار آخر صعب لعزيمة مصر وللشراكة فى المصالح بينها وبين إسرائيل، وهى شراكة ترتكز على اتفاقيات سلام بين الدولتين.

٣

افتحوا معبر رفح

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٨

بعد هدنة قصيرة وجزئية اشتدت مرة أخرى فى الأيام الثلاثة الماضية دائرة العنف على جانبى جدار قطاع غزة، فقد قتلت إسرائيل فى تلك الأيام ١٦ فلسطينياً على الأقل، فيما سقطت رشقات ثقيلة من الصواريخ على "سديروت" والبلدات (الإسرائيلية) المحيطة بغزة رداً على الرد الإسرائيلى على عملية "ديمونة"، ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلى عمليات برية وجوية شمال القطاع وجنوبه.

هذه الدائرة الدموية سبق واتضح أنها عديمة الجدوى، فالفلسطينيون لا يحققون شيئاً من خلال (صواريخ) "القسام"، لكن إسرائيل أيضاً لا تفيد نفسها بشيء من خلال عملياتها الضخمة فى القطاع.. فالمزيد من القتل فى القطاع يجر المزيد من صواريخ "القسام" على "سديروت"، والمزيد من صواريخ "القسام" يجر المزيد من القتل، دائرة دموية لانهائية لا تؤدى إلى شيء.

لم تكن الهدنة القصيرة (١١ يوماً) فى الإطلاق المكثف لصواريخ "القسام" على شمال النقب عفوية، ففى تلك الأيام كان معبر "رفح" مفتوحاً، فانتهز معظم سكان غزة هذه الفترة الزمنية للتزود بالاحتياجات الأساسية، من وقود، وغذاء، وأدوية، بعد فترة من الحصار المتواصل والمحكم للغاية. من المسموح، بالطبع، أن نفترض أيضاً بأن المنظمات الإرهابية انتهزت المعبر المستباح للتزود بالسلاح وبتعزيزات بشرية، وعلى ما يبدو أيضاً من أجل محاولة نقل انتحاريين إلى إسرائيل، عبر الحدود الجنوبية مع مصر.. ولكن لا تستطيع إسرائيل، ومثلها مصر بالطبع، القبول بوجود معبر حدودى مستباح ومنتهك من قبل الجميع. وفى المقابل، تدل حقيقة أن إطلاق (صواريخ) "القسام" قد قل وربما انعدم خلال أيام المعبر المفتوح، على أن إسرائيل ينبغى أن تكون معنية بفتح المعبر بشكل منظم مع مصر وبرفع الحصار التام عن القطاع، لأنه حصار لم ينفع حتى الآن أياً من أهداف إسرائيل.

لا يتعلق الأمر بإعادة الاستباحة فى "رفح" إلى ما كانت عليه، إذ لن توافق أية دولة، بما فى ذلك مصر، على وجود معبر مستباح على حدودها، وفى الوقت نفسه لا تستطيع إسرائيل أن تحتمل انتقال وسائل قتالية ومخربين من وإلى غزة. لذا، فإن المصلحة الإسرائيلية تكمن فى فتح معبر رفح بشكل مراقب ومدروس جيداً. إذا حدث ذلك بالفعل، فربما تطول فترة الهدنة من العنف، مثلما حدث الآن. لذا، ينبغى على إسرائيل أن تتخلى عن معارضتها لفتح معبر "رفح"، وأن تعمل، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، من أجل فتح مدروس له، خاصة أنه سبق وترددت فى أوساط جيش الدفاع الإسرائيلى أصوات نادت بفتح المعبر.

من شأن فتح قطاع غزة على مصر أن يبشر ببداية فصل جديد فى تاريخ هذا القطاع الموبوء والفقير.. صحيح أنه ليس إجراءً خالياً من المخاطر، وتخوف كل من مصر وإسرائيل من تداعياته مبرر، ولكن من الممكن التحسب لهذه التداعيات عن طريق فرض رقابة صارمة على المعبر.. وفى المقابل، فإن كل البدائل، التى تعنى فقط استمرار نزيف الدم المتبادل، بدائل أسوأ بكثير.

سيتوقف إطلاق (صواريخ) "القسام" فقط عندما يكون لدى الفلسطينيين ما يخسرونه.. هذا لم يحدث حتى الآن عن طريق عمليات انتقامية إسرائيلية قاسية، وهذا من شأنه أن يحدث إذا ما رفع الحصار عن غزة، على الأقل عند حدودها الجنوبية.

٤

أسرة بمعنى الكلمة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٢

لا يخلق قرار المستشار القضائي للحكومة، "ميني مَزوز"، بتمكين الأزواج من المثليين والسحاقيات من تبني أطفال، وضعاً جديداً وإنما يرسخ وضعاً قائماً. ففي أعقاب قرار المحكمة العليا في ٢٠٠٥ في قضية "ياروس حكاك" تبنى عشرات من الأزواج المثليين أطفال أزواجهم.

حسناً فعل المستشار مَزوز أنه لم يدحرج هذه المرة أيضاً الكرة الملتهبة إلى باب محكمة العدل العليا. فلو كان قد اتبع هذه الطريقة المعروفة والمضمونة، لوفر على نفسه نقداً كثيراً من جانب دوائر دينية. ولكن في هذه الحالة كان الموضوع سيتعطل مزيداً من السنين على حساب الأزواج المثليين والسحاقيات وعلى حساب الأطفال المرشحين للتبني.

ولكننا نقول إن الانفراجة في كفاح الأزواج من ذات النوع تحققت في موضوع هامشي للغاية..!!. في عام ١٩٩٤ أصدرت محكمة العدل العليا أمراً لشركة "العال" بمنح المضيف الجوى "يوناتان دانيليفتش" تذاكر طيران لصالح زوجه. وبهذا الحكم اعترفت المحكمة العليا للمرة الأولى بأن الأزواج من نفس النوع يمكن اعتبارهم أزواجاً معلومين لدى الناس. منذ ذلك الوقت وحتى ٢٠٠٤ تحققت معظم الانتصارات القضائية للمثليين والسحاقيات عبر درجات منخفضة من التقاضي، ولذا كانت هشة للغاية. أما معظم الإنجازات القضائية المهمة فقد حققوها خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد أمرت محكمة العدل العليا بتسجيل زوجين من نفس النوع تزوجا في الخارج واعترفت أيضاً بحقهما في التبني. وأصدر "مَزوز" تعليمات إلى الوزارات الحكومية بإتباع المساواة حيال الأزواج من نفس النوع في الأمور الاقتصادية مثل الميراث والضريبة.

مع ذلك، اتضح أن الحكم في موضوع تسجيل الزواج يعمل لصالح الأزواج من الرجال، لأن دخل السحاقيات أقل من دخل الرجال، ومن ثم تجدن صعوبة أكثر في الزواج خارج إسرائيل.. لذا، سيتعين على إسرائيل، إن آجلاً أو عاجلاً، أن تتعامل مع مطلب الأزواج من نفس النوع بإجراء مراسم الارتباط بينهم في بلدهم، مثلما سيتعين عليها أن تتعامل مع مطلب مماثل لـ ٣٠٠ ألف شخص بلا ديانة..!!.

مسئولو (حزب) "شاس" غير راضين، كما هو متوقع، عن قرار المستشار، لكن من الصعب أن نفهم السبب الذي يجعلهم يردون بكلام فاحش وبسباب في كل مرة يرد فيها ذكر للمثليين والسحاقيات. فقد نقل عن زعيم "شاس"، "إيلي يشاي"، قوله بأن قرار مَزوز "مقرف". إلا أن الأمر الوحيد المقرف في النقاش العام حول المثليين والسحاقيات في حقيقة الأمر هو تفوهات زعماء الجمهور الديني. فهم يسمحون لأنفسهم بالتفوه على هذا النحو، بسبب، ضمن أمور أخرى، غياب رد كاف.

لا ينبغي القبول بذلك. يجب أن نستنكر، وأن نهاجم كل تفوه من النوع الذى تفوه به "يشاي" حتى نوضح، أن سُمعة المثليين والسحاقيات ليست مستباحة. الكفاح القادم للأزواج من نفس النوع هو تمكينهم من الاشتغال بالفندقة. الأزواج المثليون هم المرشحون الطبيعيون للغاية للخدمات الفندقية. فليس ثمة منطق في أن يستطيع المثليون التبني ولا يستطيعون الاشتغال بالفندقة. من اللائق أن يتدخل "مَزوز" في هذا الموضوع أيضاً قبل الإجراءات القضائية المضنية.

٥

استقرار فى خطر

افتتاحية هاآرتس ١٣/٢/٢٠٠٨

يواصل الدولار رحلته جنوباً، فبالأمس أيضاً ضعف أمام الشيكل، وأصبح وضع المصدرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية خطيراً. اليوم ستجرى لجنة المالية بالكنيست نقاشاً خاصاً حول الوضع، دُعى إليه صناعيون عديدون ليبسطوا حججهم.

يحاول "شرجا بروش"، رئيس اتحاد الصناعات، فرض خفض الفائدة بنصف فى المائة على محافظ بنك إسرائيل، "ستانلى فيشر"، حيث يؤمن "بروش" بأنه فى اللحظة التى ستنخفض فيها الفائدة، سيحدث انخفاض (فى قيمة العملة)، وسيتحسن وضع المصدرين. لكن ليس من الواضح على الإطلاق أن هذا سيحدث بالفعل. ففى العام الماضي، على سبيل المثال، كان سعر الفائدة لدينا أقل من نظيره الأمريكي، لكن الدولار واصل الانخفاض، لأن هناك قوى دولية وتحركات لرؤوس الأموال تؤثر أكثر من تغيير سعر الفائدة. على سبيل المثال، هناك تدفق من الدولارات إلى إسرائيل بسبب استثمارات أجنبية مستمرة فى التدفق، وبيع شركات "هاى تك" إلى شركات فى الخارج، وجذب استثمارات الإسرائيليين فى الخارج عقب عدم الاستقرار فى الولايات المتحدة وأوروبا.

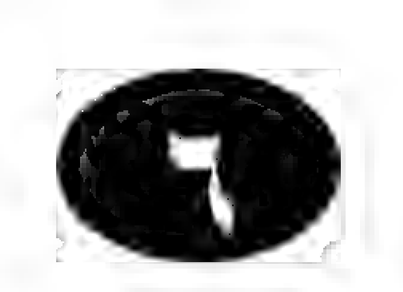
يقترح اتحاد الصناعات، بدعم من "عوفر عيني" رئيس الهستدروت، تغيير قانون بنك إسرائيل، من أجل إرغام المحافظ على خفض الفائدة بالرغم من كل ذلك، بحيث يكون للبنك ثلاثة أهداف متساوية فى الوزن: استقرار الأسعار، تشجيع الاستثمار (ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل) والوصول إلى تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي. هم يؤمنون بأنه فى اللحظة التى سيحدث فيها هذا، سيضطر المحافظ إلى تخفيض الفائدة من أجل الهدفين الآخرين. المشكلة هي أن بنك إسرائيل لا يملك أدوات ولا يملك تفويضاً للعناية بالهدفين الأخيرين، حيث يملك البنك فعلياً أداة واحدة فقط: سياسة نقدية، معناها تحديد الفائدة على المدى القصير. وبهذه الأداة يستطيع حل مشكلة واحدة فقط هى مشكلة التضخم. أما المسئول عن الهدفين الآخرين فهى الحكومة، ومن داخلها وزير المالية، فالحكومة هى التى تحدد المتغيرات الأساسية للاقتصاد: الميزانية، والضرائب، والإصلاح والأجور.. المحافظ يساعد فقط هذه الأهداف عن طريق تحقيق استقرار فى الأسعار.

لقد استوعبت جميع الدول الغربية منذ وقت بعيد أن سعر الصرف يتحدد فى السوق الحرة، بينما لدينا فقط يريد اتحاد الصناعات أن يرتب بنك إسرائيل من أجلهم سعر صرف خاص – وهذا أمر مستحيل.

لا ينبغى لنا أن نلعب بالنار، فآخر شيء نحتاجه الآن هو عدم الاستقرار الاقتصادي. نحن نتحدث عن فترة عصيبة فى الاقتصاد العالمي. فثمة تخوف من حدوث ركود فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن تأثيرات على العالم وعلينا. والمستثمرون الدوليون حساسون للغاية الآن، ومن ثم، من خلال هذه الاقتراحات، يمكن أن يشتبهوا فى أن وضع محافظ بنك إسرائيل فى خطر، وبأنه من شأنه أن يُجبر على سياسة لا يؤمن بها.

ينبغى الحفاظ بقوة على استقلال بنك إسرائيل والمحافظ الذى يعد وضعه فى العالم ثروة للاقتصاد الإسرائيلي، لأنه إذا كان من الصعب جداً تحقيق استقرار فى الأسعار، ومن الصعب جداً الحصول على الثقة، إلا أنه من السهل جداً نسف كل شيء والعودة إلى سنوات التضخم العالى – وعندئذ ستتضرر الاستثمارات ومن ثم فرص العمل بشدة.

إن المصدرين، وجهودهم من أجل البقاء، جديرون بالتقدير. لكن الاقتصاد العالمى هو الذى سيحدد سعر صرف الدولار. سيستمر بنك إسرائيل فى العناية باستقرار الأسعار، وستوقف وزارة المالية محاولات انتهاك الميزانية وستهتم بتنفيذ إصلاحات، وسيقوم المصدرون بترشيد نشاطهم، وسينوعون أسواق التصدير، وسيديرون بشكل أكثر سلامة مخاطر التغير النقدى – وبذا فقط سيتجاوزون الفترة الصعبة.



لنعترف بكوسوفو

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٨

فى ختام نصف قرن عاشتها تحت السيادة الصربية وتسع سنوات من الحكم الذاتى برعاية الأمم المتحدة، قررت أمس كوسوفو "فك ارتباط أحادى الجانب عن الصرب"، وبذلك ستكون الخلية السابعة من خلايا يوغسلافيا السابقة.. حكومة بلجراد أوضحت أن من ناحيتها الاعتراف بكوسوفو المستقلة هو مس بسيادة صربيا. ورغم أن الصرب هم نحو ٥٪ من مليونى سكان كوسوفو، فقد أعلنت القيادة الصربية أن كوسوفو "ستبقى إلى الأبد جزءاً لا يتجزأ من صربيا". فى الناتو أعلنت حالة تأهب خشية أن يتحول التوتر السياسى إلى مواجهات عنيفة.

إعلان الاستقلال من البرلمان الكوسوفي، مثل معظم الأحداث السياسية والأمنية فى البلقان فى السنوات الأخيرة، يقسم الأسرة الدولية: روسيا طلبت بحثا عاجلا فى مجلس الأمن لإحباط الخطوة؛ دول مثل أسبانيا، اليونان وقبرص - التى تقاتل ضد ميول انعزالية لديها - تعارض إعلان الاستقلال بدعوى أن الخطوة تتعارض مع القانون الدولى وتشكل سابقة من شأنها أن تهدد الأمن الأوروبي. وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة والدول المركزية فى الاتحاد الأوروبى وعلى رأسها ألمانيا، فرنسا، بريطانيا وإيطاليا، توشك على الاعتراف منذ اليوم بالدولة الجديدة.

فى كوسوفو ينتظرون أن تعترف عشرات الدول باستقلالها.. إننا، من جانبنا، نتمسك بالأمل فى أن القيادة السياسية فى القدس قد فكرت كما ينبغى فى المبررات التى تصب فى صالح الاستجابة لدعوة الدولة الأوروبية الوليدة (كوسوفو) فى مواجهة الضغوط الصربية للامتناع عن الاعتراف باستقلالها.

إن التجربة البلقانية تعلمنا بطريقة وحشية، كم هو من الصعب رأب الصدوع القومية، العرقية والدينية. فسيادة مشتركة ليس لها أساس فى الواقع الاجتماعى والسياسى لا تبدد توترات تاريخية وفروقات ثقافية. نحو ١٢ ألف ألبانى و٣ آلاف صربي، يسكنون فى جيرة على مدى سنوات عديدة، قتلوا فى الصدامات الدموية التى بلغت ذروتها عام ١٩٩٨ . عشرات الآلاف من المسلمين فروا أو طردوا من منازلهم فيما وصف بالتطهير العرقي. وفقط تدخل نشط من الأسرة الدولية وضع حدا للمواجهة العنيفة التى هزت مركز أوروبا، وكوسوفو تحولت إلى منطقة انتداب للأمم المتحدة تحت سيطرة عسكرية من الناتو.

العلاقات الخاصة لإسرائيل مع الولايات المتحدة، الحليفة الكبرى، كانت دوما عاملا مركزيا فى الدبلوماسية الإسرائيلية. قرار واشنطن الاعتراف بكوسوفو يسهل على إسرائيل عمل ذلك.. ولكن الأهم من ذلك أن صراع الشعب الكوسوفي، الذى يتطلع إلى الاستقلال، يُذكر العالم بصراعات شعوب أخرى من أجل حقها فى تقرير المصير. ودولة إسرائيل، التى قامت فى أعقاب صراع الشعب اليهودى فى سبيل إقامة وطن قومي، يجب أن تمد يدها إلى شعوب أخرى تسعى إلى استقلالها وتقرير مصيرها.

إن إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول عربية وإسلامية فى الشرق الأوسط وكذا خارج المنطقة. وقد وقعت للحكومة فرصة فريدة من نوعها فى أن تمد يدا للدولة الجديدة الناشئة (يقصد كوسوفو)، ولتثبت أن الدولة اليهودية ليست عدواً للمسلمين.



تجارب بمسئولية كاملة

افتتاحية هآرتس ٢٠/٢/٢٠٠٨

رد الدولة لمحكمة العدل العليا في التماس الجنود التي نُفذت على أجسادهم تجربة طبية ضد مرض الأنتراكس هو خطوة صغيرة، ولكن هامة، في الطريق إلى ترتيب أحد البنود المنافية لحقوق الإنسان في إسرائيل. فمع أن الدولة تدعي بأنه خلافا لمزاعم الجنود التجربة نفذت وفقا للقواعد الطبية والأخلاقية المتعارف عليها ولم يقع فيها أي خلل، إلا أنها أيضاً أعلنت بأن «جهاز الأمن يتحمل المسئولية الكاملة عن معالجة الجنود المتضررين».

البيان يتضمن نقطتين هامتين: اعتراف بالعلاقة بين الضرر الصحي الذي أصاب الجنود وبين التجربة التي أجريت على أجسادهم، وتحمل المسئولية الكاملة عن معالجة أولئك الجنود.

وهكذا تكون الدولة اتخذت نهجا مغايرا عن ذاك التي ميز وزارة الدفاع، رئيس الأركان، ضابط الصحة ووزير الصحة حتى الآن. جميعهم حاولوا التنكر للصلة بين التجربة وبين نتائجها، والتنكر أيضاً للمسئولية عن الجنود الذين يعانون منها حتى الآن.

في إطار التجربة التي كانت تسمى "عومر ٢" حقنت أجساد نحو ٨٠٠ جندي في الخدمة الدائمة بتطعيمات ضد مرض الأنتراكس الذي وصف كأحد المخاطر الجسيمة التي تحدق بمواطني الدولة. الجنود الذين اختيروا، كلهم من وحدات مختارة، تلقوا وعودا من الجهاز بألا يصابوا بأعراض جانبية وأن المادة التي حقنوا بها فحصت بنجاح في الولايات المتحدة. وبناء على طلب من مجريي التجربة، حافظوا على السرية التامة ولم يتحدثوا عنها حتى عنها لقادتهم.

وأبقي السر أيضاً لسنوات تالية، إلى أن ظهر لدى بعضهم ظواهر خطيرة: التهاب رئوي، مصاعب في التنفس، التهابات في الجهاز الهضمي، سعال حاد، صداع شديد، جروح متكررة ومشاكل أخرى. ورغم الوعود من جانب محافل الجيش بمتابعة طبية ملاصقة وثابتة لهم، اضطر كل واحد منهم أن يتصدى لمصيره وحده.

فقط في عام ٢٠٠٧، عندما اكتشف بعض الجنود المصابين بأنهم ليسوا وحيدين في المعركة، وقارنوا مشاكلهم الطبية، انكشفت أخيراً قصة التجربة السرية في الصحف، وتبلورت مجموعة توجهت - هذه المرة بشكل منظم - إلى الجهات المسئولة، بطلب بسيط ومعقول: أن يعترف الجهاز بهم كفئة سكانية محددة وأن تتحمل المسئولية عن الضرر الذي لحق بهم وأن يتسلموا ملفاتهم الطبية كي يتمكنوا من تلقي العلاج المناسب.

وبعد أن لاقت كل طلباتهم التملص المتكرر، قررت المجموعة، التي تضم ٢٤ جنديا، رفع التماس إلى محكمة العدل العليا. رد الدولة عليه مبشر بالخير كما أسلفنا. ولا يقل عنه أهمية رد الدولة أيضاً على التماس آخر لجمعية أطباء لحقوق الإنسان. فقد دعت الجمعية المحكمة إلى حظر التجارب على الإنسان في الجيش الإسرائيلي دون ترتيب ذلك في تشريع أولي، فردت الدولة بالتعهد بترتيب انتقالي حتى ترتيب الأمر في التشريع.

هذا الرد المبدئي، الذي لم يعد يتملص من البحث المبدئي في مسألة التجارب على الإنسان بشكل عام، وعلى جنود الجيش الإسرائيلي كجمهور «أسير» على نحو خاص، يبعث الأمل في أن تفهم المؤسسة الأمنية أهمية حقوق الإنسان، وتعي أن المعاناة التي لحقت بالملتمسين ستشكل إشارة تحذير للجهات المسئولة في الدولة عن الأمن والصحة في المستقبل.



تقرير فينوجراد النهائي

تقرير يفتقر إلى المسئولية

بقلم: بنحاس وولف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٢/١

فى أبريل ٢٠٠٧ نُشر التقرير المرحلى للجنة فينوجراد، ويوم الأربعاء من الأسبوع الجارى نشر التقرير النهائى للجنة ذاتها. تسعة أشهر كانت مؤثرة، ليس فقط على الساحة العامة والسياسية فى إسرائيل، وإنما أيضاً على مضامين التحكيم فى نتائج لجنة فينوجراد وكذلك على طرق عرضها فى الصيغة النهائية.

فى التقرير المرحلى قال أعضاء اللجنة: "إننا نحمل كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان السابق المسئولية الأساسية عن الإخفاقات. لقد كان للثلاثة دور حاسم بصفة شخصية فى بلورة القرارات وطريقة اتخاذها". إلا أن هذه الصياغات الشخصية والقاطعة لم يعد لها وجود فى التقرير النهائي. وحتى لو كان بها إشارة إلى أوجه قصور خطيرة لتلك المستويات أو غيرها، وإلى أجهزة معروف هوية من يرأسها، إلا أنه من الممكن الافتراض بأن فروق الصياغة ستمكن رئيس الوزراء من البقاء فى منصبه، وكذلك ستمكن وزير الدفاع من التخلى نهائياً عن وعوده بالانسحاب من الحكومة.

لقد أكد التقرير المرحلى وشدَّد على مسئولية المسئولين الكبار الثلاثة عما حدث إبان الحرب. وأضافت اللجنة أن "المسئولية الأساسية عن تلك الإخفاقات الخطيرة تقع على عاتق رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان السابق... ولقد جمعنا بين الثلاثة، نظراً لأنه من المنطقى الافتراض بأنه لو عمل كل واحد منهم بصورة أفضل، لكانت القرارات وطريقة اتخاذها خلال الفترة المذكورة، وكذلك النتائج، أفضل بكثير".

وفى الخطاب الذى ألقاه فينوجراد يوم الأربعاء الماضى انحرف الرجل عن هذا الخط، فقد قررت اللجنة عدم تقديم توصيات ونتائج شخصية "بسبب أهداف مختلفة وضعتها اللجنة نصب عينيها".

◆ كانت هناك إخفاقات ولكن من المخفق..؟:

فى الأشهر التسعة الأخيرة قدمت النيابة العسكرية وآخرون التماسات لمحكمة العدل العليا، طالبوا فيها بالسماح لهم بإجراء جلسة استماع إذا قررت لجنة فينوجراد تقديم توصيات شخصية. وجدير بالذكر أن إجراءات عقد جلسة استماع كان من شأنها جعل التقرير غير ذى صلة، لاسيما بسبب الوقت الطويل الذى تتطلبه تلك الإجراءات. ورداً على ذلك، وعدت اللجنة بعدم إصدار نتائج شخصية، من أجل رفع تقريرها فى موعد معقول. ووصفت محكمة العدل العليا قرار التنازل المسبق عن تقديم توصيات شخصية بأنه "غريب".

إن التقرير النهائى لا يخفف فقط من الاتهامات الشخصية التى أعلن عنها بالفعل بالتقرير المرحلي، وإنما يخلق فرصة أيضاً لوضع مزيد من القيود. يقول فينوجراد: "يجب التأكيد على أننا عندما ألقينا المسئولية على جهاز معين، أو على هذه الوحدة أو تلك، أو على هذا المستوى القيادى أو ذاك، لم نكن نعتزم بذلك الإشارة إلى المسئولين الذين كانوا يتولون قيادته أثناء الحرب. ففى كثير من الحالات، كانت هذه المسئولية ترجع إلى عناصر مختلفة لم يكن للقيادات سلطان عليها".

كانت اللجنة قد قررت فى التقرير المرحلى أن رئيس الوزراء قام ببلورة موقفه أثناء الحرب دون التشاور مع خبراء أمنيين، ودون دراسة شكوك المتخصصين والساسة. كما أن أولمرت بدا كمسئول عن عدم تحديد

أهداف المعركة بوضوح، وأنه لم يدرس بشكل منظم العلاقة بين أهداف الحرب ووسائل تحقيقها.

كما جاء أن أولمرت لم يدخل تعديلات على خطته بعدما اتضح أن تعليماته غير عملية وغير قابلة للتنفيذ. "يضاف إلى كل هذا إخفاق خطير يتعلق بإعمال العقل والتروى والتحلى بالمسئولية والحذر". منذ تسعة أشهر عددت اللجنة أيضاً مسئولية القيادات الأخرى بشكل منفصل. أما الآن، فقد أصبحت إخفاقات الأداء والقيادة أكثر عمومية، وفى كثير من الحالات كانت مجهولة المعالم والأسماء.

◆ حسناً .. هل كانت هناك إنجازات أم لا..؟:

بيرتس وأولمرت. بعدما جاءت محاكمة المستوى السياسى مشددة فى التقرير المرحلي، بذلت نفس اللجنة قصارى جهدها لتبرئة ساحته فى التقرير النهائي. كما يتضمن التقرير الذى رفع على رئيس الوزراء أمس الأول نقداً شديداً وتأكيد على إخفاقات القيادة السياسية، ولكن فى كل مرة ترد فيها مسئولية المستوى السياسى كان هناك ربط فورى لذلك بأداء المستوى العسكري. وقد جاءت الصياغات على غرار "لقد وجدنا إخفاقات وأوجه قصور خطيرة، سواء على المستوى السياسى أو العسكرى تتمثل فى غياب التفكير السليم والتخطيط الاستراتيجي".

إلى جانب "الإخفاقات"، يتحدث التقرير النهائى أيضاً عن "إعمال العقل والمنطق" من جانب القيادة. فقد جاء فى التقرير: "من الأهمية بمكان التأكيد على أن الحرب كان لها أيضاً إنجازات سياسية حقيقية"، رغم أنه جاء فى بعض البنود السابقة أنه "ختاماً، لم تحقق إسرائيل إنجازاً سياسياً استناداً إلى إنجاز عسكري، وإنما ارتكزت على إنجاز سياسى تضمن نقاطاً إيجابية لإسرائيل". وهكذا، بعدما كانت محاكمة المستوى السياسى مشددة فى التقرير المرحلى للجنة فينوجراد، بذلت نفس اللجنة تحديداً كل ما بوسعها لتبرأة ساحته فى التقرير النهائي.

ثلث الجمهور يطالبون ببقاء أولمرت وباراك فى منصبيهما

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١
بقلم: يوسى فيرتر

أظهر استطلاع للرأى أجرى أمس (الخميس ١٢/٣١) أن التقرير النهائى للجنة فينوجراد الذى صدر أمس الأول (الأربعاء) لم يتسبب فى تغيير مواقف الجمهور بشكل حاد تجاه رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك. كما تبين من الاستطلاع أن حالة اللامبالاة التامة تجاه التقرير لم تقتصر على المنظومة السياسية فقط، بل شملت أيضاً الجمهور الذى يبدو أنه ألقى بحرب لبنان الثانية وراء ظهره. وهكذا، فإن التقرير الذى أحدث ضجة إعلامية كبيرة يوم الأربعاء، لا يُنظر إليه كحدث سيؤدى إلى تغييرات سياسية.

ورغم أن نتائج الاستطلاع، الذى أجراه "هاآرتس - ديالوج" بإشراف البروفيسور كاميل فوكس الأستاذ بقسم الإحصاء فى جامعة تل أبيب، تشير إلى أن معظم الجمهور يعتقدون أنه يتعين على أولمرت الاستقالة فى أعقاب التقرير، إلا أنه مقارنة بالتقرير المبدئى الذى صدر قبل تسعة أشهر بالضبط، فقد طرأ ارتفاع ملموس فى نسب التأييد لأولمرت. ويُحتمل أن يكون الجمهور قد اعتاد عليه من منطلق "لن ننتخبه ثانية، ولكن لا ضرورة لإجراء انتخابات الآن".

◆ "توأم ملتصق":

إيهود باراك، الذى سيقرر قريباً كيف سيتصرف فى أعقاب التقرير، قد يجد فى نتائج هذا الاستطلاع تعزيزاً للرأى بأنه يتعين عليه وعلى حزبه، العمل، أن يبقيا فى الحكومة: هناك تعادل - ٣٦٪ - بين من يعتقدون بأن عليه الاستقالة فوراً وأولئك الذين يريدون بقائه فى الحكومة. ومن المثير أن نعرف أن الثلث الذى يؤيد بقاء باراك، يعتقد أيضاً أنه يتعين على أولمرت البقاء فى منصبه. أى أن باراك وأولمرت أصبحا "توأماً ملتصقاً": سواء من ناحية التقدير بأنهما مناسبان لرئاسة الوزراء أو من ناحية الهوية الجماعية لناخبى الحزبين، كاديما والعمل.

وبالمناسبة، ففى استطلاع أُجرى قبل نحو شهرين، كانت نسبة التأييد لبقاء باراك فى الحكومة حتى بعد صدور التقرير أقل بكثير من نسبتها اليوم - ٢٤٪ مقابل ٣٦٪. أى أن الاستنتاجات القاسية فى التقرير بشأن أداء رئيس الوزراء والمستوى السياسى أثناء الحرب لم تغير رأى الجمهور بالنسبة لخطوات باراك، بل عززت الرغبة فى بقائه فى الحكومة من أجل المساهمة فى تصحيح العيوب والإخفاقات فى الجيش.

الرجل الأكثر إثارة للاهتمام فى الحلبة السياسية حالياً هو باراك، فهو فى مأزق لا يُحسد عليه: التراجع عن وعده الانتخابى وتلقى الانتقادات عن ذلك، أو المبادرة بإجراء سياسى قد يؤدى إلى تقديم موعد الانتخابات.

يتضح من البيانات الحالية أن اللجوء للانتخابات يعد انتحاراً سياسياً بالنسبة لباراك وحزب العمل، حيث تظهر كل استطلاعات الرأى وجود أغلبية واضحة وثابتة لمعسكر اليمين، وهو ما يضمن وجود كنيست يميني. وعلاوة على ذلك، فإن باراك يحظى بنسب كارثية كمرشح لرئاسة الوزراء - بالضبط مثل "توأمه الملتصق" أولمرت.

من ناحية أخرى، يُحتمل أن يكون اللجوء لخطوة زعامية جريئة - كالانسحاب على خلفية الإخفاقات التى تجلت فى التقرير - قادراً على تغيير وضع باراك. المراهنة كبيرة والقرار فى أيدى وزير الدفاع باراك.

◆ رسمى ومتوازن:

تحرى الاستطلاع المنشور هنا مدى ملاءمة كل من أولمرت، وباراك، ووزيرة الخارجية تسيبى ليفنى وزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو لرئاسة الوزراء. ويواصل نتنياهو الصدارة باعتباره المرشح الوحيد ذا الصلة فى اليمين. وقد سجلت ليفنى ارتفاعاً جيداً: حيث يبدو أن تعاملها الرسمى والمتوازن إزاء الأسر الثكلى وجنود الاحتياط قد عاد بالنفع عليها.

ولكن كما سبق الإشارة، يحصل باراك وأولمرت على تقديرات متدنية جداً: حيث يعتقد أقل من ٣٠٪ من الجمهور أنهما ملائمان لرئاسة الوزراء، مقابل نحو الثلثين يعتقدون العكس. صحيح أن أولمرت وباراك سجلا المزيد من النقاط مقارنة بالاستطلاع السابق، ولكنهما مازالا فى ظل هذه البيانات فى وضع متدن.

كما حاول الاستطلاع معرفة أى من "الشخصيات الأمنية" الثلاث المتصدرين حاليا، يصلح لمنصب وزير الدفاع. وقد تصدر باراك بفارق كبير (٣٤٪)، ثم جاء بعده وزير المواصلات شاؤول موفاز (٢٤٪)، ثم أخيراً رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون (١٩٪).

ويعلم نتنياهو أن هذه النتيجة سيئة بالنسبة ليعلون، حيث كان من المفترض أن يصبح يعلون "الوعد الأكبر" لليكود فى الانتخابات، على الأقل حسبما كان يرغب رئيس الحزب.

وفى ظل نتيجة بائسة كهذه، ربما يجدر بباراك البحث عن مرشح آخر لمنصب وزير الدفاع لينافس به اثنين من الساسة مستهلكين ولا يحظيان بالشعبية كشاؤول موفاز وموشيه يعلون.

فينوجراد والعرب

بقلم: يونى بن مناحم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/٢/٢

استقبل العالم العربى التقرير النهائى للجنة فينوجراد بأحاسيس متداخلة. فحزب الله انتفض تملؤه نشوة الفرح والسعادة من التقرير الذى أثبت أن إسرائيل هُزمت فى الحرب، بينما استغل رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة هذه الفرصة لإرسال تحذير للعالم بأن التقرير يأتى على سبيل تمهيد الأرض لمواجهة مستقبلية بين إسرائيل ولبنان. أما غالبية وسائل الإعلام العربية فقد أكدت فى تقاريرها على اعتراف التقرير بالفشل الإسرائيلى فى حرب لبنان الثانية مع امتداحهم لحزب الله. أما حركة حماس حليف حزب الله فقد أعلنت عن تصميمها مواصلة الكفاح المسلح ضد ما تبقى من القيادتين السياسية والعسكرية فى إسرائيل.

يسود العالم العربى إحساسٌ بالرضا من تلقّى الجيش الإسرائيلى الذى يعد الجيش الأقوى فى الشرق الأوسط هزيمة أمام منظمة صغيرة مثل حزب الله، وعدم نجاحه فى منع سقوط مئات الصواريخ على إسرائيل حتى اليوم الأخير من الحرب. وبذلك يكون تقرير القاضى فينوجراد قد نجح فى سحق قوة الردع الإسرائيلية فى نظر العالم العربى عن طريق توجيه الانتقادات لأعلى مستويات اتخاذ القرار فى إسرائيل.

إلى جانب تلك السعادة المفرطة فى العالم العربي، لم يستطع العرب بشكل عام، والفلسطينيون بشكل خاص من إخفاء احترامهم للمسيرة الديموقراطية فى إسرائيل. ففى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية،

على سبيل المثال، من المعروف أن أفضل طريقة للتخلص من أى موضوع مهم لا يرغبون فى الاهتمام به لحساسيته المفرطة هى تشكيل لجنة تحقيق فى الأمر. ولجنة التحقيق التى سيتم تشكيلها ستهتم بتنفيذ مهمتها وتقوم بالتخلص من الموضوع بمرور الوقت. كانت هذه الطريقة من اختراع ياسر عرفات، وقد نجحت هذه الطريقة جداً فى عهده. لذلك فإننى على ثقة من أن الفلسطينيين وسكان عرب فى بعض الدول العربية المجاورة لنا يتمنون أن يكون بينهم "فينوجراد عربي" يهتم بمحاسبة الذات ويشير إلى أخطاء القيادات فى العالم العربي.

إلى جانب تبجيل وتقديس الديموقراطية الإسرائيلية، يوجد لدى الفلسطينيين مخاوف من أن تعرقل نتائج التقرير التقدم الذى حظيت به مسيرة السلام مع إسرائيل. فالفلسطينيون يخشون من احتمال انسحاب وزير الدفاع إيهود باراك من الحكومة، الأمر الذى يؤدى إلى إجراء انتخابات مبكرة تعرقل إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين حول التسوية الدائمة فى غضون عام مثلما أراد الرئيس بوش. إن الضعف الذى ينال من مكانة رئيس الوزراء أولمرت، أو تقديم موعد إجراء الانتخابات هو بالنسبة للفلسطينيين نذير شؤم على المفاوضات السياسية التى بدأت بين الجانبين.

ثمة مخاوف أخرى قائمة لدى الفلسطينيين تتمثل فى أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت قد يبادر بشن عملية عسكرية واسعة فى قطاع غزة حتى يثبت أنه استوعب ما جاء من توصيات تقرير فينوجراد، وأيضاً من أجل تقوية وضعه السياسى والجماهيرى قبل انتخابات وشيكة فى إسرائيل.

من غير الممكن اتهام لجنة فينوجراد بسبب نتائجها فهى ليست مسئولة عن أوجه الفشل الخطيرة التى ظهرت من جانب المؤسستين السياسية والعسكرية، وبناء على ذلك فإنها ليست مسئولة أيضاً عن الصورة التى ظهرت بها إسرائيل فى العالم العربى بسبب النتائج النهائية التى أعلنتها. وفى نهاية الأمر، العرب يقدرون جداً استقامة ونزاهة أعضاء اللجنة وشجاعتهم فى توجيه انتقادات خطيرة بدون محسوبية فى مواجهة أولئك الذين قاموا بتعيينهم فى منصبهم، لأنهم يعلمون أنه لو حدث شيء كهذا فى دولة عربية لوجد أعضاء اللجنة أنفسهم فى السجن أو فى طريقهم إلى الهاوية، أما فى إسرائيل فإنهم ينالون المدح والإطراء واحترام الجمهور.

إن تهاوى قوة الردع الإسرائيلية فى نظر العالم العربى آخذ فى التزايد، حتى إن ما نشر حسب مصادر أجنبية من قيام إسرائيل بالهجوم فى سبتمبر ٢٠٠٧ على منشأة نووية أقامتها كوريا الشمالية فى سوريا، لم يحسن من صورة إسرائيل.

إن صورة "نسيج العنكبوت" حسب تعبير الشيخ حسن نصر الله هى الصورة السائدة فى أدمغة جيراننا العرب، فهكذا هم يرون إسرائيل، وهم على ثقة من أنها دولة قوية تعيش مرحلة من الضعف والتدهور، وإذا ما واصلوا التمسك بالمواجهة معها فإنها ستختفى من على الخريطة فى غضون عدة سنوات.

من المفيد للغاية أن تعرف القيادة السياسية هذه الحقائق التى لها تأثير على المفاوضات السياسية على المسار الفلسطينى، وعلى المسار السورى المحتمل فى المستقبل. كما يجب أيضاً أن تتوقف السياسة الإسرائيلية الضعيفة المستمرة إذا كانت إسرائيل ترغب فى الحفاظ على وضعها فى الشرق الأوسط. إن الحكومة الحالية تواجه تحديات أمنية كثيرة، والخطوة الأولى التى يجب عليها اتخاذها هو استعادة كفاءة الردع الإسرائيلى التى فقدتها، وإذا حدث ذلك فإنه سيسهم فى تقوية إنجازات الحكومة على المستوى السياسي. حتى العرب يعرفون جيداً حقيقة أن القوة العسكرية هى أيضاً قوة سياسية فى أية مفاوضات.

إن صور التقصير الأمنى المستمر فى سديروت، وفى مستعمرات حاضن غزة يجب أن تتوقف، وهذا هو الاختبار الفورى الذى تواجهه الحكومة إذا كانت ترغب بالفعل فى أن تبرهن للجمهور أنها استفادت جيداً من الدروس التى خلصت إليها لجنة فينوجراد. إن إنجاز هذه المهمة سيؤكد للفلسطينيين على وجه الخصوص وللعرب على وجه العموم أنه يوجد فى إسرائيل من يحافظ على مواطنى دولته، ومن ليس على استعداد للمساس بأمنهم وكرامتهم.

لذلك، يجب على الحكومة أن تتعقل وتفكر فى الخروج إلى عملية عسكرية واسعة فى قطاع غزة، انطلاقاً من اتخاذ قرار منظم ومدروس مثلما أوصت لجنة فينوجراد. يجب أن نحدد جيداً الأهداف الواقعية التى من الممكن تحقيقها فى عملية كهذه: أهداف عسكرية وسياسية وليست أهدافاً خيالية. يجب على الحكومة أن تتوقف عن التردد وتتخذ خطوات كلها تصميم. هذا هو المحك الحقيقى لتنفيذ فورى لتوصيات التقرير النهائى للجنة فينوجراد، والآن يجب الخروج إلى الطريق.

عيب أخلاقي

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٣
بقلم: عوزى بنزيمان

بعد صدور تقرير فينوجراد النهائي، يبدو أولمرت وكأنه طبيب جراح، اكتشفت لجنة تابعة لوزارة الصحة أنه فاشل، لكنها برأته من التهمة التى تفيد بأن قراراته المهنية المتدنية ترجع لاعتبارات أجنبية. رغم ذلك، يتصرف أولمرت وأعضاء مكتبه مثل مكتب علاقات عامة استأجره الطبيب المهمل حتى لا يفقد مصدر دخله تماماً: فهم يعرضون نتائج لجنة تقصى الحقائق التابعة لوزارة الصحة كما لو أن زملاء مهنته، المنافسون له، تجنوا عليه رغم أنه كفء بالتأكيد لمواصلة إجراء عمليات جراحية للمرضى.

والطبيب الذى تكتشف لجنة تقصى حقائق خارجية، لا غبار على نزاهة أعضائها، أنه طبيب فاشل، يتعين عليه البحث عن مصدر رزق آخر أو التقاعد. فلن يوافق أى مريض على ترك مصيره فى يده، بينما يؤمن أولمرت أنه يحق له مواصلة تحديد مصير الدولة، وكما يبدو الآن فإن الجمهور على استعداد للسماح له بذلك.

إن التقرير النهائى للجنة فينوجراد خطير، إن لم يكن خطير جداً، فيما يتعلق بالحكم على أداء رئيس الحكومة، بصورة لا تقل عن التقرير الأول. ولا يقتصر الأمر على أن أعضاء اللجنة أكدوا بشكل قاطع أن التقريرين لا يتجزءان، وإنما تعد النتائج الواردة فى التقرير النهائى مفزعة، وتعرض أولمرت على أنه تنقصه القدرات على إدارة شئون الدولة فى الأزمات.

أى إنسان متعقل سيصل إلى هذا الاستنتاج، بعد الاستماع لكلام القاضى فينوجراد أو مطالعة التقرير. إلا أن الحملة الإعلامية الساخرة، التى ينظمها ديوان رئيس الحكومة فى الآونة الأخيرة، تعيق قدرة الجمهور على الحكم الصادق على ما توصلت إليه اللجنة. وقد تمسك مسئولو العلاقات العامة فى ديوان أولمرت برد الاعتبار من جانب اللجنة، بشأن المزاعم التى قالتها بأن قراره لشن عملية برية يعزو لاعتبارات مرفوضة خاصة بصورة إسرائيل، وصرفوا انتباه الجمهور إليها. وبهذه الصورة قللوا، وشوهوا وأخفوا حجم القرارات الخطيرة المتعلقة بمجمل أدائه فى الحرب.. وطبعاً أولمرت تتفس الصعداء، هذا ما ذكره أنصاره، بعدما سقطت عنه وصمة العار الأخلاقية التى ألصقها به بعض خصومه.

إن أداءه منذ صدور التقرير وجهوده لعرض نفسه كمن تجاوز بنجاح محك اللجنة - هو عيب أخلاقى خطير فى حد ذاته. فمن يتباهى بأنه كفء ليواصل تحديد مصير الدولة، بعد صدور مثل هذا التقرير، هو إنسان بلا حياء. ومن يعتمد على امتناع اللجنة عن صياغة توصيات شخصية صريحة بهدف التهرب من العقوبة العامة التى تستوجبها نتائج التقرير، فهو إنسان ساخر. ومن يحول الأسود إلى أبيض والمرفوض إلى مناسب، صحيح أنه يثبت أنه إنسان متسرع، إلا أنه يزيد الشبهات بأنه مخادع. أضف إلى ذلك أن تصريحات أولمرت فى الماضى تركت انطباعاً بأنها جوفاء. فخلال حرب لبنان الثانية ذكر أولمرت "أننا انتصرنا"، وعندما اتضحت صورة المعركة البائسة زعم أن "جنودنا انتصروا على حزب الله فى كل المعارك". وبينما امتدح قوة صمود سكان شمال إسرائيل، نزح نصفهم عن ديارهم والنصف الثاني، الضعيف، اختبأ فى الملاجئ عاجزين. لقد اتضح من خلال عمل لجنة فينوجراد أن هناك كلاماً "ينبغى قوله". وبعد صدور تقرير فينوجراد النهائى حرص أنصار أولمرت على صرف اهتمام الجمهور إلى إخفاقات الجيش الإسرائيلي، بينما يدلى أولمرت بتصريحات حميمية بشأن الجيش. فالمرونة الخطابية هى مصدر رزق الساسة.. ولكنها تصبح مرفوضة عندما تحوى متناقضات لاذعة ووقحة.

تجدر الإشارة إلى أن أولمرت يزج بنفسه داخل هذه المشكلة: فكيف يمكن الآن فهم خطابات السلام الرائعة التى يدلى بها..؟ هل يقصد ما يقوله أم أنها "كلام مفروض عليه"..؟ لقد تحرت لجنة فينوجراد أداء أولمرت، والنتيجة كانت سلبية. وعندما ننظر إلى أداء رئيس الحكومة فى ساحات أخرى، على خلاف تصريحاته الرنانة، نجد أن الصورة مشابهة: لم يحدث تغير فى العلاقات مع الفلسطينيين، لم تتم إزالة أى بؤرة استيطانية، كما تم رفض تلميحات السلام السورية.

تركوا السائق

بقلم: شلومو ويشينسكى (*)
معاريف ٢٠٠٨/٢/٣

لا تمارسوا السحر بحثاً عن كبش فداء.. ولا تقطعوا الرؤوس.. فليس لدينا رصيد كاف من الناس الطيبين. من السهل للغاية الإطاحة بأشخاص، ولكن هذا أيضاً لن يسفر عن شيء جيد.. أنا أيضا أب فقد ولده. لكننى أتحدث إليكم ليس بصفتى أب، ولكن بصفتى مواطناً يخشى على مصير الدولة، ومصير الجيش الإسرائيلى بالطبع. أنا أيضاً حدث لى أسوأ شيء، ونعلم أن ذلك قد يحدث لنا فى كل لحظة. لأن ابنى الجندى كان يقول دائماً: "لا يمكن حماية محور فيلاديلفى (ممر صلاح الدين)، لكننى بصفتى جندى سأكون آخر من يغادر هذا المحور".

لقد قال إنه لا يمكن حماية هذا المحور ليس له ولأفراد أسرته فقط، وإنما أيضاً لقادته، وعندما سألته عن "سبب وجوده هناك"، أجاب قائلاً: "حتى لا تنفجر الحافلات فى تل أبيب". وبصفته جندى فقد فصل بين واجبه، وآراءه السياسية. كان محباً للإنسانية وديموقراطياً ومحباً للسلام. وقد قال: "اعملوا أيها المواطنون حتى نخرج من هنا (من محور فيلاديلفي). لا يجب تدخل الجيش الإسرائيلي".

لم أطالب بقطع رؤوس القادة: قائد اللواء، وضابط الهندسة فى قيادة المنطقة الجنوبية، وهم أفضل أصدقائى حتى وقتنا هذا. إننى أعلم أنهم حاولوا بذل قصارى جهدهم.. لكننى طلبت الإصلاح وعدم قطع الرؤوس. وقد نجحت فى إصلاح بعض الأمور بمساعدة الجيش بالطبع، وأصلحوا الكثير حقاً.. ولكن للأسف الشديد حتى يحدث هذا، فإن الناس يسقطون فى الحرب.

تخيلوا ماذا سيحدث لنا الآن فى سباق سيارات، اكتشف فيه السائق، فى منتصف الطريق، أن محرك السيارة به عطب. ربما سيكون قد تعرض للضغط، وارتكب بعض الأخطاء بصفته سائقاً، لكنه فى نهاية المطاف وصل إلى نهاية السباق.

◆ يجب إصلاح المحرك:

والآن أحضروا فنى المحركات رقم واحد فى إسرائيل، وهو وزير الدفاع إيهود باراك، وقد تعهد بإصلاح المحرك وكل الأعطاب. أعتقد أنه يجب أولاً إصلاح المحرك، وليس قطع رأس السائق.. فإذا أحضروا سائقاً جديداً للسيارة المعطوبة، فسوف يفشل أيضاً.

لقد تعهد فنى إصلاح المحركات والأعطاب قبل عدة أشهر أمام بعض العملاء، ومن بينهم عضو الكنيست عن حزب العمل أوفير بينيس، وكذلك للعائلات الثكلى، بأنه إذا اتضح أن السائق ليس على ما يرام فسوف يستقيل ولن يصلح المحركات. ماذا، هل يعاقبوننا..؟ يبدو أن السائق (أولمرت) وفنى إصلاح المحركات رقم واحد فى إسرائيل (باراك) يعملان بفاعلية وتعاون تام الآن.

إذن، سادتى، اسمحوا لهما بمواصلة عملهما المهم وإصلاح المحرك. فى حالة الطوارئ هذه، فإن مصلحة الدولة تفوق كل شيء.. إننى أطالب باراك بعدم الاستقالة وإصلاح كل ما يحتاج للإصلاح فى الجيش الإسرائيلي.. وليواصل العمل بهمة من أجل تحسين مستوى الجيش، لصالحنا ولصالح الدولة بأكملها.

(*) كاتب المقال والد رقيب أول ليئور ويشينسكى الراحل الذى لقى مصرعه فى ٢ مايو ٢٠٠٤ على محور فيلاديلفي.

كلمة واحدة كانت تكفي: "هُزِمنا"

بقلم: موشيه آرنس
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٤

ظهر التقرير النهائى للجنة فينوجراد بعد عام ونصف من الجهود التى بذلها خمسة من الشخصيات المهذبة ذات التأثير والنفوذ فى الوقت الذى كان فيه الجمهور الإسرائيلى يحبس أنفاسه فى انتظار ما سيسفر عنه هذا التقرير.

من الممكن أن نقرأ مئات الصفحات من هذا التقرير وندرسها ونشرحها، ولكن مما لا شك فيه أن السنوات المقبلة ستشهد الكثير والكثير من الجدل والنقاش حول هذا التقرير. وعلى الرغم من ذلك كله، فقد كانت كلمة واحدة تكفي: "هُزِمنا". هذه هى القصة برمتها. وأية كلمة أخرى غير كلمة الهزيمة لا طائل منها.

لقد هُزِمت إسرائيل، التى تملك أقوى جيش فى الشرق الأوسط، برغم أوجه القصور التى ظهرت خلال الحرب على يد آلاف من مقاتلى حزب الله فى الحرب التى استمرت لمدة ٣٤ يوماً.

كان غالبية الجمهور الإسرائيلى يعرف هذه الحقيقة حتى قبل عام ونصف، أى قبل أن تبدأ لجنة فينوجراد عملها، وتأكدت هذه الحقيقة على يد اللجنة مع نشر تقريرها المرحلي. وفى الحقيقة لم يكن الأمر فى حاجة إلى المزيد، على الرغم من استمرار موظفى العلاقات العامة التابعين لمكتب رئيس الوزراء فى الحديث عن الإنجاز الإستراتيجى الكبير الذى تحقق فى هذه الحرب. فمنذ نشر التقرير المرحلي، الذى أثار العديد والعديد من التكهنات والتوقعات قبيل صدور التقرير النهائي، مرَّ عام واحد نجح فقط فى توضيح الحقيقة المحزنة بعض الشيء التى مفادها أن قادة إسرائيل وللمرة الأولى فى تاريخها قادونا نحو هزيمة عسكرية فى الحرب.

هل كنا فى حاجة ملحة لوجود لجنة فينوجراد حتى نحدد من هو المسئول عن هذا العار والخزي..؟ وهل حقاً نحتاج إلى تفسيرات وتوضيحات أعضاء اللجنة فيما يتعلق بمسألة تحديد مسئولية القيادتين السياسية والعسكرية والتداخل بينهما..؟ أليس من الواضح أنه فى أى نظام ديموقراطى يكون الرئيس المنتخب هو المسئول الأول عن الفشل..؟ هكذا اعتاد الرئيس الأمريكى هارى ترومان القول أن المسئولية تتوقف هنا، وهو يشير إلى مكتبه فى الغرفة البيضاوية. فالمسئولية ليست شأن الجنرالات والموظفين والمستشارين، وكذلك الأمر فى إسرائيل، فالمسئولية يتحملها رئيس الوزراء. ربما يتحمل الآخرون جزءاً من المسئولية، ولكنه يتحمل المسئولية فى المقام الأول.

لقد عرف إيهود أولمرت منذ اللحظة التى وصل فيها إلى منصب رئيس الوزراء أنه يتحمل مسئولية مصير دولة إسرائيل. فرئاسة الوزراء أكبر بكثير من مجرد كونها مكاناً للعمل فحسب. لقد كان فى حاجة إلى وزراء جيدين ومستشارين نابغين وكان يجب عليه أن ينصت باهتمام إلى آراء ضباط الجيش، وبعد ذلك يتوجه بالسؤال لأصحاب الخبرة والتجربة ذات الصلة بالأمر. وبعد كل هذا، فإن القرار قراره والمسئولية مسئوليته هو وحده. هذا ما يعنيه كون المرء رئيساً للوزراء. فهو وحده من يتحمل المسئولية كاملة.

والسؤال: هل أولمرت الذى خاض سنوات كثيرة فى الحقل السياسى بما فى ذلك عمله فى مناصب وزارية لم يكن يعرف ذلك..؟ بالطبع كان يعرف ذلك جيداً. ففى العشرين من يوليو عام ٢٠٠٦، فى اليوم التاسع للحرب التى بدأها، قال أولمرت لرئيس الأركان دان حالوتس، حسب ما جاء فى الصفحة رقم ٩٠ من تقرير فينوجراد: "أتحدث إليك بصفتي الموجه الرئيسي، وإننى لن أوافق على أية عمليات برية موسعة" وهذا ما حدد مصير هذه الحرب البائسة.

كيف حدث أن سيطرت هذه الطريقة من التفكير، التى اتضح إلى حد كبير أنها خطأ من الأساس، على الإستراتيجية الإسرائيلية فى حرب لبنان الثانية..؟! هل السبب فى ذلك هو تصميم أولمرت على عدم السقوط مرة أخرى فى المستنقع اللبناني..؟ أم ربما اعتقاده الافتراضى بقدرة سلاح الطيران على حسم المعركة..؟ فعلى حد قوله، لم يكن هناك ما يدعو إلى خوض العمليات البرية.

يستطيع أنصار أولمرت مواصلة الاحتفالات والشراب والتفوه بالكلام التافه فيما يتعلق بتصميمهم على دراسة وفحص التقرير وإصلاح كل الأخطاء، والقول إنهم جميعاً يجب أن يعتذروا لأولمرت بعد أن برَّأت لجنة فينوجراد ساحته. ولكن ليعلم الجميع أنه لا يوجد ما يمكنه أن يزيل من على كاهله عبء المسئولية عن هذا الخزى والعار الذى ظهر خلال حرب لبنان الثانية، فالتاريخ سيعتبره مسئولاً عما حدث.

ليفنى: "تقرير فينوجراد خطير"

بقلم: سفى كروفسكى
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٢/٥

بعد مرور نحو أسبوع على نشر توصيات تقرير فينوجراد النهائي، تبين اليوم الثلاثاء (٢٠٠٨/٢/٥) أن وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى قد بعثت خطاباً لمفوضيات إسرائيل فى الخارج بهدف تسليط الضوء على توصيات التقرير.

وقد جاء فى خطاب ليفنى: "فى تلك الأيام التى أعقبت نشر تقرير فينوجراد رأيت أنه من الصواب أن أقول لكم بعض الكلمات. يضع التقرير أمام القيادة الإسرائيلية مرآة تعكس صورة صعبة، إلى جانب أنها تسمح بقراءة اتجاهات واضحة فيما يتعلق بالأهداف وآليات العمل التى يجب تطبيقها فى المستقبل".

وعلى الجانب السياسي، أشارت ليفنى قائلة: "ليس

فى تصوير قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١ فى التقرير، على أنه إنجاز، ما يقلل من خطورته. ورغم ذلك، رأيت أنه من الصواب توجيه الشكر لموظفى الوزارة على العمل الجاد الذى قاموا به خلال الحرب، وأسفر فى النهاية عن صدور قرار الأمم المتحدة من خلال عمل جماعى أشيد به فى التقرير".



فى نهاية الخطاب، قدمت ليفنى الشكر لأعضاء السلك الدبلوماسى الذين ساهموا كلٌ فى مجاله فى ترجمة الفكرة السياسية إلى الواقع، وقالت: "إلى جانب الشعور السيئ الذى خلفته الحرب فينا جميعاً، آمل أن يشعر كل واحد منكم بأنه شريك فى العمل".

كجزء من عملية استخلاص الدروس فى أعقاب التقرير أضافت الوزيرة قائلة: "نعتزم تشكيل طواقم خاصة تعمل من أجل إعداد وزارة الخارجية لحالات الطوارئ المستقبلية بشكل عام وعلى كافة الجوانب ومنها الجانب الإعلامي. وسيصدر مدير عام الوزارة خطابات التعيين خلال الأيام المقبلة".

كما قالت الوزيرة: "ليس لدى أدنى شك فى أن هذا العمل الجاد ساهم فى إحداث تغيير واضح أثناء اتخاذ القرارات الحاسمة فى إسرائيل، وخلق نوعاً من التفاهم، لأن سبل دولة إسرائيل الدفاعية لا تقتصر فقط على المعدات العسكرية بل أيضاً على سبل سياسية يؤتمن عليها جميع العاملين فى وزارة الخارجية".

لازال الجمهور خارج الصورة

معاريف ٢٠٠٨/٢/٥
بقلم: شالوم يروشليمى

ستظل هذه المسرحية تطارد أولمرت طيلة حياته. رئيس الوزراء يعتلى منبر الخطباء بالكنيست، ويحرك جسده للخلف والأمام بحركات لولبية، ويلقى خطاباً أعد جيداً، ولكنه بعيد تماماً عن الواقع الذى كشف عنه تقرير فينوجراد النهائي، وكأنه يتحدث عن أماكن أخرى.

على أية حال، فى مدرج المدعوين، برز إلفس بالولا، الذى كان يرتدى سروالاً جينز وصندلاً - مخالفاً تماماً للبس الرسمى بالكنيست - وهو أحد الآباء الثكلى الذى فقد ابنه نداف خلال الحرب الأخيرة فى لبنان. اتهم بالولا رئيس الوزراء باتهامات خطيرة، مُحملاً إياه مسئولية مقتل ابنه، بل إنه ألقى أيضاً فى وجهه ببطاقة الهوية.

"لقد أرسلت اثنين من أبنائى للحرب.. أحدهما عاد والثانى مقبور تحت التراب. أين أبناؤك..؟"، قالت لأولمرت نيريتا شينبروم، التى ثكلت ابنها يانيف خلال الحرب. خيم الصمت على قاعة الكنيست. لم نشهد هنا قط مسرحية فجة إلى هذه الدرجة، ومع ذلك، كانت المسرحية مؤثرة ومؤلمة لدرجة الدموع. يبدو لى أن رئيس الوزراء أيضاً لم يستطع الصمود أمام ذلك، فلم ينظر إلى الآباء الثكلى، ولكنه نظر تحديداً إلى رئيسة الكنيست داليا إيتيسك، كأنه كان يبحث لديها عن الحماية والمساندة.

كانت للآباء الثكلى مساحة مفتوحة للحديث، فثمة أحد لا يستطيع مناقشتهم لأن أحداً لا يشعر بألمهم. ثمة أحد لا يستطيع الرد عليهم، لأنه لا يوجد ما يمكن قوله لمن دُمرت حياته وحياة أسرته. وفى المقابل، كان الوضع أصعب بكثير على أولمرت. ولم يكن لديه القدرة والشجاعة المناسبتين والتاريخ الشخصى القومى الذى يمكنه من الصمود حيال هذا الموقف الصعب.

◆ الساسة ظلوا وحدهم:

تم إخراج الآباء الثكلى من قاعة الكنيست، بناء على تعليمات رئيسة الكنيست داليا إيتسيك. كان هذا قراراً حتمياً وجريئاً، حتى لو بدا لى أنها كانت قليلة الصبر تجاههم. خرج الآباء الثكلى إلى البرد الأورشليمى القارص فى ساحة المراسم الرسمية بالكنيست ولم يبق فى قاعة الكنيست إلا واحدة منهم فقط هى آريئيلا جولدمان التى فقدت ابنها نوعم. "فى تلك الليلة عرفت أننى أريد الحقيقة مباشرة دون لف ودوران" كتبت جولدمان عن اليوم الذى تلقت فيه الخبر المشئوم (المقصود مقتل ابنها خلال حرب لبنان الثانية). "سألت كيف قُتل. أردت معايشة الجرح الذى سيظل للأبد ولن يندمل".

فى النهاية ظلت فى القاعة والحزن يعتصرها، وكان وجودها رمزياً. ولكن جلسة الكنيست أصبحت مشحونة قبيل التصويت على بيان رئيس الوزراء. فيما أصبح مدرج المدعوين خالياً تماماً كأنهم فصلوا الجمهور عن ساسته، ليظل الجمهور خارج الصورة يتجادل مع نفسه، بعيداً عن الأشخاص الذين بفضل أبنائهم يعيشون ويتناحرون.

ولأن ٥٩ عضو كنيست فقط صوّتوا لصالح أولمرت، بات من المؤكد أن الشعور السائد هو أن رئيس الوزراء يفقد الأغلبية، ولن تنجح هذه الحملة أو تلك فى تغيير مصيره السياسى وإرجاء نهايته التى باتت وشيكة.

تقرير فينوجراد وإيران: العنصر المفقود

بقلم: ميكى سيجل
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٢/٥

نتائج "حرب الـ٣٣ يوماً"، كما يسميها الإيرانيون، تناسبت مع الأهداف التى رسمتها طهران لحزب الله، وكانت بالنسبة لها دليلا دامغا "من السماء"، حسب وصفها، بأن استثماراتها الطائلة فى خط المواجهة الأول مع إسرائيل والغرب- "الجمهورية الإسلامية الثانية" فى لبنان- كانت فى محلها (التمويل، التدريب فى إيران ولبنان، إمدادات الصواريخ والقذائف وتجهيز البنية المدنية).

بالنسبة لإيران، كان حزب الله وقادته- التابعين لها نظريا وعمليا- على قدر التوقعات المرجوة منهم بل وفاقوها، حيث نجح حزب الله فى "الجمع" بين البعد العقائدى الدينى الشيعى من ناحية، وبين البعد الواقعى العملى من ناحية أخرى، وذلك من خلال صموده الثابت أثناء حرب لبنان الثانية، التى زرعت الشك والإحباط فى نفوس المجتمع الإسرائيلى ومؤسساته السياسية والعسكرية، وحطمت أسطورة الجيش الذى لا يقهر، والتى برهنت للدول الإسلامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص - التى فشلت المرة تلو الأخرى فى مواجهة إسرائيل عسكريا والتى بدأ قادتها فى التسليم بوجود إسرائيل- بأنه يمكن مواجهتها بقوة الإيمان والإسلام الثورى والتسبب فى إضعافها وعزلتها وتسريع مسيرة إبادتها.

بالنسبة لإيران، لا يعد حزب الله مجرد نموذج حى وناجح لمبدأ "انتصار الدم على السيف" - الذى يصمد أمام اختبارات الزمان والمكان بالنسبة للفلسطينيين والشعوب العربية والإسلامية فى كل ما يتعلق بإيمانهم وقدرتهم على محاربة إسرائيل بدأب وثبات - وإنما هو فى الأساس نموذج على عدالة طريقها وعلى نجاحات الثورة الإسلامية الإيرانية رغم التحديات الكبرى والتهديدات الداخلية والخارجية التى تتربص بها.

لقد أقامت إيران حزب الله ونمّته كمنظمة تعمل داخل الأراضى اللبنانية، إلا أن هويته وولاءه الرئيسى هو لإيران ولتصدير الأفكار الثورية الخاصة بمدرسة الخمينى. ونصر الله هو فى الواقع الوكيل القانونى فى لبنان للزعيم الإيرانى على خامنئى، أكثر من كونه أمينا عاما لحزب الله. فهو مهتم بدفع الأجندة الإيرانية الشيعية ودفع المصالح الإيرانية أكثر من اهتمامه بدفع الأجندة اللبنانية الداخلية. كما أن المرجعية الرئيسية للشيعة فى لبنان - الذين لا يمثلون الأغلبية فى الدولة - هو على خامنئى وعدد من كبار رجالات الدين الإيرانيين من مدينة قُم المقدسة للشيعة، ومنهم آية الله محمد تقى بهجت فومنى.

ومن هذا المنطلق يعد حزب الله صنيعة إيرانية وامتدادا للثورة الإسلامية. فى حين يعلم كلاهما أن فشل الطرف الأول يعنى نهاية الطرف الثانى. ولهذا، فإن انتصار حزب الله ونجاحه فى الصمود أمام إسرائيل فى "حرب الـ٣٣ يوما"، والدعم الدولى والعربى منقطع النظير الذى حظى به، كل ذلك يزيد من شعور الإيرانيين بالانتصار، وهو ما تجسد فى تشديد مواقفهم فى الأزمة النووية حيال الغرب - بعد حرب لبنان الثانية - وفى استخفافهم بقرارات مجلس الأمن الدولى.

يعتقد قادة إيران أن "الإسلام السياسى والثورى"، الذى يعد حزب الله اللبنانى نموذجا له، يحقق فى السنوات الأخيرة نجاحات كثيرة على جبهات المواجهة الرئيسية مع الغرب وإسرائيل.

إن تحقق بعض نبوءات صانع الثورة الإسلامية، الخمينى، بشأن عدد من القضايا الاستراتيجية التى ترتبط مباشرة بالأمن القومى لإيران ("الاتحاد السوفيتى نهايته التفكك"، و"صدام سيطاح به فى النهاية"، و"إسرائيل نهايتها الزوال") خلال فترة زمنية قصيرة من الناحية التاريخية، إضافة إلى عدد من التطورات الإقليمية والدولية مثل نتائج حرب لبنان الثانية وضعف الولايات المتحدة وتورطها فى العراق وتقدم إيران فى برنامجها النووى رغم الضغوط الغربية - كل ذلك يبث فى نفوس النظام الإيرانى الثقة فى عدالة طريقهم (كما أن تقرير الاستخبارات الأمريكية الذى أكد أن إيران أوقفت برنامجها النووى العسكرى ساهم أيضا فى تعظيم شعور الثقة لدى قادة إيران).

◆ إيران- العنصر المفقود فى تقرير فينوجراد:

ووفقا لما تقدم، فإن اللافت فى تقرير فينوجراد هو عدم وجود تحليل معمق لمنظومة العلاقات الخاصة التى نشأت بين إيران وحزب الله على مر السنين، وكون المنظمة فى الواقع ممثلة للمصالح القومية والدينية لإيران فى لبنان.

إن اختطاف إلداد ريجف وإيهود جولدفاسر على أيدى حزب الله - وهى العملية التى أعقبتها حرب لبنان الثانية فى الثانى عشر من يوليو ٢٠٠٦ - جاء فى أوج الاتصالات المكثفة بين الدول الأعضاء فى مجلس الأمن لتبنى قرار ضد إيران. والقرار رقم ١٦٩٦، الذى دعا إيران إلى وقف تخصيب اليورانيوم، وهدد بفرض

عقوبات فى حالة عدم استجابتها - صدر فى الحادى والثلاثين من شهر يوليو، وسبقه تقرير خطير جدا لوكالة الطاقة الذرية، فى يونيو ٢٠٠٦، يفيد بأن إيران تواصل تجاهل مطالب المجتمع الدولى بشأن برنامجها النووي.

أى أن الهدف من عملية الاختطاف كان خلق ستار من الدخان فى هذا الوقت الإشكالى جدا بالنسبة لإيران، وصرف أنظار العالم بعيدا عما يحدث فى مفاعل ناتانز، حيث يتم تخصيب اليورانيوم. كما كانت هذه العملية بمثابة تلميح بأن فرض عقوبات على إيران أو مهاجمتها لن يكون عملا صائبا إزاء قدرة إيران الكبيرة فى التأثير على سير الأحداث وعلى الاستقرار فى المنطقة، وتزامن هذه الأحداث والعلاقة المحتملة بينها لم يحظ بأى ذكر فى تقرير فينوجراد.

كما أن البعد الدينى الشيعي- الذى كان له دور رئيسى فى تأسيس قوة حزب الله والروح القتالية التى أبداها فى الحرب والمستمدة من تراث الحسين فى معركة كربلاء، وهو البعد الذى نمّته إيران على مر السنين- لم يحظ أيضاً بأى إشارة فى التقرير. ويمكن القول إن المواجهة بين إيران (حزب الله) وإسرائيل كانت مواجهة دينية وليست مجرد مواجهة سياسية عسكرية كما وصفها تقرير فينوجراد.

وبالنسبة لحماس، فرغم نجاحها فى الحفاظ على قدر كبير من الاستقلالية فى قرارها حيال إيران، إلا أنها تعد هى الأخرى قطعة على رقعة الشطرنج الإيرانية. ولازالت القيادة الإسرائيلية ووسائل الإعلام تواصل تجاهلها للخطوات الاستراتيجية لإيران ودورها الحاسم فى تصعيد التوتر فى المنطقة، مفضلة التركيز - تكتيكا - على هجمات القسام واختزال حرب لبنان الثانية فى أنها مجرد معركة بين إسرائيل وحزب الله.

لقد تجاهل تقرير فينوجراد النهائى الدور الحاسم لإيران فى جعل حزب الله تنظيما يخضع لإمرة طهران بشكل مطلق فى القضايا الاستراتيجية المرتبطة بأمنها القومي، وذلك رغم حرية العمل التكتيكية التى منحتها إيران لنصر الله فى إدارة الحرب والشئون الداخلية فى لبنان. وحتى بعد الحرب وصدور القرار رقم ١٧٠١، واصلت إيران ترميم القدرات العسكرية والبنية اللوجستية والمدنية فى جنوب لبنان على مسمع ومرأى من المجتمع الدولي.

بالنسبة لإيران، فإن عدم الإشارة إليها فى تقرير فينوجراد باعتبارها الجهة المسئولة عن حرب لبنان الثانية وبأنها تعد للجولة القادمة فى التوقيت والمكان المريحين لها واللذين يحققان مصالحها، يعد إخفاقاً، وخسارة إعلامية كبيرة لإسرائيل.

لقد سلطت كثير من وسائل الإعلام فى إسرائيل والعالم الضوء على تقرير فينوجراد النهائي، ولو أننا أحسّنا استغلال هذا التقرير لكان من الممكن أن نعيد التهديد الإيرانى إلى جدول الأعمال الداخلى فى إسرائيل بل وإلى جدول الأعمال الدولي، بعد انزوائه فى أعقاب تقرير الاستخبارات الأمريكية.

وعلى الساحة اللبنانية، فقد شعرت القوى المعارضة لتدخل سوريا وإيران فى الشئون الداخلية لبلادهم بخيبة أمل عميقة من تقرير فينوجراد. ووراء ردود الفعل الرسمية "المصطنعة" التى وصفت التقرير بأنه "دليل آخر على انتصارنا"، تختبئ خيبة أمل عميقة من عدم إشارة التقرير إلى إيران وسوريا باعتبارهما المسئولين الحقيقيين عن الحرب ونتائجها. لقد كانت التيارات المعارضة لسوريا وإيران، ومنها تيارات شيعية لبنانية، تأمل أن يسهم تقرير فينوجراد فى نضالهم، وذلك بكشف النقاب عن التدخل السورى والإيرانى المتواصل، ولكن هذا لم يحدث.

الإشارة إلى إيران وسوريا فى التقرير كانت ستسهم كثيرا فى المساعى الدبلوماسية، التى تقودها الولايات المتحدة وفرنسا، لدفع الديموقراطية فى لبنان، وإبعادها عن الحضن السوري- الإيرانى الضار.

لقد نجحت إيران فى صرف أنظار الرأى العام فى إسرائيل والعالم إلى القضايا التى لا تمت بصلة لبرامجها النووية ولنفيها لأحداث النازى ولتصريحات قادتها بإبادة إسرائيل. العاصفة الكبيرة القادمة من الشرق تواصل استجماع القوى، ومن شأنها فى المستقبل أن تغير وجه الشرق الأوسط- إذا لم يتم التصدى لها فى الوقت المناسب، وإذا نجحت إيران فى حيازة سلاح نووي.

لقد أخفق تقرير فينوجراد فى تغيير الواقع الإسرائيلى الذى يفضل الاهتمام بالتهديدات الثانوية (حزب الله والفلسطينيون) التى تغذيها إيران. لقد أخفق تقرير فينوجراد فى تغيير الواقع الإسرائيلى الذى يفضل إطفاء الحرائق المحلية بدلا من إخماد النار التى تغذى هذه الحرائق. إخماد الحرائق الكبيرة أولا سيسهم بشكل جوهرى فى إخماد الحرائق الصغيرة. ومن هذه الناحية، فقد أخفق تقرير فينوجراد، الذى أتيحت له الفرصة والوقت اللازمين لرؤية الصورة الكبيرة والمركبة، ولكنه للأسف ركز على جزء ضيق وصغير.

استطلاع رأى الشبكة الثانية فى هيئة الإذاعة الإسرائيلية بعد صدور تقرير فينوجراد

المصدر: www.bet.iba.org.il (موقع الشبكة الثانية) ٢٠٠٨/٢/٧
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أ. تمهيد:

أجرينا بناءً على طلبكم استطلاع رأى بين الجمهور العريض، بهدف تبين مواقفه بشأن الأحداث الجارية. أجرى الاستطلاع هاتفياً بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٦ فى ساعات متفرقة من اليوم على عينة شارك فيها ٥٠٦ أشخاص يمثلون فئة الراشدين فى إسرائيل (ممن تبلغ أعمارهم ١٨ عاماً فأكثر). بلغت أقصى نسبة خطأ فى العينة ٤,٥٪.

ب. النتائج:

١- هل تعتقد أن وزير الدفاع إيهود باراك ربح أم خسر من الناحية السياسية عندما قرر البقاء فى الحكومة، بعد صدور تقرير فينوجراد..؟

الإجابات	إجمالى العينة	ناخبو كاديما *	ناخبو العمل *	ناخبو الليكود *
١- خسر	%٥٧	%٣٩	%٦١	%٧٤
٢- ربح	%١٨	%٤٢	%٢٦	%١٦
٣- لا أعرف	%٢٥	%١٩	%١٣	%١٠
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٢- هل تعتقد أن بنيامين نتنياهو أضاع فرصة الدعوة لإجراء انتخابات جديدة أم لا، بعد صدور تقرير فينوجراد..؟

الإجابات	إجمالى العينة	ناخبو كاديما *	ناخبو العمل *	ناخبو الليكود *
١- أضاع الفرصة	%٣٩	%٥٨	%٤١	%٣٩
٢- لم يضع الفرصة	%٣٧	%٢٣	%٤١	%٥٥
٣- لا أعرف	%٢٤	%١٩	%١٨	%٦
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٣ - فى ظل نشر تصريحات (❖❖) البروفيسور يحزقيئيل درور عضو لجنة فينوجراد صباح اليوم، هل تثق أم لا فى تقرير لجنة فينوجراد..؟

الإجابات	إجمالى العينة	أصحاب الرأي	ناخبو كاديما *	ناخبو العمل *	ناخبو الليكود *
١- لا أثق	%٢٤	%٤٦	%١٠	%٢٨	%٢٧
٢- أثق	%٢٨	%٥٤	%٣٩	%٣٣	%٢٧
٣- لا أعرف تصريحات البروفيسور درور	%٣٨	-	%٣٢	%٣٣	%٣٧
٤- إجابات أخرى	%١٠		%١٩	%٦	%٩
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٤ – لو أجريت اليوم انتخابات جديدة، لأى حزب ستصوت..؟

الإجابات	إجمالى العينة	أصحاب الرأي	المقاعد
١- كاديما برئاسة إيهود أولمرت	٦%	٩%	١١
٢- العمل برئاسة إيهود باراك	١٠%	١٦%	١٩
٣ – الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو	١٨%	٢٨%	٣٤
٤- شاس	٦%	٩%	١١
٥- يسرائيل بيتينو	٥%	٨%	١٠
٦- الاتحاد القومى – المفدال	٣%	٥%	٦
٧ – ميريتس	٤%	٦%	٧
٨ – يهدوت هاتوراه	٣%	٥%	٦
٩ – الأحزاب العربية	٣%	٥%	٦
١٠- العدالة الاجتماعية برئاسة أركادى جايداماك	٢%	٣%	٣
١١- المتقاعدون	٢%	٣%	٣
١٢- تفنيت برئاسة عوزى ديان	٠%	٠%	٠
١٣ – الخضر	٢%	٣%	٤
١٤- لا أعتزم التصويت نهائيا	١٣%	–	–
١٥ – لا أعرف وإجابات أخرى	٢٣%		
الإجمالى	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

(❖) سيصوتون للحزب إذا أجريت الانتخابات الآن.
(❖❖) أدلى البروفيسور يحزقيئيل درور بتصريحات يُستشف منها أن عمل اللجنة تدخلت فيه اعتبارات سياسية.

انتهى التحقيق

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٢/٧

كان من اللائق، أن يحافظ، عضو لجنة "فينوجراد"، البروفيسور "يحزقئيل درور" على ضبط مماثل للنفس لذلك الذى أبداه رفاقه وألا يجرى مقابلات صحفية فى أى موضوع سياسى فى الأيام التى تلت تقديم تقرير اللجنة.

النقاش حول مسألة ما الذى قصده حقاً "درور" فى المقابلة التى أجرتها معه "معاريف" هو نقاش شبه ثانوي، لأن حقيقة أن عضو لجنة "فينوجراد" قد وافق على الخوض فى موضوعات من قبيل أنه ينبغى الأخذ فى الاعتبار بأن رئيس الحكومة يدفع عملية سياسية ومسألة من سيخلف "إيهود أولمرت"، لهى فى حد ذاتها مؤسفة، ومن شأنها أن تلحق ضرراً بالغاً بشرعية اللجنة.

ينبغى على أعضاء لجنة تحقيق يتعاملون مع موضوع ذى أهمية قومية أن ينأوا بأنفسهم عن الخوض فيه، وأن يلتزموا بضبط النفس وكأنهم قضاة، وأن ينأوا عن كل نقاش سياسى لفترة ما بعد الانتهاء من عملهم. ومع ذلك، فإن ردود الفعل حول كلام "درور" ليست أقل إشكالية، فقد دعا بعض الساسة إلى إلقاء تقرير "فينوجراد" فى "مزبلة التاريخ"، ووصف عضو الكنيست "جلعاد أردين" (الليكود) اللجنة حتى بأنها "فاسدة". ينبغى أن يكون هناك حد أيضاً لمجون ردود الفعل التى يسارع بعض الساسة بإرسالها إلى الصحفيين.

إن تطبيق استنتاجات لجنة "فينوجراد" هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً. الاستعداد لإلقاء التقرير، واستنتاجاته، وتوصياته والعمل الشاق الذى بذل فيه والزعم بأن التقرير لا يساوى قشرة بصلة – كلها أمور جديرة بالاستنكار.

تثبت ردود الفعل مجدداً أن لجنة "فينوجراد" لم تكن فى نظر العديد من النقاد لجنة تحقيق على الإطلاق، وإنما نوع من الجلاد المرتزق. فليس ثمة أهمية على الإطلاق للعمل الكبير والواسع الذى قامت به.

إن كلام عضو الكنيست "أردين" هو صخب حقير ويستحق عقاباً من جانب لجنة الأخلاق بالكنيست.. وثمة موضوع أكثر إزعاجاً ألا وهو محاولة رئيس لجنة الرقابة على الدولة، عضو الكنيست "زفولون أورليف"، إقامة لجنة تحقيق رسمية على أمل أن توفر الضحية التى رفضت لجنة "فينوجراد" توفيرها.

لقد عاش المجتمع الإسرائيلى عاماً ونصف العام فى ظل لجنة تحقيق، وكانت النتيجة هيئة سياسية عرجاء، لم تكن قادرة على تخطيط شيء على المدى البعيد، وكل شيء فيها دُرس من زاوية ما إذا كان سيسهم فى إسقاط الحكومة أم لا. ربما يكون الجيش قد استخلص دروساً، وأجرى تدريبات ورمَم وحدات، لكن الجرح الاجتماعى لم يلتئم بعد.

إن لحظة تقديم تقرير "فينوجراد" هى اللحظة التى يستطيع فيها المجتمع وينبغى أن يستخلص العبر ويسير قدماً، وأن يعنى بالتحديات والمخاطر المستقبلية. أما آخر شيء إسرائيل فى حاجة له الآن هو فترة جديدة من التحقيق، وبالتالى حالة من عدم الاستقرار السياسي، والاحتجاجات، والشهادات، والمظاهرات والألم. إن من يريد إقامة لجنة تحقيق رسمية لا يريد صالح الدولة، ولا يهمه استجلاء الحقيقة. إنه يرغب فقط فى لجنة تحقيق تقوم بالعمل الذى تعجز الهيئة السياسية عن فعله، لجنة يكون هدفها النهائى إقالة "أولمرت".

من المشروع المطالبة بإقالة "أولمرت"، أو تأييد الذهاب لانتخابات مبكرة، ومن المشروع أيضاً تأييد "أولمرت" بسبب العملية السياسية.. لكن كل هذا ينبغى أن يتم فى الملعب السياسي.

إن لجنة التحقيق ليست الأداة الملائمة - لا فى يد الائتلاف ولا فى يد المعارضة - لإدارة الصراع فيما بينهما.

نهاية الخداع

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٧
بقلم: آرى شابيط

فى ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦ قررت حكومة إسرائيل تعيين لجنة تحقيق حكومية، لتقصى الحقائق حول جاهزية وأداء القيادة السياسية وأجهزة الأمن خلال حرب لبنان الثانية.. ولكن عندما نشرت اللجنة تقريرها النهائى يوم الأربعاء الماضى اتضح أنها قامت بنصف عملها. فبينما قام أعضاء لجنة فينوجراد بعملهم على أكمل وجه فيما يتعلق بالجيش الإسرائيلي، نجد أنهم لم يقوموا بشيء فيما يتعلق بالقيادة السياسية.

فى الجزء الثاني، التحليلي، للتقرير خصص البروفيسور درور ورفاقه حوالى ٢٠٠ صفحة للجيش الإسرائيلي.. ومع ذلك، لم يتم تخصيص ولو صفحة واحدة لجاهزية وأداء ديوان رئيس الوزراء، كما لم يتطرق التقرير لوصف جاهزية وأداء وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والحكومة برمتها. ولذلك، فلا مفر من القول بأن لجنة فينوجراد خانت الأمانة.. لقد فشلت اللجنة فى تقصى الحقائق الخاصة بمجريات حرب لبنان فشلاً كبيراً، يزعزع مصداقيتها وينزع الشرعية الأدبية عن قراراتها.

وتزيد التصريحات التى أدلى بها البروفيسور درور لصحيفة "معاريف" هذا الأسبوع الشبهات إلى جانب الفشل.. وتفيد الشبهات بأن لجنة فينوجراد كانت لجنة وهمية، وبأن مؤتمر أنابوليس يفسر الفجوة غير المعقولة بين تعامل اللجنة مع إيهود أولمرت فى التقرير المرحلى وبين تعاملها معه فى التقرير النهائي.. وبأن اللجنة التى عيَّنها أولمرت تضامنت معه سياسياً ولذلك فقد دافعت عنه.. وبأن اللجنة خانت الأمانة عن عمد ومن منطلق اعتبارات أجنبية.

لقد انفطرت قلوبنا.. لا شك أن أعضاء لجنة فينوجراد نزهاء ومخلصين، وقد قاموا بعملهم من منطلق نوايا طاهرة وأصيلة. لكن عندما يضيفون الإخفاقات الخطيرة التى ميَّزت عملهم إلى التصريحات البشعة التى أدلى بها البروفيسور درور، فلا يمكن تجاهل هذه الشبهات. لقد باتت لجنة فينوجراد موصومة بالعار.. لجنة لم تغلق ملف حرب لبنان، وإنما فتحته. لجنة لم ترض الجمهور، وإنما تركته مصدوما وبلا ثقة.

كانت المسئولية التى تحملها أعضاء لجنة فينوجراد فى سبتمبر ٢٠٠٦ كبيرة للغاية. فقد قطعوا شوطاً كبيراً من النقاش العام والثاقب، ولكنهم للأسف عرقلوا عملية ديموقراطية لمجتمع حر، وحافظوا على حكم حكومة فاشلة على مدى ١٧ شهراً مصيرية.. وبعد ذلك، وفى نهاية هذه العملية كان من الواجب على الأعضاء المحترمين أن يمنحوا إسرائيل ما تحتاجه الآن أكثر من أى وقت مضى: نقطة أرشميدس.. نقطة نقية ومستقرة يمكن من خلالها بدء إعادة بناء أجهزة الدولة.

بعد أسبوع من صدور التقرير، من الواضح تماماً أن إلياهو فينوجراد، روت جبيزون، يحزقئيل درور، مناحم عينان، وحاييم نادل، لم يقوموا بدورهم. وقد أهدروا وقتاً غالياً، وتسببوا فى ضرر غير قابل للإصلاح وأصدروا وثيقة محتواها رائع، لكن نواقصها غير محتملة.

وهكذا، فلا مفر الآن من إجراء انتخابات.. مهما كان الأمر، يجب إجراء انتخابات.. انتخابات لأن الكيل قد طفح، ولأن الجهود لإقامة حكومة فاشلة وغير مسئولة ضد رغبة الجمهور هى جهود فاسدة.

هذه الجهود الزائفة أفسدت بعض وسائل الإعلام وتسربت للجنة فينوجراد. وقد شكلت أعراض هذه الجهود خطراً حقيقياً على الديموقراطية الإسرائيلية. وقد أدركت ذلك زهافا جلئون، شيلى يحيموفيتش ويوسى بيلين. فقد أنقذت أقوالهم فى الفترة الأخيرة نزاهة معسكر السلام وقيمه، لكن أقوالهم هذه غير كافية. والآن يجب السماح للجمهور بأن يقول كلمته.. فالجمهور هو نقطة أرشميدس الوحيدة.

لقد صدق البروفيسور درور: فمن المقرر أن ينجح بنيامين نتنياهو لو أجريت انتخابات مبكرة، لكن نجاحه ليس قدراً حتمياً. ففضيحة فينوجراد تمكن إيهود باراك من إعادة التفكير، وإصلاح خطأه وأن يكون الزعيم الأخلاقى لدولة إسرائيل. كما أن الترشيح المشترك لباراك وليفنى سيكون أمامه فرصة حقيقية فى مواجهة اليمين، وسوف يمهد الطريق أمام معظم الجمهور الإسرائيلى لتقسيم أرض إسرائيل دون إفسادها.. ولكن إذا انتصر نتنياهو، فينبغى احترام ذلك. فالديموقراطيون غير قادرون على سلب الجمهور حق الاختيار بأساليب مخادعة.

الخلاصة أنه بعد ١٨ شهراً من التخبط فى ظل قيادة أولمرت وفينوجراد، نجد أن إسرائيل فى حاجة لزعامة مناسبة تفوز بثقة الجمهور: زعامة جديدة، زعامة مشروعة، زعامة غير زائفة.

نتنياهو وتقرير فينوجراد

معاريف ٢٠٠٨/٢/٧
بقلم: آيال جيفن

لقد شنوا حرباً شرسة ضد رئيس الوزراء إيهود أولمرت، منهم من اتخذ طريقة التحذير والوعيد، ومنهم من تحدث بلغة التشاؤم، وعلى رأس هؤلاء جميعاً وقف رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو يلقى بكلمات التوبيخ والتعنيف. وفى حالة من النفاق المزمن إذا به يقف فوق منصة المتحدثين فى الكنيست يبصق ويدعو رئيس الوزراء للاستقالة بأسلوب فاشي.

إن بنيامين نتنياهو رئيس المعارضة الذى يحاول أن يرسى النزاهة والاستقامة المهنية والرسمية هو نفسه من كان يساند بشكل كامل ويشجع ويشحذ الهمم للقيام بكل الإجراءات وقت الحرب، والآن تغيرت لغة خطابه إلى تلك اللغة السوداوية، وراح يوجه ضرباته من فوق منصة المتحدثين لكل شيء.



◆ إنه يستخف بنا:

سيد نتنياهو، يا من كنت على إطلاع مستمر فى كل يوم بجميع الإجراءات الرئيسية وأيَّدتها فى حينها، ويا من حصلت على معلومات فى غاية الحساسية والخطورة، ويا من أعلنت وأيَّدت قرار رئيس الوزراء بشن العملية البرية، وأخبرت رئيس الوزراء بتأييدك لها من كل قلبك، أنت يا من كنت شريكاً عند حديثك فى موضوعات أخرى مصيرية اهتمت بها هذه الحكومة - تقف الآن فوق منصة المتحدثين وتغير مبادئك وقيمك حتى تظهر بصورة البطل القومي.

لقد أعربت عن ثقتك الكاملة برئيس الوزراء فى الثانى عشر من يوليو عندما خرجنا إلى هذه الحرب، وكنت تؤيده طوال الوقت وشجعته على مواصلة التقدم والاستمرار فى توجيه الضربات القاضية.. لقد كنت متورطاً فيما حدث.

إن هذا أمراً لا يصيب بالدهشة وليس بالجديد عند الحديث عنك، فأنت دائماً هكذا، وهكذا أدرت شؤونك وشؤون الدولة عندما كنت رئيساً للوزراء، فلم تفكر فى كل ما له صلة بالتفكير المتروى المسئول أو ما له صلة بالنزاهة.

من حقك يا سيد نتنياهو أنت وأصدقاؤك المخلصون الذين يتسمون بالنزاهة أن تساوركم الرغبة فى تغيير السلطة القائمة، ومن حقكم أن تفعلوا كل شيء من أجل حدوث ذلك. ولكن الأمر الأخطر من كل شيء يتمثل فيما تقومون به من تشويه للواقع بهذه الصورة المكشوفة، ومن

الخطورة على وجه الخصوص أن تستخف بذكاء الجمهور إلى هذه الدرجة.

◆ **تلاعب:**

ماذا تظن يا سيد نتنياهو..؟ هل تظن أننا هنا لا نفهم شيئاً إلى هذه الدرجة..؟ هل تظن أنك تملك تلك العصا السحرية التى تضرب بها من تشاء وبعد لحظة سيختفى كل شيء ويتغير..؟.

إن ثقافة السلطة التى تحاول ترسيخها هى ثقافة مرفوضة ومخيفة، وتنتمى للعالم الثالث وما دونه. إن حملة التخويف المريعة التى تقودها ستتحول مع مرور الوقت إلى نكتة، لاسيما أنك قد أعلنت أن حزب الليكود سيركز على الأمور التى تحسن من جودة الحياة على الكرة الأرضية، ولكنك بالسلوك الذى تنتهجه تعطى نموذجاً لكيفية التلاعب بالعقول بهذه الطريقة الوضيعة والحقيرة.

فى كل مرة يخطر ببالى احتمال أنك قد تأتى فى يوم من الأيام إلى رأس السلطة، أشعر بحالة من عدم الاتزان.

◆ **انهضوا وأفيقوا:**

لقد شكلت يا سيد نتنياهو هذه الحملة الوضيعة ضد إيهود أولمرت حسب معاييرك بواسطة مجموعة ممن توجههم وتقودهم. وكم من المخزى أنك أبداً لم تعترف بوجود إله ولو مرة واحدة. ليس لديك إله سيدى رئيس المعارضة، وليس لديك شيء حقيقى تؤمن به، لديك فقط أمر واحد تؤمن به، وكم هو خطير بشكل مفزع، إنه إيمانك بنفسك وبالرغبات التى تعتبر أقوى منك بكثير. وكم يعد ذلك أمراً خطيراً للغاية لأن الأنا التى تسكن داخلك هى فقط ما يحركك.

كم من المحزن أن نعرف أنه فى كل مرة ننظر أو نستمع إلى هذا الرجل قد يحدث شيء ما غير جيد، وكم من المخيف أن يجلس شخص مثله على رأس السلطة ويدير الأمور بشكل انفعالى دون أى تحكم.

انهضوا وأفيقوا يا كل من تشجعونه وتؤيدونه، فثمة أمر ليس بالهين يمكنه أن يؤدى بنا إلى أماكن لا سبيل للعودة منها.

الجمهور يحكم ويقرر

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٨
بقلم: يحزقيئيل درور (❖)

يتضمن الجزء الثانى من التقرير النهائى للجنة فينوجراد، فقرتان فى غاية الأهمية بالنسبة لموقفى العام بعد نشر التقرير. الفقرة الأولى هي: "هدف التقرير هو إيجاد قاعدة جيدة لحوار عام واع وعميق حول تصرفات الحكومة، وكذلك فيما يتعلق بكفاءة نواب الشعب". وجاء فى الفقرة رقم ٤٠: "إن المسئولية عن القرارات والأعمال الصادرة عن المستوى السياسى تتحدد بواسطة المنظومة السياسية والجمهور".

ومن المؤسف أنه لم يكن هناك حوار عام حول هاتين الفقرتين اللتين تخول الجمهور صلاحية ومسئولية محاكمة نوابه، وهو أمر بديهي وفقاً للقواعد الديموقراطية، وتحددان أيضاً أن أحد الأهداف الرئيسية للتقرير هى أن يشكل قاعدة لحوار عام واع.

وبما أن المسئولية والصلاحية العليا لضمان مستقبل الدولة ملقاة على عاتق المستوى السياسي، فإن ضمان نوعية المستوى السياسى هى المهمة الرئيسية للجمهور والمنظومة السياسية. ولكن من الناحية الأخرى، هناك حقيقتان متضاربتان مع الواقع: فبدلاً من الاعتماد على إجراءات ديموقراطية، ألقت قطاعات عريضة من الجمهور مهمة تقييم قيادات وزعماء الدولة بعد حرب لبنان الثانية على لجنة فينوجراد، فى حين أن هذا الجمهور يشعر بخيبة أمل لأن اللجنة لم تقدم توصيات شخصية بشأن كبار الساسة.

إننى أولى اهتمام بالغ للعمل على بلورة استراتيجيات فعالة وإدخال تعديلات راديكالية على إجراءات صناعة القرار. ولكن يتعين علينا قول الحقيقة: خلافاً لآراء توليستوى الذى نفى أهمية الزعماء، من الواضح أن عدداً صغيراً يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ شخص، يحددون بنسبة ٦٠٪ مستقبل الدولة، من بينهم أقل من ٣٠ رجل سياسة، على رأسهم رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والمالية، يتخذون فعلياً أهم القرارات، على مسئوليتهم ووفقاً لرأيهم الخاص بعد (أو بدون) التشاور المناسب مع نظرائهم ومستشاريهم والعناصر القيادية.

من هنا، فإن الأهمية الكبيرة لقرار الجمهور بشأن اختيار الزعماء، تلقى على عاتق الجمهور واجب تحديد مواقفه السياسية، انطلاقاً من اعتبارات المسئولية والنظرة العميقة.

هنا، يدخل إلى الصورة مجال اختصاصى العلمى والمهنى والتطبيقي، ألا وهو "تنمية مهارات التفكير"، مع التأكيد على المعايير المطلوبة من أجل رسم مستقبل زاهر. من جانبي، الأمر لا يتعلق بمصدر رزق ومكانة، وإنما بالشعور بواجبى فى أن أساهم فى المجتمع عن طريق تحدى الفشل وتنمية مهارات القادة والجمهور على حد سواء فيما يتعلق باتخاذ القرارات. إننى أريد أن أؤدى هذه المهمة بقدر استطاعتى عن طريق المساهمة

المهنية فى تحسين عملية الاختيار فى المسائل المصيرية، بما فيها المواقف التى يتخذها الجمهور.

هذه المهمة تتماشى وأحد الأهداف الرئيسية للجنة فينوجراد، ألا وهى خلق حوار عام واع. وخلافاً لموقف أعضاء اللجنة وآخرين، ومع كل الاحترام والتقدير لمواقفهم، قررت السعى للعمل من أجل تنفيذ توصيات اللجنة، بما فيها ما يتعلق بالحوار العام، وأن أطرق على الحديد بينما لازال ساخناً، حيث أنه بعد شهر أو شهرين، أى بعد مرور فترة نقاهة مناسبة، أشك فى أن الجمهور أو المنظومة السياسية أو رئيس الوزراء سيكون لديهم استعداد للتعمق فى بحث نتائج اللجنة وتوصياتها.

وبناء عليه، قررت المشاركة فى نقاشات عامة، وإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام لتحليل الموقف، وعقد لقاءات شخصية مع عدد محدود من قادة الدولة المكلفين باستخلاص الدروس العملية.

إحدى المقابلات التى وافقت عليها، بناء على طلبهم، كانت مع صحيفة "معاريف". وقد جاء أحد المحاور الرئيسية التى ارتكزت عليها المقابلة بمثابة إرشاد للجمهور وتوعية له بأنه يجب عليه التفكير عند اختيار مواقفه السياسية على النحو التالي: ما القيمة التى يجب إعطائها لقيم المسئولية الشخصية عن أعمال الماضى فى مقابل نتائج أى قرار وتأثيره على المستقبل..؟ على سبيل المثال، ما أثر تغيير رئيس الوزراء على عملية السلام..؟ وهل إخفاق الماضى سيكفل تحسين المستقبل للأفضل..؟ أم أن العكس صحيح..؟ هل سيعوق ذلك دون التعلم الحقيقى انطلاقاً من أسباب نفسية..؟ وهل يجدر بنا تقييم السلام من منطلق وجود فرصة حقيقية أم أن هذه مجرد زوبعة فى فنجان..؟!..إلخ. كل هذه الاعتبارات تترجم إلى قرار شخصى وقيمى وذاتي، ولكنه يجب أن يرتكز على اعتبارات موضوعية لاختيار تشكيل الحكومة.

كل هذا يتم بناء على أسلوب حِرَفي، على غرار النصائح التى لطالما أسديتها لرؤساء الوزراء من مختلف الأحزاب. إننى لا أوصى الجمهور بما يختارون من المواقف، ولكننى أحاول مساعدته على تحسين طريقة اختياره فى اتخاذ المواقف.

ولكن اتضح لي، وأصابنى الإحباط من ذلك، أنه رغم أننى كرست حياتى من أجل فهم طرائق اتخاذ القرار والسياسة والمجتمع، إلا أننى لا أعرف وسائل الإعلام بالقدر الكافي، حيث قامت الصحيفة التى أجريت معها الحوار بنشر مانشيتات مضللة جاءت كالبرق فى يوم ساطع، رغم أننا اتفقنا على ألا يكون هناك نشر آخر سوى المقابلة الكاملة.

إننى لا أريد أن أصف إلى أى مدى وقع هذا الخطأ بسذاجة أو انطلاقاً من اعتبارات تسويقية تفوق حقوق العنصر الذى أجريت معه المقابلة ومصلحة الجمهور. ولكن النتيجة كانت واضحة: انقض الساسة على الهدف، وسارع كثيرون منهم - وإن كانت هناك استثناءات تستحق التقدير - بإصدار أحكام دون أن يكلفوا أنفسهم عناء النظر فيما قلته. كما أعطى الكثير من المعلقين أحكام خاطئة على دون أقل مراعاة لقواعد العدالة الطبيعية.

لو أننى تأذيت على الصعيد الشخصي، فلا يهم.. ولكن ما يؤسفنى فعلاً هو إلقاء التهم على لجنة فينوجراد جزافاً دون وجود أدلة. ويؤسفنى أيضاً وجود جهات إعلامية وسياسية ومعلقين يعانون من أمراض مزمنة، تجلت فى تعليقاتهم على مانشيتات مضللة، وهذا فى النهاية ليس مؤشراً جيداً للمستقبل.

(◆) كاتب المقال هو رئيس معهد السياسة والتخطيط للشعب اليهودي، الحائز على جائزة إسرائيل فى العلوم الإدارية، وكان عضواً فى لجنة فينوجراد.

فشل نظرية الأمن بناء على مضمون تقرير فينوجراد

بقلم: أمنون أشد
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٢/١٠

يمكن التعرف على نظرية الأمن الإسرائيلية من خلال النظرة المتعمقة للتقرير النهائى للجنة فينوجراد لتقصى الحقائق فى مجريات حرب لبنان الثانية والفترة التى سبقتها.

◆ خلفية استراتيجية دفاعية:

تعتبر نظرية الأمن التاريخية لدولة إسرائيل التى سيتم عرضها هنا تركيبة تقوم على أفكار أهم الساسة والباحثين فى تاريخ الدولة الذين تناولوا هذه المسألة. وقد تطورت وتبلورت هذه النظرية كرد فعل على التحديات المستقبلية المتراكمة، التى واجهت إسرائيل منذ إقامتها. ونحن نتحدث عن دافيد بن جوريون، يجآل آلون، موشيه ديان، يتسحاق رابين، شمعون بيريس، آريئيل شارون. بالتوازى مع ذلك، صاغ هذه النظرية أيضاً باحثون مثل هوروفيتش ويهوشفاط هركافى ويحزقئيل درور.

فيما يلى الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية:

١- الصراع مع الدول العربية محتمل. في معظم الأوقات كان هذا الصراع بمثابة "حرب خاملة" تكتسي بثوب الحرب الحقيقية من حين لآخر.

٢- حدود الأمن الإسرائيلية ضيقة، أي أنها تفتقد العمق الاستراتيجي الفعلي. فالعمق الاستراتيجي لإسرائيل يوجد خارج حدودها. أي أنه هناك في مكان ما، في صحراء سيناء، فيما وراء الأردن، في هضبة الجولان وجنوب لبنان.

فعلياً، فقد ظلت حدود الأمن ضيقة نسبياً بعد حرب الأيام الستة (حرب ٦٧) واتفاقية السلام مع مصر والأردن. وظلت إسرائيل "دولة ضيقة وظهرها للبحر" على حد قول يجآل آلون في كتابه "شاشة الرمال". ولا يضمن أحد ألا يحكم مصر خلال الجيل القادم الإخوان المسلمون الذين سيطلقون على اتفاقية السلام مسمى "هدنة" - مصطلح مستمد من التاريخ الإسلامي معناه وقف إطلاق النار بهدف إعادة التنظيم. كما أن العراق المحتل والممزق قد يتحول مستقبلاً إلى دولة عظمى إقليمية معادية.

حتى عام ١٩٦٧ اتفق صانعي القرار على عدم المخاطرة، لأنهم أدركوا أن نتائج الهزيمة في أرض المعركة، تعني الهلاك. وقد كانت الاستراتيجية، وظلت، دفاعية، ثم تفرعت منها نظريات مختلفة تضم أسس دفاعية وهجومية.

بعد حرب الأيام الستة (حرب ٦٧) توقف الإجماع العريض داخل المؤسسة الأمنية بشأن النظريات الأمنية. واعتقد البعض أن إسرائيل قادرة على إتباع نظرية سياسة الاحتواء، أي: تلقي هجوم مباغت، كبحه، ثم الانتقال للهجوم المضاد وحسم المعركة.

◆ النظريات الأمنية:

١- نظرية الردع:

تعتبر نظرية الردع نظرية دفاعية في الأساس، وتقوم على عدم استعمال القوة، وتستند إلى بناء ميزان قوة عسكري مفضل عن طريق بناء قوة مفضلة، مما يجعل بدء الحرب على يد العدو غير مجدي. على أي حال، استعمال القوة والتهديد باستعمالها ينطويان على طابع هجومي وضروري من أجل إصلاح نظرية الردع وصورها.

٢- نظرية الإجبار:

نظرية الإجبار ذات طابع هجومي، لكنها لا تستوجب دخول المعركة. فهي تقوم على اتخاذ خطوة عسكرية تجبر العدو على القيام بعمل لم يكن سيقوم به لو كان لديه البديل. والمثال على ذلك، طرد قيادات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان لتونس في حرب لبنان الأولى. صحيح أن ذلك حدث خلال الحرب، إلا أنه لو كان مقر القيادات في جنوب لبنان، لربما كان فرض الحصار كافياً.

٣- نظرية الإحباط:

تعتبر نظرية الإحباط خطوة هجومية لا تستوجب دخول المعركة. وتقوم في الأساس على اتخاذ خطوات عسكرية تهدف لسلب العدو الخيار الحربي. والمثال على ذلك، نشر لواء شيفع في جلبوع خلال أحداث سبتمبر ١٩٧٠، بهدف إحباط نية السوريين احتلال شمال الأردن، إذا كانوا يعتزمون ذلك حقاً.

٤- نظرية الوقاية:

تعني نظرية الوقاية بمفهومها الواسع شن حرب وقائية لعدم تغير ميزان القوى في غير صالح إسرائيل. والمثال على ذلك، حرب سيناء ١٩٥٦، التي تم خلالها تدمير مئات الدبابات المصرية التي أرسلتها التشيك بإيعاز من السوفييت وكانت دبابات الخط الأول في المعركة. كما يمكن اعتبار الضربة المسبقة، مثل تلك التي كانت تهدف لإزالة الحصار المصري في حرب الأيام الستة (حرب ٦٧)، صيغة للحرب الوقائية.

٥- نظرية الاحتواء:

تقوم في الأساس على المخاطرة المحسوبة المتمثلة في تلقي هجوم مباغت، وكبحه، ثم الانتقال للهجوم المضاد. المثال على ذلك، حرب يوم الغفران (حرب ٧٣).

٦- نظرية الحسم:

تهدف لإخراج جيش العدو من الخدمة، سواء عن طريق تدميره أو هزيمته. وبالنسبة لإسرائيل، يجب أن تنتهي الحرب بالحسم في كل الظروف.. والحسم يتحقق عن طريق التفوق الجوي ونقل الحرب البرية إلى أرض العدو خلال ٢٤ ساعة. ويجب أن يكون الحسم خلال فترة زمنية قصيرة لسببين: إسرائيل ليست دولة عظمى، ووقتها مرهون بالمجتمع الدولي (مجلس الأمن الدولي)، كما أن مواردها الاقتصادية والاجتماعية محدودة.

وغياب نظرية الحسم تتسبب في إضعاف نظرية الردع، التي تعتبر النظرية الرئيسية لتحقيق الاستقرار. وهكذا تتزايد الفرصة لاندلاع حرب أخرى على المدى القصير. لقد انتهت حرب لبنان الثانية "بالتعادل" ولكن زادت فرص اندلاع حرب ثالثة على المدى القصير. وفيما يتعلق بنظرية الأمن الإسرائيلية، من المهم أن ندرك مكمن الفشل الذي منع الحسم في الحرب وإصلاح العيوب.

◆ العقيدة:

من خلال مطالعة مصادر إعلامية مختلفة تتضح عدة حقائق أساسية وكافية لتنبيه القارئ للخلفية التي أدت لغياب نظرية الحسم خلال حرب لبنان الثانية:

١- ميزانية الدفاع الشاملة.. بعد حرب العراق في عام ٢٠٠٣، حدث تراجع كبير في ميزانية الدفاع، حتى أن ميزانية الدفاع لعام ٢٠٠٦ أقل من ميزانية عام ٢٠٠٢ بمبلغ ٥ مليار شيكل.

٢- تدريبات القوات البرية.. في إطار الميزانية

المقلصة، كانت الميزانية المرصودة لتدريبات القوات البرية ضئيلة، وقد أوضح تقرير فينوجراد أن القيادة العسكرية لم توضح ذلك للقيادة السياسية.

٣- صمود ميزانية سلاح الجو.. لقد كان رئيس الأركان، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وقائد سلاح الجو، من خريجي سلاح الجو، ولذا ظلت ميزانية السلاح صامدة في إطار ميزانية الدفاع المقلصة.

في ضوء ذلك، يتضح تفاهم واحد رئيسي يتكون من عدة أسس متصلة، والباقي استنتاجات منبثقة عنه:

١- افترض الجيش الإسرائيلي أن "الاحتمال ضئيل لاندلاع حرب" في المستقبل. وكان القصد حرب تقليدية شاملة أو محدودة. ويبدو أن هذا الاستنتاج تولد من دمج الظروف التي كانت سائدة خلال اتفاقيتي السلام، والعراق الممزق، وسوريا المعزولة والسعودية البعيدة.. وبناءً على ذلك، فقد كان الاعتقاد السائد أنه يمكن تقليل ميزانية الدفاع وأن التدريبات البرية غير ضرورية في الوقت الحالي.

٢ - فرضية "اندلاع حرب ضدنا" من جانب إيران البعيدة وقبل النووية.. سيتم حسم هذه الحرب عن طريق الجو بإتباع نظرية "السيطرة الجوية". وبناءً على ذلك، كانت الحاجة تقتضي أن تظل ميزانية سلاح الجو كبيرة وصامدة على الدوام على حساب الباقي.

بعبارة أخرى، فإن الجيش لم يستعد للحرب بمفهومها الواسع. ولم تدرك حكومة أولمرت ذلك قبل شن الحرب. وبناءً على ذلك، فإن الجيش، وليس الحكومة، هو الذي حدد السياسة الأمنية الشاملة، على الأقل خلال عهد أولمرت.

وهذه عقيدة قوية بالطبع.. ولكن *القوة ليست مطلوبة دائماً*، ونحن في حاجة إلى نظرية *"الرد المرن"* - مصطلح مستمد من مصطلحات استعمال القوة في العصر النووي. هذه الفكرة تنص على الرد التدريجي على الانتهاك التدريجي، وأنه "لا يجب قتل ذبابة بمدفع". في حالة إسرائيل، لم يكن بالإمكان دحر التنظيمات التخريبية عن طريق الطائرات.

ويوضح ران بن بورات، رئيس تحرير موقع أوميديا، أن النظرية العسكرية الخاطئة تنبثق أيضاً من حماسة المرحلة الجوية الأولى في حرب العراق ٢٠٠٣، حيث لم يتم الأخذ في الحسبان الجزء الثاني من الحرب الذي يتطلب الحسم البري، كجزء ضروري لاستكمال النصر.

◆ تحليل الفشل:

على الساحة اللبنانية طرأ تغير حاد في ميزان القوات المدفعية، حيث تسلح حزب الله بآلاف من صواريخ الكاتيوشا واستخدمها بصورة محدودة. كما انتهك حزب الله بشكل متقطع الحدود الدولية.

على سبيل المثال، يصعب القول بأن نظرية الردع لم تعمل، لأنه من الصعب التعرف على الاعتبارات التي دفعت حزب الله لعدم إطلاق المزيد من الصواريخ. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن الهجوم المكثف ربما كان بالتنسيق مع إيران وسوريا وحماس، ولكن هذا التنسيق لم يتم.

لنفترض أن نظرية الردع عملت.. وهكذا، طبق الجيش الإسرائيلي نظرية الاحتواء عن طريق التعرض لاستفزاز والرد بأسلوب مناسب، عن طريق الجو. فهذه الردود لم تجبر حزب الله على الانسحاب، ووقف إطلاق النار أو التوقف عن الأعمال الاستفزازية الخطيرة مثل خطف جنود.

في نهاية الأمر، تقرر دحر حزب الله، ولكن لأن الجيش فكر بمفاهيم "السيطرة الجوية"، فقد حاول إحباط إطلاق الصواريخ عن طريق الجو.. ولكن فعلياً، لم يتم إحباط ودحر حزب الله واستمر إطلاق الصواريخ.

وحينها ظهرت الحاجة للتوصل للحسم عن طريق شن حرب وقائية.. وقد شن الجيش الإسرائيلي ما يشبه الحرب الوقائية، لكنه لم يتمكن من الحسم أيضاً.

وربما رغم كل هذا كان بإمكان الجيش الإسرائيلي الفوز في الحرب، إذا توافرت شروط أخرى تتعلق بالقيادة السياسية.

ويفيد تقرير فينوجراد أن *القيادة السياسية تتحمل المسئولية أيضاً*. ومن خلال *مطالعة عدد صفحات* التقرير البالغة ٦٢٩ صفحة، نعتقد أنه كان بالإمكان التوصل للمبررات الدقيقة لذلك. لكن هناك مقولة واحدة تفوق كل شيء.. حسبما ورد في التقرير، لم يحدد رئيس الحكومة للجيش أهداف الحرب.. نعتقد أنه لو كان قد فعل ذلك، كما تنص المسئولية العليا والعامة بصفته رئيس حكومة، لحدث أمرين: كان الجيش الإسرائيلي سيفوز في الحرب رغم كل شيء، وكان سيتم الحفاظ على عنصر الردع، أو كانت مكانته الحقيقية ستظهر في الوقت المناسب دون انهيار نظرية الردع.

ما الذى غفله الخبراء..؟

بقلم: شلومو أفنيري
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٢

خدمة جليلة أسداها نظيرى البروفيسور يحزقيئيل درور فى مقاله بعنوان "الجمهور يحكم ويقرر" (هاآرتس ٢/٨)، عندما أعرب عن اعتقاده بأنه ليست هناك حاجة للجان تحقيق بل ينبغى على الجمهور أن يقرر ما إذا كان ينبغى استبدال رئيس الوزراء أم لا، وإذا كان فليكن عن طريق مسيرة سياسية ديموقراطية. وذلك اعتقاد مهم ينطوى على درجة كبيرة من التهذيب من جانب عضو فى لجنة فينوجراد.

ومن المثير للانتباه فى المقال اعترافه بأن الرد الجماهيرى على عناوين الحديث الذى أدلى به لصحيفة معاريف "نزل عليه كالصاعقة". وعلى المستوى الشخصى يمكن الوقوع فى حيرة، فكيف لا يدرك باحث وخبير فى مركزه بالديناميكية الإعلامية، التى تعد الآن أحد المركبات الأساسية للسياسة الديموقراطية، إلا أن ما قد يشفع له أن المشكلة أكثر عمقاً.

كثيرا ما تردد فى النقاش حول حرب لبنان الثانية، أن كل ما تحتاجه إسرائيل هو تحسين منظومة اتخاذ القرارات. هذه المنظومة، كما تردد، لابد أن تكون أكثر عقلانية، وتعتمد على عمل إدارى أكثر تنظيما. هذا صحيح بالطبع، ولكن الأسلوب البيروقراطى والروتينى المتزمت يتجاهل السياق الذى تصدر من خلاله القرارات، وهو السياق السياسى والإعلامي.

دعونا نسترجع الظروف الذى أحاطت بالحكومة فى الثانى عشر من يوليو بعد اختطاف اثنين من جنودها، وبعد وقت قصير من اختطاف الجندى جلعاد شاليط على الحدود مع غزة. لقد تطلبت الظروف الجماهيرية والإعلامية حينها القيام بشيء ما فوري، ودرامي، لمعاقبة الخاطفين، وتلقينهم درسا، لإعادة الأبناء، وبشكل سريع. وحتى لو كانت تتوافر للحكومة أفضل الأدوات على الصعيد المهنى والعسكري، وإذا كان الجيش على أتم استعداد - لا يزال السؤال الحاسم هو: ماذا كان سيحدث لو قال رئيس الوزراء: سنفعل ما فى وسعنا لإعادة الأبناء، ولكننا لن ننساق وراء أفعال متسرعة، وسنعمل وفقا لجدول زمنى ووفقا للاعتبارات المناسبة لنا..؟.

لو كان رئيس الوزراء فعل ذلك، لاتهمه الرأى العام - والمعارضة بالطبع - بالانهزامية، والتخاذل، والفشل، وسيطالب باستبداله، وكانت أصوات الغوغاء ستنتصر.

لم يواجه أى من خبراء التنظيم والإدارة هذه المشكلة، المتمثلة فى واقع سياسى ديموقراطى لا يختلف مسلكه عما نراه فى أى ندوة أكاديمية بحتة. معظمهم يتجاهلون تماما السياق السياسى الذى تصدر عنه القرارات. ويتضح فى هذه الأيام بالفعل أنه إذا تقرر شن عملية عسكرية واسعة النطاق على غزة، لن يحدث ذلك لاعتبارات استراتيجية فقط.. فمثل هذا القرار لن يكون بمنأى عن المظاهرات والضغط الجماهيرى الممارسين يوميا ضد الحكومة.

لقد تطرقت لجنة فينوجراد، بالتلميح فقط، لهذه القضية. فمن المحظور أن يتركز النقاش على مشاكل التنظيم والإدارة، حيث ينبغى أن توضع فى الحسبان الضغوط السياسية الصعبة التى تمارسها المنظومة الديموقراطية على القيادة السياسية، وكذلك من الواجب ألا يحاسب الجمهور القيادة السياسية فقط، وإنما يحاسب نفسه أيضا.



اغتيال عماد مغنية

اغتيال مغنية فى قلب دمشق رسالة واضحة للسوريين

بقلم: رونى جال
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/٢/١٤

"التوقيت والمكان والطريقة التى نُفذت بها عملية اغتيال عماد مغنية تحمل رسالة واضحة إلى سوريا، بوصفها دولة تقف وراء عمليات إرهابية كثيرة ومساندة للإرهاب، رغم كونها تتنصل من ذلك" - هكذا قال صباح اليوم (الخميس ٢/١٤) المقدم احتياط، موشيه مرزوك، الباحث فى مركز هرتسليا متعدد المجالات.



وأضاف مرزوك قائلا: "إننى أرفع القبعة لمن يقف وراء التخطيط لاغتيال مغنية. ليست مصادفة أن تم اختيار سوريا كمكان لتنفيذ العملية. حقيقة تنفيذ عملية الاغتيال هناك يربط سوريا بعماد مغنية. فالطريقة التى أغتيل بها مغنية هى الطريقة التى تلجأ إليها سوريا ومغنية. وبهذه الطريقة، تكون الحربة قد ارتدت إلى نحر صاحبها - فى قلب دمشق".

وبحسبه، فإن سوريا تحاول أن تسوق نفسها فى العالم كدولة تسعى للسلام والاستقرار، ولكنها فى الواقع تعمل بعكس ذلك. وقال: "إن سوريا جزء من محور الشر. إنها لا تشكل مأوى لمنظمات الإرهاب فحسب، وإنما أيضاً تقدم لهم الحماية وتساعدهم فى إرسال الخلايا التخريبية إلى لبنان، وإسرائيل، والأردن والعراق أيضاً.. عندما ترتبط دولة مثل سوريا بـ"متطرفى المتطرفين"، فإن ذلك يثبت أنها لا تسعى إلى السلام والتعايش. الهدف المشترك لجميع المنظمات الإرهابية هو القضاء على إسرائيل، فهى منظمات ليست على استعداد للاعتراف بوجود إسرائيل من الأساس".

ومن ناحية أخرى، قال البروفيسور آيال زيسر، رئيس مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة تل أبيب، إنه يعتقد أن السوريين سيواصلون الحفاظ على وتيرة منخفضة من التصعيد نظراً لأنهم معنيون بتجنب المواجهة، وفى الوقت نفسه سيواصلون تقديم المساعدة للمنظمات الإرهابية، طالما لم تتحقق رغباتهم".

وبحسبه، فإن دمشق تسعى منذ نحو أربعين عاما إلى دفع مصالحها السياسية من خلال دعم منظمات الإرهاب والاستعانة بخدماتها، وأضاف قائلا: "سوريا تتوخى الحذر وتدرس خطواتها وتتجنب مواجهة مباشرة، ولذا فإنها تتعامل مع أعدائها بطريقة غير مباشرة، من خلال توفير المأوى للمنظمات الإرهابية واستضافتها".

◆ "لا يوجد بديل بنفس مستوى مغنية":

وحول تبعات عملية الاغتيال هذه، قال رئيس مجلس الأمن القومي، دانى روتشيلد، فى حديث لموقع (ynet) الإلكتروني: "من الممكن أن يكون اغتيال مغنية قد حال دون وقوع عمليات إرهابية كثيرة فى المستقبل، لأن مغنية لم ينشغل بزرع عبوات ناسفة هنا وهناك، وإنما بالتخطيط لعمليات نوعية، وربما قد تكون مستقبلية".

وأضاف روتشيلد بأنه على قناعة بأن عملية الاغتيال ستؤدى إلى رد فعل على مستويين: الأول فورى ويتمثل فى محاولة تنفيذ عمليات إرهابية بسرعة، والثانى هو التخطيط لعمليات نوعية، إلا أن ذلك سيستغرق وقتا،

وسيحدث فى الغالب خارج إسرائيل، ولكن يُحتمل أن يحدث فى الداخل أيضا.

"لا شك أنه سيكون هناك بديل لمغنية، وبالفعل فهناك بدلاء له، ولكنهم جميعا ليسوا فى مستواه. الأمر سيستغرق وقتا طويلا لحين يتم تنصيب آخر مكانه، بحيث يستطيع تنفيذ عمليات نوعية مثلما فعل مغنية...

"وبما أنهم فى حزب الله يزعمون أننا المسئولون عن عملية الاغتيال، فإن ذلك سيزيد من قوتنا الردعية وسيجعل كل قادة حزب الله يعيشون فى رعب على الدوام. ولهذه العملية تبعات على حماس أيضا، حيث أصبح قادتها يدركون أن من استطاع الوصول إلى سوريا، يستطيع الوصول إليهم كذلك".

"حراس سوريا" يبعثون بخطاب لموقع أوميديا

بقلم: ران بورات
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٢/١٤

أثار رد مفاجئ باللغة العربية على نبأ اغتيال رئيس المخربين عماد مغنية اهتمام هيئة تحرير موقع أوميديا الإلكتروني. فقد جاء فى الرد (رقم ٢) الذى يحمل اسم جهة عرّفت نفسها باسم "حراس سوريا"، اتضح بعد قراءة الرد أنها المنظمة المسئولة عن اغتيال مغنية:

"اغتيال الإرهابى عماد مغنية يُعد بمثابة الخطوة الأولى فى طريق القضاء على الإرهاب الذى يؤيده الخائن بشار الأسد (الرئيس السورى - الموقع) وأحمدى نجاد (الرئيس الإيراني- الموقع). الشعب السورى الذى يطمح إلى السلام رحب بعملية الاغتيال، ويأمل فى التخلص من الديكتاتور (بشار- الموقع) حتى يسود السلام المنطقة برمتها".

وقد قامت هيئة التحرير بالاستفسار من شركة HTA عن عنوان الإنترنت الخاص بجهاز الحاسب الآلى الذى بعث الرسالة، واتضح أن مصدره فرنسا، وهو يوجد فى النطاق التابع لشركة توصيل الإنترنت عبر الأقمار الصناعية (على غرار شركة هوت الإسرائيلية)، ومن المحتمل أنه يستخدم (VPSوهو خادم إنترنت افتراضى بعيد المدى) من أجل تصفح الإنترنت.. لذلك، بدا أن كاتب الرسالة يقيم فى فرنسا، أو على الأقل يستخدم شبكة من الخارج ليقوم بإرسال رسائله. ومثل هذا الاستخدام لشبكة من الخارج يهدف إلى إخفاء مصدر الرسالة، وإن كان مصدرها معروف جيداً بالنسبة للمعارضة فى العالم العربى وإيران.

تربط بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان علاقات طيبة، وتدخلها فى شئون هذه الدول كبيراً، حتى إن الكثير من ممثلى المعارضة السورية، من بينهم نائب الرئيس المخلوع "عبد الحليم خدام"، يقيمون هناك.

تجرى هيئة تحرير الموقع منذ بضعة أشهر اتصالات مع عناصر معارضة سورية و(إيرانية) فى سوريا ولبنان وأوروبا والولايات المتحدة، على غرار رئيس "حزب الإصلاح السوري" فريد الغادرى الذى زار إسرائيل وأجرى حديثاً مع متصفحى الموقع حول مجموعة من الموضوعات. ويطالب البيان الذى أصدره "حراس سوريا"، معلنين فيه مسئوليتهم عن الاغتيال، بإطلاق سراح أعضاء كتلة إعلان دمشق" - معارضو النظام الذين تم اعتقالهم مؤخراً فى سوريا، والذين لديهم علاقات مباشرة مع الغادري.

وهذه الاتصالات بين هيئة تحرير أوميديا والمعارضة السورية معروفة جيداً فى سوريا، سواء بالنسبة للنظام أو لمعارضيه، وبسببها تم إغلاق موقع أوميديا فى سوريا. وقد نشر بعض رجال المعارضة السوريين مقالات ضد نظام بشار فى باب "سوريا الحرة" على موقع أوميديا.

ومازالت إسرائيل تنكر رسمياً أى علاقة لها باغتيال مغنية، رغم أن عناصر رسمية فى إسرائيل (وفى الكثير من الدول الأخرى) أعربت عن رضاها عن الاغتيال. ويذكر أن هناك العديد من الأمثلة على استخدام دول لمنظمات معارضة لتقوم بعمليات لصالحها فى دول العدو.

❖ منظمة "حراس سوريا" تعلن مسئوليتها عن عملية الاغتيال:

وفى البيان الذى نشرته المنظمة أمس بعد اغتيال مغنية حذرت قيادة "حراس سوريا" من أنها ستقضى على رؤساء الفساد الذين يقمعون الشعب السورى منذ فترة. فقد جعلوا الدولة تتورط فى صراع مع الأمة العربية، صراع لم يخرج منه أحد دون أن يتضرر. كانت خطوتنا الأولى ضد حاشية آصف شوكت (❖) الذى نجا هذه المرة، لكنه لن ينجو فى المرة القادمة.

"وضعنا أهداف فى سوريا ولبنان، ولن نتوقف حتى يعترف النظام بحق الشعب فى المشاركة فى الحكم والعودة إلى المجتمع المدني. نحن نطالب بإطلاق سراح المعتقلين من أجل حرية التعبير وأعضاء كتلة إعلان دمشق، كما نطالب بإجراء انتخابات حرة تحت رقابة دولية".

"نحن نحذر كل من يؤيد بشار الأسد من أنه سيدفع الثمن، سواء كان الدولة أو جماعات أو أفراد. سيحصل شعبنا السورى على حريته أياً كان الثمن. فقد أزيل حاجز الخوف، وينبغى وضع حد لهذا القمع، وسرعان ما سيأتى هذا اليوم إنشاء الله".

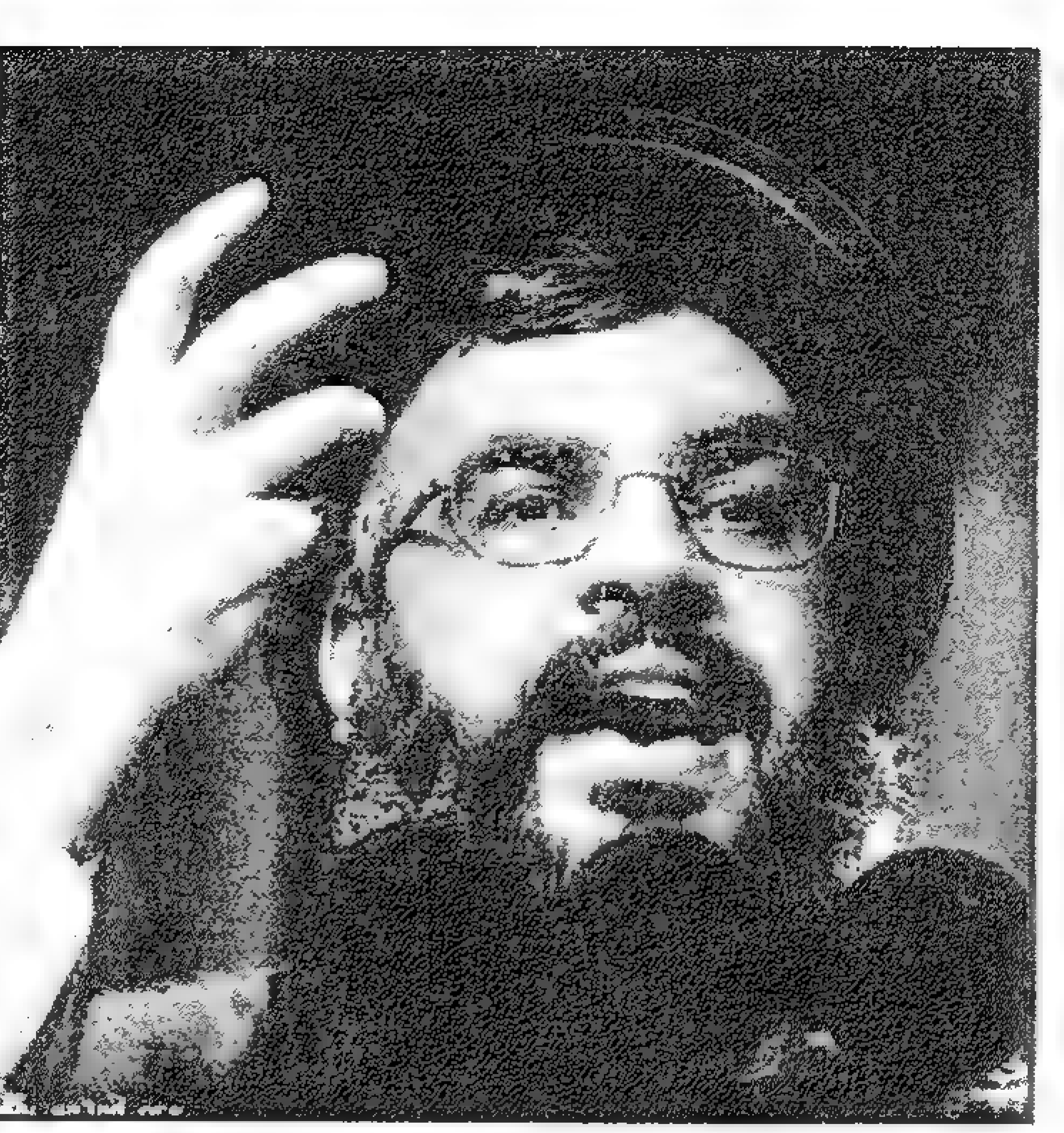
(◆) اللواء آصف شوكت يقال عنه أنه الرجل القوى خلف الستار فى سوريا.. فى عهد الأسد الأب، عُين نائبا لرئيس الاستخبارات العسكرية، فيما كان هو صانع القرار الحقيقى فى جهاز الاستخبارات العسكرية. وفى ٢٠٠٠/٦/١٠ حينما توفى حافظ الأسد، كان آصف شوكت أحد الأشخاص الرئيسيين الذين تقبلوا العزاء باسم العائلة، ومنذ ذلك الوقت اعتمد بشار الأسد عليه لتقوية أركان النظام السوري.

نصر الله فتح حسابا

بقلم: تسفى برئيل
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٥

عندما اضطر أمين عام حزب الله - حسن نصر الله - لكلام بن جوريون كى يوضح لإسرائيل بأنها "إذا خسرت حربا واحدة فستنهار" على حد تعبيره، أو يستخدم تقرير فينوجراد كى يثير الانطباع لدى جمهوره بأن الجيش الإسرائيلى خسر أمام بضعة آلاف من مقاتلى حزب الله - فإنه أراد هذه المرة أيضاً تسريب الانطباع بأنه هو ومستشاروه يتابعون ما يجرى فى المجتمع الإسرائيلى بشكل أفضل بكثير من المتابعة الإسرائيلية لما يجرى فى لبنان. ولأن نصر الله هو الآخر يعرف بأن البلاغة الفائقة والاستخدام السائب لمخزون الكلمات ليسا بديلا عن خطة عمل، فإن الخطة ظهرت فى خطابه أمس، عندما قرر قواعد الحرب ضد إسرائيل: "إذا كنتم تريدون حربا مفتوحة - فستكون هذه حربا مفتوحة"، كما انه شرح معناها: إذا كانت إسرائيل على حد زعمه قد اغتالت عماد مغنية "خارج الأرض الطبيعية للحرب"، أى فى سوريا وليس فى لبنان، فإن حزب الله يسمح لنفسه بأن يستخدم ذات الطريقة، وأن يعمل ضد إسرائيليين أيضاً من خارج "الأرض الطبيعية". ليس فقط هجوم ضد إسرائيل فى أراضيها، بل أيضاً ضد أهداف إسرائيلية فى خارج البلاد.

وهكذا يكون نصر الله قد أعفى نفسه من القواعد التى تبناها على مدى السنين، وبموجبها كان يدير حرب تحرير لبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي. فمن الآن فصاعدا بات يتبنى مفهوم حرب حزب الله، وليس حرب لبنان، ضد وجود إسرائيل. وبهذه المعادلة الجديدة التى أعاد فيها نصر الله فتح "حساب شخصي" له ولمنظمته حيال إسرائيل، يكمن التجديد فى خطابه.



وقد روى أمس فى خطابه أن مقاتليه مستعدون للحرب القادمة. فقد تزودوا بالسلاح، وهم جميعاً مجندون، بحيث أنه فى الحرب القادمة ستقف إسرائيل أمام عشرات آلاف المقاتلين من مقاتلى المنظمة.

كما لاحظنا عدم ورود أى كلمة عن جيش لبنان، فما بالك عن حكومة لبنان التى لا يعدها كهيئة شرعية. لقد كان هذا خطابا موجها بالتهديد على حكومة لبنان ومؤيديها بين الجمهور اللبنانى بقدر لا يقل عما كان يستهدف آذان الإسرائيليين. ولم يكف نصر الله عن سخريته الحادة تجاه خصومه، لاسيما تجاه الزعيم الدرزى وليد جنبلاط، الذى طالبه هذا الأسبوع "بالكف عن حرب مفتوحة مع إسرائيل بشعارات مزيفة كى يخدم تطلعات النظام السورى والإمبراطورية الإيرانية". ودعا نصر الله زعماء الأغلبية بـ"الأقزام" الذين يدعون دولا أخرى مثل إسرائيل والولايات المتحدة لتحارب حروبهم لأنهم لا يمكنهم أن يحاربوا بأنفسهم.

وإذا كان محللون لبنانيون توقعوا أول أمس بأن اغتيال مغنية بالذات سيبعث على نبرات جديدة من المصالحة السياسية لاسيما على خلفية دعوة سعد الحريرى إلى "وحدة الشعب"، يخيل لى أن المهرجانين أمس والخطابات التى ألقيت فيها قرَّبت لبنان خطوة أخرى نحو الصدام العنيف.

رد على صحفي سوري

بقلم: سميدار بيري
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٢/١٧

فى ملابسات وظروف أخرى كنت لأرحب بالحوار العلنى الذى أثير هذا الأسبوع بمبادرة د. فوزى الشعيبي، ضابط الإعلام الأعلى فى دمشق والمقرب من بشار الأسد، وبيني.

الشعيبي، رئيس مركز الأبحاث والمعلومات والمحرر الرئيسى سابقاً لإحدى صحف الحكومة السورية، جاءنى بادعاءات حول مقال نشرته فى "يديعوت أحرونوت" فور تصفية عماد مغنية، ادعيت فيه أن سوريا قد حكمت على نفسها بالصمت المطبق جداً بصدد هوية الشخص الذى تم اغتياله، وأن التصفية قد باغتت قادة الأجهزة الأمنية فى دمشق وأربكتهم، وأن العملية انطوت على رسالة واضحة وقاطعة.. من وصلوا إلى عماد مغنية رغم الحراسة الموضوعة حوله كان بإمكانهم أن يصلوا إلى أهداف أخرى فى سوريا.

الشعيبى قرأ المقالة واغتاظ.. ورغم أن القيادة السورية اعتادت على تجاهل المقالات التى تنشر عندنا، إلا أن ظروف وملابسات تصفية عماد مغنية أخرجت القيادة فى دمشق عن أطوارها وهرول الشعيبى لتأدية مهمة الإعلامى الوطني.

أولاً، هو حاول إبعاد سوريا عن المسألة وأصر على أنها تصفية حسابات ضارية بين إسرائيل وحزب الله. بعد ذلك وصف إسرائيل بالدولة التى تتصرف كعصابة قتلة منذ عهد "الهاجاناه". وأخيراً اشتكى من أن إسرائيل تحاول فرض عملية سلام من موقف ضعف على سوريا بينما يصمت العالم العربي.

فعلاً العالم العربى لم يذرف دمعة على عماد مغنية. لم يشارك أحد منهم فى جنازة ولم يرسل برقية تعزية. بل والأكثر من ذلك أن الأمر لم يقف عند حد عدم شجب العملية، بل وصل إلى حد أن مجموعة من الصحفيين فى الصحف الريادية العربية اعتبروا أن "عماد مغنية" لقى المصير الذى يستحقه وعبَّروا عن فرح بدا غير قليل بالإخفاق الأمنى الذى حدث عبر هذه العملية.. وقد برز فى إطار ذلك بصورة خاصة افتتاحية "عبد الرحمن راشد"، الصحفى السعودى الأكثر تأثيراً فى العالم العربي، الذى حذر الأسد من أن مَنْ يذهب للنوم مع "الصيغة الشيعية لبن لادن" سيقفز من نفس السرير مع انفجار فى سيارة مفخخة.

الشعيبى جاء إلى بالادعاءات بعد أن أظهرته كمن أرسل لكسر سحابة الإرباك التى خيمت على حاشية بشار. صحيح أنه يؤكد فى مقاله الطويل الذى نشره بالأمس فى "الحياة" أن سوريا قد حكمت على نفسها بالصمت "حتى تدرس تفاصيل الحادث"، إلا أنه فى نفس الميزان يثور ضدى مدعياً إننى أقدم خدماتى لآلة الدعاية الإسرائيلية. فكل الصحف الإسرائيلية وفقاً للشعيبى تعمل تبعاً لأوامر تأتيها من الشبابيك العالية.

من جهة، وكما أسلفنا، تسنت لى لحظة من الهدوء والسكينة عندما اكتشفت أن شخصية رسمية بارزة إلى هذا الحد فى سوريا قد شرعت فى حوار معى بعد سنوات طويلة من قرار أصحاب المناصب عندهم بمقاطعة الإسرائيليين ومغادرة غرف المباحثات فى المؤتمرات الدولية المشتركة إذا كان موجوداً بها إسرائيليين.

إننى أقول لك: لسنا نحن الذين نخدم المؤسسة.. عندنا لا يلقون بالمعارضين فى غياهب السجن.. نحن نعرف إن ما يقلق قصر الرئاسة فى دمشق الآن ليس عملية التصفية فقط. فى آخر الشهر القادم يفترض أن تنعقد فى سوريا القمة العربية، والتصفية جاءت فى ذروة الجدل العربى حول المشاركة فى القمة أم مقاطعتها بسبب القسوة التى تتصرفون بها فى لبنان من أجل منع تعيين رئيس للجمهورية. مبارك والملك عبد الله السعودى وغيرهما من الحكام من التيار المعتدل يزمعون تخييب أملكم.. لذا أنتم قلقون..!!.

أمن إسرائيل أولاً

بقلم: أنشيل بابر
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٨

هيا بنا ننطلق من نقطة افتراضية تماماً بأن إسرائيل هي التي كانت وراء قتل ضابط العمليات في حزب الله عماد مغنية، رغم نفيها لذلك. في مثل هذه الحالة يجب الافتراض بأن جلسة قد عقدت وربما سلسلة من الجلسات على أعلى المستويات، وتم خلالها البحث في الأمور المترتبة على تصفيته مع طرح الافتراض شبه المؤكد بأن حزب الله سينتقم، ليس بالضرورة من خلال الهجمات على الأراضي الإسرائيلية، إنما من خلال ضرب هدف إسرائيلي في العالم.. فهل تردد أحد ما قبل أن يتخذ قرار التصفية..؟ وهل كانت إمكانية شن هجمة دموية على يهود الشتات ضمن الاعتبارات التي وقفت وراء قرار القيادة الإسرائيلية التي قررت تصفية مغنية..؟ وهل كان من الواجب أن يكون هذا الاعتبار قائما..؟.



سواء رغبوا أم لم يرغبوا، فإن يهود العالم محسوبين تلقائياً على إسرائيل. الهجمة على مبنى الجالية اليهودية في بيونس آيرس عام ١٩٩٤ والانفجارات في كنس اسطنبول في السنوات الأخيرة برهنت على أن الشتات هو النقطة الأضعف لدولة إسرائيل.

إن مستوى الحراسة والحماية القائمة للجاليات والمنشآت اليهودية المختلفة ليس متماثلاً: ففي دولة مثل تركيا، التي شهدت هجمات إرهابية في الآونة الأخيرة، وألمانيا، مع صدمتها التاريخية الفريدة، يشبه الدخول إلى كنس يهودي الولوج إلى غواصه حربية، فمباني الجالية اليهودية موجودة في أماكن حصينة ومحروسة من قبل كتائب من عناصر الشرطة. أما في دول أخرى مثل الولايات المتحدة فالحراسة تتراوح بين البسيطة إلى المفقودة تماماً.. ولكن في كل الأحوال ليس هناك نقص في الأهداف، كما أن من الناحية الأمنية هناك حدود لقدرة إسرائيل على توفير الحماية ليهود العالم الذين يقطنون في دول سيادية وتحت مظلة حكومات ملزمة بالدفاع عنهم.

نحن إذاً أمام معضلة صعبة جداً، فإسرائيل أقيمت قبل كل شيء حتى تكون مكاناً آمناً وملجأً لكل يهودي كائناً من كان. ضمن هذا المفهوم يفترض أن تخدم العمليات التي ترمي إلى تحسين أمن إسرائيل أمن اليهود الموجودين خارجها كذلك. إلا أن أولئك اليهود معرضون في الوقت نفسه إلى خطر محدق جسيم جداً: ففي العملية الانتقامية التي تأتي رداً على تلك العمليات في انفجار مقر الجالية اليهودية في بيونس آيرس قتل عدد من اليهود يفوق عدد من قتلوا خلال الحوادث العنصرية ضد اليهود التي جرت منذئذ في أرجاء العالم..!!.

أفلا تلزم مثل هذه الحقائق رئيس الوزراء بأن يفكر قبل أن يعطي أوامره بتنفيذ عملية الاغتيال القادمة..؟ أوليس واجبنا الأخلاقي تجاه إخواننا في الشتات الذين ساعدونا بأموالهم ومساعيهم في بناء قوتنا العسكرية أن نأخذ هذه المسألة ضمن اعتباراتنا أم أننا نعتقد إننا قد قمنا "بسداد" هذا الدين بمجرد إقامتنا لشاطئ الأمان لكل يهودي كائنا من كان (يقصد إسرائيل)..؟.

يهود العالم لسوء حظهم هم جزء من الحرب الطويلة بين إسرائيل وحزب الله وباقي التنظيمات الأخرى، وهم يعرفون ذلك، ولكن من الصعب التيقن مما إذا كانت مخاوفهم قد أخذت في الحسبان مع تنفيذ كل عملية هامة أم لا.

هذه الاعتبارات التي تبدو حتى هذه النقطة مجردة بدرجة معينة يمكن أن تطرح بصورة ملموسة، وفي حالة مصيرية واحدة قد يكون لها تأثير مباشر على يهود الشتات: فمثلاً الـ٢٥ ألف يهودي القاطنين في إيران هم رهائن مباشرون لكل قرار تتخذه إسرائيل والولايات المتحدة بصدد قضية البرنامج النووي الإيراني. من الممكن الافتراض أيضاً أنه في حالة الهجوم العسكري

على إيران سيختار النظام الإيرانى شن هجوم انتقامى على أهداف يهودية فى أرجاء العالم. ما هو وزن يهود طهران وأصفهان وشيراز فى منظومة الاعتبارات التى تؤخذ بالحسبان عند اتخاذ قرار بشن هجوم محتمل..؟.

يهود إيران اليوم ليسوا سجناء ولديهم طرق ووسائل للهجرة. العقبة الأساسية اقتصادية، وهى إلزامهم بإبقاء أغلبية أموالهم ورائهم. مئات قلائل فقط نجوا بالصدفة وغادروا إيران فى عام ٢٠٠٧ هم يدركون الخطورة التى ينطوى عليها استمرار وجود الجالية القديمة ولكنهم يختارون البقاء. يبدو أن من الممكن الادعاء بأن إسرائيل مسئولة عن مصير باقى اليهود فى الشتات. أمنهم يجب أن يكون ضمن اعتبارات الخطورة المحدقة، ولكن لا يمكنه أن يكون الاعتبار الأعلى عندما تكون هناك مصلحة أمنية قاطعة بالنسبة لإسرائيل.

الردع هام ولكن له ثمن

بقلم: شلومو جازيت (*)
معاريف ٢٠٠٨/٢/١٩

لا ريب عندى فى أن خليفة عماد مغنية الذى يقف اليوم على رأس دائرة العمليات فى حزب الله، تلقى منذ الآن توجيهات لا لبس فيها بالتخطيط والتنفيذ لعمليات ثأر استعراضية ضد إسرائيل، ضد إسرائيليين وضد يهود فى العالم.

لست أدرى إذا كان الموساد الإسرائيلى هو المسئول عن عملية التصفية أم لا، ولكننا جميعا نسمع ونقرأ عن تصريحات من السياسيين، والمحللين ورجال الإعلام (الذين لا يعرف أى منهم حقا مَنْ نفذ العملية)، الذين يتباهون، باسم إسرائيل، بالعملية الناجحة. وحتى لو لم تكن هناك يد إسرائيلية ضالعة، فإن إصبع الاتهام الدولى موجه نحونا، فإسرائيل هى من أهم من له حساب طويل مع عماد مغنية. ولكن سيكون من المؤسف أن نكون ضحية رد فعل من حزب الله دون ذنب اقترفناه.

رئيس الأركان وجه الجيش الإسرائيلى للاستعداد لهجوم محتمل فى شمالى الدولة، فيما أن قيادة مكافحة الإرهاب نشرت دعوة لكل الإسرائيليين لاتخاذ جانب الحذر فى البلاد، لاسيما أثناء وجودهم خارج البلاد. وبالفعل، أصبحنا نتوقع فى الفترة القادمة أن تفتش عمليات الرد من حزب الله عن أهداف إسرائيلية أو يهودية. ولا ينبغى أن نتعجب إذا لم تكن ردود الفعل هذه فى الأيام القريبة القادمة. فمن جهة، ليس لدى حزب الله الأدوات لتنفيذ رد من هذا القبيل بعد يوم واحد، ومن جهة أخرى، لا يوجد شيء ملح بالنسبة لهم، فيمكنهم أن ينتظروا بصبر نزول حالة التأهب فى إسرائيل والعثور على هدف غير محصن تماماً.

لى ثلاث ملاحظات أخرى فى هذا الشأن:

أولاً، سواء كانت هذه عملية للموساد أم لا، فإن تصفية مغنية تساهم بلا ريب فى ترميم مكانة واعتبار الموساد الإسرائيلى فى الرأى العام فى إسرائيل وفى العالم. وفضلا عن ذلك، فإن هذه العملية تساهم فى رفع وزن الردع الإسرائيلى بشكل عام، سواء تجاه حزب الله أو فى ساحات أخرى.

ثانياً، هذا الردع الإسرائيلى للأسف لن يمنع تخطيط وتنفيذ عمليات إرهابية ضدنا، وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لحماس، للجهاد الإسلامى وكل باقى محافل الإرهاب العاملة ضدنا. ولكن العملية الناجحة ستستدعى أيضاً الجانب الآخر، وهو اتخاذ مزيد من الحذر، واتخاذ خطوات للدفاع عن النفس والاختباء. درسهم واضح: لم يعد هناك إرهاب «فاخر»، يعلن الحرب على إسرائيل، دون أن يخاطر برد فعل.

ثالثاً وأخيرا، فى البعد الاستراتيجى أيضاً، فإن عزى العملية لإسرائيل يساهم ويعزز من بناء صورة إسرائيل كدولة مبادرة، تخطط ولديها كامل القدرة على التنفيذ فى منظومة علاقاتها مع العالم المحيط، سواء كانت هذه الصورة صحيحة ومبررة أو لم يكن هذا صحيحا ومبررا.. فحسناً أن يتعاطوا معنا كأمر لا ينبغى الاقتراب منه أو التحرش به.

(*) كاتب المقال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) سابقاً.



◆ ترجمات عبرية ◆



الشأن الفلسطيني

نشطاء يسار: "لن ننصاع إلى قوانين عنصرية"

بقلم: شولاميت أفيتسور
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/٢/٢

منذ ساعات الصباح الباكر يوم السبت (٢٠٠٨/٢/٢) يعمل العشرات من نشطاء اليسار وسكان قرية شقبا الواقعة وسط الضفة الغربية على إعادة بناء المنزلين الفلسطينيين اللذين قامت الإدارة المدنية بهدمهما. وقد علق النشطاء على أحد المنزلين بعد أن تم الانتهاء من بنائه لافتة كتب عليها: "بنى هذا المنزل كتعبير عن رفض الانصياع إلى قوانين عنصرية".

هذا وتوضح اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل وحركة "بروفيل حداش"، القائمتين على تنظيم هذا النشاط، أن بناء المنزلين هو نشاط رمزى يهدف إلى الإعلان عن: "رفضنا الانصياع لقوانين عنصرية، والمساس بأبرياء وتدمير الحياة المشتركة مع جيراننا الفلسطينيين، ورفضنا للتطهير العرقى وسلب أراضى الفلسطينيين".

ويقول المسئولون فى اللجنة إنه خلال الأربعين عاماً الماضية، منذ احتلال الضفة الغربية، تم هدم ١٨ ألف منزل فلسطيني. وأضافوا: "فى الوقت الذى يتم فيه بناء المستعمرات الإسرائيلية بمعدل سريع، يتم سلب الفلسطينيين حقهم فى الحصول على مأوى لأسرهم بما يتعارض مع القانون الدولي".

◆ "دوافع سياسية وعنصرية":

فى حديث لموقع "walla" الإخباري، قال آيال نيف، عضو اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل إنه "لم يكن هناك خيار آخر" سوى القيام بهذا النشاط. وأضاف أنه خلال السنوات العشر الأخيرة لم تصدر تراخيص بناء للفلسطينيين فى كل أنحاء المنطقة (C)رغم أنها أراضى مملوكة لهم، "وقد أدى هذا الوضع إلى أنه لم يعد أمامهم خيار آخر سوى البناء بشكل غير قانوني". كما أشار إلى أن هذا النشاط رمزي، وأن "هناك مغزى كبير لأن يرى الفلسطينيون أن هناك مدنيين إسرائيليين يرغبون فى بناء مستقبل مشترك".

وقالت رفكا سوم، وهى إحدى المشاركات فى أعمال البناء: "لقد جاء هذا العمل احتجاجاً على منع سكان مدنيين من العيش فى المكان. وإننى أشعر بالخجل لوجود قوانين فى إسرائيل تمنع الفلسطينيين من البناء، بينما يبدو أن هذا انطلاقاً من دوافع سياسية وعنصرية، لأنهم أيضاً لا يمنعون المستعمرين من البناء فى نفس المناطق التى يحظر على الفلسطينيين البناء فيها".

منزل أسرة العزيز هو أحد المنزلين الذى أعيد بناؤه اليوم، وهى أسرة مكونة من تسعة أفراد اضطروا إلى الإقامة لدى أقاربهم، ويعتزم أفراد الأسرة الآن الانتقال إلى منزلهم بعد ترميمه. أما المنزل الثانى فهو ملك لأسرة مصطفى قداح أحد سكان القرية (٣٠ عاماً). وقال مصطفى لموقع "walla" الإخبارى إنه كان على وشك الزواج، وأنه أنفق جميع مدخراته لبناء منزله هو وزوجة المستقبل. ويقول: "ما أن انتهيت من بناء المنزل، حتى جاءوا وهدموا كل شيء. اضطررت إلى تأجيل الزواج، وأصبحت حالتى النفسية سيئة. والآن عاد لى الأمل، وأعتزم الزواج فور الانتهاء من بناء المنزل".

إسقاط أسوار رفح فشل لحركة حماس

بقلم: أورى شتندل
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٢/٤

لا يشير العنوان إلى وجود احتمالية لأن يكون الموساد أو أى جهة إسرائيلية أخرى، هو الذى خطط لإسقاط السور فى رفح، لأن ذلك سيحول حركة حماس، دون قصد، إلى الجناح التنفيذي.

إن هذه الثغرة، التى تعتبر حالياً نجاحاً ساحقاً لحركة حماس وللجان المقاومة الشعبية فى غزة، ليست بالضرورة نتيجة سلبية، فقد تكون ذات مميزات من وجهة نظر إسرائيل، وقد يتضح مستقبلاً أنها فشل لحركة حماس على المدى البعيد.

ما معنى ذلك..؟ صحيح أن الحصار التام على قطاع غزة يُعرِّض إسرائيل للضغط الدولي، الذى لن تصمد أمامه، حيث يطالبها المجتمع الدولى بتحمل المسئولية الكاملة عن سجن سكان غزة. وفى هذا الوضع من المتوقع أن تضطر إسرائيل للتراجع عن قرارها بغلق المعابر، وبالتالى تفقد سلاح وقف صواريخ القسام، تلك الحجة المبررة التى تقدمها إسرائيل للمجتمع الدولى من أجل حصار غزة.. ولكن انهيار السور يفتح ثغرة كبيرة لتقليل حدة ضائقة سكان غزة، من خلال نقل مركز الثقل من الحدود الإسرائيلية إلى مصر، التى تفضل حتى الآن غض الطرف أمام هذا الإصرار، باعتباره مشكلة إسرائيلية بحتة، وهى تكتفى بالتصريحات الجوفاء بدلاً من الأعمال.

بعبارة أخرى، فقد لاحت الآن فقط فرصة حقيقية للانفصال الشامل، الذى تجسد فى المرحلة الأولى فى إخلاء مستعمرات جوش قطيف وإخراج وحدات الجيش الإسرائيلى منها، لكنه ترك المزيد من قنوات الصلة بإسرائيل. ما نريد أن نقوله أن انهيار السور هو انقلاب تاريخي، لأن من خلاله يمكن إعادة غزة بصورة أو بأخرى إلى أحضان مصر، التى كانت تسيطر عليها حتى حرب الأيام الستة (حرب ٦٧). ولا أعتقد أن الحكومة المصرية ستتجاهل ذلك، لأن كرة المسئولية عن حل الأزمة تتدحرج نحوها بقوة.

من الواضح تماماً أن مصر ستجد نفسها حالياً فى مواجهة مباشرة مع حماس، الجهاد الإسلامى ولجان المقاومة الشعبية وباقى العصابات المعربدة فى قطاع غزة. ولن ترفض إسرائيل من جانبها المساعدة فى هذه الحرب، لكنها لن تكون مرة أخرى الوحيدة التى تتحمل هذا العبء. وفى ضوء الظروف الجديدة من المتوقع تعاون حقيقى وكبير بين البلدين (مصر - إسرائيل)، رغم التوتر الحالي. ومثل هذا التعاون ضروري، خاصة أن نتائجه لن تكون إنجازاً لحركة حماس، التى لم تحسب خطواتها حتى النهاية. وعلى هذا الصعيد، يجب على إسرائيل حساب خطواتها بحذر، بهدف الحفاظ على نسيج العلاقات الهش مع الحكومة المصرية.

مع ذلك، لا يمكن تجاهل التداعيات الخطيرة، الناجمة عن سقوط السور، أى هروب جماهير من المطلوبين، الذين شاهدوا أنفسهم وهم يتطايرون فى الهواء بسبب عمليات التصفية التى يقوم بها الجيش الإسرائيلي، وعندما فُتحت أمامهم النافذة لم يضيعوا فرصة النجاة بأنفسهم.. وإذا كانت هذه الفرصة حقيقية، فمن الواضح تماماً أننا لن نواجه مشكلة فى قطاع غزة فقط، ولكن الخطر سيكمن أيضاً فى محاولاتهم الوصول لحدود إسرائيل من اتجاهات أخرى، فقد يظهروا فى إيلات كما سيحاولون التسلل للضفة الغربية. هذه نتيجة غير مرغوبة، على أقل تقدير، ولكن إحقاقاً للحق، فقد كانت الأنفاق قبل انهيار السور أداة طيعة فى أيديهم لمغادرة القطاع. ولذا، من الصعب معرفة حجم التسهيلات التى حصلوا عليها جراء انهيار السور.

هناك تساؤل آخر مثير للقشعريرة عن مدى تأثير هذا الحادث على فرص جلعاد شاليط: هل سيحاولون تهريبه..؟ ربما يساعد تدخل مصر المتزايد فى التوصل لتسوية.. كما يجب التساؤل: ألم تكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على علم مسبق باستعدادات حركة حماس لإسقاط السور..؟ وهل تمت دراسة التداعيات على المدى القصير والبعيد..؟.

خلاصة القول: ما يبدو للوهلة الأولى أنه مثير للقلق والخوف، قد يثمر نتائج إيجابية، وهو أمر مرهون بمدى فهم الخطوات الخاصة بالعلاقات الحساسة بين كل الأطراف المشاركة فيه.

إضراب ديموقراطي

بقلم: عَميرا هَس
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٦

يعد الإضراب فى القطاع العام الفلسطينى - على غرار الإضراب الذى بدأ أمس (٢٠٠٨/٢/٥) ومن المتوقع أن يستمر اليوم أيضاً - من نوعية الأخبار التى تعتبر بالنسبة لنا "شأن فلسطينى داخلي" ليس له أهمية إعلامية. وخلافاً للحقيقة الأساسية التى تتمثل فى أن جميع المطالب المتواضعة بزيادة الأجور هى نتيجة مباشرة لسياسة الإغلاق والاستنزاف الاقتصادى التى يفرضها المسيطر الحقيقى (إسرائيل)، يخلق الإضراب تحدياً حقيقياً أمام قوة واستقرار حكومة سلام فياض، ويشير إلى تراجع مصداقيتها فى نظر الجمهور الفلسطينى.

ويعد القطاع العام بمثابة العمود الفقرى للسلطة الفلسطينية، حيث يؤيد معظم موظفيه فى الضفة الغربية حركة فتح شأنهم شأن ممثليهم فى النقابات المهنية. ولكن فى الوقت الذى يثبت فيه الصدع بين حكومة رام الله وحكومة غزة مدى قوة السلطة الفلسطينية فى نظر الدول العربية، تقلل الفجوة بين القطاع العام وحكومة رام الله من قدرة الأخيرة على الوفاء بتعهداتها تجاه الدول المانحة والبنك الدولى بالتحديد. وتتمثل هذه التعهدات فى تقليل عنصر الأجر فى ميزانيتها (عن طريق الإقالة أو تخفيض الأجور)، وإلزام السكان بتسديد ديونهم للبلديات مقابل إمدادهم بالكهرباء والمياه. أى أن التحدى الذى يضعه نضال العمال - حيث إن حكومة سلام فياض تعتمد عليهم لضمان المحافظة على شرعيتها - من شأنه أن يقلل من أوسمة التقدير التى تحصل عليها حكومة فياض من ممثلى الاقتصاد العالمي.

ولدى العمال ثلاثة مطالب رئيسية: ملاءمة الأجور لغلاء المعيشة، زيادة فعلية لعنصر "المواصلات" فى الأجور (بدل مواصلات) - الذى لم يزد منذ عام ١٩٩٩ رغم زيادة أسعار وسائل المواصلات بنسبة الضعف أو ثلاثة أضعاف بسبب الحواجز وارتفاع أسعار الوقود - وإلغاء اللائحة الجديدة التى تطالب كل مواطن بالحصول على شهادة حسن سير وسلوك فيما يتعلق بـ"التصديق على تسديد الديون".

وقد قررت الحكومة ابتداء من شهر فبراير ربط تقديم الخدمات المدنية بتقديم شهادة حسن سير وسلوك من البلديات أو من شركات الكهرباء والمياه. والحديث يجرى عن جميع الخدمات الأساسية مثل استخراج بطاقات الهوية وجوازات السفر ورخص القيادة وتصاريح البيع والشراء، باستثناء تصاريح المرور وحرية الحركة التى يتم الحصول عليها من الإدارة المدنية. كما تعتزم الحكومة تخفيض الديون مباشرة من أجور موظفى القطاع العام (يقصد استقطاع الديون من الأجور).

لم يشكل الأمر مفاجأة بالنسبة لممثلى النقابات المهنية، فقد تذكروا الطرق التى كان يتبعها الاحتلال الإسرائيلي، والتى تربط بين تسديد مختلف الديون، ومنح تصاريح المرور والبناء أو إصلاح الخطوط الهاتفية. وتقول النقابات المهنية أن هذا الربط غير قانونى لأن المواطنين جميعاً تحولوا بسببها إلى متهمين يتعين عليهم إثبات براءتهم.

وتشير بيانات البنك الدولى إلى أنه منذ عام ٢٠٠٢ بدأت ديون بعض السكان والمجالس المحلية تتراكم بسبب عدم تسديدهم فواتير المياه والكهرباء، حتى بلغ حجم الديون فى عام ٢٠٠٧ - على حد تقدير البنك الدولى - إلى ٥١٢ مليون دولار. وقد قامت إسرائيل (المصدر الوحيد الذى يمدهم بالكهرباء والمياه) باستقطاع هذه الديون من الضرائب والجمارك الفلسطينية التى تجنيها، ثم تقوم بتسليمها لوزارة المالية فى السلطة الفلسطينية. وهذه الحقيقة كافية من وجهة نظر فياض لأن تتدخل الحكومة فيما يتعلق بديون السلطة.

وكثيراً ما عارض المتحدثون باسم الحكومة وعلى رأسهم فياض " ثقافة عدم تسديد الديون"، وبذلك أظهروا الجمهور الفلسطينى بشكل عام على أنه خارج على القانون لعدم تسديده الديون فى الموعد المحدد.

ولم يجنوا من ذلك شيئاً إلا إثارة غضب الجمهور أكثر فأكثر، فالسلطة الفلسطينية نفسها لم تسدد بعد جميع ديونها لموظفيها، ولمختلف المؤسسات والشركات الخاصة، ثم تطالبهم بعد ذلك بالوضع فى الاعتبار "الوضع الاقتصادى".

وقد أعربت معظم القوى السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها حركة فتح عن تأييدها لمطالب الموظفين ومعارضتها لـ"التصديق على تسديد الديون". وقد بدا خلال اليومين الماضيين أن الحشد الجماعى ضد الحكومة بدأ يجنى ثماره، فبدلاً من الإدلاء بالتصريحات الرسمية الجوفاء، ستحدث بعض التغييرات.

ويعد الإضراب وجميع المناقشات العلنية والداخلية التى ترافقه بمثابة درس شيق حول الطريقة التى ينجح من خلالها الفلسطينيون فى الحفاظ على الاعتراف بقوتهم الجماعية فى معارضة السياسة الاقتصادية الليبرالية فى ظل ظروف الاحتلال، وإظهار نوع من التظاهر الديموقراطى إزاء دوافع النخبة الحاكمة.

حماس تحاول تثبيت ميزان ردع جديد

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١١

بقلم: عاموس هرئيل وآفي يسخروف

إن إصابة أخوين من عائلة طويتو فجر السبت لا يزال أمراً غير كاف للقيام بإرسال قوات الجيش الإسرائيلى لشن عملية برية كبيرة فى قطاع غزة. فالقيادة السياسية فى إسرائيل لم تقتنع بعد بأن الخطة العسكرية يمكن أن تؤدى بالضرورة إلى تغير إيجابى فى الوضع عند الحدود مع القطاع.

وعلى الرغم من الضغوط السياسية للقيام بهذه العملية البرية إلا أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك يرغبان فى الاستفادة من هامش المناورة المتاح لهما بالكامل قبل أن يصدرا تعليماتهما باتخاذ إجراء عسكرى واسع فى القطاع. ولكن تطورات الأوضاع تسير خلال الأسابيع الماضية نحو اتجاه واضح تماماً. فالأمر يتجه إلى حد كبير فى طريق الصدام والمواجهة بين الجيش الإسرائيلى وحماس نحو المستقبل القريب. والتصعيد ينبع بقدر لا بأس به من محاولة حماس تثبيت ميزان ردع جديد فى مواجهة إسرائيل.

فمنذ منتصف يناير الماضى وحتى الآن وحماس تعمل بطريقة أخرى فى القطاع، فلم يعد الأمر قاصراً على رد فعل عشوائى إزاء الهجمات البرية التى يقوم بها الجيش الإسرائيلى أو إزاء هجمات سلاح الطيران، إنما فى مقابل أى إجراء إسرائيلى من هذا النوع، خاصة إذا ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا من أبناء حماس، يأتى الرد من جانب حماس فى صورة قصف متواصل لا يتوقف على مدى ثلاثة أو أربعة أيام. وفى نهاية هذا القصف تهدأ الأجواء حتى إشعار آخر. والمثال على ذلك ظهر الأسبوع الماضي، ففى يوم الثلاثاء قتل تسعة نشطاء من حماس فى عملية للجيش الإسرائيلي، وبعد ذلك بيومين قتل سبعة فلسطينيين آخرين، ستة مسلحين ومدني. وحسب البيان الذى أدلت به حماس لوسائل الإعلام فقد أطلقت ما لا يقل عن ١٣٥ صاروخ قسام وقذيفة هاون من يوم الثلاثاء وحتى فجر السبت، وذلك فضلاً عما أطلقته فصائل فلسطينية أخرى. وقد توقفت حماس منذ أمس عن إطلاق النار.

الرسالة إذاً التى تبعثها حماس تتمثل فى أن أية عملية إسرائيلية ستقابل من الآن فصاعداً برد مماثل. ويتمنون فى حماس أن يؤدى استنزاف إسرائيل عن طريق قصف متكرر لسديروت فى النهاية إلى اتفاق "للتهدئة" فى المناطق (الفلسطينية)، كما يراهنون على أن يشمل هذا الاتفاق مسألة وقف الاعتقالات التى تنفذها قوات الجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية.

وينبع قرار حماس بانتهاج هذا النوع من الاستراتيجية من افتراضهم بأن القيادة الإسرائيلية تخشى شن عملية برية كبيرة، معتمدين فى ذلك على الصدمة التى تلقتها إسرائيل جراء حرب لبنان الثانية، وعلى المخاوف الإسرائيلية من وقوع خسائر فادحة بين صفوف قواتها. لذا، يعتقد كبار قادة حماس أن أولمرت يخشى أكثر على مستقبله السياسى من المجازفة بالمبادرة بشن هجوم واسع للجيش الإسرائيلى فى القطاع.

صحيح أن التصريحات النارية من جانب وزراء إسرائيليين خلال اجتماع الحكومة أمس فهمتها حماس فى غزة على أنها تهديدات واضحة لها، إلا أن المخاوف الأساسية لدى حماس حتى هذه اللحظة بعيداً عن العملية البرية التى تدرس إسرائيل القيام بها تتمثل فى قيام إسرائيل باغتيالات انتقائية لشخصيات كبيرة فى الجناح العسكرى وربما أيضاً فى الجناح السياسى للحركة. ومن هنا ربما جاءت التهديدات الأخيرة من جانب حماس بشن عمليات لا نظير لها فى حال استهداف إسرائيل لقادتها.

فى مقابل السلاح الرئيسى لدى حماس المتمثل فى صواريخ القسام، يبرز الفشل النسبى للجيش الإسرائيلى فى إصابة المجموعات المسلحة التى تطلق هذه الصواريخ. فمنذ فك الارتباط تم إنفاق أموال كثيرة، وبذل جهود كبيرة من أجل تطوير رؤية ووسائل تسمح بسرعة تحديد مناطق إطلاق الصواريخ، والقضاء على المجموعات المسلحة جواً وبراً، وكانت النتائج حتى الآن مخيبة حتى فى أحسن أحوالها.

ولكن عندما تواجه حماس نفسها بنفسها فإنها تعرف أن ما أنجزته يعتبر محدوداً. صحيح أنها نجحت فى فرض الإرهاب على مدينة بأكملها، ولكنها لم تكبد إسرائيل نفس الخسائر البشرية التى تكبدتها الأخيرة فى موجة العمليات الانتحارية التى شهدتها خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الحالية (انتفاضة الأقصى). وفيما عدا هذه السنوات الثلاث لم تكن حماس مثار خوف فى وسط إسرائيل، كما لم يتضرر الاقتصاد الإسرائيلى تقريباً.

وفى هذه المرحلة، وبينما الجيش الإسرائيلى يكمل استعداداته لشن عملية كبرى فى القطاع يبدو أن إسرائيل لن تحيد بشكل كبير عن الخط الذى تتجه الآن فى عملياتها، والذى يتمثل فى القيام بعمليات برية فى الشريط القريب من الجدار وشن هجمات جوية وعمليات تصفية (التى من المتوقع ارتفاع عددها). وينضم رئيس الأركان جابى أشكنازي، الذى يجتمع اليوم بكبار قيادات الجيش لمناقشة وبحث التقرير النهائى لفينوجراد، إلى موقف وزير الدفاع بأنه لا تزال هناك بعض القطع ناقصة فى اللعبة بدونها نتمكن من التوصية بشكل كامل بشن عملية عسكرية واسعة فى القطاع.

ليفني ستطالب الفلسطينيين بترميم قبر يوسف (١)

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٢/١٥
بقلم: روتى سوفير

بسبب الإهمال الشديد الذى تم الكشف عنه فى ساحة قبر يوسف، من المتوقع أن تطلب إسرائيل من السلطة الفلسطينية الاهتمام بالأماكن اليهودية المقدسة التى تعرضت للإهمال الشديد منذ أن تم نقلها إلى السلطة الفلسطينية فى مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية).. هذا ما أعلنته القائمة بأعمال رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تسيبى ليفني، فى خطاب رسمى أرسل أمس (الخميس ٢٠٠٨/٢/١٤) إلى الموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت.

كان رئيس الوزراء إيهود أولمرت قد طلب من وزير الدفاع، إيهود باراك، أن يخاطب رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، بخصوص هذه المسألة الحساسة.. ويأتى اهتمام أولمرت وليفنى وباراك بهذه القضية فى أعقاب الشكاوى التى تقدم بها بعض المستعمرين بسبب الإهمال والتخريب الذى تشهده ساحة قبر يوسف. وعليه، فقد عرضت الوزيرة روحاما أفراهام (٢) الموضوع على أولمرت وليفنى وباراك.

كما جاء فى خطاب روحاما: "إن سكان شمال السامرة (شمال الضفة) يشتكون من الإهمال والتخريب الشديدين اللذين أصابا ساحة قبر النبى يوسف. كانت السلطة الفلسطينية قد تعهدت فور انسحاب قوات الجيش الإسرائيلى من ساحة القبر، واندلاع اضطرابات أكتوبر ٢٠٠٠ بالحفاظ التام على هذا المكان المقدس. غير أنه، منذ تنفيذ عملية 'السور الواقي' فى مارس ٢٠٠٢، تركت ساحة القبر مشاعاً، وتم تدنيسها مرات كثيرة دون أن يكون هناك رادع".

أضافت الوزيرة روحاما أفراهام أنه باستثناء عملية نظافة واحدة لم تستغرق إلا ساعات قليلة، بعد أن تحمل رجال الشرطة الفلسطينيين المسئولية عن المنطقة منذ بضعة أشهر، لم يتم أى شيء فى المكان.

تم إرسال نسخة من خطاب الوزيرة إلى رئيس الوزراء أيضاً، الذى رد بأنه أصدر تعليمات لوزير الدفاع بالاهتمام بهذا الموضوع بالتعاون مع رئيس الوزراء الفلسطينى سلام فياض. ورداً على خطاب الوزيرة أفراهام، كتبت الوزيرة ليفني، التى تشغل أيضاً منصب رئيس طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين: "لقد أصدرت تعليمات إلى ممثلى الوزارة بدراسة الموضوع مع المدير المدنى فى منطقة نابلس. وفى أعقاب الدراسة أصدرت تعليمات إلى مكتبى من أجل العمل مع منسق العمليات فى المناطق (الفلسطينية)، ورئيس الإدارة المدنية، ورئيس مكتب التنسيق والارتباط فى نابلس، فى مواجهة الأشخاص ذوى الصلة فى الجانب الفلسطيني، بهدف إعادة وضع القبر إلى سابق عهده.

كما ورد فى الخطاب الذى أرسلت نسخة منه إلى رئيس الوزراء: "إننى أعتزم أن أطرح خلال محادثاتى مع كبار المسئولين الفلسطينيين موضوع الاهتمام بالأماكن المقدسة للشعب اليهودي، الموجودة فى مناطق يهودا والسامرة، مع التركيز على قبر يوسف".

◆ الفلسطينيون تعهدوا باحترام قدسية المكان:

أثناء المعارك الدامية التى اندلعت خلال اضطرابات نفق الحائط الغربي، عشية عيد المظال عام ١٩٩٦، تعرض قبر يوسف للهجوم. وقد دخلت التعزيزات التى أرسلها الجيش الإسرائيلى إلى منطقة المعارك دون استعداد مناسب، مما أدى إلى مقتل ستة جنود. ومنذ هذا الحدث، تعالت الأصوات مطالبة بإخلاء جنود الجيش الإسرائيلى من ساحة القبر.

وبعد مرور أربع سنوات، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، قام الفلسطينيون بمهاجمة المكان. وخلال الهجوم، فى اليوم الثانى من عيد رأس السنة أصيب شرطى من قوة حرس الحدود وهو مدحت يوسف، وقد نزف حتى كاد يموت خلال محاولات التنسيق مع الشرطة الفلسطينية من أجل إنقاذه.

وأخيراً، يوم السبت الذى تلى وفاة الجندى مدحت يوسف، رحل الجيش عن المنطقة، بعد أن تعهد الفلسطينيون باحترام قداسة المكان وعدم تخريبه، ولكن هذا كما يبدو لم يحدث.

١- قبر يوسف: هو قبر موجود قرب مدينة نابلس فى الضفة الغربية المحتلة. ثمة آراء متباينة حول كون هذا القبر قبراً ليوسف بن يعقوب، غير أن القبر يعتبر مقام مقدس لدى اليهود منذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وإن كان لا يعتبر مقدساً جداً. ورغم أن المعتقدات اليهودية تقول إن يوسف قد دفن فى مدينة شكيم، وهى نابلس حالياً، يعتقد بعض علماء الآثار أن عمر القبر لا يتجاوز بضعة قرون، وأنه مقام لشيخ مسلم اسمه يوسف الدويكات.

٢- النائبة روحاما أفراهام تم ضمها إلى مجلس الوزراء فى يوليو ٢٠٠٧ وتعيينها فى منصب الوزير المسئول عن الاتصال بين الحكومة والكنيست خلفاً للوزير يعقوف إدري.

خطر ديموجرافي

بقلم: ميرون بنفنستي
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٩

نشر معطيات الإحصاء الذى أجراه مكتب الإحصاء المركزى الفلسطينى التى تفيد بأن عدد سكان المناطق (الفلسطينية) قد وصل إلى ٣,٨ مليون نسمة لم يحظ بصدى واسع فى الإعلام الإسرائيلي. كل هذا رغم حقيقة أن المعطيات (مع المعطيات التى نشرها مكتب الإحصاء الإسرائيلى فى بداية السنة) تشير إلى أن عدد اليهود والعرب بين النهر والبحر يقترب من التعادل. وإذا خصمنا ٢٠٠ ألف فلسطينى فى شرقى القدس، والذين تم إحصاؤهم مرتين، يصل عدد اليهود إلى ٥,٤ مليون نسمة، وعدد العرب إلى ٥,٢ مليون نسمة (عرب إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة).

وفقا لهذه المعطيات التى تجسد «الانقلاب الديموجرافي» سيحقق العرب الأغلبية غربى نهر الأردن بعد عام أو اثنين. كان من المفترض أن يؤدى هذا الحدث التاريخى إلى تعليق من السياسيين والمحللين الذين يقومون بتضخيم «الخطر الديموجرافي» دائماً والذى يهدد وجود الدولة اليهودية الصهيونية وفقاً لوجهة نظرهم، ولكن هذا لم يحدث.

وفقاً لهذه المعطيات والنظرة المترتبة سيتحول اليهود إلى أقلية فى وطنهم. لذلك، يعتبر الإحصاء دلالة مركزية فى كل خطة سياسية تهدف إلى «إزالة» العرب من المعادلة الديموجرافية، من «فك الارتباط» حتى «الانطواء» ومن «سلخ» تجمعات عربية فى المثلث حتى «بتر» أحياء نائية فى شرقى القدس.. وعلى هذا النحو، يكون الانسحاب من غزة قد حسَّن التوازن الديموجرافي، إذ طرح منها ١,٥ مليون فلسطيني.

لذلك، كان من المهم جداً فك الارتباط عن غزة وربطها بمصر.. وكل ذلك من أجل تعزيز الوهم بأن لا تنتمى للمعادلة اليهودية الفلسطينية.

أوساط اليمين الإسرائيلية المعنية بإزالة المبرر الديموجرافى لإخلاء أراض فلسطينية تبذل جهوداً كبيرة لزعزعة مصداقية المعطيات الفلسطينية.. والفلسطينيون من جانبهم يساعدونهم فى ذلك من خلال تصريحاتهم بأن مجرد إجراء الإحصاء هو «تجسيد للسيادة الفلسطينية».

والآن عندما أخذ «الخطر» يتحقق أو أنه يوشك أن يتحقق قريباً، أصبح الرد فقط الذى يمكن رده هو المجادلة حول مصداقية المعطيات أو الكف كلياً عن التطرق إليها. ناهيك عما تفتقت أذهانهم إليه كطريقه ناجعة للانتصار على هذا الخطر الديموجرافى من خلال تفكيك الفلسطينيين إلى مجموعات مشرذمة يسهل على اليهود المسيطرين أن يواجهوها.. والحقيقة هى أن الإحصائيين والجغرافيين وحدهم هم الذين سيواصلون التعامل مع الفلسطينيين كوحدة واحدة، أما الباقون – السياسيون من يسار ويمين – فيسلون أنفسهم بوجود مجموعات فلسطينية مفرقة – مليون ونصف المليون فى غزة، ٢,٣ فى الضفة و١,٢ مليون فى إسرائيل – يتعاملون معهم وكأنهم شعوب مختلفة وليست جزءاً من الكتلة الإنسانية الواحدة المهددة والمخيفة.

لشدة الغرابة أيضاً أن الفلسطينيين أنفسهم يقبلون بهذا التحطيم الديموجرافى، ويسهمون بذلك فى الوهم بأن الخطر الديموجرافى قد زال.

٤

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

حزب العمال الكردستانى يوجه تحذيراً لإسرائيل

المصدر: موقع ديكا
٢٠٠٨/١/٢٧
بقلم: هيئة تحرير الموقع

وجهت القيادة العسكرية لحزب العمال الكردستاني (PKK) اليوم الأحد الموافق (٢٠٠٨/١/٢٧) تحذيراً لإسرائيل بالتوقف عن التدخل فى الحرب بينها وبين الجيش التركى جنوب تركيا وشمال العراق. وأشار حزب العمال الكردستانى إلى أن وفداً عسكرياً إسرائيلياً - يساعد الجيش التركى فى أنشطته ضد القوات الكردية العاملة فى شمال العراق - توجه مؤخراً إلى مدينة باتمان الواقعة جنوب تركيا. وقد وجه الأكراد تحذيراً مباشراً إلى الحكومة الإسرائيلية بعدم وضع عراقيل لا طائل منها إزاء نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم العادلة.

وقد أشارت مصادرنا إلى أن نبأ كهذا يعد مساساً صارخاً بأسرار خاصة تتعلق بالوفد. ولم يتحدث حزب العمال الكردستانى بالتفصيل عن تشكيل هذا الوفد العسكري، ولكن نشر هذا الخبر فى حد ذاته والموجه للحكومة الإسرائيلية يدل على أن حزب العمال الكردستانى يرغب فى التلميح إلى اختراق أجهزة الأمن المحيطة بهذا الوفد.

كما يؤكد هذا النبأ أن قوات حزب العمال الكردستانى لن تنهار مثلما تحاول الدعاية التركية الترويج لذلك فى وسائل الإعلام العالمية بمساعدة إسرائيل وسوريا وإيران.

وتشير مصادرنا العسكرية إلى أن مدينة باتمان هى عاصمة إقليم باتمان الذى يعتبر جزءاً من كردستان التركية، وتقع باتمان بين قاعدتين عسكريتين كبيرتين هما ديار بكر وسيرات، وهما قاعدتان عسكريتان تضمان قواتاً جوية ومدرعة ووحدات تركية خاصة تعمل فى شمال العراق وكردستان. وبعد مرور وقت قصير على التحذير الذى وجهه حزب العمال الكردستانى لإسرائيل، عاودت المقاتلات التركية قصف أهداف المتمردين الأكراد.

وتقول مصادرنا العسكرية إن مدينة باتمان، وفقاً لمزاعم الأكراد، التى توجه إليها الوفد العسكرى الإسرائيلي، لا تقع فى مواجهة كردستان العراقية فحسب، وإنما أمام تجمعات الأكراد فى سوريا، وتحديداً أمام مدينة الكميشلى (Al Qamishli) تلك المدينة السورية - الكردية الكبيرة الواقعة شمال سوريا.

وقد أعلنت مصادرنا لمكافحة الإرهاب أن أنقرة صرفت انتباه دمشق مؤخراً عن أن مقاتلى حزب العمال الكردستانى يجتازون الحدود العراقية - السورية، بمساعدة أكراد سوريين، لاستخدام المجال الإقليمى السورى من أجل التسلل إلى جنوب تركيا، وتحديداً إلى مدينة ديار بكير وشن عمليات تخريبية. كما أن مدينة باتمان لا تبعد عن إقليم سيرنيك (Sirniak) التركى الذى حلقت فى مجاله الجوى - وفقا لما أعلنته عناصر تركية - طائرات سلاح الجو الإسرائيلى خلال هجومها على المنشآت النووية السورية فى السادس من سبتمبر الماضي.

كما أعلنت مصادرنا أن التحذير الذى وجهه حزب العمال الكردستانى لإسرائيل، بعدم مساعدة الأتراك فى حملتهم الإعلامية، تتعلق بالأنباء التى تواترت مؤخراً

حول بدء المتمردين الأكراد فى نقل قواتهم من شمال العراق إلى إقليم ناجورنو كاراباخ الواقع بين أذربيجان وأرمينيا، بهدف إبعادها عن أى هجوم أو قصف تركي، وعن عناصر المخابرات الأمريكية والإسرائيلية التى تساعد الأتراك.

ما مدى صحة هذه المعلومات..؟ وهل مقاتلى حزب العمال الكردستانى قد وصلوا حقاً إلى إقليم ناجورنو كاراباخ..؟ لا يمكن معرفة ذلك فى هذه المرحلة.

والتقدير الاستخباراتى لأجهزة المخابرات الأمريكية والشرق أوسطية العاملة ميدانياً، هو أن بعضاً من قادة حزب العمال الكردستانى قد أجروا بعض زيارات ميدانية بشكل سري، لدراسة إمكانية نقل القوات من العراق إلى هناك، وظروف عملهم المحتملة فى المنطقة. وكانت إحدى المسائل التى درسوها تلك الفرصة المتاحة لقواتهم من أجل التوجه إلى هناك والعمل عن طريق أذربيجان ضد أهداف تقع فى شمال تركيا.

إسرائيل وفرنسا تتعاونان فى سوق صك العملة الدولي

المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/٢٨
بقلم: هيئة تحرير الموقع

وقعت هيئتا الأوراق المالية فى إسرائيل وفرنسا اليوم الموافق (الاثنين ٢٠٠٨/١/٢٨) مذكرة تفاهمات تسمح لأول مرة بفتح الأسواق المالية فى إسرائيل وفرنسا أمام حركة التداول للشركات الفرنسية والإسرائيلية، من خلال اعتماد متبادل لهذه الهيئات على المنظومة الرقابية فى الدولة الأخرى. وقع على مذكرة التفاهمات رئيس الهيئة الإسرائيلية موشيه طري، ورئيس هيئة الأوراق المالية الفرنسية ميشيل برادا.

وقد بدأت الهيئة العمل على إدخال تشريع تعديلى بشكل يسمح بخروج الاتفاقية إلى حيز التنفيذ. وتستند الاتفاقية على فكرة الرقابة والتنظيم السائد فى دول الاتحاد الأوروبى فيما يتعلق بتنظيم عمل الأسواق المالية. هذه الخطوة تسمح للدول بالاعتراف بالنظام السائد فى كل منها، وعدم المغالاة فى الرقابة البيروقراطية باستثناء تلك المطبقة فى الدولة المضيفة. هذا النظام مُتبع فى كل ما يتعلق بالتسجيل لتداول الأوراق المالية: فالشركة التى تحصل على تصريح بنشر كشف حساب وتسجيل للتداول فى الدولة التى ستستضيفها، يمكن أن تقدم التصريح للدولة المضيفة، وأن تسجل أوراقها المالية للتداول فى بورصة الدولة المضيفة دون الحاجة إلى تصريح آخر.

◆ تسجيل شركات فرنسية فى إسرائيل:

تحدد الاتفاقية الموقعة بين فرنسا وإسرائيل الشروط التى تنظم تسجيل الأوراق المالية المعدة للتداول، وتحدد مبادئ وآليات التعاون بين الهيئات. وبناءً على استيفاء هذه الشروط، تستطيع الشركات المسجلة فى السوق المنظمة فى فرنسا (يورو - نيكست فرنسا) أو فى بورصة الأوراق المالية فى تل أبيب، تسجيل الأوراق المالية التابعة لها فى البورصتين معا. كذلك فإن الشركة المسجلة الآن فى إحدى هاتين البورصتين تستطيع تسجيل أوراقها المالية للتداول فى البورصة الأخرى - وكذلك إصدار أوراقها المالية فى الدولة الأخرى.

تعد هذه الاتفاقية هى الأولى من نوعها التى وقعت عليها هيئة الأوراق المالية فى إسرائيل. وتعد خطوة غير مسبوقة بالنسبة للاتحاد الأوروبى، حيث يتم لأول مرة تجربة نظام جديد كان حكراً على هيئات الأوراق المالية فى أوروبا، لم يكن يُطبق فى دولة خارج الاتحاد نهائيا. وقد اعترفت الهيئة فى إسرائيل بشكل أحادى بالأنظمة الرقابية للولايات المتحدة وبريطانيا من أجل تنظيم التسجيل المزدوج، وهى تعتمد على الأنظمة الرقابية فى هذه الدول من أجل تنظيم التسجيل المزدوج لشركات إسرائيلية فى البورصة فى تل أبيب، ولكن هذا الاعتراف غير متبادل وإنما أحادى الجانب.

◆ طريق لأسواق مالية أخرى:

وقد أفادت الهيئة أنها تعتبر التوقيع على الاتفاقية هدفا استراتيجيا: فهو يسمح للشركات الإسرائيلية بالتسجيل للتداول فى فرنسا، التى ستتحول إلى منفذ للسوق الأوروبى بالنسبة لها. وسيسمح الأمر بالدخول لأسواق مالية أخرى، وانتشار دولى وتوسيع قاعدة المستثمرين، من خلال حاجتهم للتعامل رقيب واحد - وهو هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية. وفى المقابل سيسمح للشركات من خارج إسرائيل بالتسجيل فى التداول فى إسرائيل، نظرا لأن هذه الشركات تخضع لإشراف النظام الرقابى فى الدولة المضيفة.

وهناك ميزة أخرى لهذه الاتفاقية، حيث تشير الاتفاقية لأول مرة بشكل واضح وعلنى إلى أن النظام الرقابى الأجنبى فحص نظام الرقابة فى إسرائيل ووجده يتوافق مع أرقى المعايير السائدة فى العالم. وقد تواصلت الاتصالات قبيل توقيع الاتفاقية طوال عام

٢٠٠٧، وفى نهاية الأمر أعلنت فرنسا وبلجيكا اعترافهما بالإشراف فى إسرائيل. ويقول رئيس الهيئة موشيه طري: "إنه يوم تاريخي، فقد أعلنت أوروبا اعترافها بنظام الرقابة لدينا وبدقة التقارير التى نعلنها وأنها تشبه تماما الوضع لديها. كما أن السوق العالمى يعتبر إسرائيل مجتمعاً متساوياً فى الحقوق .. ولا حصر للفوائد التى ستجلبها الاتفاقية وما سيتبعها من اتفاقيات للمستثمر الإسرائيلى ولشركات التداول هنا".

وأضاف وزير المالية رونى بار - أون أنه "من المحتمل أن تعمل الاتفاقية على تمهيد الطريق فى علاقتنا مع أوروبا بأكملها فى هذا المجال. إنها خطوة أخرى لتجسيد حلم تحويل إسرائيل إلى مركز مالي، يشع بضوئه على المنطقة بأسرها. إنها خطوة ستسمح للشركات الإسرائيلية بالاندماج فى سوق المال العالمى وجذب الشركات الأجنبية للاستثمار فى إسرائيل بسهولة وبالحد الأدنى من البيروقراطية".

باراك يلتقى الرئيس الباكستانى سراً فى باريس

بقلم: رونى سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/٢/١

اجتمع وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الأسبوع الماضى سراً مع الرئيس الباكستانى برفيز مشرف. هذا ما ذكرته مساء اليوم (الأحد ٢٠٠٨/٢/١) القناة الثانية الإخبارية بالتلفزيون الإسرائيلي. هذا وقد التقى الاثنان فى باريس وبحثا معاً الخطر النووى الإيرانى والوضع فى المنطقة.



كان الاثنان قد التقيا بالمصادفة يوم الثلاثاء الماضى فى الفندق الذى كان يقيم فيه باراك خلال زيارته لباريس ودارت بينهما محادثات لفترة قصيرة. كما تبين أن الرئيس برفيز مشرف قد دعا باراك فى اليوم التالى مباشرة للقاء رسمى تصدره البرنامج النووى الإيرانى والمخاوف من أن تتسرب الخبرات النووية الباكستانية إلى أيدى منظمات إسلامية متطرفة عن طريق الخطأ.

ووفقاً لما ورد من الأنباء، فقد استغرق اللقاء بين الاثنين نحو ساعة. وخلال اللقاء أعرب وزير الدفاع إيهود باراك للرئيس الباكستانى عن قلقه من تعاظم قوة الإسلام المتطرف فى بلاده، والمخاوف من وقوع السلاح النووى الباكستانى فى أيدى منظمات إرهابية متطرفة تعمل فى الدولة وفى المنطقة.

وقد أوضح باراك لمشرف أن التهديد النووى الإيرانى يشكل خطراً إقليمياً وعالمياً على حد سواء، غير أن مشرف طمأن وزير الدفاع الإسرائيلى زاعماً أن السلاح النووى فى بلاده مؤمن جيداً، وأنه لا خوف من وقوعه فى أيدى متطرفة. كما أكد المسئولون بوزارة الدفاع الإسرائيلية أن الاثنين قد بحثا الملف النووى الإيرانى الذى يثير قلقاً شديداً فى إسرائيل.

جدير بالذكر أن مسألة تأمين المنشآت النووية الباكستانية قد أثارت قلقاً شديداً بين أوساط المجتمع الدولى برمته وذلك بسبب حالة الطوارئ التى أعلنتها باكستان منذ نحو شهرين، وفى ضوء تعاظم نشاط بعض المنظمات الإسلامية المؤيدة لحركة طالبان فى باكستان. فيما نفى المسئولون الباكستانيون هذه المزاعم تماماً، لاسيما فى ضوء الاقتراح المطروح بشأن قدوم قوات أمريكية للدولة من أجل تأمين المنشآت النووية فى البلاد.

هل يصفح فريق البيتلز..؟

بقلم: سيمون سفانجين
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٠

إليكم ملخص الحكاية: قدم السفير الإسرائيلى الجديد لدى بريطانيا اعتذاراً لفريق البيتلز على قرار الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٦٥ - هذا العام الذى أصدر فيه الفريق ألبوم "Help" وحقق نجاحاً كبيراً فى كل العالم - بمنع النجوم الأربعة من تقديم عروض فى الأرض المقدسة. وقد التقى فى ليفربول مع الأخت غير الشقيقة لـ"جون لينون" حتى يسلمها يداً بيد هذا الاعتذار.



كان رون بروسر، السفير الإسرائيلى لدى بريطانيا، قد وجه دعوة إلى عضوى الفرقة، اللذين مازالا على قيد الحياة، للمشاركة فى الإحتفال بمرور ٦٠ عاماً على استقلال إسرائيل.. وقد اختتمت الرسالة بما يلي: "فى العام الستين لاستقلالنا، نود أن نعرض عليكم مرة أخرى الظهور فى إسرائيل".

يمكن افتراض أن اعتذار السفير هو جزء من محاولة بائسة "لامتلاك القلوب"، لأن وزارة الخارجية أخطأت حينما اعتقدت أنها بذلك ستكون قادرة على القيام بإجراء علاقات عامة ودعائية.

والتفتيش فى الأرشيفات للاعتذار عن هذا القرار، الشاذ عن مألوف تصرفات الحكومة الإسرائيلية على مختلف الأجيال، لن يساعد بأى شكل من الأشكال فى توضيح مواقفنا، التى تعتبر مبررة فى بعض الأحيان، ولكنها تثير خلافات، وبالطبع لا نستطيع التصدى للدعاية التى يشنها أعداء إسرائيل.

حتى بعد حرب لبنان الثانية - الحرب التى لا يستطيع أى شخص عاقل، إن توافرت لديه كل المعلومات، اتهام إسرائيل بأنها هى التى بدأت فى شنها - لم تهتم وزارة الخارجية بالتعامل جدياً مع القضايا التى روَّجتها إسرائيل فى العالم. وقد وبَّخت لجنة مراقبة الدولة (لجنة تابعة للكنيست) هذا الأسبوع الحكومة التى فشلت فى تنفيذ التزامها بإقامة إدارة إعلام قومى فى مكتب رئيس الوزراء. وعندما قال سكرتير الحكومة عوفيد يحزقئيل إن الحكومة رصدت أربعة ملايين شيكل لإقامة هذه الإدارة، وجهت اللجنة نقداً مبرراً بسبب عدم إقامة الحكومة تلك الإدارة حتى الآن.

إن بروسر بتصرفه هذا (هو طبعاً موجه من وزارته)، الذى حاول من خلاله محو الصورة السلبية عن إسرائيل عام ١٩٦٥، إلا أنه فى حقيقة الأمر زاد الطين بلة، لأنه حوَّل إسرائيل من مصدر للسخرية عام ١٩٦٥ (على اعتبار أنه لا يوجد شخص عاقل يحظر ظهور فريق البيتلز وهو فى قمة مجده..؟) إلى إسرائيل أخرى ٢٠٠٨، فبدت منكسرة وتبعث على الشفقة.

إن أكبر خطأ ارتكبه بروسر كان عدم توجيهه الاعتذار إلى الشخص الصحيح، حيث إن فريق البيتلز لم يتضرر من عدم الظهور فى إسرائيل. وبدلاً من ذلك، كان يتعين عليه تقديم اعتذار للجمهور الإسرائيلي، الضحية الحقيقة لعدم الرؤية الثاقبة المحافظة لمتطرفى حكومته.

تعالوا نتحدث ولكن فى موضوع آخر

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١١
بقلم: يوآف شتيرن

توصل أعضاء جامعة هاملاين (Hamline) فى ولاية منيسوتا الأمريكية إلى فكرة مبتكرة: مدرسون من إسرائيل والمناطق (الفلسطينية) والأردن ودول أخرى، يجلسون معاً ويتحدثون بأسلوب متحضر وبَناء حول نصوص تمثل مسودة لكتاب دراسى سيتم تدريسه فى بعض المدارس بمنطقة الشرق الأوسط.

خلافاً للقاءات مماثلة تتأجج فيها الأجواء، يوجد هنا تعاون مبهر.. والوصفة سهلة: بدلاً من التحدث عن الصراع الإسرائيلي- العربى يتحدثون عن التمييز ضد الأقليات فى منيسوتا أو عن المعاملة التى تلقاها المرأة فى الهند. يبدو أنه من السهل أن تكون ناقداً وقاضياً تجاه الآخر، الأجنبى والبعيد، أكثر من أن تفعل ذلك تجاه مجتمعك.

حضر الندوة التى عقدت الشهر الماضي، على مدار عدة أيام، عشرات من المدرسين انقسموا إلى مجموعات. وقد ناقشت إحدى المجموعات المعاملة التي تلقاها الفتيات والنساء فى الهند. قرأ المشاركون مقالاً نشر فى صحيفة "هيرالد تريبيون"، جاء فيه أنه فى منطقة "ماتشريوا" فى هذه الدولة العملاقة (الهند)، يتم الاحتفال بمولد الابن الذكر بتوزيع حلويات ومخبوزات، بينما لا يحتفل بمولد الابنة الأنثى إطلاقاً. وأحياناً ما يكون رد الفعل أسوأ بكثير. حيث شمل المقال لقاء مع امرأة أنجبت ابنتها الثالثة، وبمجرد أن أنجبت طُردت من منزلها هى وبناتها.

أثار الموضوع نقاشاً ساخناً، وكما توقع منظمو الندوة، عبر المدرسون المشاركون فى الحديث عن الواقع فى الشرق الأوسط ووضع المرأة. وقال المدرسون العرب: إن لقب المرأة فى اللغة العربية يلحق باسم ابنها الأكبر أو أبيها، على سبيل المثال "أم علي". وتعقيباً على ذلك، قال مدرس فلسطينى إنه سعيد لأنه رزق بابن ذكر يحمل اسمه. فيما أوضح مدرس إسرائيلى أنه الابن الوحيد لأبيه وأن لديه بنتين. وأضاف المدرس الإسرائيلي: "أبى حزين لأن اسم الأسرة لن يستمر. الاسم مهم من أجل الحفاظ على تاريخنا وهويتنا. أعتقد أن هذا الموضوع مهم جداً". وقد قوبل كلامه بإيماءات موافقة من كل الحاضرين تقريباً.

يعمل مشروع التعليم المدنى (Civic Education Project) فى جامعة هاملاين منذ عدة سنوات. والمحرك والروح التى تنبض فى البرنامج هما الاثنان القائمان عليه - الدكتور آريه زمورا (وهو إسرائيلى سابقاً) ولو كنواتى (وهو فلسطينى سابقاً) - ويعيش الاثنان حالياً فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قرر الاثنان أن يفعلا شيئاً باستخدام المكان الذى يعيشان فيه من أجل المنطقة التى جاءا منها. أما باقى أعضاء فريق العمل بالمشروع (حوالى ٢٥ عضو هيئة تدريس بالجامعة)، يقومون بإلقاء المحاضرات على المجموعات المختلفة وتوجيههم بشكل تطوعي.

◆ بين غزة وتل أبيب:

من المقرر أن يصدر الكتاب الدراسى الذى عكف المدرسون على إعداده بثلاث لغات: العبرية، الإنجليزية والعربية. ومن المقرر أن يتم تدريسه فى المدارس التى ستنضم إلى المشروع فى المنطقة. وفى مسودة الكتاب ترد نماذج من المجتمعين اليهودى والعربي، ولكنها لا تأتى بوجه عام فى سياق الصراع.

أحد النماذج، على سبيل المثال، تتناول أزمة أسرة رشاد وعزيزة، وهما توأم من حى شوعفات بالقدس. الوالدان سعيدان لأن رشاد سيسافر لدراسة الهندسة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهما يعارضان سفر عزيزة للأردن لدراسة الطب، ويفضلان أن تتزوج من أحد معارف الأسرة. الاختلاف فى معاملة الأب للابن والابنة قد يثير غضب التلاميذ الذين ليس لديهم استعداد لقبول عدم المساواة بين البنين والبنات.

مثال آخر يذكر قصة آدم وروبطل، وهما محاضران فى جامعة تل أبيب. الاثنان يدرسان نفس الموضوع ولهما نفس الأقدمية فى العمل وعلى نفس الدرجة الوظيفية، ولكن روبطل تكتشف أن آدم يتلقى راتباً أكبر بكثير من راتبها، من هنا تحتدم الأزمة: كيف تعمل من أجل المساواة دون الإضرار بالصداقة التى تربطها مع آدم..؟.

ومن المقرر أن يتم تمرير البرنامج فى وقت واحد على مدارس ثانوية بالضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والأردن، وسوف تعرض المشكلات فى الكتاب بنفس الأسلوب على كافة التلاميذ. تلميذ غزة ونظيره التل أبيبى سيقرآن فى الكتاب عن آدم وروبطل أبناء تل أبيب ورشاد وعزيزة أبناء غزة.

وقد أوضح الدكتور زمورا أن هدف هذا النشاط هو خلق حوار حول المجتمع الذى يعيش فيه التلاميذ والمدرسين على حد سواء. وأضاف: "هدفنا هو إثارة التفكير النقدي. هذه خطوة مهمة جداً فى العمل التربوى الذى يؤدى إلى فهم الآخر وإضفاء شرعية على وجهات النظر المختلفة. عندما نفهم الآخر، يمكننا إحراز تقدم فى حل المشكلات. ونتمنى أن يصبح من الممكن فى نهاية

الأمر استخدام هذه الوسيلة أيضاً فى الحديث عن الصراعات، مع مراعاة احترام موقف الآخر".

◆ **البعد يساعد:**

جرى اللقاء الحالى للمشاركين فى المشروع فى مدينة إربد شمالى الأردن، بمبادرة من جامعة هاملاين، وبمساعدة وتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية. أحد أهداف الاجتماعات هنا هو خلق مجال تعاون آخر فى المستقبل (فى موضوع البيئة) بين المدارس من على جانبى الحدود - مدينة إربد فى الأردن وعميق بيت شان فى إسرائيل.

ويحكى المشاركون أن البعد عن إسرائيل هو ميزة أخرى، تتيح لهم مساحة أكبر من الحرية فى النقاش. وتؤكد منى العراقي، مدرسة من مواليد القدس الشرقية تعمل فى إحدى المدارس هناك، أنه من الأسهل بكثير الالتقاء فى مكان خارج إسرائيل. وأضافت منى: "عندما التقينا فى القدس الشرقية كان الأمر صعباً بالنسبة لي. فالجلوس فى غرفة والتحدث مع إسرائيليين، ثم الخروج إلى الواقع الصعب فى الخارج.. هذا أمر إشكالى جداً".

ويتفق الجميع هنا على أن المدرسين يستطيعون أن يكونوا أداة ممتازة لتغيير المجتمع. وتقول منى العراقي، التى أقامت حوالى ٤ سنوات فى الولايات المتحدة، إنها قامت بتمرير المادة الدراسية المذكورة على مدرسة حكومية بالقدس الشرقية، والآن تمررها على مدرسة خاصة، مؤكدة أنه لا توجد أى معارضة لتدريس تلك المواد الدراسية فى المدرسة التى تعمل بها. وتقول بتفاؤل: "هذا ممكن جداً".

وتوضح العراقى إنها تفضل عدم التحدث عن الصراع للحيلولة دون انفجار الأوضاع. وتوضح صديقتها زيفا مائور، من القرية التعليمية "درور" فى منطقة هشارون، أن اللقاء مع الفلسطينيين مهم فى حد ذاته بالنسبة لها، وأنه رغم كل شيء، الصراع مازال موجوداً على خلفية الأحداث. وتقول: "الفلسطينيون هم جوهر الموضوع. إننى أشعر أنه يجب على منحهم الشعور بأننى سأظل فى بيتى للأبد، ولكننى فى الوقت نفسه اعترف بمعاناتهم وأريد أن نستمر معاً من أجل مكان أفضل".

يختبئون وراء العلاقات العسكرية

بقلم: دانى شالوم
ماقور ريشون ٢٠٠٨/٢/١٣

هذه التجربة لن ينساها فيما يبدو كل من كان شاهداً عليها: وزير الدفاع الإسرائيلى يتوجه سراً إلى المعبد اليهودى الواقع فى وسط أنقرة تحت حراسة مشددة، وتم إغلاق جميع مخارج ومداخل هذا الشارع. وهناك، التقى الوزير يتسحاق موردخاى مع رؤساء الجالية اليهودية، واستمع منهم إلى المشاكل التى تواجههم وأنشطتهم خلال الفترة القادمة.

كان ذلك منذ أكثر من ستة أعوام، عندما التقى الوزير الإسرائيلى سراً مع رؤساء الجالية، الذين يديرون حياة الجالية بشكل شبه سري، حتى لا يثيروا ملاحظة أى شخص. ولكن لا يمكن إخفاء طائرات إسرائيلية تحلق فى السماء التركية لأغراض تدريبية، ولا العلاقات الأمنية والسياسية بين إسرائيل وتركيا، التى لا يمكن إخفاؤها وراء تلك اللقاءات السرية.

توجه وزير الدفاع إيهود باراك أمس إلى تركيا، كضيف على نظيره التركى وجدى جونول، ومن المقرر أن يلتقى أيضاً مع رئيس الأركان التركي. ولتشجيع العلاقات العسكرية، انضم إلى الوفد الإسرائيلى بنحاس بوخريس، مدير عام وزارة الدفاع، والذى يمثل الصناعات العسكرية فى تلك اللقاءات، وكذلك عاموس جلعاد المستشار السياسى لوزير الدفاع.

◆ **علاقات تقوم على المصالح:**

ربما تشبه العلاقات الخاصة بين إسرائيل وتركيا العلاقات الإسرائيلية - الهندية إلى حد كبير: ليست علاقات ودية، وإنما علاقات تعتمد على المصالح الأمنية، وعلى مطالب متبادلة يمكن أن يقدمها الجانبان إلى بعضهما، وبصفة عامة تظهر قدرة إسرائيل على التأثير فى تلك العلاقات بشكل واضح.

بدأت تلك العلاقات (الإسرائيلية التركية) فى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، عندما امتنعت دول كثيرة منها الولايات المتحدة، عن تقديم مساعدات عسكرية لتركيا، وامتنع الاتحاد الأوروبى عن الموافقة على انضمام هذه الدولة إلى الاتحاد الأوروبى لأسباب إنسانية واجتماعية وأسباب أخرى.

وكان الجيش التركى فى حاجة لتحسين قدرته الجوية والبرية. وقد توجه سراً إلى إسرائيل، التى استجابت إلى المطلب بحماس شديد وبشكل معلن. طبعاً لم يكن فى الاستطاعة الإعلان عن هذه العلاقات حتى طرأت تغييرات سياسية فى تركيا، عندما صعدت أحزاب أكثر ليبرالية عن نظيرتها الإسلامية (والتى عادت فى تلك الأيام إلى الحكم ويمثلها الرئيس عبد الله جول -

كـاتب المقـال). ولكن فى كل الأحـوال كـان للقـادة العسكريين، وليس السـاسـة، الفضل فى تنميـة هذه العلاقات، حيث إن الجنرالات الأتراك، صناع القرارات السياسية فى تلك الدولة الكبيرة، هم الذين يأخذون بزمام الأمور فى إدارة العلاقات الخارجية التركية.

وخلال الأعوام الماضية، منذ أن انكسر الجمود بين كلتـا الدولتين، تشعـبت العـلاقـات وتوطدت، وبدأت إسرائيل فى تصدير عتاد عسكرى إلى تركيا بمئات الملايين من الدولارات سنوياً، كما تدير مشاريع كثيرة لتحسين وتطوير الأنظمة القتالية التركية. وقد تشعبت العلاقات العسكرية إلى مجالات كثيرة، حيث تقدم إسرائيل: منظومات متطورة لمئات الدبابات، معلومات استخباراتية، تطوير ٥٦ طائرة فانتوم تابعة لسلاح الجو التركي، بيع طائرات بدون طيار، مد الأتراك بأنظمة إلكترونية وأنظمة مضادة لصواريخ أرض-جو طويلة المدى.

وفى المقابل، يسمح الأتراك لإسرائيل بالتدريب المنفرد فى مساحات شاسعة من الدولة. وقد أرسل سلاح الجو الإسرائيلى إلى تركيا عدد من أسرابه القتالية للتدريب فى مناطق تقع شمال غرب البلاد. كما توجهت المروحيات لإجراء تدريبات استغرقت عدة أيام هناك، وكانت تجرى التدريبات مع قوات الجيش التركى فى بعض الأحيان.

كما أجريت مناورات بحرية - مرة أو مرتين - اشتركت فيها سفن وطائرات تركية وإسرائيلية، وكذلك قوات من الأسطول السادس الأمريكي. وقد أجريت تلك التدريبات أمام السواحل الإسرائيلية وكذلك أمام السواحل التركية. ورغم تسميتها "تدريبات إنقاذ"، إلا أنها طوَّرت التنسيق وقدرة الاتصال، فى حالة ضرورة القيام بعمليات مشتركة من هذا النوع.

◆ تأثير الاعتبارات السياسية:

لا يكشف النقـاب عن كل شيء فى العـلاقـات العسكرية بين الدولتين. وقد أظهرت الأنباء التى ترددت خلال عمليات سلاح الجو التركى ضد التجمعات الكردية فى شمال العراق، أن طائرات بدون طيار من طراز "هيرون"، من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية، ساعدت فى تحديد أهداف ونقل صور فى الوقت المناسب للمدافع التركية، ومساعدتها فى تحديد قصف الأهداف.

لم تشعر إسرائيل بالسعادة إزاء نشر تلك الأنباء، ولم يؤكدها المسئولون الإسرائيليون على أية حال، ولكن هذا لا ينفى وجود تنسيق ومساعدة عسكرية بين الجيشين. وقد نشرت وسائل الإعلام أنباء عن السماح لطائرات الاستطلاع الإسرائيلية بالتحليق فى السماء التركية وتصوير أهداف فى الأراضى السورية. وبالطبع لم يتم تأكيد تلك الأنباء، كما التزمت أيضاً إسرائيل الصمت الشديد فى هذا الأمر.

وفى العملية التى شنها سلاح الجو الإسرائيلى ضد منشأة تقع شمال سوريا في نوفمبر ٢٠٠٧، كان الأتراك ضالعين فى ذلك، رغماً عنهم: فحاويات الوقود الاحتياطى التى ألقتها الطائرات الإسرائيلية سقطت على الأراضى التركية.. وقد أثار هذا الأمر ضجة صحفية صغيرة فى إسرائيل.. وعموماً، لم تخرج كل المشاريع التى تم الاتفاق عليها والتنسيق لها إلى حيز التنفيذ بعد.

من ناحية أخرى، هناك اعتبارات سياسية، تؤثر على السياسة التركية المتبعة في أى موضوع، لا تقل عن الاعتبارات الميدانية. فمثلاً سبق أن طلبت إسرائيل المشاركة فى مناقصة لتوفير طائرات حربية للجيش التركى وأنفقت كثيراً من الملايين على تطوير الطائرات المقاتلة، ولكنها لم تحصل على تلك المناقصة. كما اقترحت إسرائيل على الأتراك التعاون في مجال الفضاء، وبعد فترة طويلة من المفاوضات، فضَّل الأتراك اقتراح الفرنسيين، لتشجيعهم على تأييد ترشيح انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وقد فشل هذا المشروع كما هو معروف، ولكن التعاون الميدانى استمر. ووفقاً للأنباء التى تناقلتها الصحف المتخصصة، فإن إسرائيل زوَّدت الجيش التركى بصور من أقمار التجسس "أوفق" و"أيروس" لاستخدامها فى العمليات ضد معاقل الأكراد فى شمال العراق.

وفى المقابل، توجد علاقات تركية خاصة مع الدول العربية. فقد أعلنت تركيا أكثر من مرة أنها تتبع سياسة تحكمها مصالحها القومية فقط.. فقد زوَّد الأتراك مثلاً سلاح الجو المصرى بعدد من الطائرات الحربية، وكذلك قطع غيار لهذه الطائرات. كما أن تركيا تجرى علاقات ودية مع إيران، رغم أنهـا تقع فى مرمى الصواريخ الإيرانية من طراز "شهاب ٣" أو صورايخ أخرى.

وقد حاولت إسرائيل بيع صواريخ "حيتس ٢" إلى تركيا، ولكن الأمريكيين استخدموا حق الفيتو ضد هذا الاقتراح. كما اقترحت إسرائيل تزويد الأتراك بأنظمة رادار تحذيرية من الصواريخ الإيرانية، ولكن كما هو معروف لم يتخذ قراراً نهائياً فى هذا الشأن.

وهناك اقتراح آخر طرحه مسئولون أتراك، بالمساعدة فى التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق بين دمشق والقدس. ومن المقرر أن يلتقى الوزير باراك خلال زيارته مع الرئيس عبد الله جول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية على باباجان، وقد نما إلى علم الإعلام التركى أن آخر اثنين سينقلان رسالة من الرئيس السورى إلى الوزير الإسرائيلي.

يذكر أن باراك يولى أهمية للتوصل إلى اتفاق مع

سوريا، يشمل التنازل عن هضبة الجولان، وغير مستبعد أنه سيبحث هذا الأمر خلال زيارته لأنقرة.

وقد أعلنت وكالة أنباء "رويترز" أمس أن "باراك يعتبر المسار السورى طريقا آمناً أكثر من المسار الفلسطيني. وفى هذا الشأن، فإنه ورئيس الوزراء أولمرت لديهما أفكار مختلفة". ويبدو أن الأتراك غير متحمسين لهذا الأمر، لأنهم لا يريدون أن يصبحوا "عنصراً وسيطاً"، وإنما "طرف مساعد"، على حد قول دبلوماسى تركى بالأمس.

وتمتلك تركيا شبكة علاقات خاصة مع السوريين تنطلق من موقف قوة واضح. فقبل بضع سنوات، نشب جدل بينهما حول إحدى المناطق ودفع السوريون بقوات على الحدود. وقد وجه الأتراك تحذيراً للسوريين، بأنهم إذا لم يسحبوا قواتهم، ويقلعوا عن مزاعمهم، فإنهم سيقومون بمهاجمة سوريا. وقد تراجع الأسد الابن على الفور، ومازال استعراض قوة الأتراك ترفرف فوق علاقات الدولتين حتى الآن.

ورغم أن القضايا السياسية ستتصدر لقاءات وزير الدفاع إيهود باراك فى أنقرة، لكن دون أدنى شك فإن القضايا الأمنية، وتحديداً المشاريع العسكرية المشتركة، ستكون مطروحة أيضاً على جدول أعمال تلك الزيارة.

ليس فى ألمانيا

هاآرتس ١٧/٢/٢٠٠٨
بقلم: شلومو أفنيرى (*)

فى الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى ألمانيا طلب منه رؤساء الطائفة اليهودية إلغاء قرار فتح فرع هناك لمكتب الاتصالات "نتيف". هذا الفرع الذى من المفترض به أن يعالج تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل، ممن هاجروا من الاتحاد السوفيتى إلى ألمانيا. مندوبو يهود ألمانيا محقون، وجدير بالحكومة أن تلغى قرارها، وأن تمنع فتح الفرع فى ألمانيا.

كل فكرة فتح فرع لنتيف فى ألمانيا - وهو الجهاز الذى تشكل فى الخمسينيات، وعمل بشكل سرى فى أوساط يهود الاتحاد السوفيتى - هى فكرة هاذية ومشوهة تماما، وتتجاهل الطرق التى ينبغى لدولة كإسرائيل أن تعمل بها فى العالم الديموقراطى والمفتوح. وفى سجل "نتيف" فصول فاخرة من تشجيع الهجرة من الاتحاد السوفيتى، فنشاطه السرى فى ظروف القمع التى تعرض لها اليهود من النظام السوفيتي، والبنى التحتية التنظيمية والأيديولوجية التى أقامها، ساهمت فى الحجم الكبير والدراماتيكى للهجرة عندما فتحت بوابات الاتحاد السوفيتي. لا جدال فى هذا.

بعد انحلال الاتحاد السوفيتى كان من المعقول ظاهرا إغلاق "نتيف". ولكن بسبب القصور الذاتى البيروقراطي، بالأساس بقى نشاطه على حاله، بل واتسع إلى أطر تعليمية تتنافس بقدر غير قليل مع نشاط الوكالة اليهودية. ومع ذلك، يحتمل أنه بسبب الظروف الخاصة السائدة فى روسيا، البعيدة عن أن تكون اليوم مجتمعا ديموقراطيا ومفتوحا، يوجد مجال لمواصلة نشاط "نتيف" هناك.

إلا أن ألمانيا هى قصة أخرى. لأسباب تاريخية واضحة، فتحت ألمانيا بواباتها بسخاء ليهود من الاتحاد السوفيتي. ومثل إسرائيليين كثيرين، كنت أنا أيضاً أفضل أن أرى هؤلاء اليهود فى إسرائيل.. ولكن لهذا الغرض توجد الوكالة وغيرها من المؤسسات التى تعمل بشكل علنى (يقصد أنه لا حاجة لنتيف فى ألمانيا).

منذ البداية لم يكن هناك سبب لتوسيع نشاط "نتيف" بإضافة فرع لها ألمانيا باستثناء رغبة أفيجدور ليبرمان، عندما عين وزيرا، لكى يكسب لنفسه أرضا إقليمية أخرى. هذا الميل مس بأنظمة الحكم السليمة، خلق ازدواجية، بسط ستاراً من السرية على نشاط مكانه فى ضوء النهار، وبالطبع لم يلقَ الرضا فى ألمانيا.

الحكومة الألمانية، الصديقة الأفضل لإسرائيل فى أوروبا، اتخذت جانب الحذر - لأسباب مفهومة - فى عدم الإعراب عن معارضة علنية. ولكن كل من تحدث مع رجال الحكم أو مع ألمان عاديين، شعر برد الفعل الحرج الذى أثاره القرار حتى فى أوساط الأصدقاء.

والآن لم يعد ليبرمان وزيرا فى الحكومة، فى منصب بحد ذاته كان ذا وصف غريب للغاية (يقصد وزير ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية). أما اليوم فلا يوجد حتى سبب ائتلافى لتحقيق قرار ما كان له منذ البداية أن يتخذ. يوجد بالتأكيد مجال لتشجيع هجرة اليهود من ألمانيا، ولكن مثلما فى كل دولة ديموقراطية أخرى، فان هذا الجهد يجب أن يتم فى وضح النهار وليس فى إطار يُذكِّر الأصدقاء الألمان بوضعية من عهد الحرب الباردة.

(*) كاتب المقال مدير عام وزارة الخارجية سابقا.

◆ ترجمات عبرية ◆

٥

المجتمع الإسرائيلي

يجب التعامل مع الشواذ جنسيا مثل أنفلونزا الطيور

معاريف ٢٠٠٨/١/٢٩
بقلم: شاني مزراحي

وصل مهرجان الشواذ جنسياً إلى الكنيست وأثار عاصفة، حيث ناقشت صباح اليوم اللجنة الدستورية مشروع قانون لتعديل قانون القدس ينص على وقف تنظيم مهرجان الشذوذ الجنسي في العاصمة. وخلال النقاش توترت الأجواء بسبب التصريحات اللاذعة من جانب بعض أعضاء الكنيست المتدينين. واقترح عضو الكنيست نسيم زئيف (شاس) التعامل مع الشواذ جنسياً "كما تعاملت اللجنة الدستورية مع مرضى أنفلونزا الطيور"، بينما خاطب عضو الكنيست إلياهو جباي (الاتحاد القومي - المفدال) الشواذ جنسيا قائلاً: "غادروا القدس، نظموا مهرجانكم في سدوم". وتعليقاً على ذلك، قال رئيس جمعية الشواذ من الرجال والنساء في إسرائيل، مايك هامل: "إن تصريحات أعضاء الكنيست محرجة ومخيفة".

وقد ذكر زئيف أمام اللجنة أنه على استعداد لإرسال الشواذ جنسياً إلى طبيب معالج، وأضاف أن مضاجعة الرجل تشبهها التوراة بمضاجعة البهيمة. وكما هو متوقع، فقد أثارت تصريحاته عاصفة بين الحضور، لكن زئيف استطرد قائلاً إنه يعرف أشخاصاً تماثلوا للشفاء من المرض، وكوّنوا أسراً سوية في إسرائيل.

وقد تطرق جباي إلى الطابع الديني "الشائك" للقدس، وزعم أن تعديل القانون يهدف لدعم الديموقراطية.

ولم يلتزم الضيوف الصمت، وبدأوا في إبداء ملاحظاتهم، وهو ما دفع رئيس اللجنة، عضو الكنيست مناحم بن ساسون (كاديما) لمطالبتهم بالحفاظ على النظام.

◆ "يمكن أيضاً قتلهم":

كما لم يصمت أعضاء الكنيست إزاء تلك التصريحات.. فقد علقت عضو الكنيست زهافا جلئون على كلام زئيف بسخرية قائلة إنه "بدلاً من علاج الشواذ جنسياً، يمكن قتلهم..!!". وأضافت عضو الكنيست جلئون أنهم "سيحظرون غداً على النساء عاريات الرأس التجول في القدس. لماذا نعتبر مشاعر الجمهور الحريدي، الإسلامي والمسيحي، أهم من مشاعر جمهور الشواذ..؟!".

وقال عضو الكنيست دوف حنين "حداش" (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) إن "الديموقراطية تقاس بناءً على مدى حمايتها للأقليات". وعلى حد قوله، فإن تقييد المهرجانات له تداعيات بعيدة المدى، لاسيما في العاصمة.

كما قال البروفيسور موردخاي كرمنيتسر، أحد المشاركين في الجلسة، إن هذا تشريع ضار: "استغلال حالة خاصة مثل مهرجان الشواذ وسن قانون هو أمر سيئ". كما شبَّه كرمنيتسر مشروع القانون بالوضع السائد في الدول غير الديموقراطية. وقال: "إذا أعلنا أن القدس تشبه طهران، فإن هذا القانون يكون سليماً، وإن لم نعلن ذلك، فهذا يعد تقييداً للديموقراطية".

◆ "عاصمة الشعب اليهودي تتحول لعاصمة الظلام العالمي":

اتبع عضو الكنيست يتسحاق ليفى (الاتحاد القومى – المفدال) منهجاً أكثر تسامحاً مقارنة بباقى أعضاء الكنيست المشاركين فى الجلسة، ودعا الطرفين للحوار بشأن هذا التشريع. وقال ليفي: "أعتقد أنه ينبغى الحوار والتوصل لحل يقبله الجميع بلا عنف".

وفى ختام الجلسة ذكر بن ساسون أن الحوار هو الحل الأمثل، وأن مشروع القانون شائك من حيث الجوهر والمضمون.

وقد أعرب هامل عن غضبه إزاء تصريحات زئيف، وقال: "تصريحات عضو الكنيست زئيف بأن الشواذ فى حاجة لعلاج تثبت إلى أى مدى تحول الكنيست – فخر الديموقراطية الإسرائيلية – إلى مكان محزن".. وفى ورقة تسجيل موقف قدمتها جمعية الشواذ جنسياً لأعضاء الكنيست فى محاولة لمنع تمرير هذا القانون، جاء أن "عاصمة الشعب اليهودى تتحول لعاصمة الظلام العالمي.. رمز سيادة إسرائيل، مقر مؤسسات الحكم والقضاء، تتحول لمدينة محزنة.. إنها لا يمكن أن تكون عاصمة كل مواطنى إسرائيل".

يموتون من البرد

بقلم: ألكسندر (سندي) كادار (❖)
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٥

منذ نحو عشرين عاماً، وعندما كنت أقيم فى الولايات المتحدة الأمريكية لفت انتباهى لأول مرة ظاهرة اجتماعية تعرف بمن لا مأوى لهم. وإلى جانب توجيه النقد الحاد للدولة والمجتمع اللذين يسمحان بوجود هذه الظاهرة ساورنى أيضا الإحساس بالفخر بأن مثل هذه الظاهرة المزعجة لا يمكن أن تحدث فى إسرائيل، وقد اكتشفت أنى كنت ساذجا.

فقد كشفت موجة البرد الأخيرة بصورة مأساوية العلاقة الخفية بين الأشخاص الذين انطفأت شمعة حياتهم نتيجة لها وهم: المهاجرون الجدد والمسنون والأطفال والبدو ومن لا يعيشون فى مساكن مناسبة. كلهم دفعوا من حياتهم ثمنا لانحدار سياسة الإسكان فى إسرائيل إلى أعماق جديدة، وهى السياسة التى تتنصل من المسئولية الاجتماعية ولا تعترف بالإسكان كحق من الحقوق الأساسية.

منذ منتصف التسعينيات لم يتم بناء إسكان شعبي. حتى فى الولايات المتحدة الرأسمالية يدركون أنهم مضطرون لتوفير إسكان شعبى لفئات معينة، وأن سوق الإسكان لا يلبى احتياجات الجميع. ولكن الوضع لدينا وصل إلى أدنى مستوياته. فكما أوضح وزير البناء والإسكان السابق ميئير شطريت منذ عام ونصف العام قائلاً: "كنت أعرف من أكثر من منظور ما هى وزارة الإسكان، ولكن عندما دخلت الوزارة اكتشفت ما أثار ذهولى، وهو أنها انهارت تماما مقارنة بوضعها ومكانتها فى السنوات السابقة. أنا أعرف الوزارة التى كانت بمثابة إمبراطورية، قامت بتشييد آلاف الشقق سنويا من خلال الاعتماد على ميزانية متواضعة، آوت بداخلها أسر لا مأوى لها مقابل أجر زهيد".

ويشير استقبال حقيقة وفاة أكثر من عشرة أشخاص بسبب سوء الأحوال الجوية من جانب مجتمعنا بنوع من اللا مبالاة إلى أن سياسة عدم الحيلة الجديدة أصبحت سائدة فى مجتمعنا، وأن الوضع بات طبيعيا.

يعكس هؤلاء الأموات بُعداً عنيفاً فى السياسة الجديدة المتعلقة بالإسكان، ولكنهم فقط حالة متطرفة تظهر فجأة وتكشف عن ظاهرة أكبر، تحولت إلى شيء معتاد.

يعانى مئات الآلاف من الإسرائيليين من أزمة إسكان بشكل أو بآخر. صحيح أن معاناتهم اليومية لا تصل إلى حد الموت من شدة البرد، ولذلك لا تتناولها الصحف ووسائل الإعلام بشكل بارز، ولكن الكثيرين منهم يعتمدون على مساهمات المحسنين ويراهنون على ظروف الأحوال الجوية.

صحيح أن هؤلاء الأشخاص لا يدخلون ضمن التصنيف النمطى لساكنى الشوارع، ولكنهما لا يجدون مسكناً لائقاً: فهناك منهم من ليس لديهم القدرة على دفع الإيجار، ويحصلون على مساعدة متواضعة من أجل تأجير شقة، وهناك من ليس لديهم أموال لإشعال مدفئة من أى نوع فى الشتاء. وهناك من يتكدسون وكأنهم عدة أسر فى شقة صغيرة، فى ظروف صعبة. بعضهم من أهالى القرى غير المعترف بها، الذى لا يحظون بالبنية التحتية من الكهرباء، والصرف الصحى والمياه، وهناك أيضاً من اضطروا إلى الاكتفاء بحلول سكنية عشوائية مثل المخازن والملاجئ.

معظمهم ينتمون إلى فئات فقيرة: مسنون، مهاجرون، فقراء، بدو، لاجئون، أطفال. كما تتنوع الأسباب التى دفعتهم لهذا الوضع. وينتمى بعضهم إلى المجموعة المتزايدة من ضحايا سياسة القروض العقارية، وبعضهم ينتمون لأسر فقيرة ليس لها حق فى الإسكان الشعبي، أو كهؤلاء الذين ينتظرون فى الطابور الطويل (نحو ٥٠ ألف

أسرة) من أجل شقة فى الإسكان الشعبى الذى يتناقص.

وفيما يتعلق بسياسة الإسكان فإن هناك الكثير الذى يمكن لإسرائيل أن تتعلمه من الدول الأوروبية وغيرها، التى تجرؤ بل وتنجح فى الاستثمار فى الحق الأساسى فى الإسكان الشعبى من أجل حماية حقوق الإنسان وآدمية الطبقات الضعيفة، وإعطاء الفرصة لتحسين الظروف الاجتماعية لمن لا يستطيعون.

(◆) كاتب المقال أستاذ جامعى فى كلية الحقوق بجامعة حيفا، وناشط فى جمعية عدالة التوزيع.

هل تشجع سنة الشيميطاه (*) عمليات التهريب..؟

هاتسوفيه ٢٠٠٨/٢/١٠

بقلم: نيتسان كيدار

يشهد مؤخراً مراقبو الحظر على النباتات المستوردة، التابعين لهيئات حماية الزراعة والرقابة بوزارة الزراعة، ارتفاعاً مقلقاً فى محاولات تهريب الفاكهة والخضروات إلى إسرائيل من الخارج عن طريق المسافرين عبر مطار بن جوريون.. ففى الأسبوع الماضى تم ضبط نحو ١٥٠ كجم فاكهة وخضروات من مختلف الأنواع والمصادر خلال يومين فقط، كانوا بحوزة عدد من الركاب العائدين من الخارج، حيث ضُبِّطت كميات من البطيخ والشمام والبرتقال والأناناس والتفاح والكمثرى والتوت وفواكه صحراوية، وعدة أنواع أخرى من الفاكهة والخضروات، وكلها متوافرة بشكل دائم فى إسرائيل. بعض الفاكهة المضبوطة مزروعة فى مناطق استوائية، والبعض الآخر فى مناطق باردة.

وقد رجح مصدر مسئول بوزارة الزراعة هذا الأسبوع أن المشاكل التى سببتها سنة التبوير، تدفع البعض إلى محاولة تنفيذ القانون بأنفسهم (المقصود تنفيذ أحكام الشريعة اليهودية الخاصة بسنة التبوير)، وإحضار فاكهة وخضروات من الخارج. ومن هذا المنطلق، ترددت أنباء بأن كثيراً من معتمرى الكيباه (الطاقيات الدينية) قد خضعوا مؤخراً لتفتيش مشدد فى المطار، ويبدو أن السبب فى ذلك هو المخاوف من أن تؤدى سنة التبوير إلى زيادة الاستيراد غير القانونى من الخارج.

فيما قال ميئير مزراحي، مدير هيئة مراقبة الحظر على النباتات المستوردة التابعة لأجهزة حماية الزراعة والرقابة بوزارة الزراعة: "إن استيراد فاكهة وخضروات بهذه الطريقة قد يتسبب فى تسلل آفات إلى إسرائيل فى غاية الخطورة على النباتات، مثل الحشرات الضارة غير الموجودة فى إسرائيل، من بينها ذبابة الفاكهة وأنواع من الفراشات الخطيرة جداً. تلك الآفات قد تلحق ضرراً بالمحاصيل الزراعية والنباتات البرية، وبالتالى ستتسبب فى خسائر مالية فادحة. علاوة على ذلك، تتسبب الكثير من الآفات أيضاً فى ضرر بيئى مما يؤثر على نوعية الحياة".

جديرٌ بالذكر أن كل الفاكهة المستوردة بشكل غير قانوني، والتى ضُبِّطت بواسطة رجال وزارة الزراعة فى مطار بن جوريون، قد صودرت وأعدمت.

(◆) سنة الشيميطاه أو سنة التبوير: هى سنة تأتى كل سبعة أعوام حسب التقويم العبري. يجب خلال هذه السنة حسب الشريعة اليهودية عدم زراعة أى أرض يمتلكها يهودى داخل أرض إسرائيل. لذا يقوم البعض بتأجير أرضهم لغير اليهود ليمتنوا بها لمدة عام حتى تنتهى سنة الشيميطاه.

أسرى في بيوتهم

بقلم: يوفال ألباشان
معاريف ٢٠٠٨/٢/١٧

أكثر من أي شيء آخر تتوق "ل" إلى ابتسامة ابنتها ابنة الثامنة. عندما تروى عن الابتسام الذى ميَّز الطفلة فى الماضي، فإنها هى نفسها تبتسم. وبعد ذلك يبدو أنها تتذكر أن الطفلة لم تعد تبتسم منذ زمن بعيد، وإذا بها بابتسامتها نفسها تختفي، فتشرع "ل" فى البكاء.

لقد وصلت إلى سديروت طواعية، هكذا تروي. المكان أعجبها. ولكنها الآن مستعدة أن تتخلى عن كل شيء كى تغادر. ابنتها تتعلم فى الصف مع أوشر تويتو، الذى قطعت ساقه بعد أن أصيب قبل أسبوع بصاروخ قسام.

ابنها البكر غادر إلى عسقلان، وليس مستعدا لأن يأتى حتى إلى وجبات عشاء فى البيت. زوجها يعمل فى حولون، وهى تتوق لأن تنضم إلى أحدهما. فى واقع الأمر تتوق إلى أى مكان لا يعيش الناس فيه بين سقوط لصاروخ وسقوط لآخر. إلى أى مكان لا تضطر فيه لأن ترى المرة تلو الأخرى "لوناً أحمر". وهذا لا يعنى أنها لا تحب بيتها، بالعكس فقد رتبته على نحو جميل، واعتنت بالحديقة جداً، ولكن ماذا يساوى كل هذا عندما يكون مغلفا بخوف لا قدرة للسيطرة عليه..؟ ماذا يساوى كل هذا عندما تقف أمام ابنتها الصغيرة لتراها تبكى طوال الوقت..؟.

"ل" هى واحدة من مئات العائلات، التى حسب التقدير، تسعى إلى مغادرة سديروت ولكنها لا تستطيع عمل ذلك، بسبب أزمتها الاقتصادية.. فهى تدفع قرض إسكان بمبلغ ٢٥٠٠ شيكل كل شهر، وحتى هذا بصعوبة تنجح فى الإيفاء به بعد أن أغلقت الشركة التى كانت تعمل فيها، بعد بضعة أسابيع من وصول صواريخ القسام إلى مكاتبها.

وهكذا بقيت مع شقة جميلة، قرض إسكان لا يتوقف، دون عمل، ودون فرصة حتى لبيع الشقة أو تأجيرها.

كان هناك من اقترح شراء الشقة قبل نحو شهرين كما تروي، بأقل من خُمس الثمن الذى دفعته فيها.. "قولى شكرا" قال لها بغرور المشترى حين رفضت، "إذ إنه حتى هذا الثمن لن تحصل عليه". وهى لا تدرى إذا كان محقا، ولكن هذا ما كان ليسدد الدين المتبقى عليها فى قرض الإسكان، ولكن ماذا عن كل السنوات التى دفعت فيها للقرض..؟.

"ل" لا تطلب الكثير. تريد أن تكون مثل بعض من سكان سديروت الأكثر ثراءً: إن تغلق البيت أو تنتقل للسكن المأجور فى مكان عادي، ولكن فى النهاية لا يمكنها أن تدفع الإيجار هناك، وأن تدفع القرض هنا.. وهكذا أصبحت أسيرة فى بيتها.

وزارة الإسكان، المالكة لذلك القرض، من جانبها، لا ترغب فى مساعدة "ل" وجيرانها بأن تجمد القرض مثلاً، وذلك لهدف أسمى من وجهة نظرها ألا وهو عدم إخلاء المدينة، لأنه أمر مناهض للصهيونية.. ورغم كل شروحات "ل" ورفاقها، ممن فروا حين استطاعوا، وفقط من ليس لديه خيار وبقى، لم تجد فى النهاية.

لو أنهم فقط كانوا يحصنون المدينة كما ينبغي، أو يخففون من فقر الذين يعيشون فيها، لقلنا سلاحا. ولكن عندما لا يكون هناك تحصين، لا عمل ولا أمل فى التغيير، فهذا ببساطة استغلال لضعف أولئك الأشخاص الذين اختيروا ليكونوا زينة كاذبة لحياة صعبة فى المدينة. كما أن هذا استخدام ساخر للصهيونية التى لم يسبق لها أن ضحت بالناس عديمى الحيلة فى صالح عروض عابثة كهذه، ودوما أخلتهم.

ولكن "ل" لا تفكر في كل هذا.. إنها تفكر فقط فى ابتسامة ابنتها.. تلك الابتسامة التى تتوق لأن تراها بشدة.

سياسة هجرة سائبة

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/٢/١٩

بينما تبلور وزارة المالية خطة تقلص عدد العمال الأجانب فى إسرائيل، يتدفق إلى البلاد آلاف مهاجرى العمل من إفريقيا عبر الحدود المصرية المفتوحة على مصراعيها.

عدم المنطق هنا يخلق إحساساً بعدم وجود حكومة تخطط، تفكر، تدير وتفرض. هذا صحيح فى مجالات عديدة، كالسيطرة التى لا تخضع للمراقبة من جانب أفراد وأصحاب سوابق، على أراضى الدولة، وتبرز الآن بكامل خطورتها مع تدفق آلاف العمال الأجانب، وكذلك اللاجئين على الحدائق العامة والملاجئ فى تل أبيب.

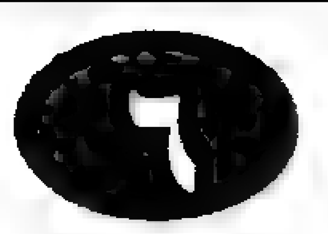
والحقيقة أنه من غير الإنسانى مثلاً ذلك القرار المتبلور فى بنك إسرائيل ووزارة المالية بالتقليص الحاد لعدد أذون العمل التى تمنح لعاملى المساعدات للعجائز، لأن التفكير بأن إسرائيليين سيقومون بعمل عمال فلبينيين هو تفكير عابث، والنتيجة أن كثيراً من العجائز، الذين يتمتعون برعاية دائمة، سيصبحون مهجورين ومتروكين ومتعلقين برحمة عائلاتهم، التى لا يمكنها أن توفر لهم رعاية دائمة.

٥٠ ألف من الفلبينيين الذين يعملون فى ذلك لا يسلبون عملا من إسرائيليين، إذ إن الإسرائيليين ليسوا مستعدين من الأساس لأن يقوموا بمثل هذا العمل. وبدلاً من تحديد نمط يقضى بأن يحظى كل عجوز، ابن ٨٠ فما فوق، بالمساعدة الاجتماعية الدائمة إذا رغب فى ذلك، دون اختبارات مهينة، تقرر الحكومة أن تتشدد بالذات، وأن تقلص عدد العاملين الفلبينيين إلى خُمس عددهم اليوم. هذه هى اللحظة التى ينبغى لحزب المتقاعدين أن يثبت فيها أنه يوجد معنى لوجوده.

إن مهاجرى العمل واللاجئين الذين يصلون بالآلاف من إفريقيا سيُستوعبون على ما يبدو فى الزراعة، فى البناء وفى الخدمات، فى ظروف بائسة، لأنهم سيضطرون للعمل بأجر نزيه وسيسكنون فى ظروف غير إنسانية، ولن يشتكوا خوفا من طردهم. ومن المحتمل أن تكون هناك تجارة فى العمالة الرخيصة فى الحدود المفتوحة على مصراعيها مع مصر، بعيدا عن سلطات التخطيط وفرض القانون.. يجب على الحكومة أن تتشدد فى الدخول، وأن تسهل عملية استيعاب من تقرر إدخاله لأنه لاجئ.

ليس واضحا لماذا يقيمون سلطة هجرة عندما تكون السياسة العامة للدولة عديمة المنطق ومنقطعة عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي. فكل طلب لاستيراد عمال أجانب سيستوجب من الآن فصاعدا المرور بإجراءات بيروقراطية كثيرة، منها، الحصول على فتوى اقتصادية من وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل وإذن من المحفل: المحفل المشترك للمالية، لديوان رئيس الوزراء، وبنك إسرائيل، ووزارة الرفاه ومؤسسة التأمين الوطني. وإلى أن تنتقل الاستبيانات من طاولة إلى طاولة سيعانى العجائز من تقليص وحشى فى عدد العمال الفلبينيين الذين لا بديل لهم، فيما سيتدفق عبر الحدود الجنوبية آلاف الأفارقة.

◆ ترجمات عبرية ◆



حوارات

حوار مع الكاتب الإسرائيلى "أ.ب يهوشع" (*)

أجرى الحوار: جيدى فايتس
ودرور مشعاني
هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٥

"الحساسية الشديدة التى نبديها إزاء الجندى المخطوف أكبر بكثير، بل وملموسة أكثر من شفراتهم السلوكية" يصف الكاتب أ.ب يهوشع الفرق الواضح الذى يلاحظه بين اليهود والعرب.

◆ هم يخطفون حتى يعيدوا معتقليهم عندنا..؟

- لا. اسمحى لى هم لا يخطفون من أجل ذلك.

◆ إذن أنت تقول إننا أكثر حساسية إزاء حياة الإنسان..؟

- لدينا شفراتنا الأخلاقية خيراً أو شراً، ولديهم شفراتهم الأخلاقية خيراً أو شراً أيضاً. أنا الآن لن أقحم نفسى فى شفراتهم فبإمكانهم أن يرسلوا الناس لتفجير أنفسهم.

◆ ونحن لا.

- لا. أنا لا اعتقد أن أحداً كان يقول لأبنائه مثل هذه الأمور خلال الكارثة النازية. وأنا لا أتحدث هنا عن الذهاب لقتل الأطفال الألمان، ولا حتى التوجه لتفجير الجيش الألمانى الذى أراد أن يبيدنا. نحن لا نريد إبادتهم بينما يقومون هم بتوزيع الحلوى فى غزة. هم يفعلون ذلك بعد تفجيرهم للأطفال والعجائز. وانتحارهم ليس نابعاً من هنا فقط، فهو ظاهر فى العراق، وفى أماكن عدة أخرى .. إنهم يقتلون إخوانهم وأبناء شعبهم.

يهوشع لم يرغب فى التحدث عن السياسة، وقد ناشدنا بأن نكرس الحوار للأدب، ولكن بعد ٢٠ دقيقة من بدء الحوار تأهب فجأة وقال من تلقاء نفسه إن "الأمر الأكثر إثارة للقلق الآن هو أن العرب لا يريدون دولتين فى الواقع".

◆ من أين أتيت بهذا الاستنتاج..؟

- هناك عدة مؤشرات لذلك: أولا انه كان على حماس وبعد أن قطعنا ارتباطنا بغزة أن تقول هانحن نبنى غزة التى كانت خلال أربعة عقود من الاحتلال مهملة، إلا أنها تقوم بالتباهى بأننا قد انسحبنا من هناك فارين بدون اتفاق، وتبنى وكرا للمارقين، وتطلق النار علينا من هناك.

إنهم فى الواقع يقولون: لماذا غادرتم..؟ لا تتركونا.. أى أنهم يريدوننا أن نبقى. أنا اسمع هذه المضامين. هم يقولون: سنحصل على دولة صغيرة فى هذه الأثناء ولكن لدينا صبراً ووقتاً وقدرة هائلة على التحمل. هذه هى القضية. الناس لا يدركون أن ما تمخضت عنه الحرب ضد حزب الله وفى غزة (الآن) هو قدرتهم على التحمل الذى يفوق قدرتنا بكثير. هم أكثر اتصالاً بالوطن منا. إذن سيبقون هنا ورويداً رويداً سيتقدمون خطوة خطوة، وفى آخر المطاف ستكون هذه دولة ثنائية القومية.

◆ إذن..؟

- هذه مسألة يجب منعها. جاء اليهود إلى هنا من اليمن وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.. جمعنا ما

تبقى من شتاتنا بعد الكارثة النازية. جئنا إلى هنا لنعيش مع أنفسنا حتى نرى أن كنا قادرين على العيش مع أنفسنا أم لا. نحن لسنا بحاجة للدخول مع العرب في حالة تداخل عضوي، مثلما لا يتوجب علينا أن نتلاحم مع الأمريكيين عضوياً.

◆ ولكن لماذا تعتبر الدولة ثنائية القومية أمرا سيئا في الواقع..؟

– لأننا أمام شعبين مختلفين تماما في الدين والثقافة واللغة. لدينا كيانان تفصل بينهما فجوة اقتصادية هائلة. كلاهما مرتبطان بالخارج: الفلسطينيون مرتبطون بالعالم العربي ونحن بالعالم اليهودي.. والدولة الثنائية هي صيغة للقضاء على الدولة الإسرائيلية.

◆ ولكنك علماني..؟

– لا. ولكن ما أهمية ذلك، فيوم الغفران مهم بالنسبة لي، ولدي أمور كثيرة مشتركة هنا مع المتدينين.

◆ أكثر مما يوجد لك مع الفلسطينيين.

– بالتأكيد.

◆ هل توجد لديك أمور مشتركة مع أجودات يسرائيل أكثر مما يوجد مع محمود درويش..؟

– بالتأكيد. ما الذي تقولينه..؟! محمود درويش يعيش وفقاً لشفرات إسلامية أخرى. أنا لست ضدهم وأنا احترمهم.

◆ أنتما مفكران علمانيان حسب اعتقادنا..؟

– ولكن هناك مثقفين علمانيين في اليونان والصين أيضاً. ليست هذه هي المشكلة. المشكلة تكمن في نسيج الحياة وأسس الهوية.

◆ النشيد الوطني أيضاً مثير لقلقك..؟

– بالتأكيد.

◆◆ لم تفقد الأمل بعد:

يهوشع كاتب غزير العطاء في المجال الأدبي. بين المؤلفات التي أعطيت لنا ظهرت كلمات محذوفة تشير بشيء ما للشخص الذي دعى في عام ١٩٧٦ للتفاوض مع (م.ت.ف). وفي إحدى الفقرات المحذوفة قرر يهوشع إزالة كلمة "وحشي" التي أطلقها على الاحتلال.

يهوشع يفسر هذا الحذف على النحو التالي: "هناك حسب رأيي نسبة وتناسب للاحتلال. فلا يصح أن أشرع في تحويل الاحتلال إلى نازية. انظروا هناك مقياس واحد في كل الأحوال خلال أربع سنوات من الانتفاضة الثانية، فقد وقف جيش من أكثر الجيوش مهارة في العالم في مواجهة أكثر الميليشيات وقتل ٤٠٠٠ فلسطيني وألف إسرائيلي، فهل يمكنك أن تقول أن هذه نازية..؟ النازيون كانوا ليقتلوا ٤٠٠٠ شخص خلال ساعة واحدة. يجب وضع الأمور في نصابها التاريخي ووصفنا بالنازيين هو وصف ملوث ومقيت لا مثيل له".

◆ وماذا بالنسبة للذنب الذي تتحمله..؟

– قبل مدة خلال زيارة بوش للبلاد كتبت مقال في صحيفة "لاستامبا" الإيطالية عرضت خلاله على الرئيس الأمريكي أن يستدعي السفير الأمريكي في إسرائيل "للتشاور" حتى يضغط على حكومة أولمرت لتقوم بإخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، خاصة أنهم يعدون بذلك منذ ثلاث سنوات. آريك شارون نفسه قال ذلك.. ولكن أولمرت يقول إن هذا أمر مخجل لنا. هذه البؤر غير قانونية وفقاً للقانون الإسرائيلي وليس وفقاً للأمريكي.. "أنا إذاً أقول: إن كنت صديقاً لنا فعليك أن تضغط ضغطة بسيطة، وهذا هو الحد الأدنى المطلوب: إعادة السفير للتشاور، هذا هو كل شيء. أولمرت لا يفعل ذلك. والحكومة لا تقدم عليه بسبب الخوف".

◆ خوف من ماذا..؟

– من المستعمرين. نحن ندخل لوضع يمارس فيه اليمين تهديداته بعد فك الارتباط عن غزة، وهو يستطيع أن يقول وفقاً لمنطقه: أقدمتم على فك الارتباط وأزلتم مستعمرات ونحن فقدنا جزءاً في آخر المطاف ولكن هل تعتقدون أن بإمكانكم أن تواصلوا هذا النهج..؟ انظروا ماذا حدث، ها هم يواصلون إطلاق صواريخ القسام، وما الذي حدث خلال سنوات الانتفاضة الأربعة في غزة: ٤٠ شخصاً كانوا يموتون في السنة. عائلات وجنود كانوا يقتلون هناك خلال وجود المستعمرات والجيش. هل تذكرون الجنود الذين اضطروا للبحث عن أشلاء رفاقهم الذين قتلوا في الدبابات..؟

"إذن يتوجب معالجة قضية الصواريخ بصورة راديكالية وأنا أؤيد تخفيض كمية الكهرباء والوقود، ولكن في المقابل أؤيد التوصل مع الفزاويين إلى وقف متبادل لإطلاق النار. عما قريب سنصدر أنا وبعض الكتاب نداء يدعو للحفاظ على وقف إطلاق النار قبل شن عملية كبرى وإراقة الدماء بين الجانبين مرة أخرى. ولكن لا يمكن القول إن وضعنا لم يعد يطاق، وأنه كان على ما يرام عندما كنا هناك. ولكنهم يقولون (يقصد المستعمرين) الآن تريدون إزالة المستعمرات في يهودا والسامرة في المكان الأكثر أهمية من الناحية الأيديولوجية..؟ نحن لن نسمح لكم بذلك، ولذلك تخاف الحكومة وتخشى".

يهوشع على قناعة بأن ترحيل المستعمرين من المناطق (الفلسطينية) غير ممكن ولا حتى خلال التسوية الدائمة.

"يجب العمل على أن تكون هناك أقلية يهودية داخل الدولة الفلسطينية لأننا لن نبدأ الآن فى اقتلاع مستعمرة عوفر وبيت إيل. سنقترح عليهم وعلى الفلسطينيين: أنتم تريدون دولة..؟ سنعطيكم القدر الأقصى من الأرض شريطة أن تقبلوا بوجود أقلية يهودية داخلكم، ومثلما توجد لدينا أقلية بنسبة ٢٠٪ ستكون لديكم أقلية من ٢٪ وربما أقل من ذلك. أنا أعتقد أن هذا بسيط، ولكن الحقيقة أن فك الارتباط الآن أمر إشكالى جدا. أنتم شاهدتم ماذا يعنى إخراج ٨٠٠٠ شخص من غزة، وما هى الجهود التى تطلبها، وهذا كان تحت ظل شارون وصلاحياته: فماذا سيحدث عند إخلاء ٢٠٠ ألف يهودى من يهودا والسامرة..؟ يجب طرح شتى الصفقات الأخرى. والتوصل إلى صيغة يبقى فيها يهود داخل الدولة الفلسطينية سيحل فوراً كل معضلة الترحيل التى يمكنها أن تتحول الى جهنم الحمراء".

◆ وهل أولمرت مستعد لذلك وقادر عليه..؟

- أجل حسب ما أعتقد.

يهوشع اتصل بصديقه القريب دافيد جروسمان بعد أن نعت أولمرت بـ"القيادة الخاوية" فى خطابه فى ذكرى مقتل رابين، وعبر له عن تذمره وذكره بأن جولدا وديان وشارون لم يكونوا قيادة خاوية، ومع ذلك ألحقوا بدولة إسرائيل أفدح الأضرار بدرجة تفوق أولمرت. يهوشع شعر بالارتياح عندما قرر باراك عدم الخروج من الحكومة مذكراً أن عَمير بيرتس كان وزير الدفاع فى الحكومة نفسها عندما ارتكبت الأخطاء.

◆ أنت كنت قد أيدت بيرتس قبل الانتخابات..؟

- هذه كانت خيبة أمل فظيعة ليس لأنه كان وزيراً للدفاع وإنما لأنه تخلى عن القضية الاجتماعية.

◆ عندما تدعو أنت وجروسمان وعوز للتوصل لوقف إطلاق النار كما فعلتم عشية انتهاء حرب لبنان، فهل تعتقد أن ذلك يؤثر بشيء ما فعلا..؟

- أنا لست متأكدا من ذلك.

فى بداية الحرب كان يهوشع قد انغرس عميقاً داخل الإجماع الوطنى، وأيد الهجوم على لبنان: "لقد أيدت الهجوم بالتأكيد. فما الذى يتوجب علىَّ فعله إزاء تنظيم يسيطر على دولة، ويكرس ترسانة صاروخية يمطر بها إسرائيل، ويخطف جنودها ويقتلهم.

◆ التحمل.. ربما يكون جزءاً من الثمن الذى يجب دفعه فى هذه المنطقة..؟

- لا. لا يتوجب التحمل بأى شكل.

◆ ولكن ما الذى خرجنا به من هذه الحرب فى نهاية المطاف..؟

- أمورا جيدة فى آخر الأمر أهمها قوة دولية على الحدود. أما نقاط الضعف التى تكشفت فهذا من حسن حظنا، ولكن الرد بحد ذاته كان رسالة جيدة وواضحة وحاسمة.

(◆) أفراهام بولى يهوشع: أديب وكاتب إسرائيلى مشهور ولد فى القدس سنة ١٩٣٦، يُعرف اختصاراً باسم "أ. ب يهوشع"، درس الأدب والفلسفة فى الجامعة العبرية بالقدس، وهو الآن أحد كبار أساتذة الأدب فى جامعة حيفا.. من أهم أعماله: موت العجوز سنة ١٩٥٧، ثلاثة أيام وطفل سنة ١٩٦٥ .

ترجمات عبرية



استطلاعات

مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٨ (*)

هاآرتس ١٢/٢/٢٠٠٨
أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان

لم يؤد صدور تقرير فينوجراد النهائى إلى تراجع تأييد غالبية الجمهور الإسرائيلى اليهودى للرأى القائل بأن حرب لبنان الثانية كانت عادلة. وفى الحقيقة، فإن هذه الأغلبية زادت مقارنة بالأغلبية التى بررت الحرب بعد صدور التقرير المرحلى.

فى المقابل، فقد طرأ تغير كبير على تقدير مدى تشدد تعامل اللجنة مع القيادة العسكرية والسياسية: ففى حين كان الرأى السائد بعد صدور التقرير المرحلى أن اللجنة كانت متشددة مع القيادتين على حد سواء، مع الميل للتشدد أكثر مع القيادة السياسية، نجد أن الموقف اختلف وبات الرأى السائد أن القيادة العسكرية تعرضت لموقف أكثر تشدداً من القيادة السياسية.

كما يتضح من نتائج الاستطلاع أن نسبة من يختلفون حول إلقاء المسئولية على الجيش تفوق نسبة من يؤيدون ذلك. ولوحظ انخفاض كبير فى ثقة الجمهور بأن التقرير يكشف عن كل الحقائق المهمة بشأن الحرب وبأنه سيؤدى لتغيرات جوهرية فى عملية اتخاذ القرارات فى إسرائيل. وهكذا، فإنه على النقيض من نتائج الاستطلاع الذى أجرى بعد صدور التقرير المرحلى، تعتقد أقلية الآن فقط أنه تم الكشف عن كل الحقائق المهمة، وأنه سيتم إصلاح العيوب. ومع ذلك، تعتقد أغلبية واضحة أن قرار تشكيل لجنة فينوجراد هو قرار صائب.

وفيما يتعلق بتوصيات التقرير وتداعياته على مكانة رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، توضح نتائج الاستطلاع أن هناك أغلبية ضئيلة تعتقد أن أولمرت غير قادر على مواصلة أداء مهام منصبه. بالتوازى مع ذلك، تعتقد أغلبية أن الحكومة الحالية لا ينبغى أن تواصل فترة ولايتها، والرأى السائد هو ضرورة إجراء انتخابات مبكرة. وهناك أقلية ضئيلة تؤيد الرأى القائل بأنه يجب على الحكومة الحالية مواصلة فترة ولايتها ولكن بقيادة زعيم آخر. ولكن رغم المعارضة السائدة لاستمرار ولاية الحكومة بقيادة أولمرت، هناك انقسام بين الجمهور الآن بشأن ما إذا كان هناك زعماء بين القادة السياسيين أكثر كفاءة لتولى منصب رئيس الحكومة، كما يجد الجمهور صعوبة فى التصويت لمرشحين محتملين، وهو ما يدلل على أن إسرائيل تواجه أزمة زعامة على الصعيد السياسى على الأقل.

تجدر الإشارة إلى أنه فى كل ما يتعلق بهذه القضايا، لم تظهر اختلافات كبيرة بين اللقاءات التى أجريت قبل وبعد صدور تصريحات البروفيسور يحزقئيل درور (أحد أعضاء لجنة فينوجراد) بشأن الاعتبارات التى وجهت لجنة فينوجراد أثناء عملها.

فيما يلى أهم نتائج مقياس السلام الذى أجرى فى الفترة من ٤ و٦ فبراير ٢٠٠٨:

حتى بعد صدور التقرير النهائى للجنة فينوجراد، فإن نحو ثلثى الجمهور اليهودى (٦٣٪) يعتقدون أن قرار شن حرب لبنان الثانية كان عادلاً، بينما يعتقد (٢٥٪) أنه كان قراراً خاطئاً. وفى الحقيقة فإن نسبة من يبررون هذا القرار الآن، بعد صدور التقرير النهائى، تفوق نسبة من أيَّدوه فور صدور التقرير المرحلى (٥٨٪ فى أبريل ٢٠٠٧).

ومن خلال تقسيم الإجابات وفقاً للتصويت فى انتخابات الكنيست الأخيرة، يتضح أن أكبر نسبة تأييد للحرب تظهر بين ناخبى حزب المفدال - الاتحاد القومى (٨٨٪)، وأقل نسبة تأييد تظهر بين ناخبى حزبى ميريتس والليكود (٤٨٪). تجدر الإشارة إلى أنه رغم أن أقل نسبة تأييد لقرار شن الحرب كانت بين

ناخبى هذين الحزبين، إلا أن نسبة مؤيدى القرار تفوق نسبة معارضيه (٤٢٪ بين ناخبى ميريتس، و٣٨٪ بين ناخبى الليكود، والباقى لا يعرفون). وهناك أغلبية ما بين ٦٠٪ - ٦٨٪ بين ناخبى باقى الأحزاب يبررون قرار شن الحرب.

وفيما يتعلق بنتائج التقرير، يعتقد ما يزيد على الثلث (٣٦٪) أن تقرير فينوجراد النهائى يكشف عن كل الحقائق المهمة المتعلقة بالحرب، بينما كان ذلك هو الاعتقاد لدى ٤٦٪ عند صدور التقرير المرحلي. وعلى السؤال عما إذا كان التقرير النهائى قد تعامل بنفس الأسلوب المتشدد مع القيادة السياسية والقيادة العسكرية، يعتقد ٤٥،٥٪ أنه كان أكثر تشدداً مع القيادة العسكرية (بينما يعتقد ٢٠٪ أنه كان متشدداً مع القيادتين بنفس القدر، فى حين يرى ٧٪ أنه كان أكثر تشدداً مع القيادة السياسية).

فى المقابل، فإن ٣٥٪ يوافقون على أسلوب توزيع اللجنة للمسئوليات، فى حين يرفضه ٤٦٪. تجدر الإشارة إلى أن التقديرات كانت مختلفة تماماً بعد صدور التقرير المرحلي، حينها كان ٤٨٪ يعتقدون أن المسئولية كانت موزعة بالتساوى على القيادتين، بينما ذكر ١٥٪ أنها كانت أكثر تشدداً مع القيادة السياسية، و١٩٪ فقط أنها كانت أكثر تشدداً مع القيادة العسكرية.

وفيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عمل اللجنة، فإذا كانت الأغلبية - ٥٢،٥٪ - بعد صدور التقرير المرحلى يعتقدون أن اللجنة كشفت عن كل الحقائق المهمة الخاصة بالحرب وستؤدى إلى إصلاح العيوب فى منظومة صنع القرارات بإسرائيل، نجد الآن بعد صدور التقرير النهائى أن نسبة من يؤيدون ذلك تراجعت إلى ٤٣،٥٪، بينما الرأى السائد - ٤٨٪ - هو أن عمل اللجنة لم يكشف كل شيء ولن يؤدى لإصلاح العيوب. وذلك على ما يبدو نتيجة التحليلات التى تفيد بأن القيادة السياسية خرجت من هذه الأزمة "بسهولة" نسبياً - سواء بسبب قرار محكمة العدل العليا بشأن الاستنتاجات الشخصية، أو بسبب الاعتقاد بأنه طالما أن رئيس الحكومة هو الذى عيَّن اللجنة، فإنها لن تتشدد بالقدر المناسب فى التعامل معه.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الإحصائى للمشاركين فى الاستطلاع بعد نشر تصريحات البروفيسور يحزقئيل درور، التى جاء فيها أن اللجنة عملت من منطلق سياسي، لم يغير موقف المشاركين مقارنة بموقف من تم استطلاع رأيهم قبل نشر هذه التصريحات.

رغم هذه التحفظات، فإن ٦٢٪ يعتقدون أنه كان من الصواب تشكيل هذه اللجنة، مقابل ٢٨،٥٪ يرون عكس ذلك، والباقون لا يعرفون. وقد ذكر ثلثا الجمهور تقريباً أنهم يهتمون أو يهتمون بشدة بنتائج التقرير النهائي.

◆ ٥٣٪ يعتقدون أن أولمرت غير قادر على مواصلة مهام منصبه:

وفيما يتعلق بالتداعيات السياسية للتقرير، هناك أغلبية - ٥٣٪ - تعتقد أو تثق أنه فى أعقاب ما كشفت عنه اللجنة لا يستطيع رئيس الحكومة إيهود أولمرت مواصلة أداء مهام منصبه، بينما يعتقد أو يثق ٣٨٪ أنه قادر، والباقون ليس لديهم رأى واضح فى هذا الشأن.

وبالسؤال عما يجب فعله فى هذا الصدد، فإن الآراء منقسمة، حيث يعتقد ٤٠٪ أنه يجب إجراء انتخابات مبكرة، ويعتقد ٣١٪ أن الحكومة قادرة على مواصلة فترة ولايتها فى صورتها الحالية، بينما يعتقد ٢٢٪ أنه يجب على الحكومة مواصلة عملها ولكن تحت قيادة رئيس حكومة آخر.

ومن خلال تقسيم الإجابات وفقاً للتصويت فى انتخابات الكنيست الأخيرة، يتضح وجود أغلبية (٦٢٪ و٥٤،٥٪ بالترتيب) بين ناخبى حزبى كاديما والعمل فقط يعتقدون أن أولمرت قادر على البقاء فى منصبه بعد صدور التقرير النهائي. وهناك انقسام بالتساوى تقريباً بين ناخبى حزب ميريتس مع تفوق طفيف للآراء الإيجابية، حيث يعتقد ٤٨٪ أنه قادر على مواصلة عمله، مقابل ٤٣٪ يرون عكس ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن أقل نسبة تعتقد أن أولمرت قادر على مواصلة العمل تظهر بين ناخبى حزب إسرائيل بيتنا (٩٪) وبين ناخبى حزب الليكود (١٦٪). وليس من قبيل المفاجأة، أن تكون أقل نسبة تأييد لإجراء انتخابات مبكرة بين ناخبى حزب العمل (٢٠٪)، وميريتس (٢٣٪)، وكاديما (٢٦٪)، وذلك على ما يبدو لأن الأحزاب الثلاثة يخشون من الفشل فى الانتخابات القادمة، إذا أجريت فى القريب.

وفيما يتعلق ببقاء حزب العمل فى الحكومة، يوضح الاستطلاع الذى أجرى بعد إعلان إيهود باراك نيته البقاء فى الحكومة، أن هناك انقساماً فى الآراء بين الجمهور عما إذا كان ينبغى بقاء حزب العمل أم انسحابه من الحكومة: ٤٥٪ لكل موقف، أما الباقون فلا يعرفون.. وكما هو متوقع، يتضح أن أكبر تأييد لانسحاب حزب العمل من الحكومة، يظهر بين ناخبى أحزاب الليكود، المفدال - الاتحاد القومي، إسرائيل بيتنا ويهدوت هاتوراه، فى حين أن أكبر تأييد لبقائه فى الحكومة يظهر بين ناخبى أحزاب العمل، كاديما، ميريتس، والمتقاعدون.

◆ أزمة زعامة ومؤسسات:

وقد طرحنا السؤال التالي: "هل تعتقد أنه يوجد الآن على الساحة السياسية زعيم أو زعماء قادرون على شغل منصب رئيس الحكومة بصورة أفضل من إيهود أولمرت..؟" وعلى هذا السؤال أيضاً نجد أن هناك انقسام بين الجمهور، حيث إن ٤٨٪ يعتقدون أن هناك

زعيماً بديلاً مناسباً لهذا المنصب، بينما يعتقد ٤٣٪ أنه لا يوجد خليفة مناسب ليحل محل أولمرت.. أى أنه رغم المعارضة السائدة لاستمرار فترة ولاية الحكومة بقيادة أولمرت، إلا أن الجمهور يجد صعوبة فى اختيار مرشح بديل، وهو ما يوضح أن إسرائيل تواجه أزمة زعامة على الصعيد السياسى على الأقل.

فضلاً عن ذلك، يبدو أنها ليست أزمة زعامة فقط، وإنما أزمة مؤسسات، وهو ما يتضح من نسب الثقة المنخفضة للغاية التى يمنحها الجمهور للحكومة (١٢٪) والكنيست (١٥٪).

تجدر الإشارة إلى أن الإجابات على هذا السؤال بشأن وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى ووزير الدفاع إيهود باراك كانت مختلفة، ففى الحالتين كانت نسبة من يعتقدون أنه لا يوجد زعيم أفضل لهذا المنصب ممن يشغلونه حالياً تفوق بشدة نسبة من يعتقدون أن هناك بديلاً مناسباً، (وفيما يتعلق بوزيرة الخارجية ليفنى يعتقد ٤٨٪ أنه لا يوجد بديل مناسب، مقابل ٣٨٪ يعتقدون عكس ذلك، وفى حالة باراك كانت النسبة ٤٧٪ مقابل ٤١٪ بالترتيب).

(◆) مؤشرات السلام لشهر يناير ٢٠٠٨:

بلغ مؤشر أوسلو فى إجمالى العينة: ٣٢,٨، وبلغ فى العينة اليهودية: ٢٩,٣ .

بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة: ٤٢,٩، وبلغ فى العينة اليهودية: ٣٩,٣ .

يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين فى جامعة تل أبيب فى الفترة من ٤ إلى ٦ فبراير ٢٠٠٨، وتضمنت ٥٩٥ مشاركاً يمثلون السكان الراشدين من اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪.

مقياس التهديدات الأمنية على إسرائيل لشهر فبراير ٢٠٠٨ (*)

بقلم: د. جاى بيخور
المصدر: www.gplanet.co.il
٢٠٠٨/٢/١٤

من المتوقع أن يزيد اغتيال قائد الجناح العسكرى لحزب الله "عماد مغنية"، من حدة التوتر بين إيران وسوريا وحزب الله من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. فقد حمّلوا إسرائيل مسئولية اغتياله. ولكن كما يبدو، فإن أطراف محور الشر تواجههم معضلة كبيرة، تكبح جماح غريزة الانتقام لديهم.

فخ إيران وسوريا وحزب الله: كثير من الصرخات والتصريحات النازية غير المألوفة على الإطلاق بين دول العالم رددتها كلٌ من إيران وحسن نصر الله الأمين العام لحزب الله بعد اغتيال عماد مغنية المفاجئ. لكنهم يواجهون مشكلة فى تنفيذ التهديدات الصادرة عنهم، لأن من الآن فصاعداً، أى نشاط أو عملية تخريبية أو تصفية أو عمل ضد سفارات إسرائيلية أو ضد إسرائيليين، سيتحملون مسئوليتها بشكل تلقائي، ويتم تجريمهم على الفور. وهذا هو آخر شيء تريد أن تواجهه إيران التى تعانى من مخاطر فرض عقوبات، وسوريا المهددة بعدم الشرعية، وحزب الله الذى يهتم بالدخول فى معركة جديدة مع إسرائيل.

تغير العالم: لم يعد هناك قبول لعمليات تخريبية خطيرة مثلما حدث فى الأرجنتين، وأصبحت الشرعية الدولية أقل تسامحاً إزاءها. ويجب على الدول الغربية أن توضح الآن لإيران والدول التابعة لها أنها لن تتحمل أى اعتداء لفظى على إسرائيل، بالضبط مثلما فعل أمس الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزي، عندما أعلن أنه لن يلتقى ولن يصافح أى شخص يعارض إسرائيل.

كيف يمكن لتلك العناصر التعبير عن غضبها إزاء إسرائيل..؟ عن طريق عمليات تمويهية، ولكن مثلما أشرت أن الشكوك ستلاحقهم دائماً بشكل تلقائي. والمشكلة من وجهة نظرهم، تعتبر مكسباً لإسرائيل، ورغم ذلك يجب أن نتوخى الحذر.

◆ الخطر الفلسطيني، والإرهاب التقليدي، والانتفاضة (٧,٧ مثل الشهر الماضي):

لم يعد الخطر فى قطاع غزة قائماً من وجهة النظر الإسرائيلية، لذا فإن مستوى الخطورة، وبحسبة رياضية لهذا المقياس، يصل إلى أدنى درجة. صحيح أن جرح المستعمرات فى قطاع غزة مازال ينزف، لكن إطلاق النار على إسرائيل يعزل حماس ويجعل غزة محاصرة داخل زجاجة ويعزلها بشكل تام.

يجب التفريق بين أمرين: على المستوى التكتيكى نعانى بشدة، ولكن على المستوى الاستراتيجى يوجد تفاهم دولى بأن قطاع غزة تابع لمصر والعالم العربي. وبناء على ذلك، لا يجب الاحتفاظ سوى بالانتصار الاستراتيجي.

هل يمكن لإيران استخدام حماس من غزة بهدف الرد على اغتيال عماد مغنية..؟ يمكن القيام بذلك، ولكن هناك شك فيما إذا كانت حماس ستوافق على هذا المطلب. لماذا..؟ لأن حماس أصبحت تتوخى الحذر الآن إزاء استخدام كل قواتها، حتى لا تقضى عليها إسرائيل نهائياً، خاصة أنها تمتلك كافة الوسائل التى تمكنها من ذلك دون الدخول برياً إلى غزة.

وفى الحقيقة، فإن حماس أظهرت هذا الشهر مرتين أنها تستطيع إطلاق صواريخ من طراز جراد على شمال مدينة عسقلان، لكنها لا ترغب فى استخدام هذه الوسيلة كثيراً. ولهذا السبب، فإننى لا أجد ما يدعو إلى زيادة أو خفض خطر الإرهاب الفلسطينى خلال هذا الشهر.

وبعد التحذيرات المتكررة خلال الأشهر الأخيرة من عدم اكتمال الجدار الأمنى فى الضفة الغربية، استطاع الإرهاب الفتحاوي/ الحمساوى هذا الشهر تنفيذ عملية انتحارية فى مدينة ديمونة. ويجب إنهاء بناء الجدار فى أجزائه الجنوبية، وإقامة جدار آخر "عند حدود السلام" مع مصر. فمازالت مشكلة الباحثين عن عمل مستمرة، ومعظم المتسللين يفدون الآن من إريتريا.

وقد أوضح موقعنا منذ البداية أن سيناء لن تصبح مجالاً حراً للخلايا الإرهابية، حيث إن مصر لن تسمح بأن يحدث أمر كهذا. وقد تأكدوا بالطبع من كل صيحات الانكسار، بعد اقتحام الحدود، التى كان يظهرها سكان غزة تجاه مصر. وقلت إن كل هذه الاعتقادات ترجع إلى عدم فهم الواقع، مع حالة الخوف وسط سكاننا.

يطبق اليوم الجيش الإسرائيلى وجهاز الأمن فى غزة ما يطلق عليه "الأسلوب الكمي" المتبع فى الضفة الغربية على النحو التالي:

جدار + حواجز + أنظمة هجومية، دون أى إنذار أو توقف. هذا هو الإجراء الذى يحتجز فيه العدو داخل نطاق سيطرة محكم (لذا فإن الحواجز فى الضفة الغربية هامة للغاية، رداً على الجهات التى تعتقد أنها - أو جزء منها - لا لزوم لها)، عندما يبادر الجيش الإسرائيلى بالهجوم دائماً. وهكذا يدافع الطرف الثانى ولا يبادر بالهجوم. وقد أحرز الأسلوب الكمى نتائج ممتازة.

◆ حزب الله، ذروة الإرهاب، والقاعدة (٦,٦ مقابل ٦,٤ الشهر الماضي):

لا يجب تجاهل الضرر الشديد، والمعنوي، والفكرى والتنظيمى الذى لحق بحزب الله بعد اغتيال عماد مغنية. فقد أضر هذا الأمر بثقة الحزب فى نفسه، لأن هذا الشخص كان يمتلك علاقات خفية، ذهبت أدراج الرياح.. وسيستغرق أعواماً لإعادة بناء هيكله. وهذا ما يجعل حسن نصر الله غاضباً لأنه يدرك معنى ذلك جيداً.

إضافة إلى ذلك، إذا كان العنصر الذى اغتال مغنية فعل ذلك بنجاح باهر فى سوريا المحصنة، فإن حياة أى من عناصر حزب الله أصبحت غير آمنة. وهذا الأمر سيجعل حياتهم جحيماً، مما سيدفعهم للاختباء تحت الأرض ويحدون من نشاطاتهم. كل ذلك بعد "النصر الإلهي" للحزب. وهذا الاغتيال يعيد حزب الله إلى العمل السرى المهدد دائماً، وليس كحزب يتمتع بشرعية.

ما هو الهدف من التهديدات والسباب الشديد التى وجهها حزب الله..؟ محاولة خلق توازن ردع خشية وقوع عمليات اغتيال أخرى، والاستعداد لشن أعمال انتقامية ضد أهداف إسرائيلية فى سائر أنحاء العالم. فهل سيُصعِّد حزب الله الوضع مرة أخرى على الحدود جنوبى لبنان..؟ يصعب توقع ذلك، لأن هناك قوات دولية ولبنانية لا يروق لها ذلك على الإطلاق.

إن حزب الله لم ينشئ قواعد لشن عمليات تخريبية فى سائر أنحاء العالم، وإقامة ذلك فى الوقت الحالى لن يكون سهلاً، فى ضوء ازدياد الوعى الدولى بالإرهاب. وعلى أية حال، فإن ذلك الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً، وإن كان هناك قواعد موجودة، فإنها تخضع لإيران، والقرار الآن أصبح فى أيدى إيرانية.

◆ سوريا وإيران (٦ مقابل ٥,٨ الشهر الماضي):

عاد التوتر مرة أخرى بين سوريا وإسرائيل فى الظهور، ذلك التوتر الموجود بين كلتا الدولتين منذ الحرب الأخيرة، وتحديداً منذ الصيف. وقد وضعت قواعد ردع جديدة بين كلتا الدولتين، حيث اعتقدت سوريا أنها أهينت، بعدما ثبت مجدداً وجود عناصر استخباراتية تعمل ميدانياً دون أى إعاقة رغم أن لديها جهاز مخابرات ممتاز. وخلال الحرب، كانت هذه العناصر تستطيع العمل من الأراضى السورية، وهذا ما يفهمه حالياً نظام الحكم، ولا يجعله يشعر بالراحة.

لقد أدركت سوريا أنها غير محصنة من عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط، وهذا النظام يشعر بالخوف على وجوده، مما يجعله يتوخى الحذر. وقد أصبحت سوريا فى مصيدة كما ذكرنا آنفاً، ويثبت ذلك الأمر اغتيال رفيق الحريرى قبل ثلاث سنوات، والذى لم تستطع التنصل منه.

من المقرر أن تخوض إيران انتخابات برلمانية فى مارس المقبل، مع زيادة حدة التوتر. وكان من المنتظر أن يفقد المتطرفون المؤيدون لأحمدى نجاد أساس تأييدهم الشعبي، لكن على خامنئى تطوع لمساعدة أحمدى نجاد

ورفض ترشيح آلاف المرشحين الإصلاحيين للانضمام إلى البرلمان. ويسعى أحمدى نجاد إلى جعل قضية مغنية جبهة قومية جديدة، قبيل الانتخابات، بعدما أصبح الشأن النووى أقل جدوى من وجهة نظره، لأن إيران تخصب اليورانيوم بالفعل ولا يعوقها أى شيء.

كما تخشى إيران من موجة عقوبات ثالثة يفرضها مجلس الأمن، والآن تنتظر جميعاً تقرير محمد البرادعى الجديد، الذى سينهى مهام منصبه قريباً. وإذا كان تقرير شديد اللهجة إزاء إيران، فإنه سيفرض عليها مزيداً من العقوبات.

وبالنسبة لاغتيال مغنية، فإن أحمدى نجاد غاضب بشدة، لكن هذا الموضوع لا يحظى بأهمية من جانب المواطنين الإيرانيين الغاضبين من التورط الإيرانى فى مسألة الانتقام لاغتيال مغنية على اعتبار أنه شأن خارجي، أضف إلى ذلك أنهم غاضبون من الحكومة بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، من الوقود والغاز وما إلى غير ذلك. ولكن على أية حال، لا يجب إخفاء أن درجة التهديد على إسرائيل من جانب إيران وسوريا ارتفعت قليلاً فى ضوء عملية الاغتيال، التى لم تعلن إسرائيل مسئولية تنفيذها.

وفى النهاية، فإن مقياس التهديدات على دولة إسرائيل لشهر فبراير ٢٠٠٨ قد ارتفع، ووصل إلى ٦,٤٨ (مقابل ٦,٣١ خلال الشهر الماضي).

(*) مفتاح المقياس من ١ وحتى ١٠ درجات بحيث يكون أدنى حد للتهديد (١)، وأعلى حد (١٠)، وفقا للتدرج العام التالي: تهديد منخفض (١-٤)، تهديد متوسط (٤-٧)، تهديد مرتفع (٧-١٠).

رئيس الوزراء غير مفوض للتوصل إلى اتفاق مع أبو مازن

بقلم: ران فرحي
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/٢/١٤

أظهر استطلاع الرأى الذى أجراه معهد "مأجر موحوت" لحساب برنامج "هكول ديبوريم" بالشبكة الثانية فى هيئة الإذاعة الإسرائيلية، أن غالبية الجمهور الإسرائيلى تعتقد أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت لا يمتلك الصلاحية للتوصل لاتفاق مبادئ مع أبو مازن.

وبينما يعتقد ٤٤,٥٪ من ناخبى حزب العمل أن أولمرت يمتلك الصلاحية لذلك، فإن ٣٨,٥٪ يعتقدون أنه لا يمتلك الصلاحية لذلك. فيما تباينت المواقف بين ناخبى حزبا كاديما والليكود، حيث يعتقد ٨٤٪ من ناخبى حزب الليكود أن رئيس الوزراء لا يمتلك الصلاحية لذلك، فى مقابل ١٦٪ يعتقدون أنه يمتلك الصلاحية. فى الوقت الذى يعتقد ٢٣٪ من ناخبى كاديما أن أولمرت لا يمتلك الصلاحية، فى مقابل ٧٠٪ أفادوا بأنه يمتلك الصلاحية لذلك.

◆ يؤيدون عملية برية ويدركون الثمن:

وفيما يتعلق بالسؤال: هل يجب القيام بعملية عسكرية برية فى غزة، أجاب ٥٧,٢٪ من المشاركين فى الاستطلاع بنعم فى مقابل ٣٠,٧٪ عارضوا ذلك. ورغم ذلك، من المهم التأكيد على أنه عندما سُئل المشاركون فى الاستطلاع عما إذا كانت مثل هذه العملية ستكلف الجيش الإسرائيلى ثمناً غالياً، أجاب ٧٦,٣٪ أنها بالفعل ستحصد ثمناً غالياً، فى مقابل ١٥,٧٪ أجابوا بالنفى على هذا السؤال.

◆ غالبية الجمهور: "ينبغى على شاس الانسحاب" وناخبو شاس: "لن ننسحب أبداً"

وفيما يتعلق بالسؤال: هل ينبغى على حزب شاس الانسحاب من الائتلاف الحكومي..؟ أجاب ٤٨,٦٪ بنعم، بينما أجاب ٣٥,٢٪ بلا. تجدر الإشارة إلى أنه بين أوساط ناخبى حزب شاس كانت الإجابات قاطعة، حيث أجاب ٧٥,٨٪ بأنه ينبغى ألا ينسحب حزب شاس من الائتلاف فى مقابل ٢٤,٢٪ يؤيدون الانسحاب.

استطلاع منتدى CFO:

٤٩٪ يعتقدون أن الشركات والاقتصاد سيتكبدان خسائر فادحة

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/٤
بقلم: أورى كورن

أظهر استطلاع للرأى أجراه منتدى CFO (Chief Fi-nancial Officers-) منتدى المديرين الماليين على عينة شملت ١٠٧ من نواب مدراء العموم الماليين فى شركات رائدة فى مجال الاقتصاد، أن ٤٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع يعتقدون أن أزمة انخفاض سعر الدولار من شأنها أن تتسبب فى أضرار بالغة للشركات والاقتصاد، وأن ٤١٪ يعتقدون أن الشركة التى يعملون فيها قد تتكبد خسائر فادحة.

أجرى الاستطلاع بين ٤١ شركة من شركات التصدير، تعد هى الأكثر تضرراً من انخفاض سعر الدولار، و١٠ شركات استيراد تعد هى المستفيدة الرئيسية من حالة سعر الصرف، و٤٣ شركة مختلطة.

فى الوقت الذى يعتقد فيه ٣٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع أنه من المتوقع أن تلحق أضرار متوسطة بالشركات والاقتصاد، يعتقد ١٢٪ أن الأضرار ستكون قليلة. وفيما يتعلق بالشركات التى يعمل فيها المستطلعة آراؤهم يعتقد ٢٦٪ منهم أن الأضرار ستكون متوسطة، بينما أفاد ٣٣٪ بأنها ستكون منخفضة.

ثمة عمليات قام بها ٦٤٪ من المشاركين فى الاستطلاع من أجل حماية سعر العملية المحلية فى الصفقات التجارية. وحسبما ذكروا، فإن هذه العمليات ذات جدوى، ولكن على المدى القصير والمتوسط فقط. فيما ذكر ٢٧٪ من المشاركين فى الاستطلاع أنهم ليس لديهم القدرة على مواجهة هذه الأزمة، فى حين قال ٩٪ إن شركاتهم تدرس التحول إلى اعتماد الشيكل فى جميع تعاملاتها التجارية أو البعض منها.

يعتقد غالبية المشاركين فى الاستطلاع (٥٨٪) أن محافظ بنك إسرائيل يتعاطى مع هذه الأزمة بشكل صحيح بتركيزه على الحيلولة دون حدوث تضخم كبير، وأنه يتدخل بشكل معتدل وينتظر التغيرات العالمية الدورية فى هذا الشأن. غير أن نسبة التأييد الممنوحة لمحافظ بنك إسرائيل آخذة فى التراجع بسبب استمرار انخفاض سعر الدولار.

٨١٪ من الإسرائيليين: "عوائد التنمية الاقتصادية لا توزع بشكل عادل"

هاآرتس ٢٠٠٨/٢/١٠
بقلم: نمرود هلفرن

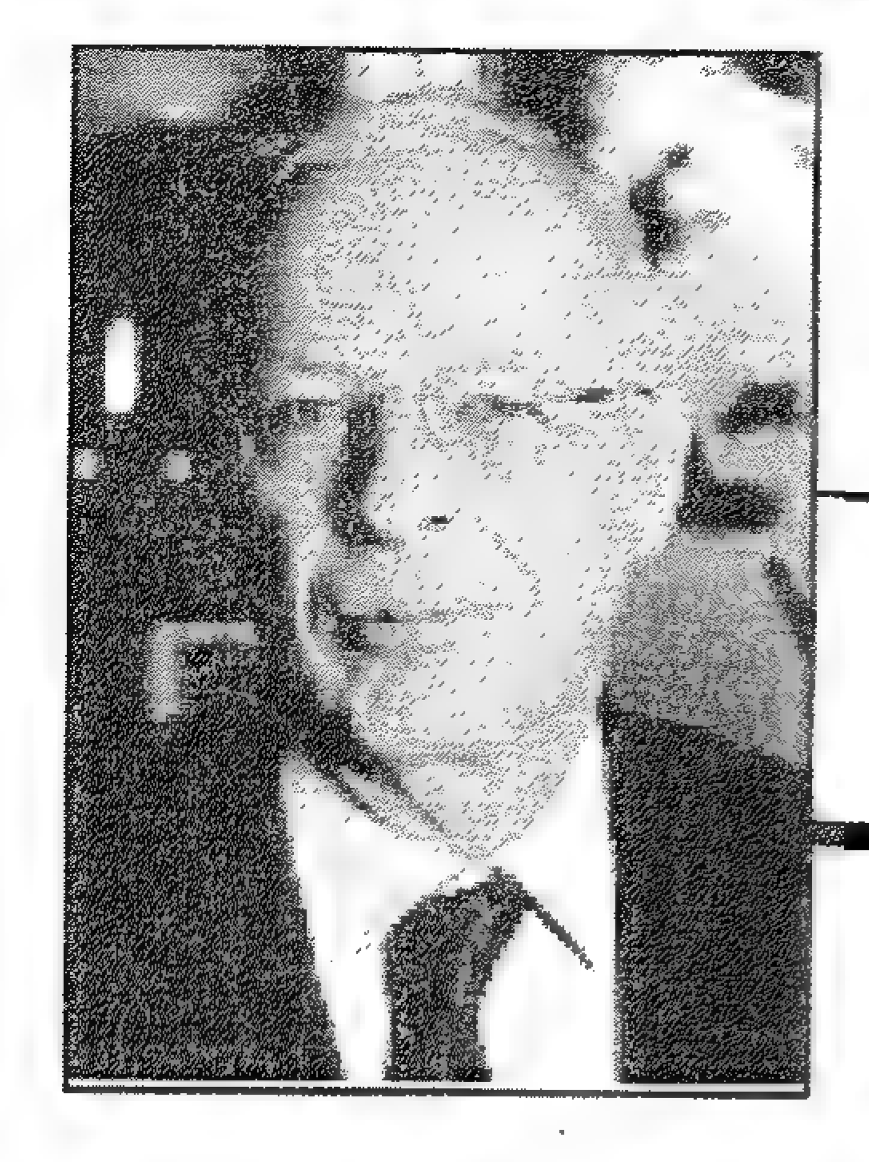
كشف استطلاع رأى عالمى أجرته شبكة (بي بي سي) الإخبارية أن ما يقرب من ثلثى المواطنين الإسرائيليين يعتقدون أن التغيرات الاقتصادية التى أحدثتها العولمة خلال السنوات الأخيرة جعلت وضع الاقتصاد الإسرائيلى أكثر سوءاً، فى حين أفادت نسبة ٨١٪ بأن عوائد التنمية الاقتصادية لا يتم توزيعها بشكل عادل.

وفى الإجابة على سؤال: هل التطورات الاقتصادية التى شهدتها السنوات الأخيرة أدت إلى توزيع أعباء وعوائد التنمية الاقتصادية بين مواطنى إسرائيل بشكل يتسم بالعدالة..؟ أجاب ٤٣٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن التطورات الاقتصادية أدت إلى توزيع عوائد التنمية الاقتصادية بشكل غير عادل على الإطلاق، بينما قال ٣٨٪ إن التطورات الاقتصادية أدت إلى توزيع غير عادل جداً. وذكر ١٢٪ فقط من المستطلعة آراؤهم أن التطورات الاقتصادية التى شهدتها السنوات الأخيرة قد أدت إلى توزيع عوائد التنمية الاقتصادية بشكل عادل للغاية. إلا أن أحداً من المشاركين فى الاستطلاع لم يذكر أن التطورات الاقتصادية أدت إلى توزيع عوائد التنمية بشكل أكثر عدالة.

أجرى الاستطلاع فى شهر ديسمبر على عينة شملت ٥١١ شخصاً ممن تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة.



شخصية العدد



الإعلامى الشهير "إيهود يعري"

إعداد وترجمة: أسامة أبو رفاعي

فى الآونة الأخيرة، ترددت أنباء عن اعتزام وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى ترشيح الإعلامى الشهير "إيهود يعري" كى يصبح سفيراً لإسرائيل لدى مصر. وقد جعلت خبرة يعرى الجيدة فى شئون الشرق الأوسط، ومتابعته عن قرب لكل ما يحدث على الساحة العربية - جعلت الخارجية الإسرائيلية تضعه تحت المنظار لشغل إحدى المناصب الدبلوماسية الهامة.

وُلد يعرى فى إسرائيل سنة ١٩٤٥، وحصل على الماجستير فى دراسات الشرق الأوسط من الجامعة العبرية بالقدس، وحصل على الدكتوراه فى نفس التخصص من جامعة تل أبيب. كان مساعد منسق الأعمال فى المناطق (الفلسطينية) سنة ١٩٦٨، وأصبح مراسل الشئون العربية لصحيفة "دافار" ما بين عامى ١٩٦٩ إلى ١٩٧٥ . ومنذ عام ١٩٧٥، أصبح محلل شئون الشرق الأوسط فى التليفزيون الإسرائيلي. وأصبح عضواً فى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط منذ عام ١٩٨٧، وأصبح له عمود خاص فى صحيفة "جيروزاليم بوست" منذ عام ١٩٩٠ .

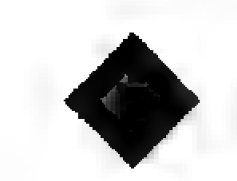
قام يعرى بزيارة مصر ولبنان كثيراً، وكان مراسلاً للقناة الأولى الإسرائيلية فى واشنطن على مدى عام كامل، وأجرى العديد من الحوارات الخاصة مع زعماء العالم العربى مثل الرئيس الراحل أنور السادات، والرئيس حسنى مبارك، والملك الحسن، والعاهل الأردنى الملك عبد الله، والرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات.

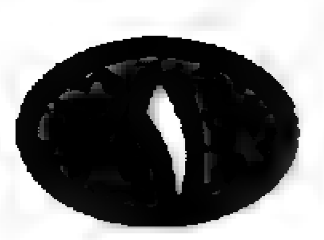
انتقل يعرى إلى القناة الثانية الإسرائيلية سنة ٢٠٠٠، وأصبح يعمل فيها كمُحلل للشئون العربية واستمر فى هذا المنصب حتى الآن، وقدم عدة برامج ومسلسلات وثائقية للتليفزيون الإسرائيلي، وكان برنامج "موكيد" من أهم البرامج التى قدمها، كما نشر العديد من المقالات فى عدة صحف عالمية مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست.

حصل يعرى على العديد من الجوائز عن إسهاماته الكبيرة فى المجال الإعلامى والجهود التى بذلها لتغطية ونقل المعلومات الصحيحة فى الوقت المناسب. فقد حاز على لقب "صحفى العام" سنة ١٩٧٨، عن تغطيته لمحادثات السلام بين إسرائيل ومصر، كما حصل على جائزة "سوكولوف" عن تغطيته لحرب لبنان سنة ١٩٨٢، وجائزة هيئة الإذاعة عن تغطيته لحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ .

كان يعرى متزوجاً من امرأة تدعى "حوا"، وقد قام بتطليقها بعدما تورطت مع أبيها جرانوت فى اغتيال سائحة تدعى "ميلا ملفلسكي" وحكم عليها بالسجن مدى الحياة.

◆ رؤية عربية ◆





قراءة فى تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية عن النشاط النووى الإسرائيلي

لواء أ.ح متقاعد/ حسام سويلم

◆ **مقدمة:**

أصدرت الهيئة العربية للطاقة النووية فى ديسمبر الماضي تقريرا حول "النشاط النووى الإسرائيلي ومخاطره الإشعاعية على دول الجوار والأراضى العربية المحتلة". وقد تناول التقرير موجزا عن تاريخ البرنامج النووى الإسرائيلي، والمنشآت التى تكون العناصر الرئيسية لهذا البرنامج، ومخاطر النفايات النووية الإسرائيلية على دول الجوار، خصوصا على مصر والأردن المجاورتين لصحراء النقب، إلى جانب واقع الرصد الإشعاعى البيئى فى الدول العربية المجاورة، فضلا عن تجاهل إسرائيل للقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأنشطة النووية. ورغم أن التقرير لم يتطرق إلى حجم النشاط النووى العسكرى لإسرائيل، إلا أنه أشار إلى أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية منع الانتشار النووي، كما لم توقع على البروتوكولات المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

وقد كشف التقرير عن أن إسرائيل تخطط لتجديد مفاعلاتها النووية القديمة فى ديمونة بعيدا عن الرقابة الدولية والاستنفار الإقليمى فى ظل أزمة البرنامج النووى الإيرانى وتداعياتها، والجهود التى تبذل لإجبار إسرائيل على التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار النووي.

◆ **تاريخ النشاط النووى الإسرائيلي:**

بدأت إسرائيل التخطيط للحصول على التكنولوجية النووية وتدريب خبراء متخصصين فى هذا المجال فور إنشائها مباشرة فى مايو ١٩٤٨، وبعد ثلاثة سنوات من إلقاء أول قنبلة نووية فى التاريخ بواسطة الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية والتى حسمت الحرب العالمية الثانية وأنهتها لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وقد شجع أول رئيس لها وهو عالم الكيمياء حاييم وايزمان - علماء الذرة الصهاينة، واستحدث لهم دائرة لأبحاث النظائر فى معهد وايزمان، والذى يعتبر أحد المؤسسات العلمية الرئيسية فى مستعمرة راحوت بإسرائيل.

أصدر أول رئيس وزراء لإسرائيل - دافيد بن جوريون - قررا بتشكيل مجلس أعلى للطاقة النووية، ما لبث أن أصبح هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية وتتبعه مباشرة وتحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع، وتشكلت من ١٧ عضوا برئاسة ارنست بيرجمان، وكان من بين أعضائها "إسرائيل دستروفيسكي" الذى ابتكر عملية استخدام الماء الثقيل فى تهدئة التفاعلات النووية. كما أمر بن جوريون فى نفس العام ١٩٤٨، بتجنيد الخبراء الجيولوجيين للبحث عن اليورانيوم فى صحراء النقب، خصوصا فى جنوبى سيدون وبئر سبع.

وقد تم اكتشاف ترسيبات غير كبيرة لليورانيوم فى هذه المناطق. ولكنها تغلبت على هذه المشكلة فى بداية برنامجها النووى باستيراد ١٠ طن من جنوب أفريقيا، و١٠ طن من فرنسا، كما عملت على استخراج اليورانيوم من الفوسفات المنتشر فى صحراء النقب وحوض البحر الميت والمتواجد بكميات ضخمة قدرت بـ٢٢٠ مليون طن، وذلك على أساس أن نسبة اليورانيوم فى الفوسفات تبلغ ٠,٠١ - ٠,٠٢٪ وبذلك استطاعت توفير ٢٤ طن يورانيوم فى ذلك الحين، أما حجم اليورانيوم الممكن استخراجه من كل احتياطى الفوسفات المقدر لـ ٢٢٠

مليون طن فيبلغ ٢٥٠ ألف طن، ولكن ليس جميعها صالحة للاستخدام، ولذلك تستخلص إسرائيل سنويا حوالى ١٥ طن يورانيوم من الفوسفات. ومنذ ذلك الحين أقامت إسرائيل ثلاث مصانع لإنتاج حامض الفوسفوريك اللازم لاستخراج اليورانيوم.

وقد شهدت سنوات ما بعد ١٩٤٨ حركة الهجرة الجماعية لليهود إلى إسرائيل، والتى ضمت نسبة كبيرة من العلماء والخبراء والمهندسين والفنيين فى مجال التكنولوجيا النووية بتخصصاتها المختلفة. كما شهد عام ١٩٤٩ إرسال عدد كبير من المبعوثين لدراسة العلوم النووية فى عدة بلدان من العالم أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا وفى نفس العام سمحت فرنسا لبعض العلماء الإسرائيليين بدخول مركز ساكلاى Saclay للأبحاث النووية، والمشاركة فى إنشاء مفاعل صغير للتجارب خاص بالمركز، وكان بن جوريون قد فاتح حكومة فرنسا فى موضوع التعاون مع إسرائيل فى المجال النووى وهو ما رحبت به فرنسا.

وبحلول عام ١٩٥٠ أنشأت وزارة الدفاع قسما للبحوث النووية وتطويرها فى معهد وايزمان تابعا لها، وتفرغ للعمل فيه مجموعة من علماء الفيزياء والكيمياء والمهندسين وأصبح هذا المركز التقنى مهد العلوم النووية فى إسرائيل.

وفى عام ١٩٥٢ وضعت هيئة الطاقة النووية فى تبعية وزارة الدفاع، وبدأ التعاون النووى مع فرنسا والذى توج فى عام ١٩٥٣ بتوقيع اتفاقية للتعاون النووى للبلدين تحت إشراف شمعون بيريس الذى يعتبر (عرّاب) التعاون النووى والصاروخى بين إسرائيل وفرنسا. وبموجبه سمحت فرنسا للعلماء الإسرائيليين بالمشاركة فى اختباراتها النووية. وقد واكب ذلك إطلاق الولايات المتحدة برنامج الرئيس ايزنهاور "الذرة من أجل السلام" وبموجبه ساعدت إسرائيل فى بناء مفاعل ناحال سوريك، والحصول على مكتبة ضخمة فى العلوم النووية، وتدريب ٥٦ عالم وخبير نووى إسرائيلى فى المنشآت النووية الأمريكية (لوس آلاموس) تحت إشراف د. أوبنهايمر أبو القنبلة النووية. وبموجب هذا البرنامج الأمريكى حصلت إسرائيل على ٥٠ كجم يورانيوم مخصب بنسبة ٩٠٪ لتشغيل مفاعل ناحال سوريك وذلك فى الفترة ما بين ١٩٦٠، ١٩٦٦ . وفى عام ١٩٥٤ تم إنشاء أول مصنع لإنتاج الماء الثقيل فى راحبوت، وبدأ العمل فيه فى نفس العام وأعلن عن ذلك وزير خارجية إسرائيل (ابا إيبان) أمام لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ . واكب ذلك ومنذ عام ١٩٥٣ عودة المبعوثين الإسرائيليين من الخارج واستقطاب أعداد ضخمة من العلماء والخبراء والمهندسين والفنيين اليهود العاملين فى المجالات النووية من مختلف بلدان العالم للالتحاق بالبرنامج النووى الإسرائيلي، وغيرهم من غير اليهود ليحاضروا فى الجامعات والمعاهد العلمية ذات العلاقة بهذا البرنامج وبحلول عام ١٩٥٦ كان يوجد بإسرائيل أكثر من ١٥٠ عالم نووى على مستوى عال فى جميع التخصصات النووية، كما قدمت أمريكا فى هذا العام مساعدات نووية إضافية لإسرائيل لإغرائها على الانسحاب من سيناء عقب العدوان الثلاثى مع فرنسا وبريطانيا على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ .

وفى أوائل عام ١٩٥٧ وقعت إسرائيل اتفاق مع فرنسا لبناء مفاعل ديمونة مع الحفاظ على سرية الاتفاق، كما أنشأت إسرائيل فى نفس العام شركة أمريكية تابعة لها فى مدينة أبوللو بولاية بنسلفانيا باسم numec باعتبارها متخصصة فى تصنيع المعدات والمواد النووية، تبين بعد ذلك عام ١٩٦٤ قيام هذه الشركة بتهريب ٢٠٠ رطل يورانيوم مخصب إلى إسرائيل. وفى نفس عام ١٩٥٧ استقال معظم أعضاء هيئة الطاقة النووية فى إسرائيل باستثناء رئيسها أرنست بيرجمان بسبب معارضتهم الاستخدام العسكرى النووى فى إسرائيل. وفى خلال عامى ١٩٥٨، ١٩٥٩ حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية على مساعدات تقنية تمثلت فى معدات ومواد نووية.

وفى عام ١٩٦٠ بدأ مفاعل ناحال سوريك عمله كما شارك علماء إسرائيليون نظرائهم الفرنسيين فى التجارب النووية التى أجريت فى الصحراء الجزائرية، وفى نفس العام بدأت تساور المخابرات الأمريكية شكوك حول طبيعة المنشأة التى تقيمها إسرائيل فى ديمونة والتى ادعت إسرائيل أنها مصنع نسيج، ولكن تأكد للإدارة الأمريكية فى منتصف عام ١٩٦٠ أنها مفاعل نووى ينتج مواد انشطارية قادر على تصنيع ١,٢ قنبلة نووية سنويا، وفى ديسمبر ١٩٦٠ اعترف بن جوريون بذلك، وبنهاية ١٩٦١ تم اكتمال إقامة مفاعل ديمونة والذى بدأ تشغيله فعلا فى عام ١٩٦٣ بطاقة ٢٦ ميجاوات وفى عام ١٩٦٤ كشف عالم الطبيعة النووى الإسرائيلى (دى شاليت) أن إسرائيل لديها الخبرات اللازمة لإنتاج سلاح نووي.

وفى عام ١٩٦٦ منعت الرقابة الإسرائيلية نشر كتاب لمؤلفيه (عامى دور أوف، ووايلى تايمز) جاء فيه أن إسرائيل أتمت إنتاج أول قنبلة نووية فى عام ١٩٦٦، وأن جنوب أفريقيا عرضت تنفيذ التجربة على أراضيها إلا أن إسرائيل رفضت ذلك. وفى عام ١٩٦٧ رصد مفاعل فصل للبلوتونيوم تحت الإنشاء فى ديمونة. وبدأ فى هذا العام تتويج التعاون النووى بين إسرائيل وجنوب أفريقيا بمساعدة الأخيرة على إنشاء مفاعيل نووي.

وفى عام ١٩٦٨ قام عملاء إسرائيل بشن هجمات

بالغازات المسيلة للدموع على شاحنات كانت تنقل كمية من اليورانيوم فى بريطانيا وفرنسا، وتم تهريبها إلى إسرائيل. وفى نفس العام اختفت سفينة تابعة لألمانيا الغربية (شيربورج) كانت تحمل ٢٠٠ طن من خام اليورانيوم فى أعالى البحار، ثم ظهرت بعد عدة أسابيع وهى تحمل اسما جديدا وعلما جديدا وطاقما جديدا فى ميناء حيفا، وأعربت المخابرات الأمريكية أن المخابرات الإسرائيلية قامت بعملية قرصنة استولت بموجبها على السفينة وشحنتها النووية وفى ١٩٨٥/٧/١١ اكتشف مفتشو الوكالة الأوروبية للطاقة النووية مع نظرائهم فى الوكالة الدولية للطاقة اختفاء ٤٠ طن يورانيوم كانت مباعة إلى لوكسمبورج أعيد شحنها إلى إسرائيل.

وفى عام ١٩٦٩ بدأ مفاعل فصل البلوتونيوم فى العمل، وفى يوليو ١٩٧٠ ظهر مقالان فى النيويورك تايمز يؤكدان نقلا عن مصادر المخابرات الأمريكية بأن إسرائيل تمتلك فعلا أسلحة نووية، وفى أكتوبر ١٩٧٣ أثناء الحرب قررت رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير نشر ١٣ سلاح نووى محملين على صواريخ (أريحا) للضغط على أمريكا للبدء فى إنشاء جسر جوى لنقل مساعدات عسكرية عاجلة لإسرائيل لاستعواض خسائرها فى الحرب. وفى عام ١٩٧٧ تمكن العلماء الإسرائيليان من إحراز تقدم فى عملية تخصيب اليورانيوم بالليزر.

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩ رصد قمر صناعى أمريكى (تيلا) انفجارا نوويا فوق المحيط (الهندى بالقرب من سواحل جنوب أفريقيا، ناتج عن تجربة نووية مشتركة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل بقوة ٢ - ٤ كيلو طن. وفى ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ سجل القمر الصناعى تجربة نووية أخرى فى نفس المنطقة وبنفس القوة وأشارت مصادر المعلومات أنه تم بواسطة قذيفة من مدفع عيار ١٥٥مم.

وفى فبراير ١٩٨١ ذكرت نشرة التقرير الخارجى التابعة لصحفية الايكو نوميست أن إسرائيل تمتلك حوالى ٢٠٠ سلاح نووى وأنها تطور صواريخ كروز بالتعاون مع جنوب أفريقيا. وهو ما أكده بعد ذلك تقرير لصحيفة صنداى تايمز فى أكتوبر ١٩٨٦ نقلا عن خبير نووى إسرائيلى هارب (موردخاى فانونو) عمل فى مفاعل ديمونة لمدة عشر سنوات أوضح فيه أن إسرائيل تملك ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ سلاح نووى انشطارى واندماجى ونيوترونى وأنها رفعت قدرة مفاعل ديمونة إلى ١٥٠ ميجاوات.

تبنت إسرائيل منذ اكتشاف برنامجها النووى العسكرى استراتيجية الردع بالشك، وأنها لن تكون الدولة الأولى فى امتلاك سلاح نووى ولكنها لن تكون أيضا الدولة الثانية، ولذلك قامت بقصف مفاعل أوزيراك النووى العراقى وتدميره فى عام ١٩٨١، إلا أن معظم قادة إسرائيل وأخرهم إيهود اولمرت اعترفوا بصور مختلفة أن إسرائيل دولة نووية ولديها سلاح نووى.

◆ المفاعلات والمنشآت النووية التكميلية:

تملك إسرائيل تجهيزات نووية مهمة ربما تفتقر لها عدة دول أوروبية، وتحتوى هذه التجهيزات على ٤ مفاعل نووى Atomic reactors، ٤ مسرعات نووية Nuclear accelerators، وعدد من أجهزة فصل النظائر Isotope separators، والتحليل والتكسير النظائرى كالمطايف الكتلية الكبيرة Mass - spectrometers، والميكروسكوبات الالكترونية، وأجهزة رصد وقياس وكشف الإشعاعات، ومولدات النيترونات Neutron - generators، وغيرها وتملك مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية المفاعلات النووية فى حين تتوزع باقى الأجهزة وكذلك ملكيتها على الجامعات والمعاهد التقنية، ولكن تعمل تحت إشراف المؤسسة النووية.

أولا: المفاعلات النووية

١- مفاعل ريشون ليتسيون: يعتبر أول مفاعل نووى يقام فى إسرائيل بدأ العمل فى إنشائه فى ١٩٥٤/١١/٢٠ وبدأ تشغيله فى ١٩٥٧/٢/١٢ بالتعاون مع شركة AMF - Atomics الأمريكية، وهو من النوع الحرارى غير المتجانس Thermal Heterogeneous بطاقة ٨ ميجاوات حرارى لأغراض البحث العلمى وإنتاج النظائر المشعة، والاستفادة بتطبيقاتها فى ميادين الطب والزراعة والصناعة وأبحاث المياه والجيولوجيا، كما يقوم بتنفيذ برامج خاصة مع المؤسسات العلمية والكليات والمعاهد التكنولوجية والصناعية لتخريج طلاب ماجستير ودكتوراه فى مختلف أفرع العلوم والهندسة النووية، والوقود المستخدم ف تشغيله فهو اليورانيوم الطبيعى بنسبة ٨٠٪ ويورانيوم ٢٣٥ بنسبة ٢٠٪ بكمية ١٢,٥ طن سنويا، ويستخدم الماء الثقيل كمعدل ومهدئ Moderatorوالغازات للتبريد وبلغت تكاليفه حوالى ٤٢ مليون دولار. وأهم منتجاته من النظائر المشعة" الارجون، الانتيمون، الزرنيخ، البروم، الكلور، اليود، النيكل، الفوسفور، والصوديوم، ويقع على طريق ثانوى بين مستعمرة ناحال يهودا ومدينة ريشون لتسيون (أى شمال المدينة بحوالى ٨٠٠ متر).

٢ - مفاعل ناحال سوريك: أقيم هذا المفاعل فى منطقة ناحل سوريك على مسافة ٢٥ كم جنوب تل أبيب، وقامت بإنشائه شركة Atomics International الأمريكية طراز ١ - ERR مثل مفاعل ريشون لتسيون وبدأ العمل فى إقامته فى ١٩٥٧/١/١٧ وتم تشغيله فى ١٩٥٩/١/١٨ بطاقة ٥ ميجاوات ارتفعت إلى ٨ ميجاوات وهو من النوع (البركى الصهريجي) الذى يستخدم الماء

العادى للتبريد، ويستخدم المفاعل فى تشغيله اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٠٪، حيث أن كتلته الحرجة تساوى ١٦,٤ كجم من اليورانيوم ٢٣٥ . وكانت الولايات المتحدة قد زودت إسرائيل بـ٥٠ كجم من اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٠٪ وذلك كوقود للمفاعل وقد تكلف إنشاء هذا المفاعل ٣٠ مليون دولار. ويستخدم هذا المفاعل بالإضافة لإنتاج النظائر المشعة فى إجراء البحوث النووية، وساعد على كشف الكثير من الأسرار العلمية، ومكن العلماء والفنين النوويين الإسرائيليين من الحصول على الخبرات اللازمة للتعامل بعد ذلك مع التجهيزات والمواد النووية، وأهلهم لخوض غمار مشاريع أكثر طموحا فى ديمونة حيث حقق الخبرات العملية فى مجال فصل البلوتونيوم ولكن لا يمكن أن يتم فصل البلوتونيوم ٢٣٩ فى هذا المفاعل نظرا لقلة النظير من اليورانيوم ٢٣٨ فى الوقود النووي. إلا أن البيانات التى تنشر عن معدل إنتاج مختلف النظائر المشعة التى يتطلبها برنامج الطاقة النووية والمعاهد العلمية بإسرائيل وهو حوالى "٩ كوري" فى السنة، يجعلنا نتأكد أن هذا المفاعل وما زود به من إمكانات وتجهيزات لا يمكن أن يكون قد أنشئ لغرض تطوير البحوث فى مجال النظائر المشعة فقط، بل لإتمام عملية فصل البلوتونيوم الذى أنتجه مفاعل ديمونة بعد ذلك، وذلك فى فترة ما قبل الانتهاء من بناء المختبرات الساخنة أو المعمل الكيماوى فى مفاعل ديمونة، ويستخدم مفاعل ناحال سوريك فى إنتاج النظائر وأهمها: الفضة، الكالسيوم، الكروم، النحاس، الكبريت، والزنك، أما الخلايا الحارة فى مفاعل ناحال سوريك فهي: خلية لاستقبال النواتج الأولى، خلية لغسيل وتعقيم العبوات، خلية لمعالجة النفايات، خلايا لتجهيز الناتج وتحضيره، خلية لتغليف الناتج النهائي، وتستهدف النظائر التى ينتجها المفاعل فى مجالات الزراعة، والطب، والصناعة، والبحوث الجيولوجية، ويتواجد هذا المفاعل ضمن مركز للأبحاث النووية بمنطقة ناحال سوريك، وتنبع أهميته من كونه القناة الشرعية التى تحصل إسرائيل من خلالها على جميع أسرار التقنية النووية واحتياجاتها من الأجهزة والمعدات والمواد من الولايات المتحدة، كما تتم فيه عملية تخصيب اليورانيوم بالليزر، وقد خضع هذا المفاعل للتفتيش من قبل الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الأولى من إنشائه، تم تولت الوكالة الدولية الإشراف عليه بعد ذلك.

٣- مفاعل ديمونة: يعتبر المنشأة النووية الرئيسية فى البرنامج النووى الإسرائيلي، وبواسطته أمكن لإسرائيل تصنيع ترسانتها النووية الضخمة، ويقع مبنى المفاعل شمال غرب مدينة ديمونة على طريق بئر سبع - ديمونة فى أسفل جبل ديمونة، وتحيط بالمفاعل غابة من الأشجار تم غرسها أطلق عليها "غابة بن جوريون" وتحتوى منشاة ديمونة على تسع منشآت متخصصة هي: جسم المفاعل النووى وهو عبارة عن بناية لها قبة يبلغ طولها حوالى ١٨ مترا، ومعمل إعادة التصنيع وفيه يتم فصل البلوتونيوم من وقود المفاعل المستهلك وهو ما يعرف بالمعمل الكيماوي، ومعمل إنتاج مادة الوقود النووي، ومعمل معالجة النفايات النووية السامة، ومعمل تصنيع الوقود النووى وتغليفه، ومنشاة تأمين الخدمات والطاقة والمواد اللازمة للمنشآت الأخرى، ومدرسة فنية ومكتبة وقاعة محاضرات وعرض ومعمل تخصيب اليورانيوم بعملية الطرد المركزي، ومعمل آخر لتخصيب اليورانيوم بالليزر، وقد تم بناء هذا المفاعل طبقا لتصميم المفاعل النووى الفرنسى (G-3)الذى بنى فى ميركول بفرنسا (والحرف G هو اختصار لكلمة جرافيت Graphite التى تستعمل فى المفاعل كمعدل وبه ١٤٩٠٢ قطعة جرافيت تزن ١٢٠٧ طن). ويستخدم مفاعل ديمونة الماء الثقيل (D 20) كمهدئ والغاز كمبرد، واليورانيوم الطبيعى كوقود والذى تصل نسبة تخصيبه إلى ١,٥٪ وقد احتاج فى بداية تشغيله إلى ٢٠ - ٤٥ طن يورانيوم وهو يشبه المحطة النووية الفرنسية التى تم تشغيلها فى عام ١٩٨٦ بقدرة ٧٠ ميجاوت وتعرف برمز (EL - 4) وقد بدأ تشغيل مفاعل ديمونة بطاقة ٢٦ ميجاوات، وتم رفعها فى عام ١٩٨٢ إلى ٧٠ ميجاوات، ثم ارتفعت طاقته مرة ثانية فى عام ١٩٨٧ إلى ١٥٠ ميجاوات، ولا يزال يعمل بهذه الطاقة حتى اليوم وقد قدمت فرنسا هذا المفاعل إلى إسرائيل فى مقابل حصولها على سر إنتاج الماء الثقيل الذى توصل إليه الإسرائيليون، وهى مادة باهظة التكاليف وليست سهلة الاستيراد، ولذلك ترتفع تكاليف هذا النوع من المفاعلات نتيجة ارتفاع ثمن الماء الثقيل، حيث تزيد التكاليف بحوالى ٥٠٪ عن تكاليف المفاعلات التى تستخدم الماء العادى كمهدئ وتبلغ تكلفة إنشاء مفاعل ديمونة حوالى ١٣٠ مليون دولار، ويعتبر مفاعل ديمونة مفاعل أبحاث إنتاجي، يعمل بنظرية فصل البلوتونيوم ٢٣٩، ويتميز باستهلاكه كمية أقل من الوقود الذى يستخدم فى مفاعلات تخصيب اليورانيوم، الا أن فى هذه المفاعلات توجد خطورة من ارتفاع نسبة الترتيوم فى مكان وجو المفاعل، وتكمن هذه الخطورة فى أن هذا البخار قد يتسرب إلى أجسام العاملين عن طريق الجلد والتنفس، الأمر الذى يفرض ارتدائهم ملابس وأغطية رأس واقية من خطر تسرب التريتيوم، ولا يخضع مفاعل ديمونة لأى نوع من الرقابة سواء من جانب فرنسا التى أقامته، أو الولايات المتحدة، ولا حتى الوكالة الدولية للطاقة النووية.

٤ - مفاعل النبى روبين: قدم هذا المفاعل هدية

لإسرائيل من الرئيس الأمريكي ليندون جولسنوت في عام ١٩٦٥، بدأ العمل فيه أوائل عام ١٩٦٦ في منطقة النبي روبين الواقعة على نهر روبين (سوريك سابقا) بطاقة قدرها ٢٥٠ كيلووات حراري، وبهدف معلن توليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر. ويستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود والجرافيت كمعدل وثاني أوكسيد الكربون والهواء المضغوط كمبرد، ويستهلك من ٢٥ - ٣٠ طن يورانيوم سنويا. وقد شارك في تصميمه شركة أتوميكس إنترناشيونال الأمريكية مع مجلس الأبحاث العلمية الإسرائيلية، وقدرت تكاليف إقامته بحوالي ٢٠٠ مليون دولار.

وهو قادر على إنتاج ٤١٧ مليون لتر مياه عذبة، ويمكن زيادتها إلى ٦٧٥ مليون لتر يوميا، كما ينتج العديد من النظائر المشعة لاستعمالات الطب والزراعة والصناعة كذلك بإمكانه إنتاج البلوتونيوم.

ثانياً: مراكز البحوث النووية

تتفرع إلى أربعة مؤسسات رئيسية:

١- مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية: صدر قرار بتأسيسها عام ١٩٥٢، وكانت تابعة لوزارة الدفاع، ثم ألحقت في عام ١٩٦٦ بمكتب رئيس الوزراء، وتعتبر مسئولة عن رسم وتوجيه سياسة الحكومة في كل ما يتعلق بالبرنامج النووي، سواء فيما يتعلق باستخداماته السلمية أو العسكرية، والتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة بهذا البرنامج داخل وخارج إسرائيل، ولذلك يوجد لهذه المؤسسة أنشطة ملموسة في جميع الجامعات والمعاهد العليا والتكنولوجية الإسرائيلية، كما لها علاقات وطيدة مع المؤسسات النووية في كثير من دول العالم، ومن أهم أنشطتها وضع خطط الأبحاث النووية في المؤسسات العلمية والبحثية بإسرائيل والإشراف على إدارة جميع المنشآت النووية وتحديثها وأبرز وأهم لجانها لجنة الأبحاث النووية، ولجنة الطاقة للقوى الكهربائية والمياه، ولجنة تطبيقات النظائر المشعة، ولجنة الأمن لتقدير الأخطار النووية، ولجنة التشريعات النووية.

٢- معهد وايزمان للعلوم: يقع في مدينة راحبوت قرب الرملة تأسس في عام ١٩٣٤ (قبل قيام إسرائيل) وقد تولى الإشراف عليه د. حاييم وايزمان أول رئيس لإسرائيل لفترة طويلة، وتخصص في البداية في دراسة الكيمياء العضوية والأحياء الميكروبية، ويعتبر أهم وأكبر المعاهد والمراكز العلمية والتقنية في إسرائيل، إذ يحتوى على عدد كبير من الأقسام العلمية الهامة منها: قسم الأبحاث النووية والالكترونية والرياضيات التطبيقية، وقسم الأشعة تحت الحمراء والكيمياء التصويرية، وقسم أبحاث النظائر المشعة، وقسم الكيمياء العضوية وقسم التجارب البيولوجية، ولذلك فهو مجهز بأحدث الأجهزة والمعدات العلمية والعقول الإلكترونية، كما أنه مسرع نووي وتنشر أبحاثه في أهم المجالات العلمية على مستوى العالم، ويمنح شهادات الماجستير والدكتوراه، ويحاضر فيه علماء من مختلف أنحاء العالم.

٣- معهد إسرائيل التقني (التخنيون): يقع هذا المعهد في جبل الكرامل في حيفا وتم تأسيسه في عام ١٩٢٤، وتحول لاحقا لجامعة وإن بقى معروفا باسمه، ويعد من أكبر وأهم مؤسسات التدريس والأبحاث في العلوم التكنولوجية، وبه ما يزيد عن ٤٠٠٠ طالب وعدد مشاريع البحثية تصل إلى ١٢٠٠ مشروع، ويمنح درجات الماجستير والدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا ويعمل به مجموعة من كبار العلماء في شتى الفروع والتخصصات يبلغ عددهم حوالى ٥٠٠ أستاذ ومحاضر يعملون كل الوقت. وأهم أقسامه: مؤسسة الأبحاث والتطوير، وقسم الهندسة النووية، ومعامل كيماوية وميكانيكية، وبه مدرسة فنية عالية لتدريب الفنيين والمتخصصين في الهندسة والبناء وصناعة الأجهزة والإلكترونيات والطيران ومركز جوليدج الالكتروني، ومعمل لدراسة الميكروبيولوجى العامة والصناعة، ويخدم خريجو قسم الهندسة النووية في المنشآت النووية فور تخرجهم، وكان يتم تدريبهم فيها من قبل ذلك، وهو يماثل إلى حد كبير معهد ماساشوستس التكنولوجى في الولايات المتحدة. ومن أهم فروع التخنيون معهد اينشتاين لفيزياء، وهو خاص لأعداد علماء الطبيعة النووية وأجراء أبحاث في مواضيع الأشعة الكونية وفيزياء الحالة الصلبة وطبقات الجو العليا.

٤- جمعية الأشعة الإسرائيلية: يتركز نشاطها في ميدان السلامة النووية والحماية من الإشاعات وتضم جميع العلماء والخبراء العاملين في مجال قياس الأشعة في المفاعلات والمعامل النووية ومناطق دفن النفايات النووية، وتقوم بقياسات دورية لنسبة الإشعاع في الجو وفي المياه، كما تشرف على سياسة الرصد الإشعاعي في إسرائيل والمناطق المحتلة للإنذار عنها. وتشارك هذه الجمعية في عدة منظمات دولية مهتمة بهذا المجال، وتشارك في مؤتمراتها وأبحاثها.

◆ النفايات النووية والإشعاعية

تعمل في هذه المجال عدة منشآت أبرزها الآتي:

١- معمل معالجة النفايات النووية والإشعاعية: أنشئ هذا المعمل في عام ١٩٧٥ بجوار مفاعل ديمونة لمعالجة النفايات المشعة التي ينتج عن جميع المنشآت النووية في إسرائيل، والتي يتم نقلها إلى هذا المعمل، حيث يتم تسخين النفايات في فرن خاص، وتخلط مع السكر بتركيز يبلغ كيلوجرام من السكر لكل ١٥٠ لتر من السائل، وهذه الطريقة تحلل الحامض وتزيد تركيز إشعاعية النفايات إلى ٢٠٠٠ (كوري) في اللتر الواحد.

ثم يعبأ السائل فى خزان سعته ٦٥٠٠ لتر لمدة سنتين تقريبا، وتسمى هذه العملية بالتخزين المؤقت ولها عدة فوائد أهمها أنها تمنع تلوث أو تعرض الأفراد لهذه النفايات، كما تسمح بمعرفة خواص النفايات ودراسة تحولها تمهيدا لتخزينها بصفة دائمة. ويمكن استخدام مخازن مؤقتة لتخزين الوقود النووى المستهلك قبل معالجته للحصول على مكوناته النووية، وهذه المخازن تتوافر فيها شروط وقائية عالية، مع استخدام دروع وقائية من الرصاص حول المخازن، وبعد سنتين تتم معالجة هذه المواد عن طريق الترسيب الكيميائي، ثم عن طريق الترشيح والامتصاص وتحول إلى أجهزة التقطير لفصل مكوناتها، ثم بعد ذلك تحول إلى أحواض التجفيف والكلسنة. وللتخلص نهائيا من هذه النفايات توضع فى أوعية رابطة من الأسمنت سعة الواحدة ٢٠ لتر وتغلف بمادة البيتومين، ثم تغلف مرة ثانية بمادة بوليميرية، ثم تغلف مرة ثالثة بمواد زجاجية أو سيراميكية، ثم تدفن بعد ذلك فى أعماق الأرض. وتراعى عدة شروط فى أماكن تخزين النفايات أهمها ضرورة استقرار الطبقات الجيولوجية مع عدم احتمال حدوث هزات أرضية فى أماكن دفنها، ومع وجود مصدر دائم لتبريد النفايات نظرا للحرارة العالية المنبعثة منها وأن يعمل الموقع الذى تدفن فيها كدرع حاجز لإشعاع الناتج عن النفايات "مثل مصائد الملح" وان يكون مكان التخزين خاليا من الرطوبة وفى مأمن من الحرائق والأخطار وقريبا من المنشآت النووية وبعيدا عن مصادر المياه الجوفية، وجميع هذا المواصفات تجعل من نفس منطقة المفاعل على بعد كيلومتر منه هو المكان الملائم لدن النفايات. لذلك فإن منطقة ديمونة تقع فوق القرية الفلسطينية (كرنوب) وهى مبنية على صخور جيرية من العصر الطباشيرى المتوسط وتوجد تحت هذه الصخور مباشرة صخور ما قبل الكمبرى Precambrian وتحيط صخور مارلية Marl وهى صخور جيرية وطينية ٥٠٪ - ٥٠٪ من العصر الطباشيرى المتأخر، واحتمال وجود مياه جوفية فى هذه الصخور بأنواعها الثلاثة قليل نظرا لأن مساحاتها صغيرة، ونفاذيتها منخفضة ومعدل سريان المياه الجوفية فيها بطئ جدا، ولذلك فإن هذه الصخور غير صالحة طبيعيا لأن تكون خزانات مياه جوفية.

◆ المخاطر الإشعاعية على دول الجوار:

بدأ أول المفاعلات النووية العمل فى إسرائيل عام ١٩٥٧ والثانى والثالث بعد سنتين وأخرهم فى سنة ١٩٦٦، علما بأنه لم يتم بناء معمل معالجة النفايات فى ديمونة إلا سنة ١٩٧٥ مما يؤدى إلى استنتاج أن هناك إنتاج نفايات نووية مشعة ظلت غير معالجة لمدة خمسين سنة، والسؤال المطروح هو أين تم دفن هذه النفايات؟ وفى ظل أى شروط للأمان أثناء تجميعها ونقلها ودفنها خاصة فى ضوء التسريبات الإعلامية والنقاشات التى دارت داخل الكنيست حول أضرار هذه النفايات، وإصرار المسئولين الإسرائيليين على التعتيم بحجة الحفاظ على الأمن القومي..؟!.

والخطر الواضح حاليا خاصة بعد إنشاء معمل معالجة النفايات - الصادر عن مفاعل ديمونة، هو ما يطلقه المعمل الكيماوى فى الجو من غازات ملوثة ومشعة، حيث تحمل الرياح السائرة هذه الغازات عبر الحدود الأردنية التى على مسافة لا تزيد عن ٤٠ كم من ديمونة، كذلك الحدود المصرية التى تبعد ٧٠ كم، وتطلق هذه الغازات رغم علم مؤسسة الأرصاد الإسرائيلية جيدا أن اتجاه الرياح السائدة فى هذه المنطقة شرقية - جنوبية غربية.

◆ الحوادث الإشعاعية:

من المعروف أن المفاعلات العاملة فى إسرائيل تعتبر من الجيل القديم التى تم بناؤها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتعرضت لتعديلات عديدة لرفع قدراتها وقوتها، ومثل هذا التطوير والتحديث فى هذه المفاعلات من المفروض إلا يتم إلا بتغيرها كاملة بداية من المبنى إلى الخزانات لذلك فإن تحديث المفاعلات الإسرائيلية دون أحداث هذا التغيير يتسبب فى وقوع حوادث نووية مختلفة.

فقد تم رفع طاقة مفاعل ديمونة من ٢٦ ميجاوات إلى ١٥٠ ميجاوات دون تغير غرفة حرق اليورانيوم حيث زادت أعداد قضبان اليورانيوم وتم حشرها فى المساحات الفراغية التى كانت موجودة بالغرفة عند بداية لتشغيل عام ١٩٦٣، الأمر الذى نتج عنه مشاكل فى إدخال وإخراج الأنابيب التى تحوى هذه القضبان مما أدى إلى اعوجاجها، إلى جانب أن قبة المفاعل ومبنى التبريد لم يطرأ عليهما أى تغيير منذ بدأ تشغيل المفاعل، مما قد يترتب عليه تسرب للمياه الثقيلة المشعة نتيجة للشروخ التى تصيب أنابيب اليورانيوم، وبالتالى تلوث إشعاعى فى المنطقة المحيطة بالمفاعل، وقد تأكدت هذه المعلومات من مصادر كثيرة وصور أقمار صناعية.

◆ الرصد الإشعاعى فى الدول العربية:

فى إطار مشروعها للرصد الإشعاعى البيئى فى الدول العربية عقدت الهيئة العربية للطاقة النووية عددا من الاحتمالات التى ضمت خبراء الرصد الإشعاعى فى الدول العربية لدراسة واقع وآفاق التعاون العربى فى هذا المجال، وقد تم استعراض قدرات القياس الإشعاعى البيئى فى الدول العربية المحيطة بإسرائيل، وجاءت على النحو التالي:

١- لبنان: يتكون مشروع الرصد الإشعاعى البيئى فى لبنان من محطة واحدة عاملة بالتعاون مع هيئة الأرصاد الجوية.

٢- الأردن: تتكون شبكة الرصد الإشعاعي من ١٩ محطة عاملة لقياس المستوى الإشعاعي الحامي، ومحطة واحدة لقياس المستويات الإشعاعية فى الهواء.

٣- مصر: تتكون الشبكة من ٨٤ محطة عاملة منها ١٥ رصد مائية و١٥ لقياس الهواء.

٤- سوريا: تتكون الشبكة من ٩ محطات مراقبة ثابتة وجهازين لمسح الملوثات والعوائق الهوائية.

٥- السعودية: تتكون الشبكة من ١٥ محطة، ٥ منها للعوالق الهوائية.

وقد صدرت توصيات عن هذه الاجتماعات تشكل أساسا للتعاون بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل، وأبرز هذه التوصيات: التعاون والتكامل فى تطوير البرمجيات والتجهيزات الالكترونية المتعلقة بالرصد الإشعاعي البيئى وذلك بهدف الوصول إلى بناء القدرة الذاتية لبناء وتشغيل شبكات الرصد الإشعاعي ودراسة تحديد أسلوب وكيفية إتاحة معلومات الرصد الإشعاعي البيئى للدول العربية فيما بينها، مع إصدار وثيقة تبنى أسلوب جمع العينات الغذائية والبيئية والعمليات الإجرائية وقياسها وتفسير النتائج، هذا بالإضافة لضرورة الاهتمام بخطة الطوارئ النووية على المستوين القطرى والقومى التى أعدتها الهيئة العربية للطاقة النووية، والاستفادة من خبرات الدول العربية فى هذا المجال.

◆ إسرائيل والاتفاقيات الدولية:

دأبت إسرائيل على تحدى قرارات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى لم توقع بعد على اتفاقية حظر الانتشار النووي، وبالتالى لم تخضع منشآتها النووية للرقابة الدولية، وهذا ما يجعل المنطقة غير آمنة ومهددة دائما بمخاطر الأسلحة النووية والحوادث الإشعاعية التى قد تنجم عن النشاط النووى وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

ولكن هذه الدولة القائمة على اغتصاب الحقوق ظلت تتحدى بصلف الإدارة الدولية ولقد طالبت وفود الدول العربية فى المحافل الدولية دائما بضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة خطر الانتشار النووي، ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية، والانصياع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، والذى طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الوكالة الدولية للطاقة النووية، كما تشدد الوفود العربية على ضرورة التزام دول الشرق الأوسط فى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية عاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعى إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأن تعلن إسرائيل رسميا أنها ستمتنع عن إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية، أو الحصول عليها أو حيازتها على أى نحو. خاصة وأن إسرائيل عضو فى الوكالة الدولية لطاقة النووية منذ عام ١٩٥٧ ولكنها غير منضمة لاتفاقية منع الانتشار النووى NPT، كما أنها غير موقعة على البروتوكولات الإضافية الخاصة بها وأيضا المتعلقة بحظر إنتاج وتصنيع وتطوير الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، وأيضا غير موقعة على القانون الدولى للتعاون ضد انتشار الأسلحة الباليستية لعام ٢٠٠٢، وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل وقعت عام ٢٠٠٦ على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع أعمال لإرهاب النووي، وهى أيضا عضو فى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية OPCW ولكنها لم تصدق على الاتفاقية.

◆ رؤية تحليلية:

مما لا شك فيه أن تقرير الهيئة العربية للطاقة النووية يلقى الضوء بتركيز على خطورة البرنامج النووى الإسرائيلي، سواء من حيث ما ينتجه من مواد انشطارية تستخدم فى تصنيع الأسلحة النووية بأنواعها المختلفة، أو من حيث المخاطر البيئية الناتجة عن تشغيل المنشآت النووية التابعة لهذا البرنامج، وفى غيبة رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية.

ولتوضيح النقطة الأولى الخاصة بالحجم الضخم من البلوتونيوم ٢٣٩ الذى ينتجه مفاعل ديمونة، فأنه يمكن معرفة هذا الحجم من المعادلة التى تقول بأن من كل طن مترى من اليورانيوم الذى يتم حرقه فى المفاعل يتم استخراج ١٠٠٠ جرام من البلوتونيوم فى السنة طبقا لقدرة المفاعل بالميجاوات فى عدد أيام تشغيل المفاعل فى السنة (قوة المفاعل ٣٠٠x يوم/ ١٠٠٠ = عدد كيلوجرامات البلوتنيوم فى السنة) وطبقا لهذه المعادلة فإن مفاعل ديمونة قد أنتج فى فترة عمله بطاقة ٢٦ ميجاوات ١٤٨ كيلوجرام، وفى الفترة الثانية بطاقة ٧٠ ميجاوات ١٠٥ كيلوجرام، وفى الفترة الثالثة عندما عمل بطاقة ١٥٠ ميجاوات وحتى اليوم ٤٥ كجم بإجمالى ١١٥٣ كيلوجرام بلوتونيوم وذلك خلال ٤٤ سنة، فإذا علمنا أن قنبلة البلوتونيوم ٢٠ كيلو /طن (مثل قنبلة هيروشيما) تحتاج إلى ٦ - ٨ كجم بلوتونيوم، فإنه يكون بحيازة إسرائيل حاليا ١٦٤ قنبلة ٢٠ كيلو/طن ولكن الفنى النووى الإسرائيلى موردخاى فانونو اعترف بان إسرائيل تملك أكثر من ٢٠٠ سلاح نووي، فإن ذلك يعنى أن ليس كل الأسلحة النووية الإسرائيلية (قنابل ورؤوس صواريخ ومقذوفات) استراتيجية قدرتها ٢٠ كيلو/طن بل يوجد أعداد منها تكتيكية ذات قدرات تتراوح ما بين ١ - ١٠ كيلو/طن. بحيث يمكن استخدامها فى ميادين المعركة وضد أهداف عسكرية منتقاة، وقد أشار كتاب (خيار شمشون) إلى أن إسرائيل رصدت حوالى ٥٠٠

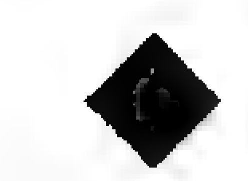
هدف استراتيجي مدني وعسكري على كل الساحة العربية لقصفها نوويا في حالة نشوب حرب شاملة، شملت هذه الأهداف مدنا ومحطات وسدود ومياه وحقول نفط ومطارات وموانئ وأهداف بنية أساسية، إلى جانب فرق عسكرية ومقارات دفاعية يتحتم ضربهم نوويا طبقا لسيناريو (الملاذ الأخير) الوارد في هذا الكتاب. وهو ما يؤكد حجم المخاطر التي تشكلها الترسانة النووية الإسرائيلية على البلدان العربية حاليا ومستقبلا، خاصة في ظل الخلل القائم في الميزان الاستراتيجي لصالح إسرائيل بسبب احتكارها النووي، وتفوقها في الأسلحة التقليدية والكيماوية والبيولوجية على الجيوش العربية بسبب المساعدات العسكرية المادية والتقنية التي تؤمنها لها الولايات المتحدة الأمريكية.

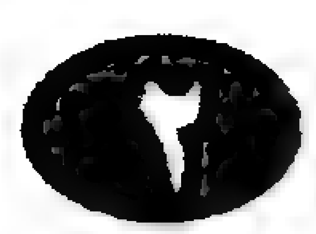
أما فيما يتعلق بالمخاطر البيئية التي تشكلها مفاعل ديمونة على المنطقة فلابد أن ندرك انه طبقا للمعدلات الزمنية لتشغيل المفاعلات النووية استنادا للمعايير الدولية، فإن العمر الافتراضي لأي مفاعل ينبغي إلا يتجاوز ٢٥ سنة، ثم يتوقف بعدها عن العمل، ومن ثم فإن مفاعل ديمونة طبقا لهذا المعيار يكون قد بلغ سن الشيخوخة وكان من المفترض أن يكون قد أحيل إلى التقاعد وأغلق منذ عام ١٩٨٥، وبالتالي فإن استمرار تشغيله حتى اليوم بعد أن تعدى العمر الافتراضي مرتين، يعتبر مخاطرة كبيرة، خاصة في ظل رفع قدراته مرتين دون تحديثه، وبذلك يكون دخل مرحلة الخطر ويشكل قنبلة موقوتة، وهو ما سبق أن حذرت منه الوكالة الدولية للطاقة النووية وهيئات دولية أخرى مسئولة عن البيئة، بل وأشارت إلى احتمال حدوث كارثة نووية قد تحصد أرواح الملايين من أبناء المنطقة، ذلك أن معدلات إنتاج البلوتونيوم العالمية تفوق قدرة المفاعل المصمم لها مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر، وقد بدأت ملامح هذه المخاطر تظهر داخل إسرائيل في منطقة ديمونة عندما أذاع التلفزيون الإسرائيلي أن عشرات العاملين في المفاعل أصيبوا بأمراض سرطانية خطيرة رفعوا بسببها قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية مطالبين بتعويضات نتيجة ما تعرضوا له من تسربات إشعاعية، يقال أنها ناتجة عن حدوث شروخ في جسم المفاعل. ومن دلائل هذه المخاطر قيام إسرائيل في الآونة الأخيرة بتوزيع دواء (لوجول) المضاد للإشعاعات النووية على الإسرائيليين الذين يسكنون في مناطق (ديمونة) و(يفنا ويروحا) وهي القريبة من المفاعل في اعتراف غير مباشر بخطورة الموقف.

أما عن دفن النفايات النووية فأنها لا تقل خطورة عن المخاطر الناتجة عن استمرار تشغيل مفاعل ديمونة، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى دفن حوالي ٥٠ ألف طن نفايات في صحراء النقب، وربما الرقم الحقيقي يفوق هذا الرقم بكثير نظرا للكميات الضخمة التي يتم حرقها من اليورانيوم الطبيعي في مفاعلات إسرائيل الأربعة، وليس ديمونة فقط، ومع مرور الزمن تتآكل الحاويات التي تضم هذه النفايات، وقد ظهرت تشققات في حاويات مماثلة في الولايات المتحدة بعد ٢٠ سنة من دفنها، ناهيك عن الزلازل والهزات الأرضية التي تتعرض لها هذه المنطقة من وقت لآخر نتيجة لوقوعها فوق فالق أرضي معروف شرق أفريقيا، كما تساعد التجارب النووية التي تجريها إسرائيل تحت الأرض (رصدت إحداها بواسطة سفن أبحاث ألمانية وأمريكية في البحرين الأحمر والأوسط في ١٩٩٦/١٠/٣) على تشقق هذه الحاويات، بالإضافة لأحداث تصدعات في جسم المفاعل نفسه، كما قامت إسرائيل بدفن نفايات نووية في مناطق أخرى من المناطق المحتلة شملت جبل الخليل وجبل الشيخ في سوريا وفي البحر المتوسط، وقد رصد انتشار أمراض سرطانية في هذه المناطق أدت إلى عقم الرجال والنساء وحدوث وفيات بين السكان.

وستزداد هذه المخاطر والتهديدات مع قرار إسرائيل الأخير ببناء مفاعل نووي جديد بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات، فقد أعلن وزير البنية التحتية في ٢٠٠٣/١١/٢٧ - إيفي إيتام) عن صدور قرار ببناء مفاعل نووي جديد في النقب لإغراض مدنية بحلول عام ٢٠٢٠ بتكلفة نصف مليار دولار) وسيكون في شكل محطة طاقة نووية ضخمة، وهي تقنية تملكها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا فقط ويحظر بيعها، إلا أن إسرائيل تصر على الحصول على هذه المحطة رغم عدم توقيعها على اتفاقية الحد من الانتشار النووي، فإذا كان مفاعل ديمونة بطاقته الحالية ١٥٠ ميجاوات قد تمكن من إنتاج المواد الانشطارية التي نجحت إسرائيل في تصنيع هذا الحجم الضخم من الأسلحة النووية، فيكف سيكون حجم الأسلحة النووية التي سينتجها مفاعل جديد بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات..؟! وهو ما ينبغي أن تتنبه له الدول العربية ومخاطره على كياناتها وشعوبها وأجيالها القادمة من بعد، وتسعى إلى منعه بمختلف الوسائل ومهما تكلفنا من جهد وثمن.

◆ رؤية عربية ◆





اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (٢-٣)

معتصم حمادة
رئيس تحرير مجلة "الحرية"

«تفاهمات» كامب ديفيد استندت بشكل بارز إلى وثيقة «أبو مازن- بيلين» (١) التى طرحت «التأهيل والتعويض» حلاً لقضية اللاجئين بدعوى أنه «الحل العملي». وتنص الوثيقة على أن الجانب الفلسطينى حرص على مطالبه بحق العودة، لكنه اعترف فى الوقت نفسه بأن تنفيذ هذا الحق بات أمراً «غير عملي».

وقد جاءت مفاوضات طابا (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى خارج سياق القرار ١٩٤ . فقد توصل الطرفان إلى اتفاق قريب جداً من تفاهمات كامب ديفيد، نص على قيام دولتين لشعبين، دولة للفلسطينيين وأخرى لليهود، وعلى أن «العودة» تكون للدولة الفلسطينية، وأن تكون الأولوية للاجئين فى لبنان وفى إطار خطة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات، تتوفر فيها المساعدات للدولة الفلسطينية لاستيعاب القادمين، بمعدل مائة ألف لاجئ سنوياً، ويقام لهذا الغرض صندوق دولى تساهم فيه إسرائيل من موقعها كعضو فى المجتمع الدولي، دون أن يحملها ذلك أية مسئوليات أخلاقية أو سياسية أو قانونية عما حلّ باللاجئين من مآس. كما يساهم الصندوق فى توطين اللاجئين فى أماكن إقامتهم أو فى دولة ثالثة. بدورها تفتح إسرائيل باب جمع الشمل لأعداد من اللاجئين (اقترحت ألا يتجاوز خمسين ألفاً) ممن ولدوا فى فلسطين قبل العام ١٩٤٨، على أن يدخلوها دون ذريتهم، وأن يكون لهم أقرباء فى إسرائيل. ونظراً للكثافة السكانية فى قطاع غزة وخوفاً من انعكاس الوضع الاجتماعى المتأزم على الوعى السياسي، وخوفاً من انتشار التطرف فى صفوف اللاجئين، تداول الطرفان، فى إطار تبادل الأراضي، فى ضم مدينة الخلصة (حلوتسة) فى النقب، إلى القطاع وأن تكون مكاناً لنقل أعداد من اللاجئين إليها، وأن يربط بين المنطقتين ممر برى توضع له آليات الحركة فى اتفاق منفصل. وبعد الوصول إلى الحل الدائم لقضية اللاجئين يعلن عن حل وكالة الغوث، ويحل محلها الصندوق الدولي، ويعلن الطرفان أنه ليست لهما مطالب إضافية فى هذا الصدد، ويغلق هذا الملف لمرة واحدة وإلى الأبد. وقد أوضح الجانب الإسرائيلى أن ما أعاق الوصول إلى هذا الاتفاق هو طلب الجانب الفلسطينى أن يشمل جمع الشمل إلى إسرائيل مليون لاجئ بمعدل ١٠٠ ألف كل سنة وعلى مدى عشر سنوات. ورفض الجانب الإسرائيلى هذا الطلب بذريعة أنه يخالف مبدأ دولتين لشعبين، لأن استيعاب مليون فلسطينى سيخل بالتوازن الد يمجرافي، وسيحول إسرائيل إلى دولة عربية، أو دولة ثنائية القومية مما يحرم اليهود من «حقهم» فى دولة خلافاً لما نص عليه مبدأ «دولتين لشعبين»(٢).

وفى حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، قدم الدكتور نبيل شعث، ممثلا الجانب الفلسطينى المفاوض، إلى الإدارة الأمريكية فى واشنطن ما اصطلح على تسميته بـ«وثيقة الرؤية الفلسطينية للتسوية النهائية»، ورد فيها نص عن قضية اللاجئين استند فى حيثياته إلى «تفاهمات » كامب ديفيد، وإلى مبادرة بيروت العربية، وأخذ بالرؤية الأمريكية للحل كما وردت فى أكثر من خطاب وتصريح لوزير الخارجية الأمريكى كولين باول ورئيسه جورج بوش. وقد تحدثت الرؤية «الفلسطينية» عن «الحل العادل والمتفق عليه لمشكلة اللاجئين يستند إلى القرار ١٩٤» وإن

ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين يعتبر التطبيق العملى لقرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار ١٩٤(٣).

موافقة الجانب الفلسطينى على «خارطة الطريق» باعتبارها الأساس للعملية التفاوضية مع إسرائيل. علماً أن هذه «الخطة» شكلت تراجعاً عن «تفاهمات» كامب ديفيد وعن إطار طابا، حين أشارت إلى قضية اللاجئين دون أى إطار تفاوضي، علماً أن «خارطة الطريق» نقلت مفاوضات الحل الدائم من (م.ت.ف). إلى الحكومة الفلسطينية، مما حول قضية اللاجئين إلى قضية إقليمية. فالسلطة الفلسطينية باتت معنية فقط باللاجئين المقيمين على أرضها، وكل دولة مضيفة هى المعنية باللاجئين على أرضها، مما جزأ التمثيل السياسى والقانونى للاجئين، وجزأ القضية وبالتالى جزأ الحل، مما يجعل من التوطين أو التهجير مقابل التعويض هو الحل الوحيد للاجئين الفلسطينيين(٤).

ومن التحركات الفلسطينية «غير الرسمية»، لكن المشمولة برعاية الجانب الفلسطينى المفاوض، كانت تحركات سرى نسيبة (مسئول ملف القدس فى اللجنة التنفيذية فى (م.ت.ف). لفترة غير قصيرة من الوقت). فتحت شعار «كفاهم تشرداً» دعا نسيبة إلى أن تكون العودة إلى «الوطن»، أى إلى الدولة الفلسطينية، فى خطة طويلة الأمد لاستيعابهم وعلى دفعات، مقابل تعويضات وبآليات مختلفة لصالح اللاجئين والدول المضيفة والدولة الفلسطينية. واستند نسيبة فى مواقفه إلى «تفاهمات» كامب ديفيد وإطار طابا التفاوضي، ومبادرة بيروت العربية و«وثيقة الرؤية الفلسطينية» المقدمة إلى الإدارة الأمريكية(٥). وفى ٢٠٠٢/٦/١٩ وقع نسيبة مع عامى أيالون، الرئيس السابق لجهاز الشاباك، «وثيقة أثينا»، نصت على اعتبار الدولة الفلسطينية هى مأوى اللاجئين والشتات الفلسطيني، وعلى تشكيل الصندوق الدولي، على أن يتولى المجتمع الدولى تأمين «مكان ثالث لتوطين اللاجئين الفلسطينيين» الذين يفضلون عدم الانضمام للدولة الفلسطينية. رعى توقيع الوثيقة خافيير سولانا ممثلاً الاتحاد الأوروبي، وميجيل موراتينوس المبعوث الأوروبى للشرق الأوسط، وجورج باباندريو وزير خارجية اليونان، مما أضفى على الوثيقة بعداً دولياً ومنحها صفة شبه رسمية. وقد علق موراتينوس على «الوثيقة» فقال «إن موضوع حق العودة للفلسطينيين لم يعد مدرجاً على جدول الأعمال ولم يعد جزءاً من النقاش العام. وإن هناك تفهماً أن حق العودة يشكل تهديداً للطابع اليهودى لدولة إسرائيل. وإنها معركة انتصرت فيها إسرائيل. وكان مؤتمر قمة بيروت العربية بمثابة دليل على ذلك إذ تبنت الدول العربية الأفكار السعودية وقالت إن الحل يجب أن يكون مقبولاً من إسرائيل»(٦).

ومن الشخصيات الفلسطينية، التى أدلت بدلوها فى مسألة الدعوة لإسقاط حق العودة، عضو المجلس التشريعى الفلسطينى (الأول) والوزير السابق لشئون القدس فى السلطة الفلسطينية زياد أبو زياد، الذى التقى فى بروج (بلجيكا) مجموعة من الإسرائيليين الباحثين فى مركز جافى للدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل أبيب، حيث صدرت عن اللقاء وثيقة تدعو إلى حل قضية اللاجئين على الأسس ذاتها لوثيقة أثينا، وتعتمد فى الصياغة، وإلى حد بعيد، العبارات ذاتها(٧).

من جانبه أدلى ياسر عبد ربه، بصفته وزيراً للإعلام، بتصريح زعم فيه أن الفلسطينيين «مستعدون لحل مسألة حق العودة على أساس خطة كلينتون (التى قدمت لمباحثات طابا) التى تلغى إمكانية عودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل». وقد أجاب عبد ربه «بنعم قاطعة» رداً على سؤال فيما إذا كان يوافق على أقوال يوسى بيلين فى كلمته فى مؤتمر أحزاب الخضر فى أوروبا، أكد فيها أن قضية حق العودة إشكالية بالنسبة لإسرائيل، وإن حلها يجب أن يستند إلى خطة كلينتون، وقد علق المراقبون بالقول «إنها المرة الأولى التى يصرح فيها علناً مسئول فلسطينى رفيع المستوى ويشغل منصباً رسمياً فى السلطة بتصريح كهذا». وعلقت «يديعوت أحرونوت» على هذه المواقف بالقول «إن الفلسطينيين يطرحون موضوع حق العودة كورقة مساومة بهدف تحقيق أهداف أخرى لأنهم يدركون جيداً أن أية حكومة فى إسرائيل لن توافق على حق العودة»(٨).

وإذا كان يصح القول أن هذه الإشارات إنما تعبر عن رأى أصحابها، فإن إشارة أرسل بها الرئيس الفلسطينى (السابق) ياسر عرفات يمكن اعتبارها مظلة سياسية وقف تحتها كل الذين تحركوا فى اتجاه التساهل فى التعامل مع حق العودة. إذ نشر عرفات فى صحيفة «نيويورك تايمز»، مطلع شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٢، مقالاً أشار فيه إلى استعداد الجانب الفلسطينى الأخذ بعين الاعتبار ما أسماه «العامل الديموجرافي» عند معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين. كما أرسل عرفات إشارة أخرى لا تقل دلالة عن سابقتها، حين تجاهل قضية اللاجئين تجاهلاً تاماً فى خطابه أمام المجلس التشريعى فى ٢٠٠٢/٥/١٥ (يوم النكبة) وفى أول إطلالة سياسة شاملة للرئيس عرفات بعد اجتياح آذار (مارس) - نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ . انتقلت بعدها السلطة لتتحدث عن الإصلاح والتغيير لاستقبال الحل السياسى الذى بدأ يطل برأسه فى تصريحات الرئيس بوش و«رؤياه». وقد فسرت هاتان الإشارتان، استعداداً فلسطينياً واضحاً وصريحاً للتخلى عن حق العودة لتسهيل الحل بين الجانبين، ولطمأنة إسرائيل حول «مستقبلها كدولة يهودية»، عملا بتفاهمات كامب ديفيد واقتراحات كلينتون، ومفاوضات طابا(٩).

بعد ذلك قفز المفاوض الفلسطيني قفزة كبرى في التخلي، صراحة، سياسياً وقانونياً، عن حق العودة، لصالح القبول بحلول أخرى تتوزع بين التوطين وإعادة التهجير، وقد تمثل ذلك في التوقيع على وثيقة «جنيف – البحر الميت». ورغم ما قيل عن أن الوثيقة ليست رسمية، بل هي بين طرفين، فلسطيني وإسرائيلي، غير رسميين، إلا أن الملاحظ، أن الذين ساهموا في صياغتها، من الجانب الفلسطيني، ووقعوا عليها، يحملون الصفة الرسمية، إما كأعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عبد ربه)، أو كوزراء في الحكومة (قدورة فارس، نبيل قسيس، وهشام عبد الرازق) أو موظفين كباراً في السلطة (اللواء زهير المناصرة محافظ بيت لحم وجبريل الرجوب مدير مكتب الأمن القومي التابع لرئيس السلطة وماهر الكرد وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة والمستشار الاقتصادي للرئيس عرفات). مع التنويه، بأن عدداً غير قليل من هؤلاء، يحتل موقعه القيادي في المجلس الثوري لحركة الفتح. وقد تشكل الوفد بقرار رسمي، وحمل تكليفاً خطياً من رئيس السلطة الفلسطينية شخصياً. وقد حرص الجانب الإسرائيلي، في وثيقة «جنيف – البحر الميت»، على أن يخص الفقرات الخاصة بقضية اللاجئين وحق العودة باهتمام مميز، بحيث نصت الوثيقة على اعتبار نصوصها، هي النصوص الأخيرة المعنية بالحل الشامل، ولا نصوص بعدها، ولا مرجعية سواها، ولا يجوز للطرف الفلسطيني أن يرفع أية مطالبات إضافية، غير تلك التي تم الاتفاق عليها.

فالمادة ٧ من الوثيقة، والخاصة بقضية اللاجئين، لا تتحدث عن حق العودة على الإطلاق، بل عما تسميه «اختيار مكان سكن دائم للإقامة» وأن تكون الأولوية للاجئين المقيمين في لبنان، في إشارة أن لا مشكلة تتعلق باللاجئين في غزة أو الضفة (باعتبارهم فلسطينيين مقيمين على أرض دولتهم) أو المقيمين في الأردن (باعتبارهم مواطنين أردنيين مقيمين على أرض دولتهم أيضاً) أو المقيمين في سوريا (باعتبار أن عوامل دمجهم في المجتمع السوري متوفرة بما فيه الكفاية). وتقدم الوثيقة في هذا السياق حلاً مزعوماً من خمسة خيارات هي: ١- دولة فلسطين. ٢- المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها إلى فلسطين من خلال تبادل الأراضي بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية. ٣- دولة ثالثة ٤- دولة إسرائيل ٥- الدول المضيفة الحالية. وفي مجرى التطبيق العملي تضيق الخيارات لصالح الخيار الخامس، أي بقاء اللاجئين حيث هم، مع استثناءات محدودة أهمها لبنان. كما يسجل أن اتفاق «جنيف – البحر الميت» يلتف على حق العودة، ليسقطه بالنتيجة من خلال ثلاث خطوات متكاملة. فهو يستبدل حق العودة للاجئين بما يسميه الاتفاق «حقوق اللاجئين». وهو يعرف حقوق اللاجئين بخيارات بين حلول، وليس حلاً واحداً هو حق العودة (وهي حلول ليس من بينها في كل الأحوال حق العودة). وتطبيق الخيارات، كما هي واردة فيه، هو الذي يلبي الحقوق، بحيث تتحدد الحقوق بالخيارات، ولا تتحدد الخيارات بالحقوق. وهذا ما دعا الجانب الإسرائيلي لعدم الممانعة في إدراج القرار ١٩٤ في نص الاتفاق، دون تحفظ، طالما أن مرجعية النص هي التي تحدد مضمون القرار وآلياته(١٠)، بغض النظر عن مدى التوافق أو الانسجام مع بنوده، وبغض النظر عن التفسير القانوني للقرار كما أوردته اللجنة القانونية للأمم المتحدة ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠، وكما أورده القرار ٢٥٣٥ ب/د ٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١، الذي أكد أن «العودة» هي واحد من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني(١١). وقد أعاد التأكيد على هذا المعنى القرار ٢٣٧٦/د٣٠، الذي قضى في ١٩٧٥/١١/١٠، بتشكيل لجنة تعنى بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والتي قدمت، في ١٩٧٦/١١/٢٤، تقريراً حول آلية تنفيذ القرار ١٩٤، باعتباره يكفل حق اللاجئين في العودة. وقد أوضحت كل هذه القرارات أن التعويض لا يشكل بديلاً لحق العودة، ولا يلغيه، ولا يسقطه، بل هو مكمل له(١٢).

إن المفاوض الفلسطيني، وهو يستبدل «حق العودة» بحقوق اللاجئين، يكون قد تناول القضية من زاوية سياسية عملية (إذا جاز التعبير)، وأسقط عنها منطقها القانوني، وأسقط عنها قرارات الشرعية الدولية وإعلان حقوق الإنسان. وهو بذلك تبنى المقاربة الإسرائيلية لقضية اللاجئين وحق العودة. فالحديث عن خيارات هو التفاف على الحق، لأن خيار اللاجئ ليس حراً، بل هو ملزم بخيارات محددة ليس من بينها حق العودة. وبذلك يكون اتفاق جنيف قد أعفى إسرائيل من مسئوليتها السياسية والأخلاقية عن نشوء قضية اللاجئين، وأعفاها من مسؤوليتها عن دفع التعويضات للاجئين عما ألحق بهم من أضرار، وأعفاها من التعويض على الدول المضيفة التي تحملت عبء إقامة اللاجئين على أراضيها، وأعفاها من التعويض على اللاجئ عن سنوات لجوئه القسرية، وكذلك عن الممتلكات التي حرم منها. كما ينهي الاتفاق وضعية اللاجئ ومكانته، وينهي المطالبات الفلسطينية بالحقوق في قادم الأيام، ويدعو أيضاً لإنهاء وكالة الغوث. ويقر، في نهاية الأمر، بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية(١٣).

مع غياب الرئيس ياسر عرفات انتهت مرحلة في حياة النظام السياسي الفلسطيني، لتبدأ، مع عهد الرئيس الجديد محمود عباس، مرحلة جديدة، يمكن القول إنها اختلفت عن السابقة في العديد من ملامحها، من بينها الموقع الذي احتلته قضية اللاجئين في الأجندة

السياسية للرئيس الجديد، وموقفه من حق العودة، والحل الذى يتبناه فى هذا المجال، وكيفية تقديمه إلى الرأى العام وإلى عموم الحالة السياسية، على الصعد المختلفة الفلسطينية والإقليمية والدولية.

ويمكن فى هذا السياق، أن نلاحظ أن المفاوض الفلسطيني، فى عهد الرئيس عرفات، كان يعتمد، فى موقفه المعلن من قضية اللاجئين، موقفاً ملتبساً، لا يتم الإعلان عنه صراحة أمام الشارع الفلسطيني، مما أبقى شعرة معاوية بينه وبين الحالة الشعبية بشكل عام، وتجمعات اللاجئين بشكل خاص، معتمداً إلى جانب الالتباس الذى أشرنا إليه، على الموقع «الأبوي» (إن جاز التعبير) الذى كان يحتله عرفات، داخل فتح بشكل خاص، وفى العلاقة مع الحركة الشعبية الفلسطينية بشكل عام.

أما خطابات أبو مازن (وإلى جانبه أحمد قريع)، وبيانات قيادة فتح، فقد اكتفت بالإشارة إلى ضرورة «حل قضية اللاجئين (أو مشكلة اللاجئين) بالاستناد إلى القرار ١٩٤»(١٤). وحتى عندما تتم الإشارة بوضوح إلى تجسيد حق العودة، فالعودة تكون عند ذاك إلى «الوطن»، الذى يتم تعريفه بأنه الدولة الفلسطينية، فى الضفة الغربية وقطاع غزة(١٥)، وفى مراجعة للمحطات الرئيسية التى تناول فيها الرئيس محمود عباس، ورئيس حكومته أحمد قريع، وقيادة فتح، قضية اللاجئين وحق العودة، يمكن أن نرصد التالي:

التزم محمود عباس، فى برنامجه الانتخابى لرئاسة السلطة، وفى خطاب القسم أمام المجلس التشريعي، كما فى كل مواقفه، وتصريحاته وبياناته، خطاباً سياسياً واحداً، يدعو إلى «حل مشكلة اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤»، دون أن يأتى بوضوح على ذكر حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، وإذا ما تجاوز الرئيس محمود عباس هذا الخطاب وأشار عرضاً إلى «حق العودة»، فالعودة تكون إلى «الوطن»، مفسراً الوطن «بجناحيه الضفة والقطاع» وليس الديار والممتلكات التى هجر منها اللاجئون منذ العام ١٩٤٨ . وفى الإطار نفسه، لا يتوانى أبو مازن عن الدعوة إلى تجنيس اللاجئين الفلسطينيين بجنسيات الدول العربية المضيفة(١٦) ولم يخفف من وطأة هذه الدعوة نسبها إلى مسعى للحد من مأساة اللاجئين فى الدول العربية. فمطلب التجنيس- بغض النظر عن الدافع- يبقى أحد مداخل التوطين(١٧)، وإن لم يقد بالضرورة إليه. وفى بعض الأحيان يرد، على لسان، الرئيس أبو مازن، تفسير القرار ١٩٤ لصالح حق التعويض دون حق العودة، مشدداً على تمسك السلطة بالدفاع عن حق التعويض (١٨).

♦ موقف واشنطن وتل أبيب من القرار ١٩٤:

شكلت سياسة المفاوض الفلسطيني، ومواقفه التنازلية إزاء حق العودة، فرصة وذريعة للولايات المتحدة وإسرائيل لتصوغا سياسة جديدة إزاء القرار ١٩٤، تهدف إلى إضعافه على الصعيد الدولى وإلحاق الأذى بالمصالح الفلسطينية وفى المقدمة حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

فقبل اتفاق أوسلو، الذى قسم العملية التفاوضية إلى مرحلتين، وأحال قضية اللاجئين إلى المرحلة الثانية المسماة بمفاوضات الحل الدائم، والذى اسقط من نصوصه القرار ١٩٤ وأية إشارة إلى حق العودة، كان المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة، يبادر فى الدورة العادية للمنظمة الدولية، وفى خريف كل عام، إلى تبنى اقتراح يطرحه على الجمعية العامة، يدعوها فيه إلى إعادة التأكيد على القرار ١٩٤، بما يكفل حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم. وكانت الجمعية العامة بإجماع أعضائها، ما عدا امتناع المندوب الإسرائيلي، تصوت لصالح القرار المذكور(١٩).

فى موقفه لصالح إعادة التأكيد على القرار ١٩٤ كان المندوب الأمريكى يرسل، إلى اللاجئين إشارة تهدف إلى تهدئة خواطرهم وضمان استقرار الدول العربية المضيفة لهم، ما دام الحل ليس مطروحاً على بساط البحث فى منطقة الشرق الأوسط.

بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، وبعد ما قرأت واشنطن وتل أبيب أن باب حل الصراع قد فتح على مصراعيه، أعاد المندوب الأمريكي والإسرائيلى النظر فى موقفيهما من القرار ١٩٤، وعلى قاعدة أن إعادة التأكيد على القرار المذكور، منذ الآن فصاعداً، تعتبر استباقاً لنتائج مفاوضات الوضع الدائم. خاصة وأن هذه المفاوضات لم ترسم منحى حل قضية اللاجئين، ولم ترسم له مرجعاً دولياً أو قانونياً، بل أبقته رهناً بما يتفق عليه المتفاوضون. من هنا بدأ مندوب الولايات المتحدة يمتنع عن تبنى الاقتراح المعهود سنوياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وحلت محله فى طرح تأكيد القرار ١٩٤ على الأمم المتحدة المجموعة العربية فى المنظمة الدولية. وعند التصويت كانت إسرائيل تصوت ضد القرار فى سابقة خطيرة تعارضت مع شروط قبولها عضواً فى الأمم المتحدة، بينما أخذت الولايات المتحدة تمتنع عن التصويت. ودول أخرى، من بينها دول المجموعة الأوروبية، أخذ مندوبوها يتغيبون عن جلسة التصويت، منعاً للإحراج، وحتى لا يتخذوا موقفاً من القرار المذكور(٢٠).

صحيح أن القرار ١٩٤ ما زال يعاد التأكيد عليه فى كل دورة من دورات الأمم المتحدة لكن الصحيح أيضاً أن

التطورات التى عرضناها أعلاه، أضعفت القوة السياسية للقرار وإن لم تنل من مكانته القانونية، وأحدثت تآكلاً فى موقعه من العملية التفاوضية، وفى مدى التزام المجتمع الدولى بما جاء فيه عن حق اللاجئين بالعودة.

(٣)

◆ اللاجئون و(م.ت.ف). والدولة الفلسطينية ومشروع الدستور الفلسطيني(٢١)

× اللاجئون و(م.ت.ف):

شكلت ولادة (م.ت.ف). منعطفاً تاريخياً فى حياة الشعب الفلسطينى وحركته الوطنية المعاصرة. إذ وفرت الأساس لإعادة بناء كيانيته السياسية التى تم القضاء عليها على يد النكبة الوطنية الكبرى، وفى ظل غياب هذه الكيانية التحق الفلسطينيون كأفراد بالأحزاب والقوى السياسية فى المنطقة، دون أن يقود ذلك إلى إعادة بناء الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني. المنعطف التاريخى الثانى تمثل فى تبنى (م.ت.ف). لبرنامج النقاط العشر، ثم البرنامج السياسى المرحلي، الذى قطع الطريق على المحاولات الإقليمية لإعادة اغتصاب تمثيل الشعب الفلسطيني، ومحو شخصيته وهويته الوطنيتين.

وقد فتح البرنامج السياسى المرحلى الباب، عربياً ودولياً، للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن ولادة المنظمة، والاعتراف بموقعها التمثيلى للشعب الفلسطيني، نقلت اللاجئين من كونهم مجرد تجمعات سكانية تعيش فى ضيافة عدد من الدول العربية وتحت وصايتها السياسية وهيمنتها الأمنية، إلى كونهم شعب ذى شخصية وطنية مستقلة، يتوحد فى انتمائه إلى وطنه، وقضيته،كما يتوحد حول حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة إلى الديار والممتلكات التى هجر منها منذ العام ١٩٤٨ .

وتحت راية (م.ت.ف). دخلت قضية اللاجئين مبنى الأمم المتحدة، باعتبارها قضية شعب، وتحت راية (م.ت.ف). صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة القرارات، خاصة القرار ٣٣٧٦/د٣٠، الذى قضى بتشكيل اللجنة الدولية الخاصة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. وهى بدورها أعطت التفسير القانونى للقرار ١٩٤ باعتباره يكفل حق العودة إلى الديار والممتلكات كمنحى عام لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وعندما أصدرت (م.ت.ف). إعلان الاستقلال فى ١٩٨٨/١١/١٥ نظر اللاجئون إلى هذا الإعلان على أنه خطوة أولى لإنجاز حقوقهم، انطلاقاً من دور (م.ت.ف). فى توحيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتعاطى معها باعتبارها وحدة واحدة. لا تمييز بين مكون لها وآخر. وكلما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة فى (م.ت.ف).، تحقق نصراً إضافياً، يعزز حقوق الشعب الفلسطيني، على المستويات الإقليمية والمحلية، كلما تعزز موقع اللاجئين فى قلب القضية الوطنية الفلسطينية وكلما تعزز حقهم فى العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

غير أن المنعطف السلبى فى مسيرة المنظمة تمثل فى التوقيع على اتفاق أوسلو، وما أحدثه من تداعيات خطيرة لعبت دوراً فى تقسيم الحركة الوطنية الفلسطينية، وفى إضعاف وحدة الشعب الداخلية بعدما لاحظ اللاجئون أن حقوقهم مرشحة لأن تتبخر على يد المفاوض الفلسطينى واستعداده للتنازل عن حق العودة بذريعة تسهيل الوصول إلى الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. لقد أضعف اتفاق أوسلو الموقع التمثيلى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبينت التجربة أنه بقدر ما تحرص المنظمة على صون الحقوق الوطنية كاملة للشعب الفلسطيني، وبقدر ما تصون وحدة هذه الحقوق، بقدر ما يتعزز موقعها التمثيلي والعكس صحيح.

قيام السلطة الفلسطينية فى الضفة والقطاع، همش إلى حد ما الدور السياسى للمنظمة. وقد عمقت رئاسة السلطة هذا التهميش حين حصرت فى يد رئيس السلطة الكثير من الصلاحيات، كذلك لعب عدد من العوامل دوراً فى تعميق هذا التهميش. فرئيس المنظمة هو نفسه رئيس السلطة ورئيس الحكومة ولا فواصل بين صلاحياته الواسعة. وبالتالى كان يملك هامشاً واسعاً من المناورة مكنته من تهميش كل الهيئات لصالح دوره المنفرد. أما أفراد الفريق الفلسطينى المفاوض، باعتبارهم ممثلين لمنظمة التحرير فى العملية التفاوضية، فقد كانوا يحتلون فى الوقت نفسه مواقعهم داخل السلطة كوزراء أو كمسئولين كبار فى الأجهزة الأمنية.

كما أن من العوامل التى لعبت دوراً فى تهميش المنظمة لصالح السلطة أن «الثقل المالي» انتقل إلى رئاسة السلطة ومجمل وزرائها ومعها كافة الأجهزة الأمنية والإدارية والخدمية فى الضفة وغزة. بعدما كانت (م.ت.ف). تشكل كياناً معنوياً تسلل الشلل إلى مؤسساتها واتحاداتها الشعبية والمهنية حتى صارت هيكلاً يتآكله القدم ويعشعش فى أركانه، الفراغ والبطالة السياسية وفق سياسة واعية مارستها السلطة الفلسطينية.

ورغم التأكيدات اللفظية على أن المنظمة هى المرجع للسلطة وأنها هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن السلطة معنية فقط بالشأن الفلسطينى داخل الضفة والقطاع، إلا أن آليات العمل اليومية بقيت تفعل فعلها فى نقل مركز الثقل إلى السلطة وفى تهميش (م.ت.ف). ودورها التمثيلي.

فاستحداث منصب لرئيس الحكومة مفصولاً عن منصب رئيس السلطة (٢٢) شكل خطوة إضافية على هذا الصعيد، إذ صارت الحكومة ورئيسها هى المعنية بالعملية التفاوضية وليس (م.ت.ف)(٢٣). ولذلك ليست صدفة أن يتسلم رئيس الحكومة النص الرسمى لـ«خارطة الطريق» من اللجنة الرباعية، ولا أن يستحدث فى مجلس الوزراء منصب جديد هو وزير شئون المفاوضات(٢٤)، وأن يحل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية بدلاً من منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي(٢٥)، وأدى المنصب الأخير إلى احتكاك مع مهام رئيس الدائرة السياسية فى (م.ت.ف). الذى يضطلع - رسمياً - بمهام وزير خارجية دولة فلسطين، وإلى مزيد من تقليص صلاحياته(٢٦).

ولعل بعض الأطراف الإقليمية كان يشجع مثل هذه التوجهات لأن الحدود التمثيلية للسلطة يقف عند حدود الضفة وغزة بينما تمتد الحدود التمثيلية لمنظمة التحرير لتشمل كافة تجمعات الشعب الفلسطينى فضلاً عن مسئولياتها عن سائر محاور قضيته الوطنية، وبشكل خاص قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد شجع مثل هذه التوجهات أطراف دولية كثيرة لأن إضعاف (م.ت.ف). يعنى إضعاف الكيانية السياسية للتجمعات الفلسطينية فى الشتات، الأمر الذى يسهل على مفاوضات الحل الدائم البحث عن حل يقوم على التوطين والتأهيل لقضية اللاجئين خارج منطوق القرار ١٩٤ .

جولة الحوار الوطنى فى القاهرة فى آذار (مارس) ٢٠٠٥ توصلت إلى التوافق على إصدار ما أطلق عليه «إعلان القاهرة» والذى حمل فى طياته قرارات بإدخال إصلاحات على أوضاع السلطة الفلسطينية، وإعادة تفعيل (م.ت.ف). بما فى ذلك إعادة تشكيل مجلسها الوطنى الفلسطينى بالانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي(٢٧). كذلك أعيد التأكيد على هذا الأمر فى وثيقة الوفاق الوطنى فى ٢٠٠٦/٦/٢٧، والتى حملت تواقيع القوى السياسية كافة وممثلى القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدنى والشخصيات الوطنية الفاعلة. وقد أعادت الوثيقة الاعتبار لقضية اللاجئين حين نصت بوضوح على حقهم الثابت بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التى هجروا منها منذ العام ١٩٤٨، كما نصت على التمسك بالقرار ١٩٤(٢٨). ورغم أن بعض الأطراف ما زال يماطل فى إطلاق آليات تفعيل مؤسسات (م.ت.ف). وتطبيق ما تبقى من قرارات إعلان القاهرة، إلا أن ما تم التوصل إليه أعاد فتح الباب مرة أخرى، ليس لإعادة الاعتبار للمنظمة. بل وكذلك لقضية اللاجئين ولحقهم فى العودة. مما يؤكد مدى الترابط الوثيق بين تعزيز الدور التمثيلى والسياسى للمنظمة وبين صون حق اللاجئين بالعودة(٢٩). وهو ما يؤكد فى السياق نفسه أن للاجئين المصلحة الأكبر فى إعادة إحياء مؤسسات (م.ت.ف)، وخاصة مجلسها الوطنى على الأسس الجديدة المشار إليها، وهو ما يفترض فى السياق أن تشكل حركة اللاجئين قوة ضغط شعبى للإسراع بالالتزام بما جاء فى «إعلان القاهرة» ووثيقة الوفاق الوطنى بشأن (م.ت.ف). كما يفترض أن يكون لحركة اللاجئين دور مميز فى إنجاح العملية الانتخابية عبر اختيار الشخصيات والكفاءات السياسية الحريصة على صون حق العودة والتمسك به (٣٠).

◆ اللاجئون والدولة الفلسطينية:

نزع المفاوض الفلسطيني، إلى وضع تعارض بين شروط قيام الدولة الفلسطينية وشروط عودة اللاجئين الفلسطينيين، وصولاً إلى التسليم- عملياً- بالموقف الإسرائيلى الداعى إلى المقايضة بين حق العودة وبين قيام دولة فلسطينية. وأعاد المفاوض الفلسطينى صياغة مفهوم حق العودة باعتباره «عودة» إلى الدولة الفلسطينية وليس إلى المواطن الأصلية للاجئين الفلسطينيين، علماً أن الأساس القانونى والسياسى وحل قضية اللاجئين بالعودة إلى الديار والممتلكات يتعارض مع المفاهيم التى يبثها المفاوض الفلسطيني(٣١).

ويحاول المفاوض الفلسطينى أن ينطلق، لتأكيد صحة رأيه (الخاطئ منذ الأساس)، بالاستناد إلى إعلان الاستقلال الصادر فى ١٩٨٨/١١/١٥ الذى دعا إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة لكل بنيها. وإلى أن موازين القوى القادرة على إقامة دولة فلسطينية لا تقدر على فتح باب العودة إلى اللاجئين، كما يستند المفاوض الفلسطينى إلى تصلب المفاوض الإسرائيلى المدعوم من الولايات المتحدة والذى يرفض، بالمطلق، عودة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية فى مناطق ٤٨ .

إن الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، وبحدود الرابع من حزيران (يونيو)، وعاصمتها القدس، ليست بديلاً لحق العودة. ولا يمكن، وفق منطوق البرنامج الوطنى الفلسطيني، المقايضة بين الحق فى الاستقلال والخلاص من الاحتلال والاستيطان وبين الحق فى العودة. كما أن قيام الدولة المستقلة لا يضع نهاية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، المقيمين على أرض الدولة نفسها، (فى الضفة والقدس والقطاع) أم على أراضى الدول العربية المضيفة. لكن قيام دولة فلسطينية من شأنه أن يعزز من مكانة قضية اللاجئين، وحقهم فى العودة وأن يشكل قوة إضافية تساند نضالهم من أجل العودة إلى الديار والممتلكات.

فمشكلة المفاوض الفلسطينى تكمن أولاً وقبل كل شيء فى قدرته على استجماع عناصر القوة فى الحالة الفلسطينية. والخطوة الأولى على طريق استجماع

عناصر القوة هذه هى الفصل بين شروط قيام الدولة وبين شروط العودة، والتمسك بالحق فى الاستقلال، وكذلك بالحق فى العودة إلى الديار والممتلكات، ورفض كل الحلول البديلة. وإذا كان قيام الدولة المستقلة يشكل تعبيراً عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بنفسه فإن الشق الثانى لهذا الحق هو فى عودة اللاجئ الفلسطينى إلى دياره وممتلكاته، وإلا اعتبر هذا الحق منقوصاً(٣٢).

من هنا تكمن مصلحة اللاجئ الفلسطينى فى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، كإنجاز مهم فى إطار نجاح المشروع الوطنى الفلسطيني، والذى لن يستكمل تطبيقه إلا بضمان حق اللاجئ فى العودة إلى الديار والممتلكات(٣٣). وبالتالى فإن النضال من أجل الدولة المستقلة هو فى الوقت نفسه نضال من أجل العودة إلى الديار والممتلكات. كما أن النضال من أجل العودة ورفض التوطين يصب فى الوقت نفسه فى خدمة قيام الدولة المستقلة كاملة السيادة.

إن إعادة تفعيل (م.ت.ف). وإعادة تشكيل المجلس الوطنى الفلسطيني، وفق الأسس الديموقراطية (بالانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي) يشكل ضمانة هامة لصون حق العودة، وتكامله مع حق الاستقلال.

◆ اللاجئون ومشروع الدستور الفلسطيني:

ابتدأت عملية صوغ الدستور الفلسطينى فى سياق الجدل الذى ساد الساحة الفلسطينية مع انتهاء الموعد الزمنى المفترض للمرحلة الانتقالية فى اتفاقيات أوسلو فى ١٩٩٩/٥/٤ . ورغم تضارب وجهات النظر حول احتمال انعقاد هذه المفاوضات، فإن الاجتهادات التقت عند ضرورة إعداد القالب ألدستورى للدولة الفلسطينية العتيدة باعتباره أحد التحضيرات التى لا غنى عنها لقيام هذه الدولة على الأرض. وتشكلت لهذا الغرض لجنة كلفت بإنجاز مسودة للدستور الفلسطينى بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وقد أنجزت اللجنة حتى الآن المسودة الثالثة لمشروع الدستور(٣٤)، طرحت فى السياق سلسلة من الأسئلة تتعلق بقضايا اللاجئين والعودة. أهمها بالنسبة لنا، الدولة و (م.ت.ف). وحقوق اللاجئين. فقيام الدولة يجب ألا يكون المحطة الختامية فى مسيرة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، لأنه لن يضمن - بالضرورة - حلاً شاملاً للقضية الفلسطينية بمختلف جوانبها. ولأن الأمر كذلك فإن قيام الدولة لن يلغى تلقائياً الحاجة الموضوعية إلى استمرار بقاء (م.ت.ف). كإطار موحد للشعب الفلسطينى وحركته الوطنية التحررية. والإقرار بهذه الحقيقة يملى التمييز بين مؤسسات الدولة ومؤسسات (م.ت.ف).، فالمنظمة هى الإطار الأشمل الذى يوحد الشعب الفلسطينى كله ويعالج حقوقه الكاملة وقضيته الوطنية بكل جوانبها.

والإقرار بهذه الحقيقة يملى أيضاً التمييز بين الهوية الفلسطينية (أى الانتماء إلى الشعب الفلسطيني) وبين جنسية دولة فلسطين.. كما أن الإقرار بهذا المبدأ يساعد أيضاً فى حل معضلة علاقة الدستور بحقوق اللاجئين.

غير أن مسودة الدستور تقدم إجابات تختلف عن المنحى الذى أشرنا إليه أعلاه. فالمشروع يلحظ وجود «المجلس الاستشاري» كإحدى هيئات الدولة الفلسطينية وكأنه الإطار المعنى بالتمثيل الفلسطينى الشامل«من داخل فلسطين وخارجها». وهى جملة لافتة لاعتمادها لصيغة محايدة لا تراعى خصوصية «الشتات» الفلسطينى كقضية قائمة بذاتها ولتجنبها استعمال كلمة «اللاجئين» التى تحمل مدلولاً واضحاً يضيء على قضيتهم.

فالمادة ١٠٩ تنص على ما يلي« ينشأ بموجب هذا الدستور مجلس استشارى يتكون من مائة وخمسين عضواً يكون له شخصية مستقلة، وتراعى فى تشكيله نسب التوزيع السكانى الفلسطينى فى داخل فلسطين وخارجها. وينظم القانون شروط وطريقة انتخاب أعضائه أو تعيينهم حسب البلد المقيمين فيه». «ولرئيس الدولة أن يعين أعضاء المجلس الاستشارى ممن لا يحملون الجنسية الفلسطينية، بما لا يتجاوز عشرة أعضاء ممن تميزوا بتقديم خدمات جليلة للقضية الفلسطينية». من هذا يتضح أن مشروع الدستور يتوجه لإضفاء طابع التمثيل الشامل على المجلس الاستشاري. فهو يضم ممثلين عن الداخل والخارج. ويراعى أيضاً تشكيله حسب التوزيع السكانى بين جناحى الشعب الفلسطينى وكذلك خصوصية بعض الخارج التى قد لا تسمح باعتماد أسلوب الانتخابات فى جميع مواقعه. إلى هذا تفترض المادة ١٠٩ أن الفلسطينيين فى الخارج - بشكل عام - يتمتعون بالجنسية الفلسطينية، و لا يغير استثناء عشرة أعضاء ممن لا يحملون الجنسية الفلسطينية من هذه الحالة العامة كثيراً. فالاستثناء ينطبق على شخصيات عربية وأممية قدمت «خدمات جليلة للقضية» وهو أمر مألوف فى تاريخ حركات التحرر الوطني. وفى الوقت نفسه قد يراعى هذا الاستثناء واقع شخصيات فلسطينية لا تحمل - لأسباب شتى - الجنسية الفلسطينية.

أما المادة ١١٠ فهى تحدد نطاق عمل« المجلس الاستشاري» الذى يختص: بدراسة القضايا الاستراتيجية العامة وتقديم المقترحات بشأنها؛ بتقديم الاقتراحات فى كل ما يتعلق بالحقوق الوطنية وسلامة التراب الفلسطينى وحقوق الفلسطينيين فى الخارج؛ بمناقشة التعديلات الدستورية وإبداء الرأى بما يقترح منها؛ بما يحيله رئيس الدولة إلى المجلس من موضوعات

تتعلق بالسياسة العامة فى الشئون العربية والدولية لدولة فلسطين؛ بمشروعات القوانين التى يحيلها رئيس الدولة إليه المتعلقة بالفلسطينيين فى الخارج وبما يقرر أعضاء المجلس طرحه للنقاش فى جدول أعماله. الإشارة الأولى إلى حقوق الفلسطينيين فى الخارج، التى ترد فى سياق محدد يضعها على سوية قضايا جوهرية «كالحقوق الوطنية» وسيادية «كسلامة التراب» الوطني، تضفى على هذه الحقوق مدلولاً وطنياً وسياسياً بوجهة حق اللاجئين فى العودة لكن دون النص الصريح على ذلك وبما لا يتجاوز حدود تقديم الاقتراحات. أما الإشارة الثانية حول مشروعات القوانين.. المتعلقة بالفلسطينيين فى الخارج، فليست ذات صلة بحق العودة، بل بتنظيم أحوال هؤلاء وعلاقتهم بالدولة الفلسطينية.

من الصعب ألاّ تولد القراءة المتأنية للمادتين ١٠٩و١١٠ انطباعاً قوياً بأن المجلس الاستشارى ليس هو الهيئة المقترحة بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية. سواء فيما خص تمثيل الشعب الفلسطينى بأسره (على غرار المجلس الوطني) أو بأداء بعض الوظائف كما أشرنا. لكن الفارق بين التشكيلتين هائل: فالمنظمة تشكل إطاراً سياسياً تنظيمياً كاملاً أشبه بنظام سياسى موزع ما بين الوطن والشتات. وهى تمثل الشعب الفلسطينى فى كافة أماكن تواجده وتحتل الموقع السياسى المقرر فى مصير القضية الفلسطينية بأسرها. أما المجلس الاستشاري، وإن كان يضم شخصيات من داخل فلسطين وخارجها، إلا أن موقعه التمثيلى يبقى ناقصاً لأن صلاحياته مرسومة عند حدود تقديم التوصيات وليس اتخاذ القرارات. كما أن توصياته ليست ملزمة لأحد، بقدر ما هى محاولة لمساعدة المشرع الفلسطينى على التنبه لطبيعة الحالة الفلسطينية وخصوصياتها، لكن دونما الإفصاح صراحة عن واقع الشتات وحق العودة للاجئين.

إن قراءة مشروع الدستور على خلفية تطور العلاقة بين السلطة الفلسطينية و(م.ت.ف). وتهميش السلطة للمنظمة ودورها، تخلق انطباعاً قوياً بأن مؤسسات الدولة ستقام على حساب مؤسسات (م.ت.ف). سواء فى سياق تناول وظيفة المجلس الاستشارى التمثيلية بالتعاكس مع دور المؤسسات التمثيلية فى (م.ت.ف) وعلى حسابها، أو فى سياق ما ورد فى المادة ١٣ من الدستور التى - بجانب منها - تتناول دور الدولة الفلسطينية «فى متابعة السعى لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين فى العودة لديارهم..»(٣٥) التى هى المهمة الموكلة بشكل طبيعى إلى منظمة التحرير. و لا يمكن تجاوز هذا النزوع الاحلالى الذى ينطوى عليه مشروع الدستور مع (م.ت.ف). ومؤسساتها إلا من خلال الإقرار الصريح بالحاجة الموضوعية - نظراً لخصوصية المسألة الوطنية الفلسطينية - إلى استمرار بقاء (م.ت.ف). كإطار موحد وفاعل للشعب الفلسطينى وحركته التحررية قبل قيام الدولة وبعدها، إلى أن تحل القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها والثبات على هذا الموقف فى مواجهة الضغوط الخارجية. إن الإقرار بالحاجة إلى استمرار بقاء (م.ت.ف). انطلاقاً من التمايز فى المهام بإطار متكامل بين الدولة و (م.ت.ف)، وما يمليه ذلك من تمييز واضح بين مؤسسات كل من التشكيلين يترتب عليه عدم إدراج مؤسسات فى هيكلية الدولة (على غرار المجلس الاستشاري) تضطلع بمهام منوطة أصلاً بالمنظمة. إن (م.ت.ف). هى الإطار الأشمل الذى يوحد الشعب الفلسطينى كله ويعالج حقوقه الكاملة وقضيته الوطنية بكامل جوانبها. لذلك فإن وثائق المنظمة (ميثاقها ونظامها الأساسي) هى التى ينبغى أن تعالج العلاقة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات (م.ت.ف). فيبقى التمثيل الشامل للشعب الفلسطينى فى إطار (م.ت.ف). مؤسسياً، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية اللاجئين وغيرها من القضايا التى تطرح نفسها فى مجرى العملية النضالية المتواصلة بعد إقامة الدولة المستقلة. إن معالجة وثائق (م.ت.ف) للعلاقة بين مؤسساتها ومؤسسات الدولة هو الذى يجنب الفلسطينيين البلبلة والالتباسات التى يثيرها تعاطى دستور الدولة مع هذا الموضوع.

◆ اللاجئون وجنسية الدولة الفلسطينية:

تنص المادة ١٣ من مشروع الدستور الفلسطينى على التالي:

«للفلسطينى الذى هجر من فلسطين أو نزح عنها نتيجة لحرب ١٩٤٨ ومنع من العودة إليها، حق العودة إلى الدولة الفلسطينية وحمل جنسيتها، وهو حق دائم لا يسقط بالتقادم».

«تعمل الدولة الفلسطينية على متابعة السعى لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم، والتعويض، من خلال المفاوضات والسبل السياسية والقضائية وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ومبادئ القانون الدولي».

تتطرق هذه المادة، من بين نقاط أخرى إلى «حق العودة إلى الدولة الفلسطينية» بما يثير التباسات عدة لا مدعاة لها. فإذا كان من حق كل فلسطينى اكتساب جنسية الدولة بغض النظر عن مكان إقامته (وهذا ما تتضمنه المادة ١٢ على أية حال) وذلك انسجاماً مع إعلان الاستقلال الذى يعلن دولة فلسطين «دولة لكل الفلسطينيين أينما كانوا»، وإذا كانت الدولة المستقلة، موضع الحديث، تبسط سيادتها على أرضها (بما فى ذلك حدودها ومعابرها إلى العالم الخارجي) فلماذا النص بمادة دستورية خاصة على «حق العودة إلى الدولة

الفلسطينية». ثم لماذا استخدام مصطلح «حق العودة» إلى الدولة المستقلة أسوة «بالعودة إلى الديار» (أي مناطق ٤٨) في الفقرة التي تلي، بينما الفارق كبير الأمرين: فالعودة إلى الدولة حق بديهي لمن يحمل الجنسية التي ينظمها قانون خاص حسبما ورد في المادة ١٢ . وهي حق سيادي للدولة في علاقتها مع من يحمل جنسيتها. وهي علاقة مباشرة بين الدولة ومواطنيها، لا تمر عبر طرف ثالث. والنص عليها لا يكون بمادة دستورية بل بموقف سياسي (يشتق منه قانون ربما) ويؤكد سعي الدولة لتذليل العقبات (السياسية وغيرها) وتوفير الشروط لاستيعاب مواطنيها. بينما العودة إلى الديار هي تنفيذ لقرار صادر عن الأمم المتحدة (١٩٤) يمر بالضرورة عبر طرف ثالث هو إسرائيل. ومن هذه الزاوية فإن تنفيذ القرار ١٩٤ هو قرار سيادي لدولة إسرائيل يستجيب لإرادة الشرعية الدولية في إطار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين (القرار ٣٢٣٦)(٣٦).

إن حجر الزاوية في مسألة الجنسية الفلسطينية في مشروع الدستور تشكله المادة ١٢ بالصيغة التالية، «الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون، دون المساس بحق كل من اكتسبها قبل الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ وفقاً للقانون أو بحق الفلسطيني الذي كان يقيم في فلسطين قبل ذلك التاريخ وهجر أو نزح منها أو منع من العودة إليها. وينتقل هذا الحق من الآباء أو الأمهات(٣٧) إلى ذريتهم ولا يزول أو يسقط إلا بالتخلي عنه طواعية.

«ولا يجدر حرمان الفلسطيني من جنسيته. وينظم القانون طرق اكتسابها والتنازل عنها وحقوق والتزامات المواطن في حال تعددها».

إن موقعيه مسألة اللاجئين من القضية الوطنية من جهة، والشتات بخصوصياته الشديدة من جهة أخرى، واعتماد استراتيجية المرحلية في النضال الوطني التحرري من جهة ثالثة، التي على أهميتها الفائقة تاريخياً بعد أن تتحقق أهدافها - لا تنتج حلاً شاملاً للقضية الوطنية بمختلف جوانبها.. كل هذا يجعل من معالجة عنوان الدولة والجنسية الفلسطينية من الملفات المعقدة المطروحة على مشروع الدستور.

إن التعريف الوارد في المادة ١٢ يطرح موضوع الجنسية واكتسابها في امتداد عمقها التاريخي، على تماسك منطقه الداخلي ووضوحه، ينطوي على عدد من الالتباسات تعود بمعظمها إلى أن قيام الدولة المستقلة لن يغطي المسألة الوطنية بكافة جوانبها. إن التسليم بهذه الحقيقية يقود إلى اعتماد مبدأين لتطبيق ما ورد في المادة ١٢ على الفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم مع مراعاة خصوصية هذه التجمعات، ودونما إخلال بأي من مكونات الحقوق الوطنية: ١- التمييز بين «الهوية الفلسطينية»(٣٨) أي الانتماء إلى الشعب الفلسطيني وبين «جنسية دولة فلسطين». ٢- الانطلاق من إعلان الاستقلال: الدولة الفلسطينية هي «دولة الفلسطينيين أينما كانوا».

وعلى ترجمة هذين المبدأين، يترتب ما يلي: حق كل فلسطيني في اكتساب جنسية الدولة الفلسطينية بغض النظر عن مكان إقامته، ولكن فقط إذا رغب في ذلك. وهذا يعني أن اكتساب الجنسية ليس تلقائياً، بل هو مشروط بطلبها.

كما أن الإقرار بهذين المبدأين يساعد في حل معضلة علاقة الدستور بحقوق اللاجئين، وهي المسألة التي يمكن أن تثير الكثير من الالتباسات والمطبات السياسية. وعليه ينبغي أن يوضح الدستور أن اكتساب جنسية دولة فلسطين لا يشكل إجحافاً بحق اللاجئين في العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨ (وفقاً للقرار ١٩٤) ولا يلغي هذا الحق، أو ينتقص منه(٣٩).

الهوامش:

١ - تمّ إنجاز هذه الوثيقة التي تتضمن المبادئ الأساسية للحل النهائي في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥ . وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه (إسحاق رابين) يزمع الإعلان عنها قبل أسابيع قليلة من موعد الانتخابات الإسرائيلية لتكون أساساً لبرنامجه الانتخابي في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ . غير أن اغتياله في ١٩٩٥/١١/٥ الذي وقع بعد اثنى عشر يوماً من إنجاز الوثيقة أدى إلى بقاء ملفها السري مغلقاً. وأقر الوزير يوسي بيلين (٧/٣١ و١٩٩٦/١١/٢٩) بوجود هذه الوثيقة (غير الموقعة) وكشف عن معظم بنودها لتكون مرجعاً للمفاوضين السياسيين لمرحلة الحل الدائم.

هذه الوثيقة ليست رسمية ولم تنشر بنصها الكامل وإن جرى تسريب عناصر منها إلى الصحافة الإسرائيلية (هاآرتس في ١٩٩٦/٢/٢٣) وغيرها (الإكسبرس الفرنسية في ١٩٩٦/٥/٨) وتستمد أهميتها من المستوى السياسي الذي نسبت إليه. وقد ورد في بند رابعاً عن موضوع اللاجئين ما يلي:

« فيما يتعلق بموضوع اللاجئين والنازحين فإنه ينبغي العمل على أن تحل هيئة دولية جديدة محل وكالة الغوث الحالية (الأونروا) لتتولى عملية إعادة تأهيل اللاجئين وتأمين استيعابهم في دول وأماكن إقامتهم الحالية والعمل على تطوير أوضاعهم الحياتية والاجتماعية وامتصاص أعدادهم في الحياة اليومية للمجتمعات التي يعيشون في محيطها. وتتكفل حكومة حزب العمل بالتعامل ثنائياً مع الدول المعنية ومع

الأطراف الدولية الراعية دونما صخب أو ضجيج وبما لا يشكل إحراجاً للسلطة الفلسطينية، وبممارسة الضغوط الكفيلة بانتزاع المواقف الدولية الداعمة لهذا الهدف والتعامل مع الدول المضيفة بما يضمن إغلاق هذا الملف ببطء بعد أن يتم تهيئة كافة الظروف التى تعطى هؤلاء حق المواطنة حيث يقيمون». «أما فيما يتعلق بدخول هؤلاء إلى أراضى السلطة الفلسطينية، فإن لهذه الأخيرة حق إصدار تصاريح الدخول المؤمنة وتأشيرات الزيارة اللازمة لهؤلاء بغرض زيارة ذويهم المقيمين، شريطة ألا يمنح هؤلاء حق المواطنة فى حدود أرض السلطة وإنما يحق منحهم حق الإقامة المؤقتة المحددة التى تمنح للزوار من الرعايا الأجانب (ولإسرائيل حق المساءلة فى أية حالة يشتبه بها دون تحفظات) وذلك بهدف عدم الإخلال الديموجرافى فى المنطقة أو زعزعة استقرارها السياسي. وتعتبر الأرقام الوطنية السارية حالياً والممنوحة للرعايا المقيمين فى مناطق السلطة الفلسطينية حتى تاريخ وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ هى المرجعية الرسمية لأى تجاوز قد يقع بعد دخولها حيز التنفيذ».

«ومن دون أن يكون لإسرائيل صلاحية عدد المسموح لهم بالإقامة المؤقتة فى أراضى السلطة الفلسطينية من اللاجئين والنازحين، فإن السلطة الفلسطينية تلتزم باحترام عامل الثقة المتعلق بهذا الشأن والامتثال لحق المساءلة إليها عند الضرورة من قبل حكومة إسرائيل».

وتحت بند سابعاً- مبادئ عامة، ورد ما يلي: «اللاجئون: إضافة إلى ما اتفق بشأنهم ستقدم إسرائيل المساعدات المالية وغيرها للعمل على استيعابهم حيث يقيمون وهى غير ملزمة بمبدأ حقهم فى العودة»، «شرم الشيخ- اللاجئون- الحل الدائم»، مصدر سبق ذكره، ص٩٨-٩٩-١٠٠ .

٢ - شلومو بن عامي. «أى مستقبل لإسرائيل؟» نقلاً عن «ما بعد السور الواقي» مصدر سبق ذكره، ص١٣٠ .

٣ - «ما بعد السور الواقي» مصدر سبق ذكره، ص١٣٢ .

٤ - فى ٢٠٠٣/٤/٣٠ سلم وفد من اللجنة الرباعية النص الرسمى لخطة «خارطة الطريق»، إلى محمود عباس بصفته رئيساً لحكومة السلطة الفلسطينية، وليس إلى الرئيس ياسر عرفات بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الجهة المخولة بالتفاوض نيابة عن الفلسطينيين. وفى هذه الخطوة تكون اللجنة الرباعية (وتضم الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة) قد نقلت الملف التفاوضى من (م.ت.ف). إلى السلطة الفلسطينية. وبالتالى إن استبعاد (م.ت.ف). من العملية التفاوضية ينزع عن قضية اللاجئين طابعها الشمولى (داخل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وخارجهما) بحكم الصفة التمثيلية الشاملة لمنظمة التحرير، ويجزئ تمثيل اللاجئين. ويحول قضيتهم من قضية فلسطينية إلى قضية إقليمية. فالدولة الفلسطينية (المؤقتة أو المستقلة) هى المعنية بالتفاوض نيابة عن اللاجئين على أرضها. وكل دولة مضيفة معنية هى الأخرى باللاجئين على أرضها. وبالتالى لم يعد هناك مفاوض واحد، وبالتالى لم تعد هناك قضية واحدة، ولا حل واحد. وتتجزأ القضية، وتتجزأ الحلول. مما يسقط عن اللاجئين فى الدول المضيفة «هويتهم الفلسطينية» ويكرس وجودهم «تجمعات سكانية عديمة الجنسية لا وطن لها، وبالتالى لا حق لها بالعودة إلى هذا الوطن. بما فى ذلك «العودة» إلى الدولة الفلسطينية. وهكذا يصبح الحل البديل (التوطين أو التهجير مقابل التعويض) هو الحل الأوفر حظاً المطروح للاجئين الفلسطينيين فى خارج الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. أما المقيم منهم فى الضفة والقطاع، فإن المسار التفاوضي، كما رسمه الجانب الفلسطيني، سيقود إلى منحهم جنسية الدولة المستقلة، واعتبارهم مواطنين فيها، وتعويضهم عن أملاكهم بموجب الصندوق الدولى الذى سبق للمفاوض الفلسطينى أن ناقش استحداثه فى مفاوضات كامب ديفيد ٢ وطابا.

٥ - وردت مواقف نسيبة هذه فى مقابلة معه فى «الوسط» اللندنية العدد ٤٢٥ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١١ ص٢٠-٢١ وكذلك فى مقالة له بعنوان «كيف تكون لك الغلبة وأنت المغلوب على أمرك» على موقع «المنار» www.manar.com.على الشبكة العالمية ٢٠٠٣/١/٣٠

ولم يكتف نسيبة بإطلاق التصريحات والدعوات بل عمد إلى تنظيم حملة استفتاء بين المثقفين الفلسطينيين لاستقطاب تأييد المنحاز منهم إلى وجهة نظره. وواضح أنه كان يهدف إلى بناء جبهة فلسطينية منظمة تدعو علناً إلى إسقاط حق العودة بذريعة استحالة الوصول إلى تسوية مع الجانب الإسرائيلى ما دامت قضية اللاجئين عالقة، وفى ظل رفض الجانب الإسرائيلى الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة وفق التفسير الأممى للقرار ١٩٤ . أى بتعبير آخر انتقل نسيبة إلى مرحلة بناء جبهة فلسطينية تدعو علناً للاعتراف بأن قضية حق العودة هى العائق أمام التسوية السياسية القادمة مع الإسرائيليين، وإن على الفلسطينيين البحث عما يسميه نسيبة «البدائل الفلسطينية" لحق العودة كى لا يبقى الحل العام معطلاً تحت وطأة تعثر قضية اللاجئين («ما بعد السور الواقي» مصدر سبق ذكره، ص١٣٤-١٣٥).

٦ - راجع النص الكامل لإعلان أثينا، مجلة «الحرية»، العدد ٩٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/٨/٣-٧/٢٨، ص٧ .

٧ – عقد اللقاء فى مدينة بروج البلجيكية، بحضور أكاديمى مصرى وأردنى وأمريكى وإيراني، صدرت عنه وثيقة تدعو لحل قضية اللاجئين على الأسس ذاتها لوثيقة أثينا وتستعملان إلى حد بعيد العبارات ذاتها. وقد أوردت صحيفة هاآرتس فى ٢٠٠٢/٧/٢٢ ذلك فى تقرير لمحررها السياسى عكيفا الدار بعنوان «أبو زياد يتنازل عن السيادة وعن الحرم وعن حق العودة للاجئين». ولم يصدر عن أبو زياد أو عن أية جهة فلسطينية أخرى أى تكذيب أو نفى لما جاء فى الصحيفة الإسرائيلية. («ما بعد السور الواقي». مصدر سبق ذكره، ص١٣٦ و١٣٧).

٨ – جاء ذلك فى صحيفة «يديعوت أحرنوت» فى ٢٠٠٢/١١/١٩ التى أضافت أن يوسى بيلين «لم يتمكن من إخفاء انفعاله» وقوله «لم أتوقع منه أن يقول ذلك، وإن هذه الأقوال تتردد طوال سنين فى غرف مغلقة غير أنه تم الإدلاء بها هذه المرة علناً («ما بعد السور الواقي». مصدر سبق ذكره، ص١٧٠).

٩ – لابد أن نلاحظ أن خطاب الرئيس عرفات جاء فى ٢٠٠٢/٥/١٥، أى ذكرى قيام إسرائيل، ووقوع النكبة الفلسطينية. وهى ذكرى يحييها الفلسطينيون كل عام باعتبارها ذكرى سوداء وأليمة. وقد شهدت تلك السنة مجموعة من التحركات المميزة للاجئين على خلفية ما شهدته الضفة الفلسطينية من اجتياح واسع تحت عنوان «عملية السور الواقي». وقد احتل فى سياقها مخيم جنين موقعاً مميزاً لما لعبه المقاتلون فيه من دور كبير فى التصدى للاجتياح وإيقاع خسائر فادحة فى صفوف قوات العدو، الأمر الذى وفر نموذجاً لما يفترض أن تكون عليه المقاومة، كما أعاد تقديم قضية اللاجئين وحق العودة كركن رئيسى من أركان القضية الوطنية الفلسطينية. وأن يتم إغفال قضية اللاجئين وحق العودة، فى خطاب الرئيس عرفات، حتى قبل أن تجف دماء شهداء مخيم جنين، وباقى مناطق الضفة الفلسطينية، فسر على أنه موقف سياسى واضح الدلالة من قضية اللاجئين وحقهم فى العودة ورغبة منه فى عدم إثارة الغبار وتعكير العلاقات مع الأوروبيين والأمريكيين.. وربما الإسرائيليين، خاصة بعد أن كان نشر فى «نيويورك تايمز» فى ٢٠٠٢/٢/٤ المقالة المشار إليها أعلاه حول مراعاة «العامل الديموجرافي» داخل إسرائيل عند معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

١٠ – راجع فى ذلك الدراسة الموسعة عن وثيقة «جنيف– البحر الميت» فى كتاب «قبل الرحيل.. فى السياسة والنظام الفلسطيني» للمكتب السياسى للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، إصدار شركة دار التقدم (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أيار (مايو) ٢٠٠٥ . الفصل الأول بعنوان «الظل والصدى» من ص ٩ إلى ص٥٢ . كذلك راجع النص الكامل للوثيقة فى الكتاب نفسه ص٥٣ .

١١ – الموسوعة الفلسطينية. مصدر سابق.

١٢ – الموسوعة الفلسطينية. مصدر سابق.

١٣ – «قبل الرحيل..». مصدر سبق ذكره.

١٤ – لمزيد من الإطلاع راجع النص الكامل للبرنامج الانتخابى لمحمود عباس، فى انتخابات الرئاسة الفلسطينية فى ٢٠٠٥/١/٩ كما نشرته وكالة «وفا» على موقعها الإلكتروني. كذلك راجع النص الكامل لخطابه فى افتتاح دورة المجلس التشريعى الفلسطينى فى ٢٠٠٥/٣/٨ كما أوردته وكالة «وفا» على موقعها الإلكترونى وكذلك خطابه أمام المجلس التشريعى وهو يؤدى اليمين الدستورية كرئيس للسلطة. فقد تحدث عن جولاته الميدانية فى مجتمعات اللجوء «فى الوطن وسوريا ولبنان» وعن رفضه توطين اللاجئين «خارج الوطن». بدوره ألقى أحمد قريع، المكلف بتشكيل الحكومة الفلسطينية خطاباً مماثلاً أمام المجلس التشريعي، لنيل الثقة، بحكومته الأولى فى عهد الرئيس محمود عباس، نشرته وكالة «وفا» كاملاً على موقعها الإلكتروني. أما اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد أصدرت فى ٢٠٠٥/٧/٢ بياناً فى أعقاب اجتماع موسع عقدته فى عمان دعت فيه إلى حل مشكلة اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية والقمم العربية». وفى مكان آخر يتحدث البيان عن «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤». وفى مكان ثالث يصف البيان «الحل العادل» لقضية اللاجئين بأنه «يمكن أن يتم وفق القرارات الشرعية الدولية وبالأخص قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤». ولا يغيب عن بال البيان أن يوضح فى مكان آخر «أن مسيرة السلام تعنى إنهاء الاحتلال بشكل كامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف» متجاهلاً فى هذه الفقرات كلها حق العودة إلى الديار والممتلكات، مسقطاً هذا الحق بشكل واضح وصريح من شروط الوصول إلى السلام مع الجانب الإسرائيلي. (فصلية «المجموعة ١٩٤»، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٥، ص٢٢– ٢٣–٢٤–٢٥).

١٥ – المرجع السابق.

١٦ – وردت دعوة أبو مازن لمنح اللاجئين جنسيات الدول العربية المضيفة فى حديث له إلى فضائية دبى فى ٢٠٠٥/٧/١٠ .

١٧ – جاء هذا التفسير لدعوة أبو مازن فى خطاب له ألقاه لمناسبة بدء الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة. وقد وردت فقراته فى صحيفة «النهار» البيروتية فى ٢٠٠٥/٨/١٠ . مما لا شك فيه أن أبو مازن لا يجهل مفاعيل هذه الدعوة إن جرت الاستجابة لها. ولا يعتقد

فى الإطار نفسه أن الدوافع الحقيقية لهذه الدعوة تقتصر على تخفيف الأعباء المعيشية عن اللاجئين، أو تحسين أوضاعهم الحياتية عبر تحويلهم إلى مواطنين عرب يتمتعون بكامل حقوق المواطنة تحت سيادة «دولتهم» الجديدة التى منحتهم جنسيتها. علماً أن اللاجئين فى الأردن يحملون الجنسية الأردنية. ومن هم فى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يحملون جوازات سفر السلطة الفلسطينية التى تساويهم بغيرهم من الفلسطينيين تحت إدارة السلطة. أما الفلسطينيون فى سوريا فإنهم يتمتعون بشكل عام بالحقوق نفسها التى يتمتع بها المواطن السورى ما عدا الحقوق السياسية (الترشيح والانتخاب) والوظائف المسماة سيادية (محافظ أو وزير الخ..). يبقى إذن اللاجئون فى لبنان. وهم وحدهم الذين يمكن القول بأنهم يعانون. ولعل أولى مفاعيل هذا القرار (لو اتخذ فعلاً) أنه يحول كل اللاجئين إلى مواطنين يحملون جنسيات عربية مختلفة وتقتصر «الجنسية الفلسطينية» على أتباع السلطة الفلسطينية وحدها.

ثانى مفاعيل هذا القرار أنه يفرغ (م.ت.ف). من مضمونها حين تفقد حقها فى تمثيل اللاجئين، بعدما تحولوا إلى «مواطنين عرب» تمثلهم حكوماتهم. وهذه هي، وفق تقديرات مختلفة، رصاصة الرحمة التى تطلق على رأس المنظمة لتخلى مكانها بشكل كامل للسلطة الفلسطينية وحدها.

ثالث مفاعيل هذا القرار أنه يلغى المرجعية السياسية الموحدة للاجئين الفلسطينيين وتصبح مرجعة كل لاجئ هى حكومته التى منحته جنسية بلادها. وبتجزئة الشعب الفلسطيني،تتجزأ القضية والحقوق والحلول. وتتحول قضية اللاجئين من قضية شعب له الحق فى العودة إلى دياره وممتلكاته إلى قضية مواطنين عرب، لهم مكان إقامتهم الدائم، ولهم الحق، فقط، فى التعويض عن ممتلكاتهم داخل إسرائيل.

الملاحظ فى هذا السياق أن الدعوة للتجنيس، هذه، تلتقى مع العديد من المشاريع الغربية لحل قضية اللاجئين، من أبرزها مشروع دونا أرتز الداعى إلى تحويل اللاجئين إلى مواطنين عرب يتمتعون بالإستقرار فى أماكن إقامتهم وبكامل حقوق المواطنة بديلاً لحق العودة عن (فصلية «المجموعة ١٩٤»، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٥، ص٢٧).

١٨ - جاء ذلك فى خطاب ألقاه رئيس السلطة الفلسطينية فى حفل خاص بجامعة النجاح فى نابلس فى الأول من تموز (يوليو) ٢٠٠٦ حين قال: سوف نتمسك بالقرار ١٩٤ الذى نص على حق اللاجئين فى التعويض ولن نتخلى عنه أبداً.

١٩ - «خارطة الطريق إلى أين؟»، للمكتب السياسى للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، دار التقدم (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق) نيسان (إبريل) ٢٠٠٤، ص١٠٢ .

٢٠ - المصدر السابق. ص١٠٢ .

٢١ - المقصود بذلك الطبعة الثالثة من مشروع الدستور الفلسطينى كما وردت نصاً فى الصفحة ٢٠٦ من كتاب «فى النظام السياسى الفلسطيني» للمكتب السياسى للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، شركة دار التقدم (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق). كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ .

٢٢ - جاء استخدام هذا المنصب إثر تدخل ضاغط من اللجنة الرباعية الدولية، مرّ بعدد من المحطات بدءاً من وثيقة النقاط السبع (٢٠٠٢/٥/١٢) المقدمة إلى السلطة، والتى تحدثت للمرة الأولى عن «الفصل بين منصبى رئيس السلطة ورئيس مجلس الوزراء»، وانتهاء بوثيقة «مقترحات من أجل خطوات عاجلة مؤقتة» قدمت إلى ياسر عرفات يوم ٢٠٠٣/٢/١٤ فى رام الله.

للمزيد من الإطلاع راجع ص ١٥٧-١٥٩ من كتاب «فى النظام السياسى الفلسطيني». مصدر سبق ذكره، وكذلك كراس «قراءة فى الحكومة لفلسطينية» بقلم فهد سليمان. الصادر عن المركز الفلسطينى للتوثيق والمعلومات (ملف). العدد الرابع، تموز (يوليو) ٢٠٠٦، ص١٦ . وقد تولى الحكومة الأولى فى هذا السياق محمود عباس فى ٢٠٠٣/٤/٢٩ .

٢٣ - جرى تكريس ذلك حين تسلم رئيس الحكومة محمود عباس فى ٢٠٠٣/٤/٣٠ من وفد اللجنة الرباعية النص الرسمى لخطة «خارطة الطريق»، كأساس للعملية التفاوضية والتسوية فى المنطقة.

٢٤ - قبل تشكيل الحكومة كان محمود عباس بوصفه أمين سر اللجنة التنفيذية فى (م.ت.ف). يتولى مسئولية دائرة شئون المفاوضات كون هذا الملف من اختصاص (م.ت.ف). من خلال اللجنة العليا للمفاوضات ومرجعيتها اللجنة التنفيذية برئاسة ياسر عرفات. وإثر تشكيل الحكومة آلت مسئولية دائرة المفاوضات إلى صائب عريقات الذى بات يشارك فى اجتماعات اللجنة التنفيذية كمراقب («قراءة فى الحكومات الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص١٨).

٢٥ - اتفاقية أوسلو حظرت على السلطة الفلسطينية ممارسة صلاحيات ومسئوليات فى مجال العلاقات الخارجية بالمهام التى تعود فى العادة إلى حقيبة الخارجية. ومن هنا كانت الحكومات الفلسطينية السابقة على حكومة عباس تلحظ وزارة «التخطيط والتعاون الدولي» للقيام بهذه المهام أو بقسم منها، الأمر الذى خلق منافسة دائمة واحتكاك مع الدائرة السياسية فى (م.ت.ف). وتنازع على الصلاحيات («قراءة فى الحكومات الفلسطينية»، مصدر سبق ذكره، ص١٨).

٢٦ - تضاربت الصلاحيات بين وزارة الشئون الخارجية فى حكومة السلطة الفلسطينية وبين الدائرة السياسية فى (م.ت.ف). مما حدا بالرئيس عرفات إلى إصدار قرار إدارى بتوزيع الصلاحيات بحيث ألحق البعثات الفلسطينية فى العواصم المعنية بالعملية التفاوضية بوزارة الشئون الخارجية (أى الحكومة)، والباقى بالدائرة السياسية لمنظمة التحرير الأمر الذى فسر على محمل إضعاف للدائرة، وبالتالى إضعاف للموقع التمثيلى لمنظمة التحرير الفلسطينية لصالح حكومة السلطة الفلسطينية.

٢٧ - صدر الإعلان فى ٢٠٠٥/٣/١٧، فى القاهرة، بتوقيع ١٢ فصيلاً فلسطينياً هى الفصائل الأعضاء فى (م.ت.ف) (فتح- الجبهة الديموقراطية- الشعبية- حزب الشعب- الصاعقة- القيادة العامة- الفلسطينية- الفلسطينية العربية- جبهة النضال وفدا) إلى جانب حركتى حماس والجهاد الإسلامي، وقد تمثلت هذه الفصائل على مستوى الأمناء العامين كما شارك فى مؤتمر الحوار الرئيس محمود عباس.

وفيما يلى النص الرسمى للإعلان:

«تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها، عقد فى القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطينى خلال الفترة من ١٥-٢٠٠٥/٣/١٧ بمشاركة الرئيس الفلسطينى محمود عباس، وبحضور اثنى عشر تنظيماً وفصيلاً.

١- أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أى تفريط، وحق الشعب الفلسطينى فى المقاومة، من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢- وافق المجتمعون على برنامج لعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالى للتهدئة مقابل التزام إسرائيلى متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطينى أينما وجد وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس هى عوامل تفجير.

٤- بحث المجتمعون الوضع الفلسطينى الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة فى كافة المجالات، ودعم العملية الديموقراطية بجوانبها المختلفة. وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية فى توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابى يتم التوافق عليه. ويوصى المؤتمر المجلس التشريعى باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضى عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطنى وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

٦- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطينى وعلى تحريم الاحتكام للسلاح فى الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطينى وعدم المساس بها وإن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

[المصدر: كتاب «رئاسية ٢٠٠٥» المكتب السياسى للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. شركة دار التقدم (بيروت) الدار الوطنية الجديدة (دمشق)] ط١/ آذار (مارس) ٢٠٠٦ .

بدورها استكملت لجنة الحوار الوطنى فى رام الله وغزة ما قد بدأ فى القاهرة، وأصدرت فى ٢٠٠٦/٦/٢٧ وثيقة الوفاق الوطنى التى نصت على إعادة تشكيل المجلس الوطنى بالانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي. وقد جاء فى الفقرة ٢ من الوثيقة ما يلي:

«الإسراع فى إنجاز ما تم الاتفاق عليه فى القاهرة، آذار (٢٠٠٥) فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديموقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد لشعبنا فى أماكن تواجده كافة بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وبما يعزز قدرة منظمة التحرير فى القيام والنهوض بمسئولياتها فى قيادة شعبنا فى الوطن والمنافى وفى تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية فى الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة. وإن المصلحة الوطنية تقتضى تشكيل مجلس وطنى جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا فى كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبى والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين فى الوطن والمنافي».

وواضح أن انتخاب المجلس الوطني سيتم في الداخل والخارج معاً فالمجلس التشريعي الحالي، تمّ انتخابه بموجب قانون انتخابي، جمع بين التمثيل النسبي (نصف المقاعد) والدوائر، وبالتالي فإن اختياره لم يتم وفقاً لما جاء في إعلان القاهرة (أي التمثيل النسبي الكامل)، الأمر الذي يتطلب - كما أسلفنا- إعادة انتخاب مجلس وطني من الداخل والخارج، دون أن يحتسب أعضاء «التشريعي» الحالي أعضاء في المجلس الوطني.

٢٨ - صدرت الوثيقة في ٢٠٠٦/٦/٢٧، بعد حوالي ٣٢ يوماً من الحوار الشامل ما بين رام الله ومدينة غزة. وقد نصت في الفقرة (١) على التالي بما خص قضية اللاجئين:

«إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز ومستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا».

كما نصت الفقرة (٩) على ما يلي:

«ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تنبثق عنه هيئات متابعة وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم».

٢٩ - كان يفترض، بموجب ما اتفق عليه في مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، أن يدعو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، وخلال شهر من تاريخ صدور «إعلان القاهرة» اللجنة الوطنية العليا، إلى اجتماع يخصص لبحث آليات إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني. وتضم اللجنة كما تقرر، إلى جانب رئيس اللجنة التنفيذية، أعضاء «التنفيذية»، رئيس المجلس الوطني، الأمناء العامين، وشخصيات وطنية مستقلة يتم التوافق عليها. ورغم مرور ما يقارب السنتين (حتى كتابة هذه السطور) على الموعد، فإن الدعوة لم توجه إلى اللجنة الوطنية العليا لتلتئم وتباشر مهامها.

٣٠ - نفترض في هذا السياق أن يكون لحركة اللاجئين دور في اختيار الشخصيات المستقلة الأعضاء في اللجنة الوطنية العليا. أما في اختيار أعضاء المجلس الوطني، فإننا نفترض في السياق نفسه، أن يكون مقياس الاختبار موقف المرشح من حق العودة وعموم قضية اللاجئين، بعيداً عن العصبوية التنظيمية، وبما يخدم قضية اللاجئين وحقهم في العودة، لذلك من المتوقع - وهكذا يفترض أن يكون- أن يتشكل المجلس الوطني القادم على أسس جديدة وأن يكون فاعلاً في فرض الرقابة التشريعية على اللجنة التنفيذية (أي قيادة (م.ت.ف)) ومساءلتها بما خص سياستها إزاء قضية اللاجئين وحق العودة وأن يصوب السياسة التفاوضية لدى الجانب الفلسطيني، بما في ذلك إزالة التناقض المفتعل بين شروط قيام الدولة المستقلة وشروط عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، بل وعلى العكس من ذلك، أن يجري الربط بين القضيتين، باعتبارهما المكونين الرئيسيين للقضية الوطنية الفلسطينية وبحيث لا يتحقق واحد منها على حساب الآخر، بل أن يشكل تجسيد أحدهما دعماً للآخر وإسناداً له.

٣١ - راجع المصادر السابقة حول قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والمصادر السابقة حول القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية التي ما زالت ترى أن قرار التقسيم لم ينفذ بعد، وأن القضية الفلسطينية يجب أن تحل من جوانبها كافة.

٣٢ - راجع في هذا السياق أيضاً تفسير اللجنة القانونية في الأمم المتحدة للقرار ١٩٤، ونص القرار ٣٢٣٦ حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والقرارات الأخرى ذات الصلة كما وردت في مراجع سابقة.

٣٣ - المصدر السابق.

٣٤ - مصدر سبق ذكره.

٣٥ - تنص المادة ١٣ من مشروع الدستور الفلسطيني على التالي:

«للفلسطيني الذي هجر من فلسطين أو نزح عنها نتيجة لحرب عام ١٩٤٨ ومنع من العودة إليها، حق العودة إلى الدولة الفلسطينية وحمل جنسيتها، وهو حق دائم لا يسقط بالتقادم».

«تعمل الدولة الفلسطينية على متابعة السعي لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم، والتعويض من خلال المفاوضات والسبل السياسية والقضائية وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ولمبادئ القانون الدولي».

٣٦ - مصدر سبق ذكره.

٣٧ - من القضايا الإيجابية التي تسجل لصالح مشروع الدستور الفلسطيني أن يعطي الأم الفلسطينية الحق في منح جنسيتها لأولادها بغض النظر عن جنسية

والدهم. وهذا يميز الدستور الفلسطينى عن العديد من الدساتير العربية التى ما زالت تحصر بالآباء حق منح جنسيتهم لأولادهم وتحرم الأمهات من هذا الحق، الأمر الذى يثير فى هذه البلدان جدلاً صاخباً حول المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.

٣٨ - لعلها واحدة من خصوصية الشعب الفلسطيني، الذى تعرض للتهجير، والإلحاق، وتدمير كيانه السياسى ممثلاً بفلسطين التى كانت خاضعة للانتداب، أن يتوحد فى الانتماء إلى كيان سياسى يتمثل فى «شعب فلسطين» وبالتالى أن يعانى من ازدواجية، فرضتها عليه الظروف. فهو ينتمى فى هويته إلى الشعب الفلسطيني، وهو فى جنسيته ينتمى إلى دولة أخرى. منها إسرائيل، الأردن، ودول عربية أخرى، ودول غربية. غير أن حمله لهذه الجنسية لم يلغ انتماءه لهويته الفلسطينية التى جسدتها (م.ت.ف). ولعلّ هذه الخصوصية سوف تزداد وضوحاً، وسوف تطرح التباساتها بحدة أكثر حين تقوم دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع، يكون بمقدورها منح جنسيتها لمن يشاء من الفلسطينيين فى الشتات.

٣٩ - العدد الأكبر من اللاجئين يحملون جنسيات عربية وأجنبية دون أن يتسبب ذلك بإلغاء وضعهم القانونى كلاجئين، ودون أن ينتقص ذلك من حقوقهم الكاملة، وفى مقدمتها حقهم فى العودة. ينطبق هذا على اللاجئين الذين حملوا الجنسية الأردنية، وعلى غيرهم من اللاجئين فى أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية وأستراليا وغيرها.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- موعيتست هامدينا هزمنيت - مجلس الدولة المؤقت:

هى المؤسسة التشريعية المؤقتة "لدولة إسرائيل" التى أقيمت حتى اجتماع الكنيست الأولى عام ١٩٤٩ . وكانت هذه المؤسسة مشكلة بنفس تشكيل مجلس الشعب الذى سبقها والذى شُكِّل مع انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين بصفته السلطة العليا للاستيطان اليهودي.

وقد اختار مجلس الدولة المؤقت الدكتور حاييم وايزمان رئيسا له، واختار يوسف شبرينتسك مديرا عاما له. وقد وضع المجلس أنظمة الحكم والقضاء وأشرف على شئون الدولة وأعمال الحكومة وأعَّد الانتخابات للكنيست الأولى.

٢- ميزوغ جاليوت - دمج الجاليات:

هذا المبدأ يعتبر أحد المبادئ الأساسية للصهيونية و"دولة إسرائيل" المتجددة، وهو المبدأ المبنى على حقيقة أن "الدولة" تتكون من يهود جاءوا من مختلف الجاليات، التى تتمتع كل واحدة منها بأنماط وعادات خاصة بها، وأنه يجب دمج هذه الجاليات فى كيان واحد وشخصية واحدة.

٣- محانوت معتسار كفريسين:

معسكرات الاعتقال فى قبرص هى معسكرات اعتقال أقامها الإنجليز فى جزيرة قبرص للمهاجرين اليهود بالطرق غير الشرعية، والذين قامت السلطات باعتقالهم عند وصولهم إلى شواطئ فلسطين أو نقلوا إلى هناك بسفن طرد بريطانية.

وقد ضمت الدفعة الأولى من المنفيين ١٣٠٠ رجل وامرأة اعتقلوا فى سفينتين تعودان إلى منظمة الهاجاناه، وذلك فى أغسطس ١٩٤٦ . وقد بلغ عدد اليهود فى معسكرات الاعتقال هذه فى يونيو ١٩٤٧ (١٥) ألف يهودي، وحتى نهاية الانتداب البريطانى على فلسطين بلغ عدد اليهود الذين طردوا إلى قبرص أكثر من ٣٠٠ ألف.

وقد أديرت المعسكرات فى قبرص بالتعاون بين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات، وحكومة الانتداب والجيش البريطاني، ولكن الإدارة الداخلية كانت بأيدى المعتقلين أنفسهم بواسطة ممثلى الأحزاب فى الحركة الصهيونية ورسل الهاجاناه الذين عملوا سرا على تدريب المعتقلين على السلاح وتنظيم الشباب من بينهم.

ومع قرب إعلان "دولة إسرائيل"، بدأ الإنجليز الإفراج عن المعتقلين وتهجيرهم إلى إسرائيل على دفعات، وقد أفرج عن آخر دفعة من معسكرات قبرص فى يناير ١٩٤٩ .

٤- مطمون كوهن / يهودا ليب:

مرب ورجل أعمال، ومؤسس أول كلية عبرية فى العالم، وهى كلية هرتسليا فى تل أبيب.

ولد فى بودوليا عام ١٨٦٩، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٤، ودرس فى ريشون لتسيون، وكان أحد مؤسسى تل أبيب ورامات جَن. وقد توفى عام ١٩٣٩ .

٥- ميمون/عده/فيشمان/عده فيشمان ميمون:

إحدى مؤسسات حركة العاملات العبرية فى فلسطين، وإحدى رؤساء حركة العمل الصهيونية.

ولدت عام ١٨٩٣ فى صربيا، وهاجرت إلى فلسطين عام ١٩١٢، وكانت عضوا فى اللجنة التنفيذية الصهيونية واللجنة التنفيذية للهستدروت، وعضوا فى مركز حزب هابوعيل هاتسعير وسكرتيرة لمجلس العاملات.

أسست عام ١٩٢٠ مزرعة دراسية للعاملات الزراعيات قرب نس تسيونا، وانتخبت عضوا فى الكنيست وممثلة لحركة العمال فى محافل دولية، وقد توفيت عام ١٩٧٣ .

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاأرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٣٠٠٦ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6

مطابع التجارية ـ قليوب ـ مصر





النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر